معهد الانماء العربي

بحوث في الفكر القومي العربي

الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٦

د. سعيد مراد

سلسلة دراسات أُعدّت بإشراف الدكتور معن زيادة

المجلد الثالث

دراسات الفكر العربي

دراسات الفكر العربي

بحوث في الفكر القومي العربي

الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ـ١٩٤٦

د. سعيد مراد

سلسلة دراسات أعدت باشراف الدكتور معن زيادة

المجلد الثالث

معهد الانماء العربي

الطبعة الأولى بيروت – ١٩٨٦

معهد الانماء العربي
ص.ب ١٤/٥٣٠٠
بيروت

تقديم

هذا الكتاب الذي يحمل عنوان «الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٦» وضعه الدكتور سعيد مراد ضمن مجموعة من «بحوث في الفكر القومي العربي» أجراها فريق الفكر العربي في معهد الانماء العربي منذ ثلاث سنوات ونيف، وقد تأخّر صدور بعضها لاعتبارات خارجة عن إرادتنا.

والكتاب يعالج موضوعاً كان وما يزال يحتاج للبحث العلمي الجاد، لارتباطه بوضع لبنان الخاص وبهوية لبنان العربية التي يحاول البعض أن يضعها موضع اللغط والأخذ والردّ لاعتبارات ومصالح سياسية وغير سياسية، محلية وإقليمية ودولية.

يقسم الكتاب إلى خمسة فصول، إضافة إلى مجموعة من الملاحق وجد الكاتب أنه من المهم إلحاقها بالكتاب لأهميتها من جهة، ولأن بعضها وثائق تنشر لأول مرة من جهة أخرى.

يتناول الفصل الأول موضوع تطور الفكرة القومية العربية منذ ظهورها في منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، أي إن هذا الفصل يحاول أن يوجز الحديث عن العوامل المكوِّنة لظهور الفكر القومي العربي، في القرن التاسع عشر، وعن التجليات الأولى لهذا الظهور ولا سيما في العقد ونصف العقد الأولين من هذا القرن. وقد استطاع الباحث في هذا الفصل أن يبين لنا أن من أهم العوامل المكوِّنة لظهور الفكر القومي، إضافة إلى المقومات المتعارف عليها من لغة وثقافة وتاريخ تلك المصالح المستجدة لفئات اجتماعية متعددة، صنعتها التطورات العالمية والاقليمية والمحلية. فمما لا شك فيه أن فئات التجار التي شكّلت الطبقة البرجوازية بشرائحها المختلفة وجدت في الدعوة القومية طموحاً طبقياً يدعم مصالحها من جهة ويتيح لها فرصة المشاركة في الحكم من جهة أخرى.

إلّا أن الدعوة القومية سرعان ما اصطدمت بفكرة الجامعة الاسلامية التي روّج لها السلطان عبد الحميد بشكل خاص في محاولة منه لإجهاض الدعوات الاستقلالية التي ظهرت في صفوف العرب خاصة من رعايا الدولة العثمانية.

ويتناول الفصل الثاني الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والأراضي الملحقة به ولا سيما قضية الوحدة السورية والوحدة اللبنانية في فترة الحرب العالمية الأولى الممتدة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٠. وهنا نجد د. مراد يحدّد العوامل الفاعلة في التطورات تحديداً علمياً دقيقاً، فالتباعد بين رؤى سكان جبل لبنان من الموارنة خاصة وسكان الساحل من المسلمين خاصة يعود إلى المصالح المحلية والاقليمية والعالمية بالدرجة الأولى، إضافة إلى العوامل الأخرى من دينية وثقافية، فمع توسع الرساميل الفرنسية في بلاد الشام، لم تعد حدود جبل لبنان كافية لتكون مركزاً لهذه الرساميل، فنشأت الدعوة للوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية، وقد وجدت هذه الدعوة تياراً مؤيِّداً لهذه الدعوة بين صفوف الموارنة، في حين اتجه المسلمون إلى الدعوة الاستقلالية ردّاً على سياسة التتريك من جهة وتجاوباً مع حركة الثورة العربية عام ١٩١٦ التي أيدتها بريطانيا الطامعة بنشر نفوذها في كل المشرق العربي، قبل أن تعود لترضى بتقاسم المنطقة مع فرنسا متخلية عن التزاماتها نحو الشريف حسين وحركته الاستقلالية العربية.

أمّا الفصل الثالث فيتناول الحركة الوحدوية في لبنان في ظل الحكم الفرنسي، ولا سيما في الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٢٦. وهنا نجد أن هذه الحركة الوحدوية كانت رهينة عاملين، العامل الأول الخلافات الاسلامية المسيحية التي كانت ترعاها فرنسا وتستغلها لمصلحتها، والعامل الثاني تأثّر هذه الحركة بنظيراتها في بلاد الشام عموماً والداخل السوري خصوصاً، فعندما اشتدت الثورة السورية انتعشت آمال الوحدويين في لبنان، وعندما ضربت الحركة الاستقلالية والوحدوية في الداخل السوري خفت آمال اللبنانيين وضعفت جهودهم.

الفصل الرابع يتناول الحركة الوحدوية في لبنان في العقد الممتد من سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٣٦، أي منذ إعلان الدستور وحتى المعاهدة الفرنسية اللبنانية، وتتميز هذه الفترة بامتصاص سلطات الانتداب الفرنسي للمعارضة الاسلامية للكيان اللبناني، وقد تأتى ذلك من إشعار المسلمين بأن معارضتهم هذه تحرمهم من

المشاركة في مكاسب الدولة ووظائفها، وكان من نتائج ذلك تعاون المسلمين، ولا سيما البرجوازية الاسلامية، مع الانتداب الفرنسي، وكان من ثمار ذلك أيضاً، ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية، وقد أدى هذا إلى ما يشبه الأزمة في صفوف الفرنسيين وأنصارهم، فمن جهة كانت فرنسا تفكر بكسب المسلمين وإنهاء تهديدهم لمصالحها، ومن جهة أخرى كانت تحرص على استمرار هذه المصالح في فترة ما بعد الانتداب. ومهما يكن من أمر فقد كان من نتائج ذلك كله أن البرجوازية الاسلامية انتهت إلى نفس مواقع البرجوازية المسيحية، حيث وجدت البرجوازيتان مصالحهما في تثبيت الكيان اللبناني وتدعيمه.

ويحمل الفصل الأخير من الكتاب عنوان «من الوحدة السورية إلى المشاركة»، ويتناول فيه المؤلف تخلّي الوحدويين اللبنانيين عن فكرة الوحدة مع سوريا والانصراف إلى المشاركة في الكيان اللبناني على أساس صيغة الميثاق الوطني التي عُقدت بين بشارة الخوري ورياض الصلح. ويزيد المؤلف هذا الفصل بخاتمة تحمل عنوان «العلمانية طريق العروبة في لبنان»، ويسجل فيها موقفه الشخصي من قضية كانت وما زالت تحتل موقعاً مركزياً في السياسة اللبنانية وفي اهتمامات اللبنانيين وجميع الوحدويين العرب. فقد تخلّى دعاة الوحدة مع سوريا من المسلمين في مقابل اعتراف الفريق المسيحي بعروبة لبنان، إلا أن هذه العروبة كانت موضع اجتهاد وأخذ ورد، وما زالت كذلك حتى اليوم، ومن أسباب ذلك أن الصيغة اللبنانية عززت مواقع القيادات والمؤسسات الطائفية، وقد انتشرت الطائفية بعد أن كرّسها الميثاق إلى جميع مؤسسات الدولة. وكان من نتائج ذلك تعطيل الديموقراطية فيه، ومنع الكفاءات من الظهور، وإتاحة الفرص أمام المدارس الطائفية من أجنبية ومحلية للاستمرار في بثّ سموم التفرقة، وقد أدّى ذلك كله إلى عجز صيغة سنة ١٩٤٣ عن أن تكون طريقاً للخلاص الوطني.

لهذا كله كان حل المسألة اللبنانية يتوقف على علمنة الدولة، ذلك أنه من شأن هذه العلمنة أن تحقق مشاركة المسلمين بصفتهم مواطنين متساوين مع غيرهم من المواطنين، كما أنه من شأنها أن «تزيل عقدة الخوف من نفوس المسيحيين وتمنع تحوّلهم إلى أقلية «معادية لمحيطها العربي». والعلمنة التي يتحدث عنها د. مراد ليست متعارضة مع الدين بقدر تعارضها مع مصالح رجال الدين والقيادات

الطائفية، وهي في نظره كفيلة بصهر المواطنين في مجتمع موحّد. والحق أن العلمنة ملازمة للدولة الحديثة، فأوروبا لم تنتقل إلى الحداثة وبعد ذلك إلى المعاصرة إلا بعد أن حسمت أمرها في هذا الموضوع حيث فصلت الدين عن الدولة دون أن يعني ذلك تخلّيها عن مسيحيتها.

والخلاصة أن كتاب د. سعيد مراد الذي نقدّم له هنا موقفاً نظرياً متقدماً، إضافة إلى الرؤية التاريخية المعمّقة والتحليل العلمي الواعي والملم بأطراف الموضوع. إنه كتاب يقدم فترة مهمة من تاريخنا الحديث مسلطاً عليها الأضواء الكاشفة.

د. معن زيادة

مقدمة

الحركة الوحدوية في لبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩٤٦) لم تكن حتى الآن موضوع دراسة علمية بالرغم من أن هذه الحركة كانت إحدى ركيزتين قامت على أساسها صيغة الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣. لذلك كان هدفي من هذه الدراسة محاولة فهم جذور هذه الحركة وتركيبها وأثرها في البنية السياسية اللبنانية الحالية.

التيار الوحدوي في لبنان، كان منذ نشأته تياراً سورياً - عربياً. لأن المفكرين الذين دعوا إلى الفكرة القومية وإلى إحياء التراث العربي كانوا سوريين، ولأن سوريا شكّلت القسم الأهم من البلاد العربية التي بقيت خاضعة للسلطنة العثمانية، وبحكم موقعها الجغرافي، ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، كانت أكثر الولايات العربية تأثراً بالغرب حيث نمت الفكرة القومية في القرن التاسع عشر.

طيلة العهد التركي، وحتى عشية الحرب العالمية الأولى، كان أقصى طموح دعاة الفكرة القومية العربية الاستقلال الذاتي ضمن إطار اللامركزية كتعبير عن الوجود العربي المتميز عن الأتراك، ومع بداية الحرب برز شعار الاستقلال كهدف يسعى إليه العروبيون. لهذا شهدت السنوات الخمس التي أعقبت الحرب قيام العديد من الانتفاضات في البلاد العربية التي كان مصيرها قد تقرر عام ١٩١٦ بموجب معاهدة سايكس - بيكو.

وبالرغم من انتشار الدعوات الإقليمية التي أحدثها تنوع الاستعمار الغربي، بقيت الفكرة العربية راسخة في سوريا. فالحلم الذي تحقق في العهد الفيصلي

(١٩١٨ - ١٩٢٠) بقي يراود مخيلات القوميين العرب.

في لبنان، كان التيار الوحدوي امتداداً لهذا التيار السوري العربي، إلا أنه كان يتصف بخصوصية ناجمة عن تركيبة المجتمع اللبناني بعد إعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠. وكان لا بد للتناقض أن يبرز ضمن الدولة الجديدة، لأنها كانت مجرد جمع بين مجتمعين يختلفان من حيث البنية والتركيب. فمجتمع المتصرفية، كان يتميز بكونه يضم أكثرية مسيحية، وخاصة مارونية، حتى اقترنت فيه فكرة اللبنانية بالمارونية، وتمتع فيه سكانه المسيحيون بتفوق اقتصادي على جيرانهم المسلمين بتأثير الامتيازات، كما امتازوا بتفوق ثقافي بتأثير الإرساليات الأجنبية. وكانت الدول الأوروبية تحاول الاستفادة من خصوصية الجبل لبسط سيطرتها من خلاله على المشرق العربي. وكانت فرنسا أكثر هذه الدول نفوذاً، مستفيدة من الرابطة الدينية ومن دورها الثقافي وعلاقاتها التجارية.

لهذا شكّل لبنان الكبير عام ١٩٢٠ تحقيقاً للمصالح الفرنسية التي رأت فيه مرتكزاً لبسط سيطرتها على المناطق السورية كافة، كما جاءت ولادة هذه الدولة متوافقة مع رغبات سكان المتصرفية بعد أن كادوا يختنقون اقتصادياً ضمن شرنقة الجبل خلال الحرب.

أما المناطق الملحقة بالمتصرفية التي نما فيها التيار الوحدوي، فقد كانت أكثريتها مسلمة ارتبطت اقتصادياً وثقافياً وإدارياً بالداخل السوري. وقد نما الشعور القومي في هذه المناطق في وقت اقترنت فيه فكرة العروبة والوحدة السورية بمعاداة الغرب، خاصة فرنسا، بعد معركة ميسلون (تموز ١٩٢٠) التي قضت على أول محاولة وحدوية عربية في القرن العشرين.

فولادة لبنان الكبير لم تتم بناء لرغبات أهالي الساحل والأقضية الأربعة الذين عبروا عن تعلقهم بالوحدة السورية أثناء قدوم لجنة كنغ - كراين الأميركية عام ١٩١٩ إلى سوريا. لذا كانت ردة الفعل في هذه المناطق الرفض التلقائي للبنان الكبير وللانتداب الفرنسي معاً. فسكان هذه المناطق رأوا في إلحاقهم بالمتصرفية

انسلاخاً عن محيطهم القومي والاقتصادي، في حين شعر الموارنة أن الدولة الجديدة تعني توسيعاً لحدودهم، كما رأوا في الانتداب ضماناً لكيانهم وسط محيط إسلامي.

من هنا يبدو أن معضلة لبنان الأولى منذ تكوينه كدولة عام ١٩٢٠، كانت افتقاره إلى وحدة حقيقية بين مناطقه وسكانه. فالهوة العميقة التي كانت بين أبنائه عمل الانتداب الفرنسي على ترسيخها وتكبيرها، وكرسها العهد الاستقلالي بتبنيه للصيغة الطائفية، وراح الزعماء الطائفيون يستثمرون نتائجها لحسابهم حتى غدا الولاء للطائفة يعلو على الولاء للوطن.

ضمن هذا الانقسام تتحدد إشكالية العمل الوحدوي في لبنان. فعلى الرغم من أن فكرة الوحدة السورية العربية كانت بعيدة عن الإتجاهات الدينية منذ نشأتها، اتصفت الحركة الوحدوية في لبنان بالطابع الإسلامي بسبب تركيبة الوضع اللبناني. والملاحظ أنه مع مرور الزمن وتثبيت دعائم الكيان اللبناني أخذ الطابع الطائفي يغلب على الطابع القومي. وإذا كان شعار الوحدة، مطلب الوحدويين الرئيسي، فإن هؤلاء كانوا ينطلقون في هذه المطالبة من الغبن اللاحق بالمسلمين، ومن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين جبل لبنان والمناطق التي أُلحقت به.

«الحركة الوحدوية في لبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين» هي دراستنا لفهم الجانب المغفل من صيغة عام ١٩٤٣ والأزمة اللبنانية الراهنة.

وقد تضمنت خمسة فصول: تناول الفصل الأول منها المقدمات التاريخية لنشوء الفكرة القومية العربية منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى، في حين تضمنت الفصول الأربعة الباقية التطورات التي طرأت على الاتجاه الوحدوي منذ عام ١٩١٤ حتى تأسيس جامعة الدول العربية، كما تضمنت خاتمة تدعو لتجاوز صيغة عام ١٩٤٣ الطائفية واستبدالها بصيغة علمانية تكفل الاستقرار للبنان موحّد.

لقد اعتمدت في هذه الدراسة، بالإضافة إلى المراجع باللغتين العربية والفرنسية، على وثائق الأرشيف الفرنسي بشكل رئيسي لغاية نهاية عام ١٩٣٨،

وعلى وثائق أخرى بعضها ينشر لأول مرة، وعلى الصحف التي كانت تصدر خلال تلك الفترة.

وأخيراً لا بد من إسداء الشكر إلى الشخصيات التى قابلتها والتي ساعدتني بالمعلومات، التي قدمتها لي، على إتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر المرحوم المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك الذي سهل مهمتي من نواح عديدة.

سعيد مراد

الفصل الأول

تطوّر الفكرة القوميّة العربيّة
منذ أواسط القرن التاسع عشر
حتى بداية الحرب العالميّة الأولى

عوامل نشوء الفكرة القومية العربية:

يكاد يجمع المؤرخون على أن نشوء الفكرة القومية العربية قد بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ذلك أن تطور الفكر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ففي العقدين الخامس والسادس من هذا القرن تظهر بداية العلاقات الرأسمالية في المشرق العربي تحت تأثير السوق العالمية، وما أن يشارف القرن على نهايته حتى «يزداد التوسع المالي ـ الاقتصادي والسياسي للدول الرأسمالية الأوروبية، وتتحول الامبراطورية العثمانية والبلدان العربية إلى أشباه مستعمرات ومستعمرات، وتتطور الحركة من أجل التغلب على التخلف الإقطاعي في تلك البلدان، وينشأ ويشتد النضال التحرري، وكذلك تتشكل الإيديولوجية البورجوازية ويتكون الوعي القومي»[1].

هذا في الوقت الذي تساهم فيه حركة التنظيمات العثمانية في القضاء على النظام الإقطاعي، الذي كان من شأنه تفتيت المجتمع إلى وحدات منعزلة تمنع مقومات الأمة من النمو والتبلور، وفي الوقت الذي تشهد فيه هذه المرحلة التاريخية نهضة أدبية سبقتها ومهّدت لها البعثات التبشيرية الأجنبية منذ القرن السابع عشر، حاملة معها أفكار النهضات القومية في أوروبا. كما تشهد هذه المرحلة نتائج دور البعثات العلمية العربية التي سافرت إلى أوروبا لتستقي العلم والمعرفة، حتى إذا عاد أفرادها

---

(١) ز. ل. ليفين: «الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان وسوريا ومصر)»، ترجمة بشير السباعي، دار إبن خلدون، بيروت، ١٩٧٨، ص ٦.

إلى بلادهم، كان لهم الفضل الكبير في تنوير الأذهان من خلال عملهم في التأليف والترجمة والتدريس.

بالإضافة إلى هذه العوامل، كان هناك التطور الذي حدث في حقل الصحافة التي عملت على نشر الثقافة وعرَّفت العرب على منجزات الغرب وبيَّنت لهم واقعهم المرير.

وكانت هذه العوامل مقترنة بالتطور الذي حصل في طرق المواصلات وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الغربي، بعد أن سيطر ممثلو الشركات الأوروبية على مرافىء الساحل السوري، «فافتتح طريق دمشق بيروت عام ١٨٦٣ وافتتحت شبكة الخطوط الحديدية بين المدن السورية الرئيسية فيما بين (١٨٩٢ - ١٩١١) وكما اتصلت دمشق بالحجاز بخط حديدي انتهى العمل فيه عام ١٩٠٨»[١].

وكان من أبرز التطورات الاجتماعية أثراً بروز الطبقة البورجوازية، فقد كان من شأن تغلغل السلع الأوروبية الكثيف في الأسواق العربية أن دمّر نظام الحرف وقوّض نظام الاقطاع، إلا أنه لم تنشأ نتيجة ذلك صناعة وطنية، فسيطرة الرأسمال الغربي منعت إمكانية نشوء مثل هذه الصناعة وتحولت المدن العربية لا سيما الساحلية منها إلى مراكز لتصريف المنتجات الغربية، لتبرز مع الوقت طبقة جديدة مرتبطة بالسوق العالمية. إذ إنه «خلافاً لما جرى في أوروبا الغربية، حيث تشكلت البورجوازية من بين صفوف سكان المدن الأحرار في مجرى الصراع مع الإقطاعيين، كانت الطبقة البورجوازية في البلدان العربية في القرن التاسع عشر تتكون صفوفها بشكل رئيسي من ممثلي التجار، الذين كانت مصالحهم متداخلة مع مصالح الاقطاعيين. وقد أثّرت هذه الخاصية المميزة لمنشأ البورجوازية العربية القومية تأثيراً قوياً على نشاط الأخيرة السياسي، فقد كانت تتحرك بحذر واحتراس حتى عند معالجة أهم المسائل المتعلقة بوجودها ذاته»[٢].

---

(١) محمد أنيس: **الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤)**، القاهرة، ١٩٦٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) ز. ل. ليڤين: المرجع السابق، ص ١٢.

وإذا كان نشوء الحركة القومية العربية مرتبطاً بهذه التغيرات، فإن بلاد الشام كانت مهد هذه الحركة، لانفتاح هذه المنطقة على الفكر الغربي ولتميزها عن سائر الولايات العربية الخاضعة للعثمانيين بمستوى تطورها الاقتصادي نسبياً.

البدايات الأولى للفكرة القومية العربية:

بدأت الثورات المحلية في بلاد الشام ضد السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن السابع عشر حين بدت ملامح الضعف عليها، إلا أن تلك الثورات اتخذت طابع الصراع على النفوذ بين أمراء محليين وولاة لم يكن لهم من همٍ سوى جباية الضرائب. وما أن شارف القرن الثامن عشر على الانتهاء حتى ازدادت استقلالية الحكام الاقطاعيين مع احتدام أزمة النظام العثماني العسكري الاقطاعي. الأمر الذي كان من شأنه أن بهتت هالة السلطان في نظر العرب تدريجياً.

«وكانت الترجمة العملية للاحساس القومي، تراجع الولاء العربي للحكم العثماني نتيجة الضعف أمام الزحف الأوروبي وظهور حركة الإصلاح. هذا التراجع في الولاء أو عدم الرضى العربي والسوري للامبراطورية العثمانية... كثّفته عملية التفكك الاقتصادي التي نتجت عن وقع الاقتصاديات الأوروبية على الاقتصاد المحلي»[١]. ويلاحظ بعض الكتّاب والمؤرخين أن النهضة القومية بدأت أدبية «حيث أخذ المثقفون العرب في سورية يؤلفون الجمعيات الأدبية وينظمون القصائد الثورية ويعلقون المناشير الداعية إلى الإصلاح ويكتبون الخطب الوطنية الداعية إلى إذكاء الروح القومي»[٢].

---

(١) رشيد الخالدي: «**القومية العربية في سوريا سنوات التكوين (١٩٠٨ - ١٩١٤)**»، مجلة الفكر العربي، العدد الثاني، (تموز - آب ١٩٧٨)، ص ٣٦.

(٢) سليمان موسى: «**الحركة العربية - المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨ - ١٩٢٤)**»، دار النهار للنشر، ط ٢، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٣.
يراجع أيضاً:
جورج انطونيوس: «**يقظة العرب - تاريخ حركة العرب القومية**»، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، ط ٢، بيروت ١٩٦٨، ص ٧١.

إلا أنه مهما يكن من أمر العامل الثقافي، فإن بذور الوعي القومي قد بدأت في رأينا قبل النهضة الأدبية. ولعل الحركات ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي أو الديني في كل من مصر وسوريا والجزيرة العربية خير شاهد على ما نقول. فقد برزت هذه الحركات إبان ضعف الدولة العثمانية وزحف الاستعمار الأوروبي كردة فعل على التحدي في محاولة لإثبات الذات. ولا يسعنا التسليم بأن هذه الحركات «تعتبر منفصلة ذات أسباب خاصة وليست مراحل في طريق زحف القومية العربية»[1]، لأن ذلك يعتبر تجزئة مصطنعة لأحداث مترابطة، ولأن هذه الحركات إذا لم تعتبر بداية للفكر القومي فهي قد مهَّدت له، لأن النهضة الأدبية التي ساهمت في بلورة الفكرة القومية كانت وليدة التطورات التي حصلت في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهي بالتالي جسَّدت مظهراً من مظاهر الوعي القومي الذي تميزت به أوروبا القرن التاسع عشر التي وفدت إلينا عبر رساميلها وثقافتها.

فالانتفاضات الشعبية والحركات الاستقلالية بالرغم من مظاهرها الدينية والاجتماعية والعوامل الشخصية التي حركتها، كانت في الواقع تعبيراً عن صراع قومي بدأت تتضح معالمه بعد أن تبدى عجز السلطان العثماني عن صد الزحف الأوروبي، وإذا كانت فئة المتنورين قد استطاعت أن تبلور ذلك الصراع فلا يمكن إغفال دور تلك الانتفاضات والحركات في النهضة القومية الحديثة.

أ ـ الانتفاضات الشعبية:

شكَّلت الانتفاضات الشعبية أحد العوامل الرئيسية في خلق الحركة القومية. ويظهر الوعي السياسي لدى الشعب خلال انتفاضة حلب التي اندلعت في (تشرين الأول ١٨٥٠) بسبب التجنيد، هذه الانتفاضة التي بدأت بين الحضر سرعان ما

كمال الصليبي: «**تاريخ لبنان الحديث**» دار النهار للنشر، بيروت ١٩٦٧، ص ٧١.

رشيد خالدي: المرجع السابق، ص ٣٧.

(١) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ٧١.

انضم إليها فلاحو الأرياف المجاورة والبدو وتحولت إلى انتفاضة معادية للأتراك. فقد «ظهرت في مجرى الانتفاضة فكرة إقامة سلطنة عربية، ويتحدث عنها مخطوط حول الأحداث الجارية في حلب»، على النحو التالي: «لقد جهر بعض الناس الذين لا يحسنون تقدير الأمور بأن السلطان عبد المجيد سلطان تركي لا عربي وأنهم بحاجة إلى سلطان عربي أصيل. بل لقد اختاروا أحد الأشقاء الوجميين (وجم زعيم قبيلة بدوية، انضمت إلى الانتفاضة) وأرادوا أن يجعلوا منه سلطاناً»[1]. ويعلق ز. ل. ليڤين على هذه الانتفاضة بقوله: «وهنا ربما كانت هي المرة الأولى التي طرحت فيها في القرن التاسع عشر هذه الفكرة، التي تدل على تنبه الوعي القومي بين الشعب»[2].

وإذا كانت انتفاضة حلب قد اندلعت بسبب التجنيد، فقد عمَّت الانتفاضات الشعبية انحاء لبنان وسوريا في أوقات مختلفة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بسبب الضرائب وعسف الاقطاعيين والاستيلاء على أراضي الفلاحين. من هذه الانتفاضات الفلاحية: انتفاضة جبل عامل سنة ١٧٨٠ وانتفاضات الفلاحين العلويين في الأعوام ١٨٠٦ ـ ١٨١١ ـ ١٨١٥ ـ ١٨٤٤ وانتفاضة الفلاحين في جبل العرب سنة ١٨٥١ و١٨٨٥...[3]. إلا أن أهم هذه الانتفاضات وأبعدها أثراً كانت انتفاضة فلاحي كسروان سنة ١٨٥٨ التي سبقتها ومهدت لها انتفاضات ثلاث: عامية المتن ١٨٠٥، عامية انطلياس سنة ١٨٢٠، عامية لحفد سنة ١٨٢١. هذه الانتفاضة (١٨٥٨) حدثت نتيجة عوامل متعددة يمكن إجمالها بما يلي: ضعف السلطة المركزية، تفاقم التناقضات بين طبقتي الفلاحين والاقطاعيين، التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تغلغل الاستعمار الأوروبي بأشكاله المختلفة، دور رجال الدين الموارنة، تأثير مبادىء الثورة

(١) ز. ل. ليڤين: مرجع سابق، ص ١١١، نقلاً عن مجلة سفرنا يابتشيلا، موسكو.

(٢) المرجع نفسه: ص ١١١.

(٣) راجع بشأن هذه الانتفاضات: عبد الله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ ـ ١٩٢٠» القسم الأول، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

الفرنسية وحركة التنظيمات العثمانية وإصلاحات ابراهيم باشا أثناء فترة الحكم المصري.

إن تحول الانتفاضة للاستيلاء على أراضي الاقطاعيين والمطالبة بالمساواة بين كافة الفئات وإلغاء كافة الضرائب لم يكن أمراً عادياً في ذلك الحين، ولهذا يعتبرها المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك «أول ثورة شعبية في بلاد العرب في العصر الحديث»[1].

هذه الانتفاضة كان باستطاعتها أن تحدث تغييراً جذرياً في المنطقة العربية لو استطاع قادتها التخلص من الإرث الديني وتمكنوا من التنسيق مع الفلاحين الدروز.

ب ـ الحركات الدينية:

تمثل الحركة الوهابية من الناحية الدينية المؤشر الأول لبداية تراجع الولاء العربي للسلطنة العثمانية، فهذه الحركة تعتبر ثورة على النظام الديني ممثلاً بالسلطان ـ الخليفة الذي يرعى الحركات الصوفية، ذلك النظام الذي لم يستطع أن يحافظ على ممتلكات الدولة الإسلامية «بسبب اختلال أموره ودخول البدع والضلالات في عقيدته الدينية، على نحو أطمع الكفار في هذه الممتلكات، ولذا توجب الدعوة، إلى تنقية هذه العقيدة مما علق بها على مر العصور، وضم الأقاليم العربية الإسلامية تحت راية التوحيد»[2] والعودة بالإسلام إلى بساطته الأولى.

من الناحية القومية، تكمن أهمية هذه الحركة بعدم اعترافها بالخلافة لآل عثمان. فعندما دخل محمد آل سعود مكة سنة ١٨٠٦ أمر «أن يكون الدعاء باسمه في الصلاة الجامعة لا بإسم السلطان سليم الثالث». ويقول جان ريموند الذي كان

(١) نقلاً عن عبد الله حنا، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٢) أحمد طربين: «**الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (١٨٠٠ ـ ١٩٥٨)**»، دمشق، ١٩٧٠، ص ١١٥.

آنذاك قنصلاً لفرنسا في بغداد: «إن روح الفتح استأثرت بقلوب الجماهير فراحت تستعيد ذكرى تاريخ العرب المجيد، وأخذت الأحلام تراودها برؤية أمرائها متربعين على كرسي الحكم. والفقرة التالية تدلل على صحة رأيي: أمس قال أحد الوهابيين، وبلهجة نبي يتنبأ: لقد اقترب الوقت الذي سنرى فيه عربياً على عرش الخلافة. وكم طال الزمن الذي قاسينا فيه مرارة العيش تحت نير مغتصب»[1].

فالحركة الوهابية بالرغم من سمتها الدينية البارزة، شكلت في الواقع نقيضاً للخلافة العثمانية لأنها دعت إلى قيام خلافة عربية، وقد سعت فعلاً إلى تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي حدا بالسلطان للقضاء عليها. إلا أن الضربة الموجعة التي تلقتها لم تكن من السلطان العثماني بل من أحد ولاته ـ محمد علي ـ الذي كان يسعى بدوره للتخلص من العثمانيين لإقامة امبراطورية عربية.

وعلى غرار الحركة الوهابية نشأت الحركة السنوسية في تونس والمهدية في السودان، اللتان قامتا بدور بارز في مجابهة الاستعمار الأوروبي (إيطاليا، انكلترا، فرنسا). وهاتان الحركتان كانتا أيضاً نقيضاً للخلافة العثمانية، لذلك ارتاعت الدولة العثمانية منها فأصدر السلطان عبد الحميد الثاني منشوراً «كذب فيه دعوى المهدوية وحذر المسلمين من حركة المهدي، وأصدر مجلس نظار الخديوي في مصر منشوراً مماثلاً مستنداً إلى فتوى علماء الأزهر»[2].

ج ـ حركة محمد علي:

من الأحداث البارزة التي ساهمت في نشأة الفكرة القومية العربية حملة محمد علي باشا والي مصر إلى بلاد الشام بقيادة إبنه ابراهيم الذي تبرز عنده النزعة العربية

(١) نقلاً عن زين نور الدين زين: «**نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**»، ط ٢، بيروت، ١٩٧٢، ص ٤٥.

(٢) محمد عزة دروزة: «**نشأة الحركة العربية الحديثة**»، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٧١، ص ٨٣.

بوضوح، فهو القائل إن حملته ستقف « حيث يوجد أناس يتكلمون اللغة العربية »[١] « لقد جئت مصر صبياً فلوّنت شمس مصر دمي وصيّرتني عربياً »[٢]. كما تبرز هذه النزعة عنده من خلال بياناته العسكرية، حيث يذكر « بألفاظ تثير الحماسة، عصور المجد والفخار في التاريخ العربي »[٣].

كانت لحملة ابراهيم باشا على لبنان وسوريا ومحاولة بنائه دولة عصرية آثار عميقة فسحت المجال لقيام نهضة عربية. فقد أقام نواة دولة ألغى فيها امتيازات الإقطاع وأعلن مساواة الجميع أمام القانون. ويمكن اعتبار مجالس الشورى التي أقامها أول محاولة لإرساء الديمقراطية في العصر الحديث. وكان من شأن سياسة التسامح التي أبداها أن شجع الإرساليات الأجنبية على التوافد، ولعل سياسته هذه تعتبر أول ركيزة في بناء الدولة الحديثة ساعياً إلى إحلال رابطة الولاء للوطن محل رابطة الولاء للطائفة أو للاقطاعي، هذه الرابطة التي ستتطور على يد بطرس البستاني وغيره من مفكري عصر النهضة.

كان محمد علي وابنه ابراهيم يحلمان بتكوين دولة عربية مستقلة لم يحلم بها أي حاكم في القرن التاسع عشر، وكان هذا الحلم الذي وعت الدول الأوروبية مخاطره سبباً في القضاء عليها:

كتب بالمرستون عن محمد علي في عام ١٨٣٣ قائلاً « إن هدفه الحقيقي هو تكوين مملكة عربية تضم كل الأقطار التي تتكلم بلغة الضاد » و« أبلغ البارون بوالكمت ـ الممثل الفرنسي لدى ابراهيم ـ أن الأخير لا يخفي مقاصده، فهو يرمي إلى بعث الوعي القومي العربي وإحياء الأمة العربية وغرس شعور وطني أصيل عند العرب... »[٤].

---

(١) نقلاً عن أنيس صايغ: « **الفكرة العربية في مصر** » بيروت، ١٩٦٨ ص ٢٣.

(٢) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ٩٠.

(٣) المرجع ذاته، ص ٩١.

(٤) فلاديمير لوتسكي: « **تاريخ الأقطار العربية الحديث** »، ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي ط ـ ٧، بيروت، (حزيران، ١٩٨٠)، ص ١٣١.

ويبدو أثر هذه الحركة جلياً في تفكير أحد رجال الحركة العربية الذين أعدمهم جمال باشا عام ١٩١٦، فقد كانت إحدى التهم الموجهة إلى شكري العسلي من قبل الأتراك كونه قد خطب في ميدان ابراهيم باشا مشيراً إلى تمثال هذا الأخير قائلاً: « إن مصر والشام أختان، بينهما رابطة الدين واللسان والعنصرية وهذا التمثال يشير بيده إلى البلاد الشامية »[١].

ومهما قيل في المطامح الشخصية التي حركت عزيز مصر، ومن أن تجربته كانت عبئاً على الشعب، فإن العرب اليوم مدينون لتلك الحركة التي أرست قواعد النهضة العربية الحديثة.

بعض موضوعات الفكر القومي:

إذا كان هناك إجماع على أن النهضة القومية العربية قد بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإننا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن فكراً قومياً عربياً متكاملاً قد نشأ في تلك الفترة. فالفكر، يتحدد في النهاية، ضمن الواقع المجتمعي في مرحلة تاريخية معينة. والفكر القومي العربي في تلك المرحلة كان تعبيراً عن الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي جاثماً تحت النير العثماني، في وقت كانت فيه الإيديولوجيا الدينية هي الإيديولوجيا المسيطرة، وهذا المجتمع المشبع بثقافته الإسلامية كان يعاني أزمة حادة في مرحلة التفوّق الأوروبي وتفكّك الدولة العثمانية. لهذا لم يكن ذلك الفكر فكراً قومياً عربياً خالصاً، بمعنى فكر هوية محددة ومميّزة في وقت لم تكن الأوضاع قد اختمرت بعد للعمل على توحيد الأمة العربية، فلا غرابة أن نراه يتكوّن نتيجة مركبات متعددة متناقضة أحياناً، مشكلاً بذلك المرحلة التمهيدية لنشوء وعي قومي عربي مميّز ومستقل في المرحلة التي تعقب سقوط الامبراطورية العثمانية.

---

(١) نقلاً عن ساطع الحصري: (محاضرات في نشوء الفكرة القومية)، بيروت، ١٩٥٩، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

سوف نتعرض الآن لبعض الموضوعات التي تناولها الفكر القومي التي تشكل عناوين بارزة في دائرة اهتماماته مفسحين المجال لبحث مستقل عن القومية العربية والدولة العثمانية.

النهضة الأدبية بداية النهضة القومية:

البداية الأولى للنهضة القومية كانت نهضة إحيائية أدبية اتخذت صوراً مختلفة. (وضع كتب في قواعد اللغة، ترجمة، معاجم...) قام بهذا العمل كتّاب ومثقفون لبنانيون (مسلمون ومسيحيون) نذكر منهم ابراهيم الأحدب، يوسف الأسير، أحمد فارس الشدياق، ناصيف اليازجي، بطرس البستاني... وكان هذان الأخيران أبعدهما أثراً. إذ دعا الأول إلى إحياء التراث العربي، وكانت طرافة دعوته وجدّتها تثيران انتباه الناس «حيث كان يتجه إلى العرب على اختلاف عقيدتهم: النصارى والمسلمين جميعاً، وكان يهيب بهم في زمن كان التعصب الديني لا يزال عنيفاً أن يذكروا تراثهم المشترك وأن يشيدوا على أسسه مستقبلاً يجمعهم أخواناً متآلفين»[1]. واشتهر الثاني بمؤلفاته العديدة (محيط المحيط، دائرة المعارف..) إلاّ أن أهم ما تميّز به كان إصداره لأول صحيفة سياسية سنة ١٨٦٠ أسماها «نفير سورية» على أثر أحداث تلك السنة، ثم سنة ١٨٧٠ أصدر «الجنان» التي جعل شعارها «حب الوطن من الإيمان». وكانت «عبارة الوطن عند البستاني تعني سوريا، لكنها سوريا غير منفصلة عن التراث الثقافي العربي، وهكذا التقت فكرة القومية السورية، منذ أول ظهورها بفكرة العروبة»[2].

الملفت للنظر في هذا المجال التوجه القصدي للعروبة فكان هذا العمل «دلالة الاختيار القومي للتمسك بالحضارة العربية كراية لجمع الصفوف وكضوء هادٍ في طريق البحث عن الذات العربية كهوية مميزة...»[3].

(١) جورج انطونيوس: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٩٧.

(٣) علي سعد: **المسار الوطني الديمقراطي في الثقافة اللبنانية**، مقال منشور في مجلة الطريق، العدد الثاني، (نيسان، ١٩٨٠)، ص ٦١.

هذا العمل الإحيائي القصدي ترافق ظهوره مع توافد المبشرين البروتستانت الذين رأوا أن خير وسيلة لنشر مذهبهم بين المسيحيين العرب ترجمة الإنجيل إلى العربية، «فاستعانوا في هذا المضمار بأعاظم أدباء العرب في ذلك العصر لكي يتوصلوا إلى ترجمة بليغة، ذات قيمة أدبية وفنية.. كما أنهم أسرعوا إلى تنشئة رجال الدين من أبناء العرب أنفسهم ليستفيدوا من خبرتهم بنفسيات الناس وقوة تأثيرهم... ولذلك كله صارت الصلوات والتراتيل والمواعظ الدينية تقام باللغة العربية وحدها... ولا حاجة للإيضاح أن ذلك أوجد جواً مساعداً لقيام نهضة أدبية عربية»[1] كانت بداية لنهضة سياسية شكل المثقفون المسيحيون عمادها.

الإسلام وعلوم العصر:

كان لا بد للفكر العربي أن يتأثّر بالثقافة الغربية، في وقت يشهد فيه اضمحلال الامبراطورية العثمانية وسيطرة الدول الأوروبية على أقسام عديدة من أجزائها، الأمر الذي حدا بالمفكرين إلى التساؤل: «لماذا تأخّر المسلمون وتقدّم غيرهم؟». لقد كان هناك تسليم بتفوق الغرب وإعجاب بتقدمه القائم على الحرية والديمقراطية والايمان بالعقل. تجاه هذا الوضع كان الشرقيون، كما يقول مكسيم رودنسون، «يجدون أنفسهم مهانين، ابتداء من الفلاح البسيط حتى السيد المستبد. هذه الإهانة التي تميِّز الوضع الكولونيالي... يرافقها بطبيعة الحال رغبة في الانتقام من الغربي، من الأوروبي. البعض يقلدون الغرب. ولكن بكل الأحوال هناك رغبة في استخدام النموذج الغربي والتفتيش عن سره للانتقام»[2].

ورأت غالبية المفكرين أن هذا السر يكمن في العودة إلى الإسلام الحقيقي في حين أن بعضهم «حاول بصدق أن يكتشف المعادلة المتوازنة التي تقوده إلى الراحة

(١) ساطع الحصري: «**محاضرات في نشوء الفكرة القومية**»، ص ١٨٧.

(٢) Maxime Rodinson **«marxisme et monde musulman»** Seuil, Paris, 1972, p. 252.

الوجدانية بين عقلانية الغرب وروحانية الشرق »[1].

كان رفاعة الطهطاوي أول من حاول التوفيق بين الإسلام وعلوم العصر، إذ نراه داعية للأخذ بنظام التعليم الأوروبي وتطوير العلوم التطبيقية تطويراً شاملاً وكان « أول من أعلن من العرب أن السلطات يجب أن تخضع للقوانين وأن مهمتها الأساسية إنما تكمن في الإشراف على رعاية حقوق الشعب... (وكان أول من دلّل) على اتفاق مبادىء الثورة الفرنسية مع القرآن والسنّة: فقد كانت هذه المحاولة ضرورية لأن المجتمع الإسلامي العربي في الأربعينات لم يكن بوسعه أن يتقبل الأفكار الاجتماعية ـ السياسية الجديدة عليه إلاّ في الشكل التقليدي الذي يفهمه... »[2].

وعلى غرار الطهطاوي، دعا خير الدين التونسي إلى تمثل تجربة الغرب، هدفه من ذلك « أن نتخيَّر منها ما يكون بحالنا لائقاً... عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا... »[3]. ألم يأخذ الغرب عن الإسلام؟ فلماذا لا نأخذ عنه؟

لم يقتصر هذا الاتجاه على الطهطاوي والتونسي فقد قال به كل من جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده والشيخ طاهر الجزائري وعبد القادر المغربي والشيخ رشيد رضا والأمير شكيب أرسلان. وبهذا نلمس محاولة التوفيق بين الإسلام وعلوم العصر، وهذا يبدو واضحاً من خلال رشيد رضا:

« إن الإسلام على جمعه بين مصالح الدنيا والآخرة دين يسر لا عسر ولا حرج فيه وإنه يمكن للمسلمين أن يجمعوا بينه وبين جميع العلوم والفنون العصرية »[4].

---

(١) وليد قزيها: « **فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين** »، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد الرابع، ١٩٧٨/١١، ص ١٢.

(٢) ز. ل. ليڤين: المرجع السابق، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣) خير الدين التونسي: « **مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** ». تحقيق ودراسة معن زيادة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) رشيد رضا: المنار، المجلد ١١، الجزء ١٢، (٢٢ كانون الثاني ١٩٠٩) (نقلاً عن وجيه كوثراني: « **مختارات سياسية من مجلة المنار** »، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٧٥).

وإذا كان حكم الشورى أحد المبادىء التي يرتكز إليها نظام الحكم في الإسلام، فإن رشيد رضا يعترف بأن أوروبا هي التي أرشدتنا إليه، لأنه « لولا اختلاطنا بالأوروبيين لما تنبهنا من حيث نحن أمة أو أمم إلى هذا الأمر العظيم، وإنْ كان صريحاً جلياً في القرآن الحكيم »[1].

تبدو من خلال هذا الاعتراف محاولة التوفيق بين مفهوم الديمقراطية الغربي وبين مفهوم الشورى الإسلامي، في حين تفترض الديمقراطية أن يقرر الشعب بنفسه القوانين التي يراها صالحة، بينما تنتفي هذه الخاصية في مفهوم الشورى القائم على النخبة التي تتشاور. هذه التوفيقية كانت في الواقع مشبعة بالسلفية أكثر مما كانت متأثرة بالأفكار العصرية. إلا أن الدعوة للأخذ بالعلوم العصرية لم تبق أسيرة السلفية، إذ نرى هذه الدعوة تتخذ بعداً جديداً على يد فرنسيس مراش وخاصة مع شبلي الشميِّل الذي كان يؤمن بالعلم والعلوم الطبيعية تحديداً، إلى الحد الذي هاجم فيه علم الكلام والفلسفة والشعر. ويتحدد هذا المضمون بوضوح في « فلسفة النشوء والارتقاء » التي أحدثت هزة في الأفكار السائدة لأن « القول بمذهب النشوء يستلزم بالضرورة القول بمادية الكون »[2].

إلا أن هذه الجرأة الفكرية عند الشميِّل تبقى أسيرة الإيديولوجية الدينية المسيطرة، فسرعان ما يؤكد « أن نظرية داروين لا تعارض الأديان »[3] مركزاً هجومه على رجال الدين. ونحن هنا أيضاً أمام موقف توفيقي آخر، ولعل هذا الموقف « جاء عن خوفٍ وتقيَّة لا عن اعتقاد لأن مذهبه الدارويني يقوده إلى موقف معاد للدين »[4].

---

(١) المرجع نفسه، المجلد ١٠، جزء ٤، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) شبلي الشميِّل: « **فلسفة النشوء والارتقاء** »، نقلاً عن رفعت السعيد: **ثلاثة لبنانيين في القاهرة**، ص ٢٤.

(٣) رفعت السعيد: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٤) منير موسى: « **الفكر العربي في العصر الحديث** »، بيروت، ١٩٧٣، ص ٨٣.

ماذا كانت نتيجة التأثُّر بالثقافة الغربية على الصعيد السياسي ؟

إذا كان بعض المصلحين كالتونسي والأفغاني وشكيب أرسلان قد رأوا أن استيعاب التجربة الغربية وتمثُّلها لا يتنافى مع مقاومة الغرب انطلاقاً من إيمانهم بوحدة العالم الإسلامي، فإن الانبهار بمنجزات الغرب وتفوقه قد تحول عند غالبية مفكري عصر النهضة إلى موقف يدعم السياسة الأوروبية في تنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية. هكذا كان شأن شبلي الشميّل وفارس نمر ومحمد عبده ونجيب عازوري وسواهم.

فصل الدين عن الدولة

ارتبط مفهوم العلمنة في الغرب بالنضال ضد الكنيسة وسيطرتها في الحقل السياسي لبناء مجتمع ينتفي فيه الدين كوسيط بين الفرد والدولة، دون أن يقود هذا الحل بالضرورة إلى الإلحاد. أما في البلاد العربية، فقد ترافق ظهور هذا المفهوم مع تطور مفهوم الوطنية التي وضعت الأواصر القومية فوق الأواصر الدينية نتيجة التأثُّر بالثقافة الغربية. وكان رفاعة الطهطاوي رائداً في هذا المجال، ففي رأيه أن « ما يربط المؤمن بأخوته في العقيدة يربط أيضاً أبناء الوطن الواحد بحقوق متبادلة، إذ توحِّد بينهم أخوَّة قومية تعتبر أرقى وأهم من الأخوَّة في العقيدة ». ويرى ز. ل. ليفين أن هذا الرأي « كان جريئاً بما يكفي بالنسبة لعصره، إذا ما أخذنا في اعتبارنا أنه كان من المألوف اعتبار العالم الإسلامي كله وطن المسلمين »[1].

وبتأثير الثقافة الغربية أيضاً، يشجب خير الدين التونسي « العلماء والجهلاء، الذين لا يراعون متطلبات المجتمع الحديث ويعارضون التعليم العلماني والنقل عن أوروبا »[2]. هذه الآراء التي تعتبر تمهيداً للدعوة العلمانية القائمة على مبدأ سيادة العلم في بناء المجتمع، وجدت في إنجازات محمد علي القائمة على استيعاب تجربة الغرب مرتكزاتها المادية. وكمظهر لبروز الوعي الوطني في مصر، تألَّف الحزب الوطني القديم (١٨٧٩) في عهد اسماعيل الذي نص برنامجه على أنه « حزب

(١) ز. ل. ليفين: المرجع السابق، ص ٢١٣.
(٢) المرجع نفسه: ص ٦٥.

سياسي لا ديني... مؤلَّف من رجال مختلفي العقيدة والمذاهب لا ينظر لاختلاف المعتقدات »[1].

باستثناء هذه الومضات التي تشير إلى فصل الدين عن الدولة، لم تكن جمهرة المفكرين المسلمين لتعالج الموضوع في وقت كانت فيه الإيديولوجية الدينية تطبع القرن التاسع عشر بطابعها.

أما لدى المفكرين المسيحيين فقد اتخذت هذه المسألة بعداً أوضح، ففي نظر فرح أنطون، لا يمكن بناء مجتمع عثماني حديث إلاّ بفصل الدين عن الدولة، لأن الجمع بينهما من شأنه أن يفسد الدين نفسه، وبذلك فهو « يقبل في مجتمعه العلماني حتى الذين لا دين لهم »[2]. لهذا كان لا بد لهذه الدعوة الصريحة التي كانت تعتبر الأولى من نوعها في ذلك الحين من أن تتعرض للنقد العنيف، فيتعرض فرح أنطون لنقد الشيخ محمد عبده لأن الإسلام دين ودنيا حيث لا انفصال فيه بين السلطتين الزمنية والروحية.

وفي نيويورك حيث نشأ حزب « سوريا الفتاة » أواخر عام ١٨٩٨، كان مطلب « فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية فصلاً تاماً، بنداً رئيسياً في القانون الأساسي لهذا الحزب[3]. وكان هذا البند مقترناً ببند آخر، كحل لتفاقم نفوذ رجال الدين ودورهم، يقضي بـ « ضبط جميع أملاك رجال الدين وتعيين معاش يقوم باحتياجاتهم والانتفاع بما تبقى من ثروة المؤسسات الدينية الطائلة لإنشاء المشاريع العامة كالمدارس الوطنية ودور الكتب والمستشفيات ودور العجزة ».

---

(١) عبد العظيم رمضان: « **تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨** »، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٣١.

(٢) منير موسى: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٣) أسس هذا الحزب أربعة من المسيحيين هم: شبل دموس، يوسف شديد أبي اللمع، جميل المعلوف وعيسى ميخائيل الخوري. يراجع بشأن المؤسسين والقانون الأساسي: يوسف ابراهيم يزبك في مقالاته المنشورة في مجلة الطريق، المجلد الأول، الجزء الرابع، (٢ شباط ١٩٤٢)، ص ٣؛ والجزء ١١، (حزيران ١٩٤٢)، ص ٧ ـ ٨.

من خلال هذه الآراء، نلاحظ أن مسألة فصل الدين عن الدولة كانت الهاجس الرئيسي لدى المفكرين المسيحيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مما يدعونا للتساؤل هل لأنهم كانوا أكثر تأثّراً من المفكرين المسلمين بالثقافة الغربية؟ أم لأن النفوذ الذي كان يمارسه رجال الدين في سوريا وخاصة في جبل لبنان وحوادث ١٨٦٠ المشهورة كانت دافعاً لشن حملة عنيفة عليهم وصولاً إلى الخلاص من نفوذهم؟ أم أن هناك أسباباً أخرى؟

في الواقع لا يمكن إغفال دور الإرساليات الأجنبية ونفوذها في هذه المنطقة، كما لا يمكن إغفال مطامح البورجوازية المسيحية الناشئة في التحرر من الاستبداد التركي، إلا أن الأمر الذي يجب ملاحظته في هذا الصدد أن ذلك الإصرار في طلب فصل الدين عن الدولة، كان ينطلق من التعارض مع المفهوم السائد في الدولة العثمانية القائم على التمييز الديني. فالدولة العثمانية ترتكز إلى الإسلام، والمسيحيون « أهل ذمة » بما يتضمن هذا التعبير من حرمان في الوظائف في مجالات السياسة والإدارة والجيش، بحيث بات المسيحي يشعر بالغربة، بل وبعدم وجود وطن له، ويعبر اسكندر عمون ـ أحد مؤسسي حزب اللامركزية ـ عن هذا الشعور في رسالة إلى أخيه داوود بتاريخ (٣٠ حزيران ١٨٨٩) بقوله: « نحن مسيحيي سوريا، ليس لنا وطن أبداً. وهذا شأن كل شعب ليس له وجود سياسي خاص »[1].

من هنا كانت مطالبة هؤلاء المثقفين بفصل الدين عن الدولة، تعبيراً عن طموح أقلية طائفية مهددة بالضياع وسط أكثرية إسلامية كانت تعتبر الدولة الإسلامية دولتها باعتبارها وريثة الإسلام منذ عهد النبي.

الحرية والاستبداد:

شكّلت قضية الحرية العنوان البارز في الموضوعات التي عالجها المفكرون

---

(١) Lyne Lohéac : **«Daoud Ammoun et la création de L'état Libanaise-«Paris, 1978, p. 36».**

العرب، مسلمون ومسيحيون، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وجاءت معالجتهم لهذه القضية انعكاساً لواقع المجتمع العثماني الذي يعتمد نظاماً للحكم قائماً على سياسة القمع في وقت أخذت فيه رياح الثورة الفرنسية تهب على هذه المنطقة من العالم. فخير الدين التونسي يرى أن أسباب العمران تتأسس على «دعامتي الحرية والعدل» «وأن الظلم مؤذن بخراب العمران» والاستبداد هو السبب الأول للتخلف حتى أنه يفرد في مقدمته فصلاً خاصاً لهذا الموضوع تحت عنوان: «عواقب الاستبداد والعمل بالرأي الواحد»[1].

ونسمع صرخة فرنسيس مراش الحلبي في كتابه «غابة الحق» التي يحرض فيها العرب على التخلّص من الاستبداد الذي تفاقم في ظل السلطان عبد الحميد الثاني، في الوقت الذي تجلّت فيه أزمة النظام العثماني بعجزه عن الوقوف أمام الهجمات الأوروبية. وتتخذ قضية الحرية عند الأفغاني بعدها الداخلي القائم على مقارعة الاستبداد وبعدها الخارجي المتمثل بمناهضة الاستعمار.

وعلى غرار الأفغاني يهاجم أديب اسحق الاستعمار، هذا الاستعمار الذي يعتبر «الفتك بإنسان في غابة جريمة لا تغتفر، بينما يعتبر إبادة شعب بأكمله مسألة لا تزال بحاجة إلى النقاش»[2].

إلا أن قضية الحرية تتخذ عند عبد الرحمن الكواكبي بعدها القومي في كتابيه «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» منطلقاً في دعوته لمناهضة الاستبداد التركي من تسليم مقاليد الحكم إلى العنصر العربي. وإذا كان الكواكبي داعية لوحدة العالم الإسلامي فإن همه كان ينحصر في الإسلام العربي، شأنه في ذلك شأن رشيد رضا الذي لم يكن يتصور عالماً إسلامياً موحداً بدون العرب.

وكان من نتائج الاستبداد أن هاجر العديد من السوريين واللبنانيين إلى مصر.

---

(١) خير الدين التونسي: المرجع السابق، صفحات ٥٦ - ٥٧ - ٧١.

(٢) ز. ل. ليڤين: المرجع السابق، ص ٧٣.

في طليعة هؤلاء كان شبلي الشميِّل الذي هاجم الأساس الفكري للاستبداد بقوله: «وبالشرائع الأوتوقراطية الاستبدادية البشرية يرهب الملوك هذا الشعب حتى تموت نفسه ويخيم الجهل عليه فيسلبونه حقوقه»[1]. والشميِّل إذ يقدس حرية الرأي وحرية الفكر حتى بالنسبة لخصومه، كان يؤمن بالحرية المطلقة من أي قيد حتى ولو كان هذا القيد قيد القانون. «فالقانون مجموع شبهات وظنون وهو عطية في سبيل تقدم الإنسان»[2].

ولم يكن فرح أنطون - وهو الصحافي الكفؤ - أقل تطرفاً من الشميِّل في مناهضة الاستبداد، وكانت مناهضته للاحتلال الإنكليزي سبباً في إغلاق العديد من الصحف التي أصدرها.

الجدير بالملاحظة في هذا المجال، أنه إذا كان معظم المفكرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد أجمعوا على طلب الحرية ومناهضة الاستبداد في الدولة العثمانية، فإن موقفهم لم يكن موحداً من الاحتلال الأجنبي، وإذا كنا ندين اليوم مواقف بعض المفكرين «الشوام» كالشميِّل وفارس نمر المؤيدة للإنكليز، فلا يسعنا تجاهل المرحلة التاريخية وكونهم هاربين من الاضطهاد التركي.

من خلال استعراضنا لبعض هذه الموضوعات التي عالجها الفكر العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نلاحظ أن جميع المفكرين قد تأثروا بالغرب، في وقت شهدت فيه هذه المرحلة نمطين مختلفين لمجتمعين متغايرين، النمط الرأسمالي في المجتمع الغربي والنمط الإقطاعي - الديني في المجتمع العثماني. فكان هؤلاء المفكرون يعيشون عصر الانفتاح على الأفكار الأوروبية في نفس الوقت الذي كانوا فيه مشدودين إلى الإيديولوجية السائدة في مجتمعهم، فجاء ذلك التأثُّر مجزءاً ومبتسراً بحيث تناول كل واحد منهم أو بعضهم

---

(١) شبلي الشميِّل: «**فلسفة النشوء والارتقاء**» (نقلاً عن رفعت السعيد: «**ثلاثة لبنانيين في القاهرة**»، ص ٥١).

(٢) المرجع السابق: ص ٥٥.

مسألة من المسائل، وبالتالي لم يكن ذلك الفكر متسقاً نظراً للأزمة الشاملة التي كان يعيشها مجتمعهم. ولهذا لم يكن فكراً قومياً خالصاً بل « لم يكن بإمكان هذا الفكر أن يولد وينمو كفكر قومي متسق بسبب غياب الشروط المادية الضرورية لولادته والتي تتمثل بحركة سياسية واعية لقوميتها وواعية لغاياتها »[١]. ففي الوقت الذي نلمس فيه المسحة القومية لا نستطيع أن نتجاهل النزعة الدينية أو الشرقية أو العثمانية، إلا أنه مهما يكن من أمر فإن هذه المرحلة تعتبر الوصلة التاريخية لوضوح الفكر القومي العربي كما تجلى في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

(١) فيصل درّاج: « **شكل الفكر القومي العربي في القرن التاسع عشر** » مقال منشور في مجلة المستقبل العربي ـ العدد الثالث، ٩/١٩٧٨، ص ٩٧.

القوميّة العربيّة والدّولة العثمانيّة

النهضة السياسية:

تميّزت الفكرة القومية العربية، بما تضمنته من إحساس العرب بوصفهم أمة لها ميزاتها، بكونها حركة معادية للأتراك بعد أن مهّدت لها الحركات الاستقلالية والاجتماعية، في شبه الجزيرة العربية ومصر وسوريا، والحركة الإحيائية الأدبية.

عن هذا الشعور المعادي للأتراك، كتب مستر سكين، قنصل انكلترة في حلب، عام ١٨٥٨ إلى سفيره في الآستانة قائلاً:

« يخيَّل إلي أن المسلمين العرب الساكنين في سوريا الشمالية يعلّلون النفس بأمل الانفصال عن السلطنة العثمانية وإنشاء دولة عربية جديدة... إن كراهية العنصر العربي في هذه الجهة من البلاد السورية للضباط الأتراك وجنودهم عموماً لا تضاهيها كراهية. وحامية حلب لا يتجاوز عددها ألفي جندي، فإذا شبت نار الفتنة عجزت هذه القوة عن إخمادها، ذلك لأنه يجتمع على الجندي الواحد ثلاثون عربياً يعدّون كل تركي عدواً لبلادهم... »[١].

تجلّت النهضة السياسية العربية كتجسيد للفكرة القومية العربية بتأليف الجمعيات، وترافقت مع ظهور حركة الإصلاحات في الولايات العثمانية على يد المتنورين الأتراك الذين كان معظمهم قد درس في المعاهد الفرنسية وأسّسوا حزبهم الخاص بهم المعروف « بالعثمانيين الجدد » وكانوا على علاقة وثيقة بمدحت

(١) نقلاً عن يوسف ابراهيم يزبك: « **مؤتمر الشهداء** »، بيروت، ١٩٥٥، ص ١٦ ـ ١٧.

باشا. ووجد الشبان العرب، الذين كانوا يدرسون في استنبول، أنفسهم في خضم المشاكل السياسية والاجتماعية التي كانت تعاني منها السلطنة في حين كانت مدارس الإرساليات الأجنبية تفتح عيونهم على تطوّر الغرب ورقيّه.

يبدو أن أولى الجمعيات في البلاد العربية كانت «جمعية الآداب والعلوم» (١٨٤٧) التي أسسها اليازجي والبستاني وكان في عدادها بعض الأجانب (إيلي سميث، فان ديك، تشرشل)، إلا أن هذه الجمعية «لم يكن فيها عضو مسلم أو درزي»[1].

ويظهر تأثير الإرسالية الأميركية جلياً في نشأة هذه الجمعية، لذلك أسّس اليسوعيون، اقتداءً بها، الجمعية الشرقية عام ١٨٥٠.

أما عدم دخول المسلمين في هذه الجمعيات فكان ظاهرة بارزة يعود إلى حذرهم من نشاط المبشرين، لذلك نراهم عندما يشتركون في تأسيس «الجمعية العلمية السورية» سنة ١٨٥٧ (دخول الأمير محمد أرسلان، حسين بيهم) يشترطون «أن لا يكون للمبشرين أي أثر فيها»[2].

إن الطابع السياسي لهذه الجمعية كان شديد الوضوح، بالرغم من تسميتها بالعلمية، ففي أولى اجتماعاتها «دوّى أول صوت للحركة القومية عندما وقف الشيخ ابراهيم اليازجي وألقى قصيدته القومية التي هزّ بها شعور المجتمعين والتي كان مطلعها:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب[3]

هذا الشعور المعادي للأتراك ما لبث أن ازداد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) الذي شكّلت فترة حكمه مرحلة جديدة في العلاقات العربية التركية.

(١) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ١١٧.
(٢) المرجع نفسه: ص ١١٩.
(٣) محمد جميل بيهم: «**قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**» بيروت، ١٩٥٠، ص ١٥.

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني وتيار الجامعة الإسلامية:

تبوأ السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة (٣١ آب ١٨٧٦) إثر الانقلاب الذي كان وراءه ممثلو الحركة الإصلاحية وعلى رأسهم مدحت باشا في وقت كانت فيه الخزينة على شفير الهاوية والمطامع الأوروبية في ذروتها. وقد حمل مدحت باشا وزملاؤه السلطان على إصدار القانون الأساسي (الدستور) وإجراء الانتخابات لمجلس المبعوثان. إلا أن السلطان ما لبث أن علّق الدستور (الذي سمي بدستور مدحت باشا) قبل مضي سنتين على إعلانه، ثم تخلّص من واضعه ليمارس حكماً استبدادياً بعد أن هيمن على مقاليد الحكم بواسطة أجهزته السرية. وكان من مظاهر الحكم الاستبدادي أن حظّر على المدارس أن يعلّم فيها «التاريخ الصحيح وعلوم السياسة والاجتماع... ورفعت من المعاجم كثير من الألفاظ كالعدل والمساواة والاغتيال والقانون الأساسي والجمهورية ومجلس النواب والخلع والديناميت والقنابل...»[1].

شهدت السلطنة في عهد عبد الحميد أشد مراحل تاريخها تعسفاً وانفصل عنها عدد من الولايات، ونشطت الدعوات الإصلاحية والليبرالية ضد السياسة القمعية التي شكّلت السمة الأكثر بروزاً خلال هذا العهد. وإذ أصبح العرب يؤلفون أكثرية لا يستهان بها فقد سارع عبد الحميد إلى استمالتهم فراح «يصطفي من العلماء والأشراف وأبناء الأسر العربية من مسلمين ومسيحيين حاشية له ورجالاً لدولته...»[2].

لقد بذل عبد الحميد جهوداً خاصة لاستمالة العرب إليه، حتى إنه ألّف فرقة خاصة منهم كحرس خاص له وولّاهم المناصب العالية «ونال بعض هؤلاء العرب من الحظوة عند السلطان ما دعا رجال الحاشية والطامعين في المناصب والوزراء بل

(١) محمد كرد علي: «**خطط الشام**» ج ٣، بيروت ١٩٧٠، ص ١٢١.
(٢) محمد جميل بيهم: «**قوافل العروبة ومواكبها...**» ص ١٧.

والصدر الأعظم نفسه إلى التزلّف إليهم واسترضائهم...»[1]. من هؤلاء عزّت باشا العابد السكرتير الثاني للسلطان الذي أصبح أقوى موظف في الدولة والسيد محمد ظافر، أحد المرابطة في طرابلس، وأبو الهدى الصيادي الذي كان يرعى الطرق الصوفية. إن اتّباع هذه السياسة جعلت السلطان يطمئن لرعاياه العرب، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالخلافة، فالسلطان هو «أمير المؤمنين» و«خليفة الرسول»، والامبراطورية يحدق بها الخطر نتيجة مؤامرات ودسائس الدول الأوروبية التي راحت تغزو الأقطار العربية الواحد تلو الآخر (الجزائر ١٨٣٠، تونس ١٨٨١، مصر ١٨٨٢...).

إلا أن أهم ما تميّز به السلطان عبد الحميد وكان له تأثير على الحركة القومية العربية، كان تبنيه لسياسة الجامعة الإسلامية.

تيار الجامعة الإسلامية وأثره على الحركة القومية العربية:

نشأت فكرة الجامعة الإسلامية كردٍّ فعل على التحديات الداخلية المتمثلة بالتخلّف الفكري والتحديات الخارجية المتمثلة بالهجمة الاستعمارية، و«هناك حقيقة هامة يجب إبرازها، وهي أن الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ كان هو السبب المباشر في ظهور دعوة الجامعة الإسلامية. فقد ظهرت هذه الدعوة أول ما ظهرت على منبر جريدة «العروة الوثقى» التي أسسها جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في باريس عام ١٨٨٤»[2].

لم تكن هذه الدعوة في الأساس تستهدف جمع المسلمين كلهم في دولة واحدة أو لبرعاهم خليفة واحد، وفي هذا الصدد يقول الأفغاني بقلم الشيخ محمد عبده في المقالة التي نشرت بالعدد التاسع من الجريدة:

(١) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ١٣٩.
(٢) عبد العظيم رمضان: **«تطور الحركة ـ الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦»**، ص ٢٩.

«لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً، فإن هذا ربما كان عسيراً ولكن أرجو أن يكون سلطانهم جميعهم القرآن، ووجهة وحدتهم الدين...»[1].

تبنّى السلطان عبد الحميد هذه الدعوة باعتبارها تضمن التفاف العرب حول السلطنة، وبها يبعد شبح الحكم الدستوري «اعتقاداً منه أن فكرة الجامعة الإسلامية تعني الحكم الاستبدادي للخليفة»[2]. إضافة إلى كونها عامل ضغط على الدول الأوروبية بعد أن استولت على العديد من الأقطار الإسلامية.

كانت هذه الدعوة أكبر عائق لتطور الفكر القومي، إذ كان على الحركة القومية العربية أن تحوّل أنظار المسلمين عن السلطنة لتجمعهم حول مفهوم العروبة في وقت كانت فيه العواطف الدينية هي المسيطرة. ففي مصر وبتأثير جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وبما كان لهما من نفوذ، وبتأثير الاحتلال البريطاني، كان شعار الجامعة الإسلامية شعار الحركة الوطنية المصرية.

وخوفاً من وقوع الأقطار العربية تحت السيطرة الغربية، لم يناصر تيار الجامعة الإسلامية حركات الاستقلال العربية لأن المستفيد من الصراع العربي ـ العثماني هو الغرب. ويقول الشيخ محمد عبده في استقلال عرب الجزيرة عن الترك:

«إن العرب أهل لذلك، ولكن الترك لا يمكنونهم منه، وعندهم من القوة العسكرية المنظمة ما ليس عندهم، فإذا شعروا بذلك أو رأوا بوادره قاتلوهم، حتى إذا وهنت قوة الفريقين وثبت دول أوروبا الواقفة لها بالمرصاد، فاستولوا على الفريقين أو على أضعفهما...»[3].

وهكذا يتحوّل تيار الجامعة الإسلامية إلى تدعيم لنفوذ الدولة العثمانية

(١) المرجع نفسه: ص ٣١.
(٢) محمد أنيس: **«الدولة العثمانية والمشرق العربي»**، ص ٢٤٠.
(٣) محمد عمارة: **«الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده»**، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٣٥.

والسلطان عبد الحميد برغم حكمه الاستبدادي. وهذا ما يعبر عنه الشيخ محمد عبده حين يقول:

« إن هذه الدولة (العثمانية) هي أكبر دول الإسلام اليوم، وسلطانها أفخم سلاطينهم، ومنه يرتجى إنقاذ ما بين يديه من المسلمين مما حل بهم.. »[1].

هذا التيار أربك الفكر العربي ومنعه من التطور، فحتى الكواكبي الذي حارب الاستبداد الحميدي بلا هوادة، والذي تعتبر آراؤه نقلة هامة في الفكر القومي، لم يتنكر للجامعة الإسلامية، إلا أن هذه الجامعة الإسلامية يجب أن يقودها خليفة عربي.

وفي الواقع بقي التيار مؤثراً في المفكرين ورجال السياسة من العرب المسلمين، يمنعهم من الطموح بأكثر من حدود اللامركزية خوفاً على السلطنة من الإنهيار. وحتى المفكرين المسيحيين كنجيب عازوري الذي دعا صراحة للإنفصال عن الاتراك، نادى بالخلافة الإسلامية جاعلاً مقرها في الحجاز، لأنه لم يكن باستطاعته في مجتمع تسيطر عليه الإيديولوجية الدينية أن يتحرر منها.

الحركة القومية العربية في ظل الاستبداد الحميدي:

تفاعلت العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية (النهضة الأدبية، التوسع الرأسمالي، ظهور الطبقة البورجوازية، حركة التنظيمات...) وأدّت في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني ـ التي ترافقت مع إعلان الدستور والحرب الروسية العثمانية ـ إلى حركة سياسية ناشطة كانت الأولى من نوعها في تاريخ الحركة القومية العربية في بحثها عن هويتها المميزة.

جمعية بيروت السرية (١٨٧٥ ـ ١٨٨١):

يبدو أن هذه الجمعية كانت من أوائل الجمعيات ذات الغاية السياسية البحتة.

(١) المرجع نفسه: ص ٢٣٢.

وقد تأسست سنة ١٨٧٥ على يد خمسة من الشبان المسيحيين في بادىء الأمر، ثم ما لبث أن ازداد أعضاؤها وانتمى إليها آخرون يمثلون الطوائف المختلفة « وكان مركز منظمتهم في بيروت وانشأوا لها فروعاً في دمشق وطرابلس وصيدا »[1].

كانت وسيلة الجمعية للاتصال بالناس لصق المنشورات في الشوارع، لا سيما على جدران الكنائس والجوامع. أما هدفها فقد تحدد في المنشور الذي ألصق ليلة ٣١ كانون الأول سنة ١٨٨٠. وأهم النقاط التي وردت فيه:

١) « منح سوريا الاستقلال متحدة مع جبل لبنان.
٢) الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد.
٣) رفع الرقابة والقيود الأخرى التي تحد من حرية التعبير ونشر التعليم.
٤) استخدام القوات المجندة من أهل البلاد في المهام العسكرية الداخلية فيها فقط »[2].

يتضح من هذه الأهداف أن أصحابها كانوا يصرون على وحدة جبل لبنان مع سوريا، بالرغم من نظام المتصرفية الذي كان يتمتع به الجبل منذ عام ١٨٦١. ولعل في هذا الإصرار ما يؤكد الرغبة في تعميم تجربة الجبل على سوريا بأكملها لجهة طابعها الاستقلالي.

إلا أن هذه الأهداف بقدر ما كانت سورية، كانت عربية، فالمنشور الذي حدد أهداف الجمعية شأنه في ذلك شأن سائر المنشورات الأخرى الصادرة عنها،

(١) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ١٤٩، ويذكر أسد رستم في كتابه « **لبنان في عهد المتصرفية** »، ص ٢٤٨، استناداً إلى شهادة فارس نمر عام ١٩٣٠ أن الأعضاء المؤسسين رأوا أن يجتذبوا إلى عضوية الجمعية بعض المسلمين الأكفاء. ولما لم يجدوا بين طلاب الجامعة من كان أهلاً لذلك قرروا الانخراط في عضوية المحفل الماسوني في بيروت.. فلم يوفقوا بغير حسين بيهم. كما يذكر أسد رستم أن وليم فانديك كان أحد أعضاء هذه الجمعية استناداً إلى إفادة فارس نمر أيضاً وقد أيّد فانديك هذه الإفادة، ص ٢٥٣.

(٢) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ١٥٥.

يستلهم الأمجاد العربية ويندد بالأتراك الذين اغتصبوا الخلافة من العرب ويسعون للقضاء على لغتهم، بل إنه يتهم الأتراك بأنهم خالفوا شريعة الإسلام، فإذا علمنا أن مؤسسي الجمعية من المسيحيين ومن طلاب الجامعة الأميركية تحديداً، بل إن أحد الأميركيين (وليم فانديك) عضو فيها، أدركنا مدى تأثّر مثقفي ذلك العصر بالفكرة القومية الوافدة من الغرب عبر ثقافته، هذه الفكرة التي كانت بمثابة الجامع المشترك بين المسلمين والمسيحيين في وقت يشهد بروز دور البورجوازية التجارية.

الأمر الآخر الذي يسترعي الانتباه، أن هذه الجمعية كانت تدعو لتحقيق أهدافها بحد السيف، وهي وإن كانت تمثل تجربة سابقة لأوانها في تلك الفترة، إنما كانت مؤشراً للتحول الكبير الذي طرأ على العلاقات العربية التركية، مشكّلة بذلك بداية الوعي القومي العربي، وإن بقيت محرومة من التأييد الشعبي بسبب طابعها السري واقتصارها على نخبة من المثقفين المسيحيين وسط أكثرية إسلامية.

ولا يقلل من قيمة نشاط هذه الجمعية ما يورده مؤلّف «نشوء القومية العربية»[1] من أن أحد مؤسسي هذه الجمعية (فارس نمر) قد أكد له «أن فكرة القومية لم تكن بعد قد وجدت طريقها إلى وجدان العامة من الناس في الشرق الأدنى... ومن أن ولاء الناس كان يقوم على أساس ديني طائفي». بل ربما كان التأكيد على هاتين الناحيتين ما يبرز قيمة عمل تلك الجمعية، في وقت كان فيه الولاء الطائفي يعلو على الولاء الوطني والاستبداد الحميدي السمة المميِّزة لتلك الفترة.

(١) زين نور الدين زين: «**نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية عن العلاقات العربية التركية**»، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٠ - ٦١.

المحاولة الاستقلالية لعام ١٨٧٧

لم يبقَ العمل السياسي وقفاً على المسيحيين، فقد كان من نتيجة حركة التنظيمات العثمانية أن شددت الدولة قبضتها على الولايات العربية، في نفس الوقت الذي أتيح فيه لعدد كبير من أبناء المسلمين تلقي العلم في مدارس الدولة ومعاهدها، لا سيما في الآستانة. وكان معظم هؤلاء من أبناء المشايخ والموظفين الذين لم يكن باستطاعتهم تولي المناصب العالية أسوة بالأتراك، لا لشيء إلا لكونهم عرباً.

في هذا الوقت، كانت الامبراطورية محط أنظار الدول الأوروبية الطامعة في ولاياتها، لذلك اتخذ العمل السياسي على يد قادة العرب من المسلمين اتجاهاً يسعى للحفاظ على مواقعهم الطبقية دون الوقوع تحت السيطرة الأوروبية.

ضمن هذا السياق يمكن فهم التحرك الذي قام به بعض أعيان المسلمين عام ١٨٧٧ الذين رأوا في شخصية الأمير عبد القادر الجزائري ما يحقق طموحاتهم. استند هذا التحرك إلى «وضع الدولة المضطرب والوعي القومي النامي في سورية (وهذا ما حدا بأولئك الأعيان للتداول) فيما يجب عمله لتجنيب وطنهم المصير السيِّء ومن أفجع صوره وقوع احتلال أجنبي»[1].

مرة أخرى شكّلت بيروت مركزاً لهذا التحرك الذي قاده أحمد الصلح.

(١) عادل الصلح: [2]«**سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧**»، بيروت، ١٩٦٦، ص ٩٢.

ويروي أسد رستم نقلاً عن رياض الصلح، أن عم هذا الأخير، منح الصلح «انتمى إلى جمعية سرية سياسية عاد عهدها إلى أيام مدحت باشا وأن هذا الوالي أراد أن يحيط نفسه بأبناء العرب فعيَّن متصرفين لأول مرة منهم ـ أحمد باشا الصلح على اللاذقية. وأيَّد هذا القول بجملته الدكتور عبد الرحمن شهبندر وأضاف أن طرابلس كادت في أيام مدحت أن ترفع علم الثورة على الأتراك»[١].

شملت الاتصالات في ذلك التحرك زعماء بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق وحمص وحماه وحلب واللاذقية وحوران. وقد برز اقتراح بأن يكون الأمير عبد القادر الجزائري ملكاً على البلاد. إلا أن رأي الأميركان أن يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين. أما الهدف من ذلك التحرك فكان الاستقلال. إذ «اتفق المؤتمرون على إقرار مبدأ السعي لتحقيق استقلال بلاد الشام وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال إلى انتهاء الحرب الروسية العثمانية وانجلاء وضع الدولة ومصيرها»[٢].

فمفهوم المؤتمرين للاستقلال يتوقف على نتيجة تلك الحرب. «فإذا تبيّن أن إحدى الدول الأجنبية ترمي إلى الاستيلاء على بلادنا... فلا بد من طلب الاستقلال التام. أما إذا تبيَّن أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي، كما هي الحال في مصر وفي بعض بلاد البلقان»[٣].

وانتهت الحرب الروسية ـ العثمانية بمعاهدة سان استيفانو (آذار ١٨٧٨) ولم يتم الاستيلاء حينئذ «على بلادنا». أما زعماء الحركة فكان مصيرهم الإقامة الجبرية في مناطق نائية أو النفي.

وهكذا يتضح لنا، أن زعماء هذه الحركة لم يفكروا بالانفصال عن السلطنة خوفاً من الوقوع تحت السيطرة الأوروبية، ولم يكن بمقدور الأمير عبد القادر أن

(١) أسد رستم: «**لبنان في عهد المتصرفية**»، ص ٢٥٣.
(٢) عادل الصلح: المرجع السابق، ص ١٠٠.
(٣) المرجع نفسه: ص ١٠٠.

يتصور قيام دولة عربية يكون هو ملكها ولا تدين بالخلافة للعثمانيين. وفي هذا التصور اختلاف ظاهر عن أهداف جمعية بيروت السرية التي كانت ترى في العثمانيين مغتصبين للخلافة من العرب وتدعو للاستقلال دون تعليق هذا الاستقلال على مطامح الدول الأوروبية بل ربما كان بمساعدتها.

يوسف كرم ومشروع الدولة العربية:

بالإضافة إلى نشاط جمعية بيروت السرية وتحرك أعيان المسلمين السوريين، لا بد من الإشارة إلى تحركات يوسف كرم الذي كان يطمح لحكم جبل لبنان، فأبعد عام ١٨٦٧ بعد موافقة قناصل الدول الكبرى، فراح يتنقل بين العواصم الأوروبية طالباً معونتها.

من جهة أخرى كان يوسف كرم على علاقة بالأمير عبد القادر الجزائري، في الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد أن الدول الكبرى تسعى لتجزئة الامبراطورية العثمانية.

ففي إحدى الرسائل الموجهة إلى الأمير يقترح كرم مشروعاً يقضي بأن يتولى الحكم أمراء مستقلون تحت سلطة الأمير «يدفعون إليكم أموالاً مقررة ويوحدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدي، قبل أن تتداخل بأمورنا الدول الأجنبية»[١].

وفي رسالة أخرى من صديق شكّل صلة الوصل بين كرم والأمير، ما يفيد أن التنسيق بين الرجلين وصل إلى مرحلة متقدمة. ويتضح من هذه الرسالة التي كتبت بخط الصديق المجهول إلى كرم أن الأمير كان ينتظر دخول اليونان الحرب «الذين بالاشتراك مع السفن الروسية التي أمرت بالدخول لبحرنا لا بد من أن يشغلوا قوة الأتراك البحرية ويقطعوا وصولهم إلينا بحراً. فبعد دخولهم وبعد ما يظهر من

(١) عادل الصلح: المرجع السابق، ص ١١٤. نقلاً عن سمعان الخازن «**يوسف بك كرم في المنفى**»، ص ٣٤٦.

سياسة أوروبا نستنير نوعاً عن كيفية نهوضنا . . . »[١] .

من المعلوم أن يوسف كرم كان يطمح لحكم جبل لبنان لا أكثر ، ولم يكن يسعى للإنفصال عن الدولة العثمانية . فقد جاء في رسالته إلى المطران يوسف الدبس بتاريخ السابع من تموز ١٨٧٦ ما يلي : « وإني سواء كنت في الآستانة أو في غيرها لا أنفك عما هو واجب عليّ من الخضوع للباب العالي والتعلق الشديد بفرنسا والاحترام السامي للعالم الرسمي »[٢] .

إلا أن كرم يبدو أنه فقد الأمل من الدول الأوروبية بعد مضي أكثر من عشر سنوات قضاها في الخارج ، فوجد في شخصية الأمير عبد القادر ما يدعوه لطرح مشروعه السياسي . من هنا نفهم مغزى رسالة كرم إلى أبناء لغته العربية : « فوالحالة هذه ينبغي لنا معاشر أبناء العربية أن نظهر للخاصة والعامة حبنا الأخوي والجنسي تاركين لله وحده حق الدينونة . . . ثقوا يا آل عرب بستان أن كل ما يجري على أحدكم يجري على جميعكم . . . »[٣] .

يستنتج من هذه الرسائل أن مشروع يوسف كرم وإن كان ينطلق من طموح شخصي ، كان يلتقي مع تحرك وجهاء المسلمين في سوريا وإن لم يكن يعني بالضرورة التنسيق بين الفريقين . فالأمير عبد القادر الجزائري كان القطب الجاذب لهم وهذا ما يبدو واضحاً من خلال « لجنة الإصلاح » .

« لجنة الاصلاح »[٤] (١٨٧٦ - ١٨٨٢) :

إذا كانت « جمعية بيروت السرية » قد تميّزت بطابعها المسيحي ، والحركة

---

(١) المرجع السابق : ص ١٢٢ ؛ راجع أيضاً أسد رستم : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٢) أسد رستم : المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

(٣) أسد رستم : المرجع السابق ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٤) عنوان مقال للصحافي جان داية نشر في مجلة« فكر » ، العدد ٣٥ - ٣٦ ، (كانون الثاني - شباط ١٩٨٠) . وإلى السيد داية يعود الفضل في الكشف عن وجود هذه اللجنة بالرجوع إلى الوثائق=

الاستقلالية لعام ١٨٧٧ كانت ترتكز إلى مجموعة من وجهاء المسلمين ، فإن « لجنة الإصلاح » اتسمت بكونها قد ضمّت نخبة من مثقفي وسياسيي تلك الفترة - مسلمين ومسيحيين - شاملة أكثر البلاد السورية بما فيها جبل لبنان . فعندما نستعرض أعضاء تلك اللجنة تطالعنا أسماء : الأمير عبد القادر الجزائري ، أديب نظمي ، عبد الرحيم بدران وغيرهم (الشام) - المطران بطرس البستاني ، سليمان البستاني ، ابراهيم اليازجي ، اسكندر العازار ، شكري غانم ، الأمير مصطفى أرسلان (لبنان المتصرفية) - أديب اسحق ، سليم النقاش ، عبد القادر القباني وغيرهم . (بيروت) - جورج يني (طرابلس) - يورغاكي ليان (حلب) - سليمان نعمة وغيره (حمص) .

في المنشور الأول للجنة نلمس الطابع الإصلاحي للحركة :

« وأنتِ أيتها الدولة نشهد لك الله إذ لسنا نبغي في الأمر سوى الإصلاح ، فاسرعي فيه وهو خير لك ولنا وأبقى . . . » .

وفي « مؤتمر غريب » ، كتب بأسلوب الشيخ اسكندر العازار الساخر ، تصوير لحالة « مجلس المبعوثان » الذي يستند إليه السلطان عبد الحميد في إقناع أوروبا بإجراء الإصلاح . ولعل هذا « المؤتمر الغريب » أفضل مستند لمعرفة وضع السلطنة واهتمامات النخبة في تلك الفترة .

بعد التداول في « المؤتمر » يصدر عنه نظام مؤقت لتدمير البلاد تنص المادة الأولى منه على ما يلي :

« حرم على البلاد حكومة شورية فإنها تبعث الرجل على العلم بواجبه . . . » .

وفي إشارة إلى الوضع المالي في الامبراطورية ، نصّت المادة العاشرة :

= المنشورة عنها في جريدة « البيرق » البيروتية خلال أشهر ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٩٢٨ ، استناداً لما أرسله الشيخ فؤاد العازار ، نسيب الشيخ اسكندر العازار ، أحد الأعضاء البارزين في اللجنة إلى قلم تحرير تلك الجريدة . مع الإشارة أن الاستشهادات المشار إليها بين مزدوجتين عن هذه اللجنة مأخوذة عما جاء في تلك الوثائق .

« أن تناط إدارة الجمارك برجال يريدون السواء فلا يفرقون بين خزينة الدولة وجيبهم الخاص ».

أما المادة الحادية عشرة، فتشير إلى فساد الحكم في العاصمة وتكبيل يدي مدحت باشا بعد أن عيّن والياً على سوريا :

« لا بأس أن يوكل الإصلاح في ولاية ما (سوريا) لرجل خطير (مدحت باشا) على شرط بقاء الاعتلال في العاصمة (استامبول) ... إن هذا المسكين مغلول اليدين لا يستطيع حراكاً، ومن جهة أخرى يطمئن الأهلون إلى اسم المصلح الخطير فيأكلهم الفساد المزيَّن بصبغة الإصلاح ... ».

وينتقد المؤتمر سياسة التعليم كما يتضح من المادة الثانية عشرة :

« يمنع إيجاد مدارس وطنية جامعة ... ».

أما مساوىء التعليم الطائفي فتعددها المادة الثالثة عشرة :

« على كل من سعاة الخراب أن يبذل وسعه في تكثير المدارس الطائفية، إذ إنها خير ذريعة إلى سعي الأهلين كره مواطنهم وبث بذور النفرة والشقاق والتشيُّع المذهبي ... ».

ويتعرض النظام في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة لحرية الصحافة، فتنص الأولى منها على أنه « لا يجب أن تقيد حرية الصحافة تقييداً مطلقاً ... ». وتنص المادة الثانية على أنه :

« يجب أن تكون الجرائد طبل نوري يدوي بتمداح من كان الشنق أقل عقابه ».

ما هي الغاية التي كانت تسعى إليها اللجنة، وما هي القوى التي استندت إليها ؟

بتاريخ ٥ تموز ١٨٨٠ يكتب الأمير محيي الدين الجزائري (ابن عم الأمير عبد القادر) رسالة إلى الشيخ اسكندر العازار يحرضه فيها على إعلان الثورة :

« ألم نرَ الأمم المتفرقة التي هي أضعف من عصبيتنا قد جاهرت بالعصيان ... ».

وبتاريخ ٢٥ تموز ١٨٨٠ أرسل الأمير عبد القادر رسالة إلى الشيخ العازار أيضاً يتبيّن منها أن هناك خطة قد تمّ إعدادها :

« فإن عواطفي توحي إليّ بلزوم الإسراع في العمل ... ».

هل كانت الحركة تملك فعلاً إمكانيات النجاح للقيام « بالعصيان » أو « الإسراع في العمل » ؟

كان الأمير عبد القادر قد حارب فرنسا في الجزائر لعدة سنوات قبل مجيئه إلى دمشق مما أكسبه هالة كبيرة جعلته قبلة أنظار الناقمين على السلطنة. وهو بالإضافة إلى تلك الهالة كان تحت إمرته ما يقرب من سبعة آلاف مغربي، وكان لموقفه المناهض للطائفية في أحداث ١٨٦٠ ما أكسبه احترام وتقدير المسيحيين في المشرق العربي. فإذا علمنا أن هؤلاء كانوا يتوقون للتخلّص من حكم العثمانيين أدركنا حينئذ أهمية هذه الحركة والآمال المعلقة عليها.

إلا أن « اللجنة » لم تكن تعتمد على القوى الداخلية فقط، فقد ثبت أنها كانت على علاقة وثيقة بمدحت باشا الذي كان يطمح لأن يلعب دوراً هاماً في ولاية سوريا بعد تنحيته عن الصدارة العظمى في استامبول. وهذا ما يؤكده العازار في رسالته إلى أديب اسحق :

« قلت لمدحت باشا في اجتماع عقب تشخيص رواية مجاعة رومية أن سورية هي البقعة الوحيدة التي يمكن له أن يظهر مهارته فيها وحبه للإصلاح ».

وفي الرسالة نفسها يقول العازار عن « المؤتمر الغريب » :

« وكلام يسرك إن مدحت طلب أن يترجم له بالتركي فترجم وقد ألفاه حسناً جداً ... ».

ويبدو أن قادة « اللجنة » كانوا يتخوفون من فشل حركتهم، إذا لم تعتمد على تأييد الدول الأوروبية. وهذا ما يتضح من رسالة الأمير محيي الدين إلى العازار التي يقول فيها إن الدول الأوروبية سوف تساعد الحركة شرط أن تقدّم لها « التحارير

اللازمة في طلب الحرية والاستقلال وتكون ممضية بأسماء نصارى وإسلام حتى الاطلاق . . . » .

إلا أن قادة التحرك لم يكونوا على ثقة بنوايا أوروبا . ففي تلك الفترة وصل من استامبول كاتما أسرار سفارتي فرنسا وبريطانيا واجتمعا إلى مدحت باشا والمتصرف رستم باشا . ولا يخفي العازار قلقه من مجيئهما فيقول في رسالته إلى الأمير عبد القادر :

« فهل يتفقان على ظهورنا وتطلع القرعة على رأس مدحت ؟ ذلك ما سيكشفه لنا الغد وهو غير بعيد . . . » .

وفي جواب الأمير على رسالة العازار بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٨٨٠ ما يبيِّن عدم الثقة هذه : « لكنكم تخطئون إذا اعتقدتم أني من القائلين بالنهضة الفعلية الآن قبل أن نكون على ثقة من نوايا أوروبا التي أوقفتني بعض جرائدها موقف الحذر والريبة ، لأن حملتها على الرجل (يعني مدحت باشا) الذي نعتمد عليه لا تبقي لنا سبيلاً لحسن الظن . . . » .

بعد هذا التطور لم يعد الأمير مستعجلاً للقيام بحركته فيقتنع مع العازار الداعي للتأني :

« فالحق كل الحق معكم بأنه لا يجب أن نتعجل الحبلى بالولادة قبل الشهر التاسع ، وإلاّ فالمولود الذي يولد لا يكون من أبناء الحياة الطويلة ، وقد رجعت لفكركم أن أرض سورية لم تتهيأ بعد لبذار هذه الخطة التامة على ما يحلم به البعض . . . » .

وتأتي نهاية ولاية مدحت باشا في سوريا كنهاية لهذه اللجنة التي ربما كانت أنضج محاولة للإصلاح والاستقلال في العهد العثماني خلال القرن التاسع عشر .

يلاحظ في هذه النشاطات والتحركات السياسية أنها قد تمت في مرحلة زمنية لا تتجاوز السبع سنوات (١٨٧٥ - ١٨٨٢) وتتميز في التداخل فيما بينها . فالأمير عبد القادر الجزائري الذي كان رأس الحركة في تحرك وجهاء المسلمين في حركة

١٨٧٧ هو أيضاً المعوّل عليه في لجنة الإصلاح التي كانت تضم وجهاء المسلمين والمسيحيين في سوريا ، في نفس الوقت الذي كان يتبادل فيه الرسائل مع يوسف كرم حيث اقترح هذا الأخير أن يتولى الحكم في سوريا أمراء مستقلون (وكرم من بينهم) تحت سلطة الأمير .

ولم يقتصر التحرك على شخصية الأمير عبد القادر فقط وإن كانت هذه الشخصية تشكل عنصر الجذب لباقي الشخصيات . فعبد الرحيم بدران مثلاً الذي كان أحد أعضاء الجمعية العلمية السورية (١٨٥٧) ، كان من أعضاء لجنة الإصلاح البارزين ، والشيخ ابراهيم اليازجي الذي دوّى صوته في أولى اجتماعات « الجمعية العلمية السورية » كان عضواً هاماً في « جمعية بيروت السرية » وفي « لجنة الإصلاح » معاً .

مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الفترة (١٨٧٥ - ١٨٨٢) شهدت لأول مرة في تاريخ الامبراطورية العثمانية إعلان الدستور العثماني الذي كان ثمرة المطالبة المستمرة من قبل الإصلاحيين العثمانيين الذين كان على رأسهم مدحت باشا واعتبر بحق « أباً للدستور » . إلا أن السلطان عبد الحميد ما لبث أن علق الدستور وعين أبا الاصلاح والياً على سوريا ، فحاول مدحت باشا أن يطبق في هذه الولاية ما عجز عنه في الآستانة . ولكن أنّى له ذلك والسلطان ممسك بجميع الخيوط في شتى أنحاء الامبراطورية بواسطة أجهزته السرية .

لعل في ذلك التداخل بين أعضاء تلك الجمعيات واللجان ذات الطبيعة السرية ، وفي انتعاش الآمال بوجود مدحت باشا والياً على سوريا ، ما يفسر لنا حيرة وكيل القنصل العام الإنكليزي في بيروت جون ديكسون عن مصدر المناشير التي وزِّعت في بيروت عام ١٨٨٠ . وتبدو هذه الحيرة واضحة في محاولته إيجاد علاقة بين أبي الاصلاح و« جمعية بيروت السرية » ونفيها حيناً آخر ، جاعلاً مصدر تلك المناشير جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية التي تأسست برعاية مدحت باشا [1] .

(١) يراجع بشأن مصدر المنشورات : زين نور الدين زين : المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٥ .

ما يمكن تأكيده في هذا الصدد عدم وجود أية علاقة بين مدحت باشا وجمعية بيروت السرية [١].

إلا أن العلاقة بين والي سوريا والأمير عبد القادر ثبت أنها كانت علاقة وثيقة، كما تبيَّن أن الأمير كان محط أنظار سائر الفرقاء الطامحين في التغيير، مسلمين ومسيحيين، وقد ساعدت الحرب الروسية ـ العثمانية على التفكير بتحقيق نوع من الاستقلال عن الدولة العثمانية. إلا أن الظروف الدولية التي أطالت عمر السلطنة بعد الحرب، ونهاية مدحت باشا، وتشديد القبضة الحميدية على الولايات العربية، كل ذلك لم يمكِّن الحركة القومية العربية من تحقيق ذاتها عبر مؤسسات ذات طابع استقلالي عن تركيا.

وهكذا هاجر العديد من المفكرين والسياسيين كفارس نمر ويعقوب صروف من أعضاء جمعية بيروت السرية إلى مصر. وبقي يوسف كرم في المنفى حتى وفاته عام ١٨٨٩ بعد أن اعتزل السياسة. ووضعت الشخصيات الإسلامية قيد الإقامة الجبرية فيما نفي بعضها الآخر إلى الولايات النائية في السلطنة.

باستثناء هذه التحركات السياسية التي رافقت بداية العهد الحميدي، لا نعثر على جمعيات سياسية داخل السلطنة، إذ تحوّل الجهد إلى النشاط الثقافي بعد أن راحت البعثات التبشيرية تنشىء مدارسها وتنشر لغتها وثقافتها.

إلا أن ماميَّز المدرسة اللبنانية طابعها الطائفي. حيث كان لكل طائفة مدرسة أو أكثر، تسعى من خلالها للحفاظ على شخصيتها. والمدرسة الوطنية الوحيدة التي قُبل فيها الطلبة من جميع الطوائف والمذاهب، والتي ضمَّت طلاباً من لبنان وسوريا والعراق ومصر كانت المدرسة التي أنشأها المعلم بطرس البستاني عام ١٨٦٣ بهدف محاربة الطائفية التي تجلّت في أحداث ١٨٦٠ [٢].

---

(١) يراجع في معرض نفي هذه العلاقة: جورج أنطونيوس، المرجع السابق، ص ٢٥١؛ وزين زين: المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٢) يراجع بشأن المدارس: نقولا زيادة: **«أبعاد التاريخ اللبناني الحديث»**، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٩١ ـ ٢٠١.

وفي دمشق نشهد نهضة ثقافية مماثلة، تجلّت في حلقة الشيخ طاهر الجزائري التي كانت تدعو إلى «تعليم العلوم العصرية ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية» [١].

كانت هذه الحلقة تضم نخبة من رجال الإصلاح الذين لعبوا دوراً هاماً في الحياة السياسية في بداية القرن العشرين مثل: «الشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار والشيخ سليم البخاري وغيرهم. ثم التحق بها عدد كبير ممن كانوا دونهم في السن: رفيق العظم، ومحمد كرد علي، وفارس الخوري، وعبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وعبد الوهاب المليجي وعبد الرحمن الشهبندر وسليم الجزائري» [٢].

كانت هذه النخبة والحلقة الصغيرة التي تفرعت عنها ـ حلقة دمشق الصغيرة ـ والتي كان لولبها محب الدين الخطيب، تمهيداً للجمعيات التي نشأت بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨.

---

(١) مصطفى الشهابي: **«القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها»** جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٥٨، ص ٥١.

(٢) المرجع نفسه: ص ٥١.

الفكرة القوميّة العربيّة خارج السّلطنة

استطاع السلطان عبد الحميد أن يكبت الحركات الإصلاحية والأفكار القومية داخل السلطنة مما دفع بالعديد من رجال الإصلاح إلى الهرب خارج البلاد. ففي عام ١٨٨١ قام نفر من اللبنانيين والسوريين و« ألفوا في أوروبا جمعية حفظ حقوق الملة العربية » وأذاعوا بياناً يهيبون فيه بالعرب ولا سيما مواطنيهم « أن يتحدوا مسلمين ومسيحيين، ويتذكروا صفات آبائهم وأجدادهم، ونخوتهم وشرفهم، فيستفيقوا من غفلتهم، وينقذوا بلادهم من النير الأجنبي قبل أن تباع من دول الغرب... »[1].

وتميّزت باريس والقاهرة بكونهما العاصمتين اللتين لجأ إليهما المصلحون من أتراك وعرب.

ففي باريس، حيث أقيم احتفال في العام ١٨٩٩ بالذكرى المئوية للثورة الفرنسية[2] استقر أحمد رضا ـ الذي سينتخب أول رئيس للمجلس النيابي بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨ ـ وأخذ يصدر هناك جريدة « مشورت » التي كانت تسعى لإعادة الحياة الدستورية فالتف حوله العديد من الشبان الأتراك والعرب، في طليعتهم خليل غانم.

وفي مصر، وبتأثير السيد جمال الدين الأفغاني، كان تيار الجامعة الإسلامية هو

(١) يوسف ابراهيم يزبك: **مؤتمر الشهداء**، ص ١٧ ـ ١٨.

(٢) ساطع الحصري: « **البلاد العربية والدولة العثمانية** »، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ٩١.

التيار السائد. إلا أننا نشهد مع عبد الرحمن الكواكبي، الذي هاجر إليها من حلب تحت وطأة الاستبداد الحميدي، ما يمكن اعتباره الجامع المشترك بين التيار الديني والتيار القومي العربي، لأن الكواكبي لم يدع إلى الانفصال عن الدولة العثمانية، بل دعا إلى حكم إسلامي تحت الزعامة العربية يستند إلى الشورى. فهو من هذا القبيل من رواد النهضة الدينية لأن العرب كانوا أعلم المسلمين بقواعد الدين، فلن ينهض المسلمون إلا إذا تسلم العرب الخلافة.

إلا أن هذه الدعوة بما تتضمنه من خروج على طاعة السلطان كانت بمثابة الهزة الأولى للفكر العربي الإسلامي الذي لم يكن يطمح لأكثر من اللامركزية في الحكم حتى بداية الحرب العالمية الأولى. ويبدو أن بعض رجال تركيا الفتاة ـ قبل استلامهم الحكم ـ قد حرّضوا العرب على المطالبة بالخلافة ليبادر السلطان إلى الإصلاح، « فانزعج منهم سياسيون عرب كانوا يحصرون مطاليبهم القومية باللامركزية، ويرفضون الخروج على طاعة السلطان لأن الخروج عليه معناه الخروج على الإسلام. وبادر أحدهم، رفيق العظم، رئيس حزب اللامركزية إلى الكتابة وتنبيه العرب والأتراك، القوميين، بأن الخلافة من حق الأتراك وليست من حق العرب ونهاهم عن الدعوة لنقلها إلى اشراف مكة... »[1].

وضمن هذا الاتجاه تألّفت في مصر جمعية الشورى العثمانية (رشيد رضا) التي جعلت مجلة المنار ناطقة باسمها.

وفي نيويورك، بعيداً عن استبداد عبد الحميد، نلمس أول دعوة صريحة للمطالبة باستقلال سوريا التام عن الأتراك. فقد كان شعار حزب « سوريا الفتاة » ـ الذي تأسس في أواخر ١٨٩٨ ـ « أما الحرية وأما الموت »[2]، وكان يطالب « باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية أي من رأس العقبة إلى عريش مصر »

(١) أنيس صايغ: « **الهاشميون والثورة العربية الكبرى** »، ص ٤٩.

(٢) يوسف ابراهيم يزبك: **أول حزب عربي قال « أما الحرية وأما الموت »** ـ الطريق المجلد الأول، الجزء الرابع ـ (٢٠ شباط ١٩٤٢)، ص ٣.

داعياً إلى « التفاهم مع باقي الأقطار العربية لإيجاد الإتحاد العربي »، ووجد هذا الحزب صداه في مصر بشخص سليم سركيس الذي لم يستطع أن يبقى بعيداً عن جواسيس السلطان مما اضطره للجوء إلى فرنسا [1].

وفي باريس كان هناك اتجاه آخر ينادي بالإنفصال عن العثمانيين أيضاً، كان نجيب عازوري من أبرز دعاته. فقد أصدر بالفرنسية عام ١٩٠٥ كتاباً بعنوان:

« يقظة الأمة العربية »، كما أصدر أيضاً مجلة باسم « الاستقلال العربي » وأسس « جمعية الوطن العربي ».

يتميز العازوري بكرهه الشديد للأتراك الذين « لم يكتفوا بعدم العطاء بل منعوا الآخرين من العطاء ولولاهم لاستمرت الأمة العربية في تقدمها... ».

ويشيد بمآثر العرب قائلاً: « إنهم اختصروا لأوروبا ليل العصور الوسطى الطويل » وكان ينادي بوحدة الأمة العربية ويدعو لفصل الدين عن الدولة، كما يؤكد على ضرورة وجود خليفة للمسلمين في « دولة مستقلة تماماً تشمل ولاية الحجاز الحالية. ويتمتع الخليفة باحترام الملك ويملك سلطة روحية فعلية على كافة مسلمي الأرض... » [2].

ولعل أهم ميزة في العازوري، أنه من أوائل من استشفوا الخطر الصهيوني [3].

إلا أن الأمة العربية في نظره، لا تضم مصر « لأن المصريين لا ينتمون إلى العرق العربي... واللغة التي كانوا يتكلمونها قبل الإسلام لا تشبه العربية قط..

---

(١) يوسف ابراهيم يزبك: المرجع السابق، المجلد الأول، الجزء الحادي عشر، (حزيران ١٩٤٢)، ص ٧ ـ ٨.

(٢) نجيب عازوري: « **يقظة الأمة العربية** »، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢١٠، ٢١١، ٢٢٠.

(٣) يقول معرب الكتاب إن للعازوري كتباً عديدة « ويظهر أن الصهيونية العالمية قد أخفت هذه الكتب »، ص ٢٢.

أضف إلى ذلك قيام حدود طبيعية بين مصر والامبراطورية العربية... » [1].

قيل الكثير في دعوة العازوري وإن « أثرها في الحركة العربية نفسها كان ضئيلاً » وإن الظنون كانت تحوم حول نشاطه السياسي، كما إن مشروع الدولة الذي دعا إليه « ينطلق بالطبع من تحديد وظيفة اقتصادية وسياسية لهذه الدولة أوحت بها الأوساط الثقافية الكولونيالية الفرنسية » [2]. لكن هذه الظنون وتلك الصلات على أهميتها في نقدنا لأعماله في الوقت الحاضر يجب ألا تنسينا طبيعة المرحلة التي عاشها الكاتب والأفكار التي طرحها في ذلك الحين.

أما في مصر، فكانت العائلة الخديوية، تسعى لبسط سيطرتها خارج حدودها « وليس من المستبعد وفقاً لظواهر الأمور، أن بعض الموظفين البريطانيين في الشرق الأدنى كانوا يأملون بأن يجعلوا من شريف مكة، في حالة وقوع السلطنة العثمانية الضعيفة تحت نفوذ دول غير صديقة، حليفاً لهم، ويبدو أيضاً أن بعض أعضاء البيت الحاكم في مصر قد منّوا النفس، منذ وقت يصعب تحديده، بتنصيب شريف مكة خليفة فيكون من الناحية الشرعية تحت حماية سلطان مصري » [3].

وهكذا يبدو أن محاربة عبد الحميد كانت بنفس السلاح الذي شهره، لذا يؤكد محمد جميل بيهم « بقي صوت العروبة يتصاعد حيناً بعد حين، ومداره على الأكثر الخلافة وأنها للعرب دون آل عثمان. ومن المؤسف أن هذا الصوت لم يكن يصدر في أوروبا من قوميين مخلصين... فقد أصدر ابراهيم بك المويلحي جريدة الخلافة في نابولي (١٨٧٩) وهو يتوخى منها الانتقام للخديوي إسماعيل باشا بمناسبة خلعه عن عرش مصر. ونشر الدكتور لويس صابونجي في لندن جريدة

---

(١) المرجع نفسه: ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) جورج أنطونيوس: المرجع السابق، ص ١٧٣؛ يراجع أيضاً مصطفى الشهابي: المرجع السابق، ص ٥٩؛ وجيه كوثراني: « **الاتجاهات السياسية..** »، ص ١٦٠ ـ ١٦١؛ محمد جميل بيهم: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٣) ألبرت حوراني: « **الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ ـ ١٩٣٩)** » ط ـ ٣، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٧، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

أخرى تحمل إسم الخلافة (١٨٨١)، ومجلة «الاتحاد العربي» وكان يعتمد فيها على أموال بريطانية...»[1].

ضمن هذا السياق يمكن فهم دعوة العازوري للعائلة الخديوية وربما كان الأمر كذلك بالنسبة للكواكبي.

ومهما يكن من أمر الخلافة والنزعات السياسية المختلفة التي ظهرت داخل السلطنة وخارجها، فإنها التقت عند جامع مشترك: معارضة السلطان. لذا كان لا بد لحركة ١٩٠٨ من أن تلقى التجاوب من مختلف الأطراف التي حاربت الاستبداد.

(١) محمد جميل بيهم: المرجع السابق، ص ٢١٩.

الحركة القومية العربية
بعد إعلان الدستور العثماني ١٩٠٨

إعلان الدستور وأثره:

كان لا بد لحكم الجاسوسية وسوء الإدارة أمام زحف استعماري، أن يؤدي إلى حركة تعمل على تغيير الوضع، فتصدّت لهذه المهمة جمعية الإتحاد والترقي بواسطة تشكيلاتها في الجيش وأنهت الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد، الذي دام حوالى ثلث قرن (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨)، وأعادت العمل بالدستور الصادر عام ١٨٧٦ دون إهراق دماء.

لم يكن اغتباط المفكرين السياسيين العرب بأقل من اغتباط أقرانهم الأتراك في هذا الإعلان. ويعبر سليمان البستاني عن هذا الاغتباط بهتافه:

«حيا الله نيازي وحيا الله أنور وحيا الله الجيش العثماني وأنصاره وحيا جمعية الاتحاد والترقي»[1].

ويصف رشيد رضا هذا الحدث بقوله:

«شمل الفرح والسرور جميع العثمانيين في دار السلطنة وجميع الولايات وفي جميع أقطار الأرض وعدوا هذا اليوم عيداً عاماً للأمة العثمانية..»[2]..

وعلى الصعيد الشعبي انتعشت الآمال بالإصلاح وقامت في بيروت «تظاهرات

(١) سليمان البستاني: «**عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**» مطبعة الاتحاد ١٩٠٨، ص ٨.

(٢) رشيد رضا: المنار، المجلد ١١، الجزء ٦، (٢٨ تموز ١٩٠٨).

رائعة تعالت فيها الهتافات للحرية والإخاء والمساواة وأقامت حفلات شائقة توالت فيها خطب الفصحاء البلغاء . . . »[1] .

وفي الشام عامة أخذ الناس يقدسون جمعية الاتحاد والترقي « التي كانت سبب هذا الانقلاب الذي أنعش الأمة بعض الشيء ، وكثرت الآمال والأماني في إصلاح الحال ، وطردت الشام ولاتها وعمالها الذين عرفوا بالجاسوسية لعبد الحميد والنيل من رعيته . . . »[2] .

إلا أنه من المبالغة القول إن جميع العثمانيين قد فهموا مغزى هذا الحدث . يقول أحمد حلمي العلاف نقلاً عن أحد القواد الذين كانوا في الجيش : « لقد كنا في اليمن إذ أعلن الدستور والناس يتصافحون مهنئين ، وكنا معشر الضباط نشترك بالتهنئة قائلين (دستور ، دستور ، دستور) ثم قال : وأقسم بالله العظيم إننا كنا نردد كلمة الدستور مبتهجين ونحن غير عالمين أو عارفين شيئاً عن معاني كلمة الدستور . . . »[3] . ويذكر رشيد رضا أنه في خطبة حديقة الأزبكية في القاهرة ، احتفالاً بإعلان الدستور : « إن بعض المصريين صاح ليحيا السلطان لتسقط تركيا الفتاة أو حزب تركيا الفتاة فصاح بصياحه جمهور من الحاضرين . . »[4] . ولعل هذا الاستنكار يعود أساساً لعدم الفصل بين شخصية السلطان وشخصية الخليفة في نظر عامة المسلمين .

إلا أنه مهما يكن من أمر ، فإن السلطان قد حُددت صلاحياته بموجب الدستور ، ثم ما لبث أن خلع عن العرش عام ١٩٠٩ بعد أن حاول الإطاحة بالانقلابيين .

(١) يوسف الحكيم : « **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** » دار النهار ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦ .

(٢) محمد كردعلي : « **خطط الشام** » ، ج ٣ ـ ٤ ، ص ١١٧ .

(٣) أحمد حلمي العلاف : « **دمشق في مطلع القرن العشرين** » ، دمشق ١٩٧٦ ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

(٤) رشيد رضا : « المنار » ، المجلد ١١ ، الجزء ٦ ، (٢٨ تموز ١٩٠٨) .

كان من نتائج إعلان الدستور وخلع السلطان عبد الحميد أن بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية ـ التركية يمكن اعتبارها مرحلة النهضة الحقيقية لتيار الحركة القومية العربية .

ارتكزت هذه النهضة على دعامتين أساسيتين : تأليف الجمعيات وإصدار الصحف التي ساهمت في خلق رأي عام عربي بدأ يتميز بهويته القومية تبعاً للتطورات التي حصلت في السنوات المتبقية من حكم العثمانيين . ومرت الحركة القومية العربية خلال هذه الفترة بمرحلتين : تميزت الأولى منها بالوفاق مع الاتحاديين وهي تمتد من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١١ ، أما المرحلة الثانية فتمتاز باتخاذ موقف معاد للأتراك وتمتد من عام ١٩١١ حتى الحرب العالمية الأولى .

المرحلة الأولى (١٩٠٨ ـ ١٩١١) :

بعث إعلان الدستور شعوراً قوياً لدى المصلحين والسياسيين العرب بأن يتوجهوا لإصلاح أحوال المملكة بالتعاون مع الاتحاديين ، وعليه فقد نشأ في أكثر العواصم والمدن العربية فروع لجمعية الاتحاد والترقي تأتمر بأوامر الآستانة[1] . وساد الشعور بالعثمانية على غيره من النزعات الأخرى وسارعت الصحف العربية والشعراء العرب إلى شن حملة على النمسا لضمها ولاية البوسنة والهرسك إليها عقب إعلان الدستور . كما شنت حملة مماثلة على اليونان لمساعدتها جزيرة كريت بالانضمام إليها بعد أن كانت تحت السيطرة العثمانية . كما كان الموقف مماثلاً من الجبل الأسود الذي أعلن استقلاله .

لقد بلغ من استشعار العرب بوحدة الإخاء العربي ـ التركي وتمسكهم بالدولة العثمانية « أن الجمعية السورية في باريس التي يرأسها نخلة مطران ورشيد مطران

(١) أقبل العديد من رجال الحركة العربية على الانخراط في جمعية الاتحاد والترقي ، نذكر منهم عزيز المصري ، رفيق العظم ، محمد عزة دروزة ، سليم الجزائري ، شكيب أرسلان ، رشيد رضا ، عبد الرحمن شهبندر . . .

أصدرت عقب إعلان الدستور منشوراً دعت فيه إلى استقلال سورية فانبرى كثير منهم إلى الرد على المنشور ومصدريه واستنكاره وتفنيده، منهم سليمان البستاني ورفيق العظم وحقي العظم وقامت في مدن سورية حركة تنظيم مضابط بالاستنكار والتفنيد »[1].

في هذه المرحلة التي يسميها جورج أنطونيوس « شهر العسل التركي ـ العربي » ظهرت جمعية الإخاء العربي ـ العثماني التي كان هدفها:

« ١ ـ معاونة جمعية الاتحاد والترقي في سبيل المحافظة على أحكام القانون الأساسي؛ ٢ ـ جمع كلمة الملل المختلفة العثمانية بدون تفريق في الجنس والمذهب...؛ ٣ ـ السعي لإعلاء شأن الأمة العربية...». وقد وضعت أول تعريف للعربي فوصفته بأنه « الشخص المولود في بلاد العرب والمتكلم باللغة العربية والذي اتخذ بلاد العرب وطناً له »[2].

يتضح من هذه الأهداف والتعريف بالعربي أن هناك تأكيداً على الهوية العربية المميزة، لذلك استشعر الاتحاديون خطر الجمعية وقاموا بإغلاقها بعد بضعة شهور على تأسيسها، فكانت أول بادرة سوء منهم تجاه العرب.

بعد إغلاق الجمعية السابقة أنشىء « المنتدى الأدبي » الذي كانت غايته الظاهرة ثقافية، أما غايته الحقيقية على حد قول أحد مؤسسيه، سيف الدين الخطيب، « فهو لأجل اجتماع الشبان في مكان واحد وتدريب أفكارهم على أساسات العنصرية والاستقلال... »[3]. والواقع أن المنتدى كان يواكب التطورات والتبدلات السياسية التي كانت تطرأ على العلاقات التركية ـ العربية.

(١) محمد دروزة: « **نشأة الحركة العربية الحديثة** »، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢) المرجع نفسه: ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٣) إيضاحات عن المسائل **السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه** » مطبعة طنين، ١٩١٦، ص ١٣.

المرحلة الثانية:

لم يدم شهر العسل التركي ـ العربي طويلاً، إذ سرعان ما تبيَّن أن أقطاب جمعية الإتحاد والترقي يتبنون سياسة عنصرية محضة. وإذا كانت المصالح المختلفة للفرقاء قد التقت عند جامع مشترك تمثَّل في النضال ضد الحكم الاستبدادي للسلطان، فإن هذا التحالف كان لا بد أن ينهار بعد أن صمم الاتحاديون على تتريك الدولة.

يقول أسعد داغر في مذكراته: « إن الحالة بدأت تتحرج بين الترك والعرب منذ وصل إلى استامبول بعض زعماء تركستان، كأحمد أغايف ويوسف أقشورا لبث الدعوة التركية وإقناع جمعية الإتحاد والترقي بأن الدول لا تقوم في هذا العصر إلاَّ على أساس القومية. وأن تركيا يجب عليها تتريك العناصر غير التركية... »[1].

الخلاف العلني الأول بين الأتراك والعرب حصل بمناسبة الانتخابات التي جرت للبرلمان بعد إعلان الدستور، فقد قسِّمت الدوائر الإنتخابية وعدد النواب لضمان أكثرية العنصر التركي بتخصيص ١٣٧ مقعداً للأتراك مقابل ٦٥ مقعداً للعرب مع أن هؤلاء يؤلفون أكثرية العناصر التي كانت تتألَّف منها الامبراطورية في ذلك الحين. وقد عمدت جمعية الإتحاد والترقي لإنجاح مرشحيها « بالقوة التنفيذية لا بالنظر للأهلية والكفاءة »[2].

بالإضافة إلى قضية الانتخابات، اتخذ الصراع مظاهر متعددة، تمثَّل بالعناوين التالية: الخلاف حول تطبيق المركزية أو اللامركزية ـ منح امتياز الملاحة النهرية في العراق لشركة لنغ الانكليزية ـ حرب اليمن ـ فشل الدفاع عن طرابلس الغرب ـ حل الجمعية العمومية لولاية بيروت عام ١٩١٣ ـ قضية الخدمة العسكرية ـ عزل العرب من المناصب الكبيرة وتخصيصها للأتراك ـ حل الاتحاديين لجمعية

(١) أسعد داغر: « **مذكراتي على هامش القضية العربية** »، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٥.

(٢) فتى العرب: العدد ٨ ـ ١٤٤٢، (٢٣ كانون الأول ١٩١٢).

الإخاء العربي ـ العثماني والمنتدى الأدبي ـ عدم إدخال أي عضو عربي في اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي ـ إهمال الحكومة لسياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين... [1].

إلا أن أبرز أسباب النقمة كانت سياسة التتريك ومحاولة قطع الصلة بكل ما هو عربي. فقد جاء على لسان وزير العدل (نجم الدين ملا) قوله: «سنترّك العرب» [2]. وتعبّر «فتى العرب» عن هذه النقمة بقولها: «لا يوجد عثماني قط لا يجب أن يتعلم التركية ولكن لا يوجد أحد يقدر أن يرقي البلاد ويعدل في الحكم بين العباد وهو غير عارف بلغة المتخاصمين» [3].

ولكن حتى تعليم اللغة العربية في البلاد العربية نفسها كان يتم في هذه الفترة على يد الأتراك أنفسهم الذين كانوا يجهلون أصولها، ولعل ما أوردته «فتى العرب» ما يعبّر أوضح تعبير:

«تعين للمكتب السلطاني القديم معلماً للغة العربية ولكنه لا يفهم منها شيئاً وهو بعيد عنها كبعد القطب الشمالي عن القطب الجنوبي وإليك بعض أمور عنه: دخل حضرة المعلم الدرس الأول فافتتحه بهذه المقدمة [4] اللطيفة: أنا لا أعلم التربية تماماً ولكن سأتأملها وأؤلمكم هي...».

وزاد من حدة الصراع العربي ـ التركي ما كانت تنشره جرائد الأتراك، وما جاء في المؤلفات الصادرة عن مفكريهم: فجريدة «ترك» التي كانت تصدر في القاهرة كانت تفاخر بجنس الترك معبرة عنه بالملة المالكة، وجريدة «إقدام» التي

---

(١) يراجع بشأن مظاهر الخلاف وأسباب النقمة: ساطع الحصري: «**محاضرات في نشوء الفكرة القومية**»، ص ٢٠٣ ـ ٢١٠؛ رشيد رضا: «المنار»: المجلد ١٢، ج ١٢، (١١ كانون الثاني ١٩١٠)؛ يوسف يزبك: «مؤتمر الشهداء»، ص ٣٢ ـ ٣٣؛ محمد عزة دروزة: «**نشأة الحركة العربية الحديثة**»، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٢) محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٣) فتى العرب: العدد ٥٦٨، (١٩ كانون الأول ١٩١٠).

(٤) «فتى العرب»: العدد ٤٠ ـ ١٤٧٤، (١٩ كانون الثاني ١٩١٤).

تصدر في الآستانة جاء فيها اقتراح تنقية اللغة التركية من الألفاظ العربية [1].

وكان إصرار غلاة الاتحاديين على قطع الصلة بالعرب من الشدة والوضوح حتى ولو أدّى بهم الأمر إلى قطع الصلة بالإسلام، فقد وزعوا في البلاد التركية نشرة جاء فيها: «إن العرب هم بلية علينا نحن الأمة التركية، وأن حصان التركي خير من أي نبي ظهر في العالم...» [2].

وهكذا أصبح استمرار التفاهم مع الاتحاديين أمراً مستحيلاً. من هنا نفهم ظهور الجمعيات السرية للحفاظ على حقوق العرب وترسيخ الفكرة القومية العربية. وأهم هذه الجمعيات:

«الجمعية القحطانية»:

تأسست في استمبول عام ١٩٠٩ وكانت أولى الجمعيات العربية السرية فاعتمدت رموزاً يتعارف أعضاؤها بها. وتتميّز بكونها أول منظمة حاولت ضم ضباط عرب إليها وعلى رأسهم عزيز علي المصري، كما كانت تضم أعضاء مسلمين ومسيحيين. تعتبر هذه الجمعية خطوة متقدمة بالنسبة لتطور الفكر القومي قياساً على جمعية الإخاء: فالأمة التي تسعى لإنهاضها هي الأمة العربية وليست الأمة العثمانية. وكانت برامجها شفاهية ومنها انطلقت جمعيات أخرى كالعهد والعربية الثورية واللامركزية.

«جمعية العهد»:

أسسها عزيز المصري الذي يعتبر بحق «أبو الفكرة العربية وحامل لوائها» [3].

---

(١) رشيد رضا: المنار، المجلد ١٢، الجزء ١١، (كانون الثاني ١٩١٠).

(٢) أسعد داغر: «**ثورة العرب**»، ص ١١٥.

(٣) أسعد داغر: «**مذكراتي على هامش القضية العربية**»، ص ٣٧، ويعتبر فارس الخوري أن نوري السعيد كان أول من فكر بإنشاء «جمعية العهد»، مجلة العرفان، العدد الثالث، المجلد ٦٣، ص ٣٠٧.

اقتصرت على العسكريين بالإضافة إلى اثنين من المدنيين (الأمير عادل أرسلان وإبراهيم النجار) غايتها «السعي للإستقلال الداخلي لبلاد العرب على أن تظل متحدة مع حكومة الآستانة اتحاد المجر مع النمسا... وبقاء الخلافة الإسلامية وديعة مقدسة بأيدي آل عثمان»[1]. ويبدو أن السلطات التركية علمت بوجودها فكان ذلك سبباً لاعتقال مؤسسها وإقصاء الضباط العرب إلى الولايات النائية.

«جمعية العربية الفتاة»:

كانت هذه الجمعية تقليداً لـ «تركيا الفتاة». وهي أهم التنظيمات العربية السرية وأوسعها وأشملها وأدقها تنظيماً. تأسست عام ١٩١١ في باريس ثم انتقلت إلى البلاد العربية حيث كان لها فروع في معظم العواصم. كان شعارها في أول تكوينها «العمل للنهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية واغتنام الفرص لتحقيق هذه الأمنية وعدم الإنفصال عن الترك»[2]. على أن هذا البرنامج تعدل بعد إعلان الحرب العظمى فاتجهت النية نحو العمل لاستقلال بلاد العرب.

ويقول أحمد قدري، أحد أعضائها: «وقد تحاشينا ذكر إسم الاستقلال في مضامين برنامج جمعيتنا وإن كنا في السر نسعى ونعمل وراءه...»[3]. بينما يورد مؤلف «نشأة الحركة العربية الحديثة» أن غاية الجمعية: «استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً بجميع معانيه الحقوقية والسياسية...»[4]. إلا أن ما تجب ملاحظته أن محمد عزة دروزة انتسب إلى الجمعية عام ١٩١٦[5]. مما يجعلنا نرجح أن تطوراً هاماً حصل في برنامج الجمعية بعد إعلان الحرب لا سيما وأن البند السابع عشر ينص على «ان يكون للجمعية حزب سياسي علني واسع تدير بواسطته حركة

(١) أمين سعيد: **«الثورة العربية الكبرى»**، ج ١، ص ٤٧.
(٢) المرجع نفسه: ص ٩.
(٣) أحمد قدري: **«مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى»**، ص ١٢.
(٤) محمد عزة دروزة: **«نشأة الحركة العربية الحديثة»**، ص ٤٨٩.
(٥) المرجع نفسه: ص ٤٨٠.

الانتخابات وتطبيق سياستها»[1]. الأمر الذي يتعذر حصوله في فترة ما قبل الحرب.

تميَّزت هذه الجمعية بسريتها، فقد بقي أمرها طي الكتمان ولم يذكر عبد الغني العريسي عنها شيئاً في اعترافاته المسهبة أمام المحكمة العسكرية في عاليه[2].

وأهمية «الفتاة» وحزبها الذي انبثق عنها (الاستقلال) أنها قادت العمل الوطني بعد الحرب. أما قبل الحرب فكان من أهم مظاهر نشاطها الدعوة إلى المؤتمر العربي في باريس.

حزب اللامركزية:

تأسس أثناء الفترة التي كان فيها حزب الحرية والائتلاف العثماني في الحكم (كانون الأول ١٩١٢). وتظهر في هذا الحزب أسماء وردت في الجمعيات السابقة (رشيد رضا، عبد الحميد الزهراوي، رفيق العظم). غايته واضحة من خلال تسميته: إقامة حكم على قواعد اللامركزية الإدارية. وكان بعض أقطابه بالرغم من مناداتهم باللامركزية ورفع شعار الوفاق مع الأتراك على اتصال ببعض الدوائر الأجنبية. ففي تلك الفترة كانت بريطانيا وفرنسا تتنافسان في السيطرة على سوريا. وكانتا تعملان على الاتصال برجال اللامركزية عن طريق جريدتي «الأهرام» (التي كانت تمولها فرنسا) و«المقطم» (الممولة من بريطانيا). وتشير الوثائق، التي عثر عليها في محفوظات المفوضية الفرنسية في بيروت ونشرها الأتراك في كتاب «إيضاحات»، إلى أن المباحثات بين شفيق المؤيد أحد أقطاب الحزب والدوائر الفرنسية والانكليزية، قد وصلت إلى حد البحث في تحويل ولايات سوريا إلى إمارة يتولاها المؤيد، في نفس الفترة التي شاع فيها أن الأمير عمر

(١) المرجع نفسه: ص ٤٩١.
(٢) ريتشارد هارتمان: **«الجمعيات العربية في فترة ما قبل الحرب الأولى»**، ترجمة رضوان السيد، مقال منشور في دراسات عربية، العدد العاشر، (آب ١٩٧٨).

طوسون (المصري) مرشح لولاية سوريا. ويعلق أوقتاري في رسالته إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٣ على هذا الخبر بقوله: «غير أن تعيين طوسون باشا على فرض تحققه سيكون ضربة مدهشة على نفوذنا في سوريا...»[١].

ويقول العريسي في اعترافاته إنه نتيجة لعلاقة الجمعية اللبنانية في مصر بحزب اللامركزية «راجع الفريقان معتمد فرنسا فوعدهم بأن يمدهم بعشرين ألف بندقية من السلاح وبثلاثة دوارع تقف على الشواطىء تدافع عن الثائرين عند القيام ووعد أيضاً بأن يقدم كل المال التي تحتاجه الجمعيات...»[٢].

من خلال ما تقدم يتضح أن الحزب تطوّر في دعوته من اللامركزية إلى الاستقلال حتى ولو اضطر للاستعانة بقوات أجنبية في سبيل هذا الهدف.

بالإضافة إلى هذه الجمعيات كانت هناك «جمعية الجامعة العربية» في القاهرة التي أسسها رشيد رضا وكانت غايتها «إقامة حلف بين أمراء جزيرة العرب وإيجاد صلة بين الجمعيات العربية في سوريا والعراق وغيرها»[٣]. و«جمعية العلم الأخضر» في الآستانة «لتقوية الروابط بين الطلاب العرب». وجمعية «النهضة اللبنانية» التي كانت على علاقة وثيقة بقنصل فرنسا في بيروت ولها فروع في القاهرة وباريس وأميركا، أما غايتها فكانت «السعي لإلحاق بيروت بلبنان وتوسيع حدود الجبل»[٤]. هذا بالإضافة إلى جمعيات أخرى «كجمعية البصرة الاصلاحية» «والنادي الوطني العلمي في بغداد»[٥]. إلا أننا نولي اهتماماً خاصاً لجمعية بيروت الإصلاحية ومؤتمر باريس والجمعية العربية الثورية نظراً لاتجاهاتها الفكرية المعبرة عن طبيعة المرحلة.

---

(١) إيضاحات: ص ١١٢.

(٢) المرجع نفسه: ص ٩٢.

(٣) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٤٩.

(٤) للمزيد من التفصيلات، يراجع كتاب «**إيضاحات**»، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٥) يراجع بشأن هذه الجمعيات: أمين سعيد، المرجع السابق، ص ٧ إلى ٥٠.

«جمعية بيروت الإصلاحية»:

كانت هذه الجمعية صدى لدعوة حزب اللامركزية في القاهرة وتسوية بين اتجاهين رئيسيين في بيروت: الاتجاه المسيحي بوجه عام، الذي كان يسعى لتوسيع حدود الجبل تحت الحماية الفرنسية، واتجاه الزعامات الإسلامية الحريصة على بقاء الدولة العثمانية والمطالبة باللامركزية تأميناً لمصالحها.

تألفت هذه الجمعية إبان وجود الائتلافيين في الحكم. إذ اجتمع أعيان بيروت وأبلغوا الوالي رغبتهم في الإصلاح، وعلى أثر موافقة الصدر الأعظم، اجتمع تسعون منهم في دار بلدية بيروت يوم ٣١ كانون الثاني ١٩١٣ وحددوا مطالبهم التي كان أهمها:

- «إبقاء الأمور المتعلقة بكيان السلطة وشؤونها السياسية بيد الحكومة المركزية.
- إناطة الأمور المحلية بمجلس الولاية العمومي.
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في داخل الولاية وفي مجلس البرلمان.
- تعيين مستشارين أجانب لدوائر الولاية من رعايا الدول التي ترضاها الحكومة المركزية.
- تشكيل مجلس عمومي للولاية يتألف من ٣٠ عضواً، نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين، مدته أربع سنوات...»[١].

إلا أن هذا البرنامج الذي قوبل بالترحاب في ولايات بلاد الشام، لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ، إذ سرعان ما تسلم الاتحاديون الحكم وأصدروا قراراً بحل اللجنة واغلاق مراكزها.

«المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣»:

يعتبر هذا المؤتمر ترجمة علنية للاتجاهات السياسية في بلاد الشام عشية الحرب

---

(١) النص الكامل للمطالب في: أمين سعيد: المرجع السابق، ج ١، ص ١٩ ـ ٢٣.

العالمية الأولى. وقد تولى الدعوة لعقده نفر من الشباب العرب الذين يدرسون في باريس بعد أن أسقط الاتحاديون حكومة الائتلاف التي كانت تتبنى المطالب الإصلاحية. وبعد أن انتخبت لجنة لتنظيمه [1] تولى رئاسته ـ بناء لاقتراح العريسي ـ عبد الحميد الزهراوي أحد مؤسسي حزب اللامركزية مع أن هذا الحزب رشح شفيق المؤيد. ويبدو أن سبب إبعاد هذا الأخير الشك في علاقاته مع الدول الأجنبية. وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن جمعية بيروت الإصلاحية والجالية العربية في الآستانة والمهاجرون السوريون في الولايات المتحدة والمكسيك بالإضافة إلى الشباب العرب في باريس الذين كان معظمهم قد انتسب إلى جمعية العربية الفتاة دون أن تعرف هويتهم التنظيمية. وبذلك يكون هذا المؤتمر خليطاً من اتجاهات متعددة: عثمانية، عربية، سورية، لبنانية.

ما يهمنا من هذا المؤتمر: كيف عبَّر الفكر العربي عن نفسه؟.

قبل انعقاد المؤتمر أدلى الزهراوي بحديث لمراسل «الطان» الباريسية يقول فيه: «ولهذا العنصر العربي ميزة بين العناصر الأخرى بوحدة لغته وعاداته ومصالحه وميوله... ويهمني أن أصرح قبل كل شيء بأن هذا المؤتمر ليس له صفة دينية، ولذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً... إن الرابطة الدينية قد عجزت دائماً عن إيجاد الوحدة السياسية...».

ويذكر يوسف ابراهيم يزبك نقلاً عن خير الله خير الله «أن واضع النقاط الرئيسية في هذا الحديث كان عبد الغني العريسي» [2].

كيف تجلى المفهوم القومي لدى العريسي؟

يتساءل العريسي في خطابه الذي ألقاه في الجلسة الثانية للمؤتمر، هل للعرب حق جماعة؟ ويجيب على هذا السؤال بقوله:

(١) انتخبت اللجنة من: شكري غانم، ندره مطران، عبد الغني العريسي، عوني عبد الهادي، جميل مردم، شارل دباس، محمد المحمصاني وجميل معلوف وتولى سكرتيريتها عبد الغني العريسي.

(٢) يوسف ابراهيم يزبك: «**مؤتمر الشهداء**»، ص ٧٤ ـ ٧٦.

«إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت، على رأي علماء الألمان، وحدة اللغة ووحدة العنصر. وعلى رأي علماء الطليان: وحدة التاريخ ووحدة العادات. وعلى مذهب ساسة الفرنسيس: وحدة المطمح السياسي. فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، ووحدة عنصر، ووحدة تاريخ، ووحدة عادات، ووحدة مطمح سياسي. فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأي علماء السياسة جميعاً حق جماعة حق شعب، حق أمة».

ويوضح ماهية هذا الحق فيقول: «أول حق لجماعة الشعوب، حق الجنسية. فنحن عرب قبل كل صيغة سياسية: حافظنا على خصائصنا وميزاتنا منذ قرون عديدة رغماً عما كان ينتابنا من حكومة الآستانة من أنواع الإدارات كالامتصاص السياسي أو التسخير الاستعماري أو الذوبان العنصري...».

أما حقوق العرب فهي حقوق رئيسية تتعلق: «١ ـ بالسلطنة، ٢ ـ بالقوة التشريعية، ٣ ـ بالقوة الإجرائية...» [1].

ويتجلى المفهوم القومي الإنساني لدى العريسي عندما يجيب رداً على طلب أحد أعضاء المؤتمر بجعل اللغة العربية لغة رسمية للدولة العثمانية:

«ونحن إنما نطلب تحقيق حقنا بالمحافظة على لغتنا، وتحقيق الحق لا يكون بنقض حق آخر» [2].

ولكن هل يقود هذا التفكير القومي الواضح ـ الذي كان برأينا أول من أوضح مفهوم القومية العربية حتى تاريخ انعقاد المؤتمر ـ إلى طلب الانفصال عن الدولة العثمانية؟

يجيب العريسي على تساؤلنا بقوله: «ولا تتطرق إلينا فكرة الانفصال عن هذه

(١) نقلاً عن يوسف ابراهيم يزبك: «**مؤتمر الشهداء**»، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) المرجع نفسه: ص ٩١.

السلطنة ما دامت حقوقنا فيها مرعية محفوظة، فارتباطنا بالدولة يتراوح إذاً بين ضمان هذه الحقوق فإن كثر كثر وإن قل، فقل »[1].

الارتباط بالدولة العثمانية إذن معلق على شرط حفظ الحقوق العربية، ولعل في هذا التعليق نوعاً من حسن التخلص لا يقلل من أهمية هذا الطرح الفكري المميَّز الذي كان جديداً على الفكر القومي في حينه.

وكانت مقررات المؤتمر تتلخص بوجوب الإصلاح على قاعدة اللامركزية، وإعطاء العرب حقوقهم السياسية وتنفيذ مطالب جمعية بيروت الإصلاحية...[2].

ويرى أسعد داغر أن نقطة الضعف في هذا المؤتمر كانت الجمعية الإصلاحية في بيروت، فقد اندس فيها فريق من عملاء الفرنسيين وصنائعهم فتمكنوا من **إفساد غايتها وتشويه سمعة بعض رجالها في نظر شعبهم وفي نظر الترك أيضاً**...[3].

إلا أنه يبدو أن بعض المشاركين في المؤتمر لم يكونوا غافلين عن أهداف فرنسا ومحاولتها احتواء المؤتمر، لذلك، وقطعاً للطريق أمام رجالها وحفاظاً على العلاقة مع الدولة العثمانية، نرى الزهراوي وأحمد مختار بيهم أثناء شكرهما لوزير الخارجية الفرنسية على ما قدمته فرنسا من تسهيلات للمؤتمر، يؤكدان عثمانيتهما التي لا يرضيان عنها بديلاً. والواقع أن رجالات الحركة العربية في هذه الفترة، لم يكن بوسعهم عقد المؤتمر داخل البلاد العربية بعد ان أحكم الاتحاديون قبضتهم على مرافق الدولة وأظهروا تشدداً في رفض المطالب الاصلاحية، خصوصاً بعد حل جمعية بيروت الإصلاحية.

لم تكن قرارات المؤتمر لترضي الاتحاديين، ولكنهم خشية اندلاع الحرب

(١) المرجع نفسه: ص ٨٤.
(٢) يراجع بشأن المقررات: أمين سعيد: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩؛ يوسف ابراهيم يزبك: «**مؤتمر الشهداء**»: ص ١١٢ - ١١٣.
(٣) أسعد داغر: «**مذكراتي على هامش القضية العربية**»، ص ٦٠.

المرتقبة، اضطروا إلى مفاوضة المؤتمرين فأرسلوا أمين سرهم العام إلى باريس الذي توصل معهم إلى اتفاق يرضي مطامحهم. إلا أنه ما أن مرّ وقت قصير حتى تبيّن أن هذا الاتفاق إن هو إلا مناورة قصد بها خداع المؤتمرين وتخديرهم. ففي الوقت الذي عيّن فيه خمسة من العرب بينهم الزهراوي نفسه - رئيس المؤتمر - أعضاء في مجلس الأعيان، ألقى الاتحاديون القبض على عزيز المصري وباشروا بإقصاء الضباط العرب إلى الولايات التركية وأسرعوا في سياسة التتريك.

«الجمعية العربية الثورية»:

كانت هذه الجمعية أول جمعية ترفع شعار الاستقلال التام عن الأتراك وتأليف دولة عربية لامركزية. أسسها حقي العظم بعد خلافه مع الزهراوي واشترك معه فؤاد الخطيب والدكتور عزت الجندي. وكانت توقع منشوراتها تارة باسم الجمعية القحطانية وتارة باسم الجمعية الثورية[1]. وجاء في أحد منشوراتها مخاطباً العرب: «... لم لا تؤلفون العصابات للتنكيل بهم؟؟ (أي الأتراك)» «...أي علاقة لك بالترك وماذا استفدتم من العثمانية؟؟؟»[2].

وترفض هذه الجمعية مبدأ اللامركزية الذي شكل العنوان الرئيسي لمعظم الجمعيات العربية حتى بداية الحرب العالمية الأولى. فقد جاء في أحد بلاغاتها: «وما هو الإصلاح على مبدأ اللامركزية الذي يطلبه البعض مع التابعية لغلمان الآستانة؟»[3].

وهكذا لم يعد مبدأ اللامركزية الشعار الذي يستهوي المصلحين العرب بعد أن وصلت العلاقات التركية العربية إلى الطريق المسدود.

وكان لا بد للطلاق أن يحصل بعد زواج دام أربعمائة سنة.

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٤٨ - ٤٩.
(٢) «إيضاحات...»، ص ٦٣.
(٣) المرجع نفسه: ص ٢٩.

استنتاجات:

ما الذي حققته الفكرة القومية العربية خلال مسيرتها منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الأولى؟

لقد تضافرت عوامل متعددة: اقتصادية واجتماعية وأدبية ودينية وسياسية في نشوء الفكرة القومية العربية وتطورها. وهي وإن بدأت بمظهر حركة أدبية إحيائية للتراث العربي، فلا يمكن إغفال مؤشرات تراجع الولاء العربي للدولة العثمانية المتمثلة في الانتفاضات الشعبية والحركات الدينية وحكم محمد علي، في وقت بدا فيه عجز السلطنة عن الوقوف أمام الأطماع الأوروبية.

أما بروز دور المثقفين المسيحيين في إثارة الوعي القومي، فلا يمكن تفسيره فقط في نشاط الإرساليات الأجنبية وتأثُّرهم بالثقافة الغربية ونمو دورهم الاقتصادي مع توسع الرأسمالية الأوروبية في المشرق العربي، فقد كان العامل الديني ذا تأثير فعّال في تفكيرهم، كونهم كانوا يشعرون بأنهم رعايا في دولة ذات أكثرية إسلامية. من هنا كانت الموضوعات التي عالجها هؤلاء، كفصل الدين عن الدولة، ومحاربة الحكم الاستبدادي ذات علاقة وثيقة بوضعهم. وكان الاتجاه للعروبة، في وقت كانت فيه الفكرة القومية في أوروبا هي الفكرة السائدة، نشداناً للمساواة مع المسلمين العرب للتخلص من حكم إسلامي غير عربي.

ومنذ بداية الربع الأخير للقرن التاسع عشر، تشارك فئات الأعيان والتجار من المسلمين في حمل لواء الدعوة القومية كتعبير عن طموح طبقي للمشاركة في الحكم بعد أن أتيح لهم تلقي العلم والثقافة. إلا أن هذه الدعوة ترافقت مع انتشار تيار الجامعة الإسلامية، مما منع الفكر القومي العربي من الوصول إلى نهايته المنطقية في بناء دولة قومية.

من هنا كانت خصوصية القومية العربية، ففي حين نرى الدولة والقومية متلازمتين في أوروبا، بقيت القومية العربية بدون دولة حتى الآن. فتيار الجامعة الإسلامية كان التيار المهيمن في الوقت الذي ساد فيه التسليم بتفوّق الغرب

وتقدمه. إلا أن الغرب كان يعني من جهة ثانية غزواً استعمارياً وخطراً حضارياً يتمثل في فلسفته المادية، فكان أن تصدى التيار الإسلامي لهذه المهمة المزدوجة. وكان من نتيجة ذلك أن معظم المفكرين والمصلحين المسلمين قد تلقوا العلم على أيدي الفقهاء والمشايخ، وفي أحسن الحالات في مدارس الدولة ومعاهدها العليا.

هذا التداخل بين مفهوم العروبة والإسلام أفرز اتجاهاً قومياً ودينياً مثالياً، ففي الوقت الذي تحققت فيه الفكرة القومية في أوروبا عبر صراعها مع الكنيسة، لم يكن الدين الإسلامي منفصلاً عن الاتجاه القومي، بل كان أحد مقوماته الرئيسية. ومن هنا أيضاً نفهم لماذا سبقت فكرة تعريب الخلافة فكرة الدولة القومية العربية. إلا أن تعريب الخلافة اصطدم بوجود أقلية مسيحية، لذلك كان لا بد من الدعوة للاتحاد الوطني، لوحدة الأمة بمسلميها ومسيحييها.

وهكذا نلاحظ أن فكرة القومية العربية نمت وترعرعت في أحضان الإسلام، فهي وإن كانت تتماثل مع الحركات القومية السائدة في القرن التاسع عشر إلا أن لها ملامحها الخاصة نتيجة الظروف التاريخية التي مرّت بها. فقد أثّر تفاوت الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين ولاياتها، واحتلال الدول الأوروبية للقسم الأفريقي من الوطن العربي في ظروف نشأتها، فاقتصرت الفكرة القومية العربية، حتى بداية الحرب العالمية الأولى، على القسم الآسيوي من البلاد العربية وبصورة خاصة على سوريا في حين نهجت الأقطار العربية الأفريقية نهجاً وطنياً إسلامياً.

وإذا كان الفكر العربي بحكم نشأته الدينية ومنبته المحافظ كان يتمنى أن تزال الفوارق بين الأتراك والعرب عن طريق الهيئة الحاكمة، فإن مطلب اللامركزية كان أقصى ما يطمح إليه التفكير السياسي العربي الذي تمثل في الجمعيات المتعددة التي تألّفت بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨. ويلاحظ في بنية هذه الجمعيات أنها تشكلت من أبناء «الأسر المحترمة»، - وفقاً لتعبير الزهراوي - (العظم، عبد الهادي، المطران، مردم، العريسي...) حيث إن هذه الأسر كانت قد احتلت موقعاً اجتماعياً واقتصادياً متميزاً في المجتمع، مما أبقى الفكرة القومية

بعيدة عن الجماهير الشعبية ومشاغلها اليومية وأسيرة تلك النخبة، عمادها بعض الأعيان والمثقفون وطلاب التخصص العالي في الخارج وبعض النواب والضباط العرب في الجيش العثماني. وهكذا شكّلت الحركة القومية العربية أقلية وسط جمهور إسلامي يعتبر الدولة العثمانية وريثة الخلافة العربية الإسلامية وعليه واجب الطاعة والولاء لها.

وتميَّزت تلك الجمعيات بالتداخل، ففي حين نقرأ إسمي عبد الحميد الزهراوي وحقي العظم كعضوين في «جمعية الإخاء العربي العثماني» نراهما عضوين بارزين في المنتدى الأدبي ثم في الجمعية القحطانية في نفس الوقت الذي كانا فيه من أبرز مؤسسي حزب اللامركزية. وهكذا كان شأن اسكندر عمون، الذي كان من مؤسسي حزب اللامركزية ورئيساً لجمعية النهضة اللبنانية في القاهرة.

بقي أن نشير أخيراً إلى أن مبدأ اللامركزية سرعان ما تبيَّن أنه غير وارد في مخطط الاتحاديين الذين تبنوا سياسة التتريك. فكانت تلك السياسة حافزاً لتلك الجمعيات للمطالبة بالاستقلال التام، ولو أدّى الأمر إلى اتصال بعض أقطابها بالدول الأوروبية لتحقيق هذه الغاية، بعد أن أضحى التعايش التركي ـ العربي مستحيلاً.

وهكذا نلاحظ أن سياسة الاتحاديين ساهمت في بلورة الفكر القومي العربي الذي نلمسه بصورة جلية لدى عبد الغني العريسي ليتبلور أكثر فأكثر بعد سقوط الامبراطورية العثمانية على أثر الحرب العالمية الأولى.

الفصْل الثاني

الاتجاهاتُ السِّياسيَّة في جبل لبنانَ والأراضي الملحقة به: الوحدة السُّوريَّة والوحدة اللبنانيَّة (١٩١٤ـ ١٩٢٠)

التحديد التاريخي ـ الجغرافي للكيان اللبناني:

إن ما يعرف بلبنان اليوم كدولة لها كيانها السياسي وحدودها الجغرافية يعود إلى عام ١٩٢٠ حين أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير. فالأراضي اللبنانية لم تشكّل قبل هذا التاريخ وحدة سياسية أو إدارية ضمن كيان محدد، الأمر الذي يستوجب تتبع التقسيمات الإدارية العثمانية وفقاً للتغيّرات التي طرأت عليها بما شملته من ألوية وأقضية، والتي استقرت في بداية القرن العشرين، فيما يتعلق بتوزع الأراضي اللبنانية، على النحو التالي:

أ ـ متصرفية جبل لبنان التي أنشئت منذ العام ١٨٦٤.

ب ـ ولاية بيروت التي أنشئت منذ عام ١٨٨٨ وكان يتبعها خمسة ألوية (بيروت، عكا، طرابلس، اللاذقية، البلقاء) وقد قسمت هذه الألوية إلى أقضية[١]. وبالتالي كانت مدن الساحل اللبناني الحالي: طرابلس، بيروت، صيدا، صور تابعة لهذه الولاية.

جـ ـ الأقضية الأربعة (بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا) التي كانت تابعة لولاية دمشق.

لهذا عندما نقول بوجود اتجاهات سياسية في لبنان بين عامي ١٩١٤

---

(١) راجع بشأن التقسيمات الإدارية العثمانية: محمد رفيق ومحمد بهجت: «**ولاية بيروت**»، بيروت، ١٩٣٣، ص ٢٣؛ وعبد العزيز عوض: «**الإدارة العثمانية في ولاية سورية**»، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٨٠ ـ ٨١.

و ١٩٢٠ إنما نقصد بذلك الإتجاهات السياسية في متصرفية جبل لبنان من جهة وفي الأراضي التي ضُمّت إليه من جهة ثانية. أي الساحل والأقضية الأربعة.

المقدمات التاريخية للاتجاهات السياسية في جبل لبنان:

تداخلت عدة عوامل سياسية وثقافية ودينية واقتصادية في تحديد الإتجاهات السياسية في جبل لبنان. ولعل أول مؤشر على تلك الإتجاهات التعاون بين بيزنطية، بعد رحيلها من بلاد الشام، وسكان الجبل من المسيحيين في بداية العهد العربي، ذلك التعاون الذي شكّل ابتزازاً للحكم العربي لفترة طويلة مما حدا بالخلفاء المسلمين إلى إرسال قبائل عربية وفارسية لمراقبة الجبل وصد غارات البيزنطيين عن الساحل السوري.

ثم كانت الحروب الصليبية التي أوجدت علاقة مميزة بين فرنسا والموارنة « لما قدّموا للحملة الصليبية الأولى أدلاء يرشدونهم إلى الطرق والمعابر، ولما أرسلوا فرقة من النشابة المتطوعين إلى مملكة بيت المقدس. وحسب تقليد الموارنة فإن لويس التاسع كان أول صديق إفرنسي لهم. تقول الرواية إنه عندما نزل إلى البر في عكا تقدم إليه وفد مؤلّف من خمسة وعشرين ألف ماروني ومعهم المؤن والهدايا». وفي هذه المناسبة سلمهم رسالة مؤرخة في ٢١ أيار ١٢٥٠ فيها تصريح بأن فرنسا تتعهد بحمايتهم. يقول في هذه الرسالة: « نحن مقتنعين بأن هذه الأمة التي تعرف بإسم القديس مارون هي جزء من الأمة الفرنسية »[١]. وبالرغم من الشك الذي يساورنا حول صحة هذه الرواية، لما فيها من مبالغة، فإن علاقة خاصة بدأت بالظهور بين فرنسا والموارنة. عن هذه العلاقة المميَّزة، يقول يوسف السودا: « فلم تنس فرنسا فضل لبنان (يقصد

---

(١) فيليب حتي: « **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر** »، ترجمة أنيس فريحة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣٩٢.

الموارنة) على الصليبية بل ذكرته له إبّان عزّها، مما حمل لويس الرابع عشر وخلفاءه على مبادلة اللبنانيين بالمثل... كما تثبت مراسيمهم العديدة إلى اللبنانيين، أخصهم بيت الخازن وبيت سعد الخوري، وإقامة كثيرين منهم قناصل في بيروت لدولة فرنسا...»[١]. وبعكس الموارنة، كان للمسلمين بوجه عام، وللسنة بوجه خاص، كما كان للمسيحيين الشرقيين موقف مغاير تماماً من الحملات الصليبية تمثل في العداء لها[٢]، بحيث كانت أهم رواسب الحقبة الصليبية: « الانفصام الذي وقع بين المسلمين من جهة والموارنة من جهة أخرى »[٣].

وهكذا تعتبر الحروب الصليبية أول مؤشر على تباعد الإتجاهات السياسية بين سكان الجبل، بأغلبيتهم المسيحية، والمارونية تحديداً، وسكان المدن الساحلية والأقضية الأربعة بأغلبيتهم الإسلامية، لما أوجدته من تميز في العلاقة بين فرنسا، التي اعتبرت نفسها حامية الكثلكة في المشرق، وبين الموارنة. هذه العلاقة المميزة راحت تتوطد جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن بفعل عوامل متعددة أهمها:

أ ـ الامتيازات الأجنبية:

كان نظام الامتيازات الأجنبية سلاحاً ماضياً في يد الدول الأوروبية سهّل عليها التدخل في شؤون الامبراطورية العثمانية الداخلية، وعبّد الطريق أمام تغلغل رساميلها.

الإنطلاقة الأساسية لهذه الامتيازات، تمثلت بالمعاهدة التي عقدت بين

---

(١) يوسف السودا: « **في سبيل لبنان** »، الاسكندرية، ١٩١٩، ص ٦٥.

(٢) جاء في كتاب « **التعصب والتسامح** » للغزالي أن الموارنة، خلال الحروب الصليبية، تعاونوا مع الصليبيين، أما الأرثوذوكس والأرمن والسريان واليعاقبة فقد ناهضوا الصليبيين نكاية بالموارنة نقلاً عن سلام الراسي: « **لئلا تضيع** »، مؤسسة نوفل، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧، ص ١٤٧.

(٣) باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط؟** دار النهار، بيروت ١٩٧٨، ص ٣٠.

الملك فرانسوا الأول ملك فرنسا والسلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٣٥ التي اشتملت على بعض الامتيازات التجارية والقانونية للرعايا الفرنسيين إذا سكنوا في أراضي السلطنة العثمانية أو إذا مروا في أراضيها كما اشتملت على الحق بحماية مسيحيي الشرق من قبل فرانسوا الأول، «وهذا ما أتاح لفرنسا التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية»[١].

هذه المعاهدة التي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة لتغلغل النفوذ الفرنسي في المشرق، ما لبثت أن تعززت بمعاهدات أخرى لاحقة، كما شملت معظم الدول الأوروبية.

وكان أخطر ما في هذه الامتيازات، أن الأجانب المشمولين بها، والمحميين من رعايا الامبراطورية العثمانية، كانوا معفيين من معظم الضرائب والرسوم، ولم تكن القوانين العثمانية تطبق عليهم حتى في حالة الإجرام.

فإذا أضفنا إلى هذه الامتيازات، نظام الملل العثماني الذي يعترف لكل طائفة من الطوائف غير الإسلامية بشخصية معنوية، استطعنا القول إن هناك فعلاً دولاً داخل الدولة. مما أفقد السلطنة العثمانية حقاً هاماً من حقوق سيادة الدولة على أراضيها ورعاياها. وبالتالي مما حط بقدر كبير من هالتها وهيبتها.

وهكذا كانت الامتيازات أداة هامة للتآمر ضد الامبراطورية العثمانية، تسهل الفتن التي كانت «ترتدي في الغالب طابعاً دينياً لتنتهي بامتيازات سياسية واقتصادية تنالها الدولة المتآمرة. كما كانت أحياناً وسيلة ضغط لفرض هذا القانون أو إلغاء ذلك في البلاد»[٢].

(١) بول بالطا وكلودين ريللو: «**سياسة فرنسا في البلاد العربية**»، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت، (بدون تاريخ)، ص ١٥.

(٢) بدر الدين السباعي: «**أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية**» (١٨٥٠ - ١٩٥٨) دار الجماهير دمشق، ١٩٦٧، ص ٩.

وبفضل الامتيازات التي نالها الفرنسيون داخل السلطنة، أخذوا يؤسسون مدارسهم ورهبانياتهم.

ب - الإرساليات:

توطد النفوذ الفرنسي، السياسي والاقتصادي، بدعم ثقافي تمثل في وفود الإرساليات التبشيرية التي راحت تنشىء المدارس في أنحاء مختلفة من الجبل (عينطورة، غزير...) بالاضافة إلى زحلة وبيروت (الفرنسيسكان، اليسوعيون، الكبوشيون، اللعازاريون). وبالرغم من النهضة العلمية والثقافية التي حققتها هذه الإرساليات وتطويرها للأساليب التربوية التي كانت سائدة في ذلك العصر، فقد كان التعليم فيها موجهاً يستغل الشعور الديني. من أمثلة هذا التعليم أن تلك الإرساليات راحت «تعلم أطفال النصارى فيها تاريخ فرنسا ولغة فرنسا وحب فرنسا، وتلقنهم أنهم ليسوا من العروبة في شيء، وأن العروبة بعبع إسلامي وبداوة متوحشة»[١].

ويعطينا كميل شمعون، أحد تلامذة هذه الإرساليات، صورة عن تعليم التاريخ فيها بقوله: «بالنسبة لتاريخ الأمم الأوروبية... فهو يتلخص بتاريخ فرنسا وحدها... كان جيلنا يرفض أن يعتقد بانه يوجد في تاريخ فرنسا غير أعمال العظمة والبطولة»[٢].

ولعل الحادثة التي يرويها أسعد داغر في مذكراته تبين لنا إلى أي حد وصل التعصب الديني في هذه المؤسسات، فناظر مدرسة عينطورة، وهو قس فرنسي ترك الرهبنة فيما بعد، يعلم صاحب المذكرات أن معنى كلمة مسلم «هو الذي

(١) محمد عزة دروزة: «**حول الحركة العربية الحديثة**»، ج ٢، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٥٠، ص ١٢١.

(٢) Camille Chamoun: **«Crise au Moyen-Orient»**, Gallimard, Paris 1963, p. 30.

يطعن المسيحي بالخنجر من خلف »[1].

ولبيان دور هذه الإرساليات وأثرها في تعميق النفوذ الفرنسي نقتطع بعض فقرات من رسالة بعث بها الكابتين فاين، رئيس التدريب العسكري في لبنان إلى السيد درون دو لويس، بتاريخ ٢٠ شباط ١٨٤٤.

« كنت في زحلة على اتصال بالأباء اليسوعيين، وأكثر ما تتأثر به عند زيارة مدارس ومعاهد اليسوعيين واللعازاريين في لبنان، في الجبل، مشاعر الفرح والثقة والاعتزاز التي يستقبل بها الفرنسيون من طلاب وشباب هذه المؤسسات ... ».

وفي نفس الرسالة نلاحظ دور الجزويت السياسي بوضوح:

« في زحلة، أقام اليسوعيون لداوود باشا استقبالاً حاراً غره جداً بالرغم من الأعلام المثلثة الألوان التي ساروا بها حتى سيارته متمنين عليه أن يضم أراضي المعلقة إلى حكومة الجبل »[2].

وهكذا نرى أن تلك البعثات لم تكن غايتها علمية صرفة، كما أنها لم تكن مقتصرة على فرنسا، إذ راحت الدول الكبرى تنافسها في هذا الصدد وتحاول كل منها استمالة طائفة من الطوائف لتحقيق غايات بعيدة عن التعليم، لأنها رأت أن خير وسيلة لتثبيت نفوذها انتشار لغتها. فإذا علمنا مقدار ما استقطبته تلك البعثات أدركنا مدى نفوذها الراسخ في هذه البلاد.

ففي تحقيق أجرته جريدة « فتى العرب » في الثاني من آذار سنة ١٩١٤ تطالعنا الأرقام التالية:

(١) أسعد داغر: « **مذكراتي على هامش القضية العربية** »، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٠.

(٢) Adel Ismail: **«Documents Diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban»**, tome II, Beyrouth 1978, p. 410-411.

الإنجليز : ١٠٠ مدرسة فيها نحو ٧٠٠٠ تلميذ وتلميذة.

الألمان : ثلاث مدارس في بيروت ومدارس أخرى في حيفا ويافا وشارون والقدس وحلب فيها نحو ١٩٣٥ تلميذاً وتلميذة.

الروس : ١٠٥ مدارس تديرها الجمعية الروسية التي يرعاها القيصر وفيها ١١٩٠ تلميذاً وتلميذة.

الأميركان : ٨٨ مدرسة فيها ٥٠٠٠ تلميذ وتلميذة بالإضافة إلى الكلية الأميركية في بيروت.

الفرنسيون : ٥٠١ منها ٤٩٩ مدرسة للإرساليات والرهبنات ومدرستان علمانيتان فيها كلها نحو ٥٠ ألف تلميذ. هذا عدا عن المدارس الصغيرة التي تديرها الراهبات في جميع أنحاء البلاد[1].

وإذا كان شأن مدارس الإرساليات الأجنبية على هذا النحو، فإن مدارس الحكومة العثمانية ببرامجها وجهازها التعليمي لم تكن أقل تعصباً منها، بحيث غدت معظم المدارس في جبل لبنان والساحل مراكز منظمة لإثارة النعرات الطائفية فراحت تمعن في تضارب الإتجاهات السياسية. إلا أن أهم ما أحدثته تلك الإرساليات من أثر تلك التحولات الجوهرية في بنية الطوائف المسيحية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مما زاد في اتساع الهوة بينها وبين الطوائف الإسلامية.

ج ـ أثر العوامل الاقتصادية:

كان من نتيجة نظام الامتيازات الأجنبية والأثر الكبير الذي أحدثه دخول الإرساليات أن لعبت الأقليات الدينية في المشرق العربي « دوراً بارزاً في توجه أعداد كبيرة من الموارنة نحو التجارة وإلى الاستيطان في مدن الساحل كبيروت

(١) فتى العرب: العدد ٦٦ ـ ١٥٠٠، (٢ آذار ١٩١٤)، ص ٣.

وطرابلس..»[١] لأن التجار الأجانب كانوا بحاجة إلى وكلاء يجيدون لغتهم، فكانت المدارس الأجنبية تمدهم بما يحتاجون إليه. إلا أن هذا العامل سوف ينمو مع الزمن ليشكل هؤلاء الوكلاء تجاراً أصيلين يقومون بأعمالهم التجارية لحسابهم الخاص مستفيدين من خبرتهم.

من جهة أخرى «أدت الصلة الوثيقة التي أخذت تشد الأمير بشير شهاب إلى المثقفين المسيحيين إلى اكتساب هؤلاء خبرة واسعة في أعمال الإدارة والدولة»[٢]. فإذا أضفنا إلى ذلك، أحداث عام ١٨٦٠ التي أنهكت قوة المقاطعجيين الدروز والموارنة على حد سواء، كان من الطبيعي أن تنشأ طبقة جديدة على أنقاض النظام المقاطعجي، الغلبة فيها للعنصر المسيحي والماروني على وجه التحديد. إلا أن هذا التطور لم يكن يجري بمعزل عن الصراع الإنكليزي الفرنسي في المشرق، ففرنسا كانت مهتمة بتأمين مصالحها في سوريا ولبنان بعد أن وطدت حكمها في القسم الغربي من المتوسط (الجزائر) الأمر الذي يشكل خطراً على النفوذ الإنكليزي وحماية طريق الهند. وهذا ما يبرر قول كارل ماركس: «إن العملاء الفرنسيين هم الذين نظموا المعركة السياسية الدينية... على الساحل السوري»[٣] ولكن يجب الاعتراف بأن الأرض كانت خصبة ومتقبلة «لأن السياسة القاسية جداً التي مارسها بشير وابراهيم باشا، تساعدهما المجموعات المارونية المسلحة، تجاه الدروز، خلقت حقداً عميقاً جداً لدى هؤلاء الأخيرين، على الموارنة، الذين هم بدورهم، مدفوعين من فرنسا كانوا يعملون على خلق كيان ماروني خاص بهم في جبل لبنان»[٤].

(١) وضاح شرارة: «**في أصول لبنان الطائفي ـ خط اليمين الجماهيري**» بيروت ١٩٧٥، ص ٥٨.

(٢) المرجع ذاته، ص ٥٨.

(٣) سميليانسكايا: «**الحركة الفلاحية في لبنان ـ النصف الأول من القرن التاسع عشر**» تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٤) Georges Corm: **«Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionelles»** Paris, 1971, p. 275.

وهكذا أتاح موقع جبل لبنان الستراتيجي، وتعدد طوائفه، وضعف الدولة العثمانية، المجال للدول الأوروبية لممارسة تأثيرها السياسي في هذه المنطقة تمهيداً للسيطرة عليها. ووجدت فرنسا الفرصة سانحة للتدخل بحجة حماية الموارنة ضد الدروز. فكانت حملتها الشهيرة على لبنان عام ١٨٦٠، إلا أنها ما لبثت أن اضطرت لسحب جيوشها بفعل التهديد الإنكليزي. إلا أن ما عجزت فرنسا عن تحقيقه عسكرياً استطاعت أن تحققه اقتصادياً فراحت تعمل على زيادة رؤوس أموالها في لبنان وسوريا بل وفي السلطنة العثمانية كلها حتى أصبح تأثيرها الاقتصادي متفوقاً جداً على منافسيها، «فأغلبية المؤسسات أوجدتها فرنسا ومولتها: مصلحة الخطوط الحديدية والأشغال العامة، شركات مرفأ بيروت والمياه والغاز والكهرباء... الخ... كلها أفادت وعلى نطاق واسع من الرساميل الفرنسية»[١]. ولما كانت الامبراطورية العثمانية خالية من البنوك لاعتمادها الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا تحريماً قاطعاً، قامت البنوك الأجنبية باستنزاف أموال الامبراطورية. في طليعة هذه البنوك، البنك العثماني الذي أسس عام ١٨٥٦ برساميل إنكليزية ثم ما لبثت أسهمه أن أصبحت في يد الفرنسيين وبنك كريدي ليونيه الذي لعب فرعه في بيروت دوراً هاماً في ربط صناعة الحرير اللبنانية بصناعة مدينة ليون الفرنسية.

وكانت النتيجة الطبيعية لتغلغل الرساميل الأجنبية أن لجأت الدولة العثمانية إلى القروض، وبدلاً من أن تكون تلك القروض وسيلة لتطوير البلاد أصبحت عبئاً عليها لإنفاقها على الحروب وحاشية السلطان ولارتفاع فوائدها، فأعلنت الدولة إفلاسها وتأسست عام ١٨٨٨ «إدارة الدين العثماني» التي أصبحت بمثابة الوصي على السلطنة[٢] وهكذا وقعت الدولة العثمانية في قبضة الاحتكارات الأجنبية لا سيما الفرنسية منها. فبعد أن كانت بريطانيا تحتل المرتبة الأولى في

(١) Joseph Achkar: **«L'Évolution politique de la Syrie et du Liban, de la Palestine et de L'Irak»** Lyon, 1934, p. 20-21 (thése).

(٢) راجع بشأن البنوك والقروض: بدر الدين السباعي: المرجع، ص ٢١ ـ ٣٣.

علاقاتها التجارية مع تركيا، انقلب هذا الوضع كلياً عشية الحرب العالمية الأولى. فأصبحت الحصة الإجمالية في الدين العمومي العثماني وفي المؤسسات الخاصة كما يلي:

فرنسا: ونسبة مساهمتها ٦٠,٣١٪ للدين العمومي العثماني و٥٥٪ للمؤسسات الخاصة، فيما تدنت أرقام بريطانيا وألمانيا فأصبحت على التوالي: ١٤,٣٦٪ و١٣,٣٦٪ للأولى و ٢١,٣١٪ و٣٢,٧٧٪ للثانية[١].

ما يهمنا في هذا الصدد، كيف انعكس العامل الاقتصادي على الوضع اللبناني؟

كان من نتائج تطور الرأسمال الأجنبي عامة والفرنسي خاصة، نمو المدن الساحلية لا سيما بيروت، التي أضحت المركز الأول للتجارة في المشرق العربي. أما على صعيد الجبل فقد ارتبط الاقتصاد اللبناني الوحيد الجانب (زراعة التوت) بالرأسمال الفرنسي. ونتج عن ذلك كله تحول عدد كبير من السكان إلى العمل التجاري كوكلاء للفرنسيين أو كمستخدمين في مؤسساتهم التجارية المتعددة يساعدهم في ذلك لغة أتقنوها في مدارس الإرساليات: ومن الواضح أن هذا التحول كان يجري باتجاه واحد تقريباً، لأن المدارس الأجنبية كانت تؤسس في المدن والقرى التي يكثر فيها المسيحيون والتي لم تكن تشكل عنصر جذب بالنسبة للمسلمين لأسباب دينية وتاريخية.

وهكذا ساعد العامل الاقتصادي في تعميق الهوة بين المسيحيين والمسلمين وزاد من تباعد الاتجاهات السياسية بينهم.

د ـ نظام المتصرفية والهيمنة المارونية:

تمخضت أحداث ١٨٦٠ الطائفية عن تشكيل لجنة دولية تمثل الدول

(١) Charles Burkhard: **«Le mandat Français en Syrie et au Liban»** Courry - Nimes, 1925, p. 16 (thèse).

الخمس الكبرى في ذلك الحين (فرنسا، إنلكترا، النمسا، روسيا وبروسيا) برئاسة وزير الخارجية التركي، وكان من نتيجة أعمالها أن وضعت نظاماً لجبل لبنان (٩ حزيران ١٨٦١). بموجب المادة الأولى من هذا النظام يتولى إدارة جبل لبنان حاكم مسيحي يعينه الباب العالي ويخضع له مباشرة. فكان هذا النظام أول نص رسمي بضمانة دولية يعترف للبنان باستقلال داخلي.

صحيح أن المتصرف (حاكم الجبل) كان أدنى رتبة من الوالي، إلا أن ارتباطه بالباب العالي مباشرة، وصلاحياته التي كانت توليه السلطة التنفيذية كاملة وتعيينه للقضاة ومأموري الإدارة، كان يعتبر بمثابة إمتياز لاحدى ولايات السلطنة.

إن مجرد إقرار هذا النظام كان انتصاراً للسياسة الفرنسية التي سعت منذ العام ١٨٤٠ لتوحيد الجبل تحت سلطة مسيحية بعيداً عن الخضوع للولاة الأتراك، إذ إنه بموجب هذا الدستور «نظمت وحدة الجبل شرعياً، وأقرت الغلبة المسيحية فيه في إطار جغرافي يستبعد بيروت، صيدا، طرابلس، والبقاع... إن تأكيد السيادة العثمانية كان يخفي أولاً إعلان لبنان موحداً وغير مقسم غير خاضع للباشاوات المسلمين ولكن تحت سلطة حاكم مسيحي على صلة مباشرة بالباب العالي..»[١] ومنذ تعيين أول متصرف (داوود باشا) اتضحت أولوية القنصل الفرنسي على سائر قناصل الدول الأوروبية بحكم صلاته القوية برجال الإكليروس الماروني الذين ظهر أثرهم واضحاً بعد أحداث عام ١٨٦٠.

ومع إنشاء الهيئات التي نص عليها نظام المتصرفية (مجلس الإدارة، حكام المقاطعات والنواحي والقضاء..) أرسيت قواعد الطائفية التي كانت تخفي هيمنة واضحة، إلا أن هذه الهيمنة الطائفية لم تكن مسيحية وحسب بل كانت مارونية

(١) Dominique Chevallier: **«La société du Mont-Liban à l'époque de la Révolution industrielle en Europe»**, Geuthner, Paris, 1971, p. 287.

تحديداً. فالوجه الطائفي المزدوج للبنان الصغير لم يخف الهيمنة الطائفية الوحيدة الجانب في جميع المجالات السكانية والتعليمية والإدارية والسياسية، «التجارة مع الخارج وزراعة الحرير وتصنيعه في الداخل وأموال المغتربين إلى ذويهم والاستقرار الأمني جعلت شعار (هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان) ذا مضمون حقيقي»[1].

فعلى الصعيد السكاني شكلت الطائفة المارونية ٥٨٪ من سكان متصرفية جبل لبنان في سنة ١٩١٣[2]. وعلى الصعيد الإداري كانت الهيمنة تتخذ بعداً أوضح، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى المشروع الذي أعد لإنشاء جهاز للدرك الذي يبين هذه الهيمنة، ١١٩٧ ماروني من مجموع ١٨٤٠ عنصراً لمجموع الطوائف[3] هذه «الأكثرية المسيحية والرجحان الماروني أوحيا لبعض اللبنانيين، مع نهاية الحرب العالمية الأولى فكرة الطابع المميز الذي يجب أن يرتديه لبنان بنظرهم»[4].

إلا أنه يجب عدم المبالغة في ميزات نظام المتصرفية، إذ ثبت أنه فاشل اقتصادياً، الأمر الذي تفسره هجرة العديد من أبناء الجبل إلى الخارج طلباً للرزق. إذ كان لا بد لهذا النظام الذي اعتمد على الحماية الأجنبية منذ نشأته أن يدخل السوق الرأسمالية الغربية بعد أن ازدادت حاجة فرنسا إلى الحرير، مما أدى إلى نوع من التخصص الزراعي في الجبل. «وقد كشفت أبحاث شيفاليه عن جبل لبنان في القرن التاسع عشر مقدمات وأصول ذلك الإنقلاب، إذا كان

(١) مسعود ضاهر: «**ميثاق لبنان لعام ١٩٤٣**» منشور في «**لبنان الحضارة الواحدة**»، بيروت ١٩٧٧، ص ٨٨.

(٢) Jaques Gauland, **«Le mouvement syndical au Liban (1919-1946)»**, Editions sociales, Paris, 1979, p. 51.

(٣) أحمد طربين: «**لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب**» (١٨٦١ - ١٩٢٠)، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٩٥.

(٤) Antoine Khair: **«Le Moutaçarrifat du Mont Liban»**, Beyrouth, 1973, p. 18;

الهدف من دخول الرأسمال الأجنبي الليوني (نسبة إلى مدينة ليون) بنسبة كبيرة، هو إنشاء مصانع غزل الحرير.. وكانت صناعة الحرير تمثل عام ١٨٩٥، حوالي ٤٥٪ من الدخل الوطني للبنان الصغير، كما كانت تابعة تبعية وثيقة للسوق الليونية»[1]. بالرغم من ذلك فإن نظام المتصرفية، المعتمد على الحماية الدولية والفرنسية منها بشكل خاص، قد أوحى للكثير من المسيحيين، الذين كانوا يشعرون بأنهم غرباء في الدولة العثمانية، بفكرة وطن مستقل بعد توسيع حدوده يتخذ من نظام المتصرفية نموذجاً له.

هـ - الدعاية الفرنسية:

كان لقناصل فرنسا، قبل الحرب، دور سياسي هام في سوريا ولبنان، وهذا ما يؤكده تقرير المفوض السامي السيد دي مارتيل إلى وزير الخارجية الفرنسية في (تشرين الأول ١٩٣٣) تحت عنوان: «التنظيم الحالي للمصالح ومشروع تنظيم قنصليات فرنسا في الدول تحت الانتداب».

بشأن هؤلاء القناصل، يقول دي مارتيل: «- لم يكونوا فقط رؤساء الجالية الفرنسية والمدافعين عنها، ولكن حماة كل المسيحيين الكاثوليكيين، الذين كانوا يتوجهون إليهم، حتى بشأن خلافاتهم مع حكومتهم...

«إن العلاقات العريقة بين الطائفة المارونية وفرنسا، كانت تبرز فوق ذلك الدور الراجح والخاص جداً لقنصل فرنسا في بيروت، وتدخله الفعال في أكثر الأحيان بين الحكومة المسيحية ووالي بيروت، ممثل الباب العالي...».

ويضيف دومارتيل قائلاً «إن الدعاية الفرنسية في سوريا ولبنان، كانت تستفيد كذلك من نشاط عدد كبير من البعثات الفرنسية، الدينية منها والعلمانية، والتي كانت تتابع بنجاح جهداً دعاوياً للغة والثقافة الفرنسيتين، بدعم من

(١) كلود دوبار: «**التركيب الطائفي والطبقات الاجتماعية في لبنان**»، مجلة **الطريق** العددان (٩، ١٠ أيلول - تشرين الأول ١٩٧٥)، ص ٢٥.

الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لفرنسا، وكذلك من الدعم المعنوي والمادي لحكومة الجمهورية.. »[1].

ولم تقتصر الدعاية الفرنسية على سوريا ولبنان، بل امتدت إلى خارجها، فانتدبت الحكومة الفرنسية السيد مالزاك إلى مصر «وهو مستشرق فرنسوي كان يعمل في القنصلية الفرنسوية بدمشق ويعرف الشؤون الشرقية معرفة تامة فجاءت به إلى القاهرة ليساهم في نشر الدعاية الفرنسوية، فاتصل ببعض اللبنانيين وأخذ يدعو بواسطتهم إلى توسيع حدود لبنان فتشمل بيروت وطرابلس وصيدا وسهول البقاع وإنشاء دولة لبنانية تحت نفوذ فرنسا يكون دوق «فوتنير» الفرنسوي أميراً لها، وبذل كثيراً من الأموال في هذا السبيل»[2].

والواقع أن الدعاية الفرنسية لم تقتصر على القناصل والمبعوثين والبعثات التعليمية، فقد كان التجار والرحالة خير من يقوم بهذه المهمة، كذلك تغلغلت في أوساط الصحف والجمعيات السياسية وامتدت إلى أوساط رجال الدين والزعماء السياسيين، ولم تكن كتابات العديد من الكتاب والمثقفين بمنأى عن هذه الدعاية فراحوا يجاهرون بتأييدهم لسياسة فرنسا عشية الحرب العالمية الأولى. (جورج سمنة، شكري غانم، ندره مطران، خير الله خير الله...).

(١) Archives du Ministère des Affaires étrangères - série E. Carton 410, Dossier 6, No. 440, Syrie - Liban, p. 41-42.

(٢) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠٩.

المَصَالح الفَرنسيَّة وتوسيع حُدودِ الجَبَل

إذا كان لنظام المتصرفية أثره الفعال من حيث ترابط الولاء الوطني بالولاء الطائفي، وعرف الجبل خلاله ـ «طيلة خمسين سنة كاملة سلاماً مدهشاً» كما يقول ميشال شيحا[1] فإن التجربة أثبتت فشله من الناحية الاقتصادية كما أثبتت ذلك الهجرات المتوالية. فالمغتربون المعتبرون «أتراك» أو «سوريون» هم في غالبيتهم من أصل لبناني، ويقدر عدد الذين غادروا بلدهم خلال فترة (١٨٦٠ ـ ١٩٠٠) بـ ١٢٠ ألفاً، أي بمعدل مقداره ثلاثة آلاف شخص سنوياً. أما في الفترة الممتدة بين (١٩٠٠ و١٩١٤) فإن عددهم الإجمالي بلغ ٢٢٠ ألفاً أي ما معدله ١٥ ألفاً سنوياً[2].

لقد كانت الحاجة ماسة لتوسيع حدود الجبل لتشمل الساحل والسهول المجاورة حتى يبقى كيانه قابلاً للحياة. من جهة أخرى كان لا بد من توسيع هذه الحدود لتتلاءم مع المصالح الفرنسية في المشرق العربي، خصوصاً بعد أن تفاهمت فرنسا مع بريطانيا بموجب اتفاقية عام ١٩٠٤ المتعلقة بمصر والمغرب، فقد حرصت على أن تطالب بريطانيا بالاعتراف بحقوقها في سوريا وقد كان لها ذلك مما سمح للسيد بوانكاريه بالتصريح من على منبر مجلس الشيوخ الفرنسي في (٢١ ك١ سنة ١٩١٢) بما يلي:

«لست بحاجة لأن أقول في مجلس الشيوخ، إن لنا في لبنان وسوريا بشكل

(١) Michel Chiha: «Politique interieure», Trident, Beyrouth, 1964, p. 94-95.

(٢) Elie Safa: «L'emigration Libanaise», Beyrouth 1960, p. 189-191.

خاص، مصالح تقليدية نحرص على احترامها. وقد أبلغتنا الحكومة البريطانية بشكل رسمي بأنه ليس لها في هذه المناطق أية نوايا أو أهداف أو مطامح سياسية من أي نوع »[١].

وهكذا جاء توسيع حدود الجبل مترافقاً مع حاجات التوسع الفرنسي في المنطقة، ولم يعد الجبل « هنيئاً لمن له مرقد عنزة فيه » ولا الوطن الذي عرف سلاماً مدهشاً. بل أصبح استقلاله بنظر أحد المقربين من وزارة الخارجية الفرنسية ـ جورج سمنة ـ « بمثابة موت بلا فخر، فالسكان الذين كانوا يختنقون في المقاطعة الصغيرة الماحلة، منعوا من استخدام الشواطىء للترانزيت، وفرض على تجارتهم وصناعتهم أن تمر عبر الجمارك التركية، أما البضائع الواردة من أوروبا فإنها تخضع لرسوم عند دخولها إلى بيروت وطرابلس وصيدا، ولرسوم إضافية للدخول إلى الجبل. هذا فضلاً عن البخشيش. فكيف يمكن العيش في مثل هذه الظروف؟ »[٢].

وتجاوباً مع الدعوة لتوسيع حدود الجبل يقدم مجلس بلدية زحلة مذكرة بتاريخ ٣ آذار ١٩١٣ تحت عنوان: « البقاع للبقاعيين » مطالباً بضم البقاع إلى الجبل، مقدماً البراهين منذ عهد المعنيين والشهابيين بأن البقاع تابع للجبل، مستشهداً بعدد كبير من اللبنانيين الذين يملكون أجزاء هامة من سهل البقاع ومنتهياً إلى طلب العون من فرنسا « ذلك الجندي المجهول المرسل من الله ومن أوروبا، مدعوة بفخار إلى مساعدة جبل لبنان المسكين »[٣].

في هذا الوقت كانت القنصلية الفرنسية في بيروت تتعاون مع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية في جمعية بيروت الاصلاحية لضم مدن الساحل إلى المتصرفية.

---

(١) Cité dans Joseph Aschkar, op. cit, p. 32.

(٢) Georges Samné: **«La Syrie»**, Bossard, Paris 1920, p. 216.

(٣) **« البقاع للبقاعيين »** مذكرة مقدمة من مجلس بلدية زحلة إلى ممثلي الدول الكبرى الضامنة لنظام المتصرفية بتاريخ (١٣ آذار سنة ١٩١٣)، زحلة الفتاة.

وكانت الطائفة المارونية قد عبرت عن أمانيها في توسيع حدود الجبل وضمان فرنسا لهذا التوسيع، فكتبت رسالة إلى بونكاريه بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩١٣ تطلب منه العمل على تحقيق هذا المطلب[١].

وكان لهذه الحركة المطلبية صداها في الخارج، إذ تشكلت جمعيات عدة نذكر منها « النهضة اللبنانية في نيويورك والبرازيل، الحزب الوطني اللبناني، الاتحاد اللبناني في مصر وكندا والجمهورية الفضية، الجمعية اللبنانية في باريس... »[٢]. راحت كلها تطالب بتوسيع حدود لبنان ليشمل الحدود التاريخية.

وعن مطلب توسيع الحدود يقول الشيخ بشارة الخوري يوم كان طالباً في باريس (١٩٠٩ ـ ١٩١٢) إثر مقابلة بعض النواب الفرنسيين له: « فأسهبت في تبيان جماله (يعني جبل لبنان) وضيق حاله وسرعته إلى الاستقلال وضرورة توسيعه من جهة السهول والمدن »[٣]. إلا أن اهتمام فرنسا كان نابعاً من مصالحها وليس من مصالح سكان الجبل، وفي هذا الصدد يقول الشيخ بشارة الخوري أنه خلال إقامته في باريس تعرف إلى روبير دي كاي وتحدث إليه عن « أحوالنا ولحظت لأول وهلة اهتمامه بمصالح فرنسا في بلادنا قبل النظر إلى مصالحنا »[٤].

أما الحاجة الفرنسية لتوسيع حدود الجبل فنراها واضحة في تقرير السيد « دوكوسو » مدير نيابة قنصلية فرنسا في طرابلس إلى السيد كوجيه القنصل العام الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٢.

موضوع التقرير: الاضطرابات الناشبة وقتئذٍ في قضاء عكار ومما جاء في هذا التقرير: « إن مقاطعة عكار تشكل من وجهة النظر الطوبوغرافية والأثنية،

---

(١) A. E. Turquie: vol 119.

(٢) انطوان نجم: **« الوحدة اللبنانية »**، بيروت ١٩٦٠، ص ٥٦.

(٣) بشارة الخوري: **« حقائق لبنانية »**، ج ١، بيروت ١٩٦٠، ص ٦٤.

(٤) المرجع نفسه: ص ٦٥.

جزءاً مكملاً للبنان...» وبعد أن يشير إلى عدد السكان وتوزعهم الطائفي ومعاناة مسيحيي القضاء من جيرانهم المسلمين، يخلص إلى القول: «إذا كانت فرنسا لا تريد أن تشهد، إن عاجلاً أو آجلاً، عملية إفناء جماعي لموارنة هذه المنطقة، فإن عليها أن تؤمّن بشكل حازم حمايتهم التامة»[1].

يتضح من هذا التقرير السعي الفرنسي لتوسيع حدود الجبل ليشمل قضاء عكار الذي كان حتى ذلك الحين تابعاً لمتصرفية طرابلس. هذا السعي الفرنسي، لم يتوقف على المندوبين الرسميين بل تعداه إلى الوجود التبشيري، حيث لعبت جامعة القديس يوسف دوراً أساسياً في الدعوة لتوسيع حدود الجبل لتشمل الحدود «التاريخية» ولطلب ضمان فرنسا للوطن المنوي إقامته. إلا أنه من الملاحظ أن جميع القائلين بتوسيع حدود لبنان ـ المتصرفية كانوا من المسيحيين المرتبطين بالسياسة الفرنسية ولكن أياً منهم لم يطالب بتكبير حدود لبنان إلى ما هي عليه حالياً.

الوحدة السورية والمصالح الفرنسية:

إلى جانب الاتجاه الذي كان يطالب بتوسيع حدود الجبل تحت الحماية الفرنسية والمؤلف بغالبيته من الموارنة، كان هناك اتجاه آخر ينادي بوحدة سوريا. هذا الاتجاه لا يختلف عن الاتجاه الأول من حيث نشأته وتكوينه، بل يتميز عنه بشدة ارتباطه بالمصالح الفرنسية في المشرق العربي، هذه المصالح التي أضحت عشية الحرب العالمية الأولى تفوق المصالح البريطانية بل والمصالح الأوروبية مجتمعة. من هنا نفهم الحاح غرفة التجارة في ليون بالنسبة للمسألة السورية، ففي رسالتها بتاريخ (٧ حزيران ١٩١٥) الموجهة إلى وزير الخارجية الفرنسية ما يفسر هذا الاهتمام:

«... إن سوريا بلد منتج للحرير، أي أنها تابعة لسوقنا الليوني الكبير، الذي

(١) A. E. Levant (1918-1929), Syrie-Liban, Vol 119, p. 39-41.

أصبح منذ افتتاح قناة السويس، أهم مركز في العالم للمواد المصنوعة من الحرير. إن سوريا ترسل لنا سنوياً ٥٠٠ ألف كيلوغرام من الحرير أي ما قيمته ٢٥ مليون فرنك...»[1].

ولا يقل اهتمام غرفة التجارة في مرسيليا عن أهتمام غرفة التجارة في ليون بالنسبة للمسألة السورية، من حيث ضرورة المحافظة على النفوذ الفرنسي بعد انتهاء الحرب إذ ترى أنه «من غير الممكن في حال تقسيم تركيا، أن لا تهتم الحكومة الفرنسية بسوريا، هذه الأرض التي طبعناها بطابعنا منذ عدة قرون إلى حد باتت تسمى فيه فرنسا المشرق، مع التذكير بالروابط التي تجمع فرنسا هذه بفرنسا الكبرى في أوروبا..

إن غرفة تجارة مرسيليا المدركة لدورها، عليها أن تبذل أقصى الجهود باتجاه الحكومة، كي تمنح سوريا كلها، بما فيها فلسطين، إلى فرنسا، في حال تقسيم محتمل لتركيا...»[2].

وكان لفكرة سوريا الموحدة ـ تحت الحماية الفرنسية، أنصار أقوياء، خصوصاً في باريس، «حيث قام بتشجيع وتأييد من الكاي دورساي، أديبان مسيحيان لبنانيان، هما شكري غانم وجورج سمنة، اللذان كانا يؤمنان بأن الأمة السورية، بالرغم من وحدتها الطبيعية التي منحتها إياها الجغرافيا وقوّاها التاريخ، لم تتمتع قط بعد بوحدة اجتماعية وسياسية، وذلك لسببين: **الأول**، لأن شعبها مختلف الأصول والعادات، وخصوصاً المعتقدات، **وثانياً**، لأنها لم تتمتع يوماً من الأيام بحكم وطني... لذلك كانا يعتقدان أن من الضروري أن تحوز سوريا على حكم كهذا، يقوم على مبادىء الديمقراطية والعلمانية واللامركزية، وأن يكون دستورها دستور دولة اتحادية مؤلفة من أقضية متمتعة بحكم ذاتي واسع، تحدد بقعة كل منها حسب العنصر القوميّ أو الديني الغالب فيها، بحيث يكون

(١) A. E. Turquie, (1914-1918), vol 869, p. 28.

(٢) A. E. Turquie (1914-1918), vol 869, p. 5-6.

لكل جماعة كبيرة منطقة تكون هي الأكثرية فيها ... وكانا يعتقدان أيضاً أن هذه الوحدة كانت في طريق التكوين بتأثير التربية والمدنية الحديثين، وأن القومية السورية المشتركة قد أخذت تبرز إلى الوجود، قائمة على الثقافة ... لكنهما كانا يعترفان بأن مثل هذه الروح تحتاج إلى وقت طويل كي تستكمل نموها وتتحرر من الولاءات الدينية التي تجزىء البشر. وبأن على لبنان، ريثما يتم ذلك، وبعد توسيع حدوده، أن يحتفظ بكيانه كمثال على ما ستكون عليه جميع المناطق في المستقبل. لكنه عندما يحين الوقت لإنشاء الدولة السورية القومية العلمانية، سيأخذ مركزه فيها كإحدى ولاياتها »[1].

وضمن نفس السياق يدعو ندره مطران الفرنسيين إلى تبني مشروع سوريا الموحدة تحت الحماية الفرنسية لأن سوريا تعتبر « المكمل الذي لا غنى عنه لامبراطوريتهم الإفريقية »[2]. في نفس الوقت الذي يحث فيه سكان جبل لبنان للانضمام إلى هذه الدولة التي ستقوم على دعامتي « العدل والمساواة » مهاجماً رجال الدين الموارنة الذين يعارضونها « بسبب الحفاظ على أملاكهم »[3].

وفي السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى كانت الثمرة قد أينعت وحان موعد قطافها، خاصة بعد عقد معاهدة سايكس بيكو (١٩١٦) التي جعلت من لبنان وسوريا منطقة نفوذ فرنسية، فتأسس، في بداية حزيران ١٩١٧، تجمع في باريس لتنسيق النشاط السوري باسم « اللجنة المركزية السورية » حدد هدفه بالبيان التالي: « إن هدفنا يتمثل بكلمة واحدة، تحقيق تحرر سوريا تحت القيادة الفرنسية.. »[4].

« في نفس التاريخ تقريباً، تأسست في نيويورك رابطة لتحرير سوريا ولبنان،

(١) ألبرت حوراني: « الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٣٩) » ترجمة كريم عزقول، ط ٣٠، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٤١ - ٣٤٢.

(٢) NADRA Moutran: «La Syrie de Demain», «Paris, 1916, p. 49.

(٣) Op. Cit, p. 137-138.

(٤) Georges Samné: «La Syrie», p. 490.

ولخصت « مراسلات المشرق » - مجلة اللجنة المركزية - التفكير السوري بالكلمات التالية: على الرغم من اختلاف المعتقدات التي تقسم السوريين، فإنهم يشكلون أمة، ويتمتع بلدهم بوحدة جغرافية طبيعية. ومستقبلهم هو في تحقيق هذه الوحدة سياسياً »[1].

لقد لعب أنصار سوريا الموحدة تحت الحماية الفرنسية دوراً ملموساً أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في فرساي (١٩١٩)، فكانت البرقيات ترسل من الجمعيات السورية في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وأفريقيا وأوروبا إلى رئيس اللجنة السورية المركزية في باريس - شكري غانم - الذي يتولى بدوره إرسالها إلى وزير الخارجية الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح.

وكانت هذه البرقيات تندرج جميعها تحت عنوان: دولة سورية واحدة تحت الحماية الفرنسية[2].

وخلاصة القول إن هذا التيار كان يعبر تعبيراً صادقاً عن المصالح الفرنسية في المشرق حيث كان ينمو تيار معاد لفرنسا يطالب باستقلال سوريا التام.

الوحدة السورية بعيداً عن المصالح الفرنسية:

مقابل أفكار وبرامج المنظرين للوحدة السورية المرتبطة بالمصالح الفرنسية، كان هناك تيار آخر ينادي بهذه الوحدة من منطلق قومي عربي، فليس هناك - بنظر هذا التيار - أمة سورية منفصلة، بل أمة عربية، تشكل الوحدة السورية نواتها.

(١) Op. Cit, p. 491-492-495.

(٢) A. E. Serie E, Carton 313, Dossier 1, No. 7, p. 183.

للاطلاع بالتفصيل على هذه البرقيات يراجع الأرشيف الفرنسي:

Série E Carton 313, Dossier 1, No. 7, p. 183-189.

Dossier 1, No. 8, p. 26-36.

كان معظم سكان المناطق التي ضمّت إلى المتصرفية عام ١٩٢٠ (سكان الساحل والأقضية الأربعة) من مؤيدي هذا التيار الذي طالب منذ نشأته بتطبيق اللامركزية داخل السلطنة العثمانية، والذي نتبينه واضحاً في الجمعيات والأحزاب السياسية التي نشأت بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨، ويعتبر عبد الغني العريسي من أبرز رواد هذا التيار.

كانت الوحدة الإدارية الناجمة عن تبعية مدن الساحل لولاية بيروت عاملاً هاماً في نشأة هذا التيار. فهذه الولاية، كانت تشمل مدن بيروت بالإضافة إلى مدن صور وصيدا وطرابلس وأقضيتها. إلا أن العامل الإداري لم يكن وحده يفسر نشأة هذا التيار وقوته، فعامل الدين كان من العوامل المهمة في نشأته باعتبار أن أكثرية سكان مدن الساحل والأقضية الأربعة من المسلمين، كما كان للعامل الاقتصادي دور كبير في بلورة هذا التيار. فالمدن الساحلية عبارة عن مرافىء شكلت منافذ لتصريف منتجات الداخل السوري ومحطات لاستقبال وارداته، كما شكلت أسواقاً دائمة للأقضية التابعة لها. «وبين الساحل والداخل السوريين توجد قصبات عديدة، شكلت بدورها محطات مهمة للقوافل وأسواق تصريف لجزء مهم من المنتوجات القادمة من الداخل. هكذا كان على سبيل المثال شأن (النبطية، الخيام، بنت جبيل، سوق الخان، بعلبك) وغيرها... قدمت هذه القصبات أيضاً، عبر الدور الذي لعبته كمحطات ومراكز تسويق محلي... مورداً اقتصادياً مهماً لسكانها... وكانت أهمية هذا المورد مرهونة باستمرار العلاقة بين الداخل والساحل السوريين»[١].

هذا التيار بالرغم من بعده عن تأثير الفرنسيين، لم يكن بعيداً عن النفوذ الإنكليزي في مصر. ويصف قائد كتيبة سابرو الفرنسية إثر جولته في القاهرة والاسكندرية هذا النفوذ المناهض للفرنسيين بقوله:

(١) وجيه كوثراني: «**الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)**»، معهد الإنماء العربي، ط ١، بيروت ١٩٧٦، ص ٩٨ ـ ٩٩.

«إن الدعاية العربية الإنكليزية، اهتمت بشكل خاص، باستغلال المشاعر الدينية للمسلمين على حساب مصالح بلدنا... وهذه نتيجة سياسة الموظفين المستعمرين الإنكليز الهادفة إلى سحب سوريا من دائرة التأثير الفرنسي إلى دائرة تأثير بريطانيا، عبر ملك الحجاز...»[١].

فالسياسة الفرنسية في المشرق لم تكن مرتاحة للوعود الإنكليزية (مراسلات حسين ـ مكماهون) الرامية إلى إنشاء مملكة عربية برئاسة شريف مكة. لأن من شأن هذه المملكة ـ في حال تحققها ـ أن تجعل من هدف فرنسا في السيطرة على سوريا بأكملها صعب المنال، الأمر الذي حملها على التصلب في مواقفها بعد انتهاء الحرب.

هذه هي التيارات الرئيسية التي كانت سائدة في جبل لبنان والساحل عشية الحرب العالمية الأولى:

١) التيار اللبناني المطالب بتوسيع حدود المتصرفية المدعم بنفوذ الإكليروس الماروني والمعتمد على النفوذ الفرنسي.

٢) التيار السوري المعبر عن المصالح الفرنسية في المشرق.

٣) التيار السوري العربي الذي كانت نواته الجمعيات والأحزاب السياسية التي تكونت بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ والذي تسلم قيادته الشريف حسين ملك الحجاز عام ١٩١٦، وهذا التيار لم يكن بعيداً عن النفوذ الإنكليزي.

هذه التيارات تلاقت جميعها في مؤتمر باريس عام ١٩١٣ حيث كانت مقرراته صيغة توفيقية بينها. وإذا لم يكن هناك من تعارض حاد بين هذه التيارات في ظل الامبراطورية العثمانية، فإن الصراع ما لبث أن انفجر بعد

(١) A.E. Série E, Carton 313, Dossier 1, No. 7, p. 27-28, (Rapport du Chef de Bataillion SABROU à la suite de sutournée au Gauré et à Alexandrie). (26-30 Novembre 1918).

إعلان الحرب العالمية الأولى ليدفع هذه التيارات نحو خياراتها الحاسمة بفعل التناقضات الجوهرية الكامنة بينها.

وضع جبل لبنان في الحرب العالمية الأولى:

ما أن أعلنت الحرب العالمية الأولى، حتى أقدم الجيش التركي على دخول جبل لبنان ليتخذ من عاليه مركزاً لقيادته (تشرين الثاني ١٩١٤)، وأقدم جمال باشا قائد الجيش الرابع ذو الصلاحية المطلقة في سوريا، وأحد الثلاثة الكبار في جمعية الإتحاد والترقي، (إلى جانب أنور وطلعت) على إلغاء نظام الامتيازات للجبل، وحل مجلس إدارة المتصرفية (٢٣ آذار ١٩١٥). وكان حل هذا المجلس طبيعياً بعد أن شلت أعماله نتيجة نفي أكثر أعضائه. أما حجة جمال باشا في ذلك «فلا تخرج عن اعتقاده بوثيق صلات أعضائه منذ انتخابهم، بل قبله، بقنصليات دول الاتفاق التي أصبحت في الحالة الراهنة دولاً معادية محاربة»[1].

وفي عاليه أنشئت محكمة للنظر «ليس في الجرائم العسكرية فحسب وإنما أيضاً في الجرائم السياسية المرتكبة في الحاضر كما في الماضي»[2].

كانت النتيجة الطبيعية لهذه التقلبات في البنى القائمة، رحيل أوهانس باشا قيومجيان، آخر المتصرفين المعينين من القسطنطينية، بموافقة القوى العظمى الستة الموقعة على نظام ١٨٦٤، وقد جرى استبداله بسرعة بمتصرف تركي مسلم، كبداية لسلسلة من المتصرفين لم تنته إلا مع انسحاب القوات التركية في عام ١٩١٨[3].

---

(١) يوسف الحكيم: «**بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**»، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

(٢) Camille Chamoun: **«Crise au moyen - Orient»**, p. 35.

(٣) Edmond Rabbath: **«La formation historique de Liban Politique et constitutionnel»**, publications de l'université Libanaise, Beyrouth, 1978, p. 251-252.

وبسبب الحذر من المسيحيين نتيجة علاقاتهم ببعض الدول الأوروبية، قام زكي باشا، قائد الفيلق الشامي، بجمع السلاح منهم «إذ يجوز أن يقوموا بثورة عملاً بإرادة الحلفاء فيتعبوا الدولة»[1].

في الواقع، لم تقع حرب - بمعناها العسكري - في جبل لبنان، إلا أن نتائجها كانت مدمرة، فقد كانت فترة الحرب من أسوأ الفترات التي مرّ بها الجبل في تاريخه، انتشرت فيه الأوبئة والمجاعة وموجات الجراد. ويعطينا جورج سمنة في كتابه «La Syrie» أمثلة متعددة عن تلك النتائج:

«في لبنان، كما قالت صحيفة القاهرة عام ١٩١٦، كان المواطن يحصل على أربعة كيلوغرامات من الطحين والباقية السوداء خلال ٢٥ يوما. إن عدد الفقراء الذين ماتوا من الجوع، على الطرقات، وفي الغابات حيث كانوا يتراكضون للحصول على بعض الحشائش التي تركها الجراد، كان يتزايد يومياً...».

ويضيف جورج سمنة واصفاً الوضع نقلاً عن الدكتور جوزيف زيادة:

«بعض القرى خسرت في غضون أشهر أكثر من ثلث سكانها... وقد قدر عدد الضحايا الذين ماتوا جوعاً في الأيام الأولى لأيار بـ ١٣٠ ألف شخص...

مدينة البترون الساحلية التي كان تعدادها خمسه آلاف مواطن، أصبحت تعد ألفين فقط مع نهاية عام ١٩١٦. هنا توقفت يوماً شاحنة محملة بالجثث، بينها طفل عمره ١٢ عاماً يتحرك، والسبب أن سائق الشاحنة لا يستطيع المرور في اليوم التالي كما فسر ذلك بنفسه،... مارنما، التي كانت تعد ٢٠٠ نسمة، لم يعد فيها سوى ستة، العبدلي التي كان يقطنها سابقاً ألفا مواطن، لم يعد فيها سوى ١٥٠...»[2].

---

(١) شكيب أرسلان: «**سيرة ذاتية**»، بيروت ١٩٦٩، ص ١٣١.

(٢) Georges Samné: Op. cit, p. 437-440.

وكان مما زاد في سوء الوضع، انخفاض قيمة العملة الشرائية على أثر إصدار كمية كبيرة من الأوراق النقدية، التي لم يقبل السكان على التعامل بها لانعدام ثقتهم فيها، فكان هذا الأمر مدمراً للاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى نفي العديد من المواطنين بسبب الشك في ولائهم وإعدام بعضهم الآخر، الأمر الذي جعل سكان الجبل ينتظرون نهاية الحكم التركي بفارغ الصبر.

وضع الساحل أثناء الحرب:

عندما دخل الأتراك طرفاً في الحرب «خاف أهالي السواحل السورية من المسلمين لا سيما مسلمي بيروت، إذ إن دول الحلفاء يدمرون بيروت بالقنابل. فأخذوا ينزحون عن بيروت إلى الشام وغيرها من مدن الداخل»[1].

لم تكن معاناة الساحل بأقل من معاناة الجبل أثناء الحرب، فويلاتها قد طالت جميع السكان، ففي صيدا مثلاً «تساقط عشرات من الناس فماتوا جوعاً إثر فقدان السكر والقمح والشعير والذرة من الأسواق، وتعذر وجود الهررة والكلاب والحمير في المدينة بعد أن عمد بعض السكان إلى التغذي بلحومها..»[2].

ويقتطع جورج سمنة النص التالي، واصفاً الوضع، عن رسالة خاصة مصدرها ضابط في البحرية الفرنسية (تموز ١٩١٧):

«... البؤس في كل مكان.. في بيروت تباع صفيحة البنزين بأربعة وعشرين ليرة تركية، رطل الفول بأربع ليرات، أوقية الزبدة بثمانين قرش ذهب... يسقط يومياً من ٤٠ إلى ٥٠ شخصاً ضحايا من الجوع. إن الفقراء

(١) شكيب أرسلان: المرجع ذاته، ص ١٣١.
(٢) منير الخوري: «**صيدا عبر حقب التاريخ**»، بيروت ١٩٦٨، ص ٣٢٣.

في الداخل، هم إجمالاً أكثر ضحاياه، وهم الذين كانوا يأملون أن يجدوا ما يسدون به رمقهم في المدينة والذين لم يساعدهم الاحسان»[1].

كان لا بد لهذا الوضع من أن يؤدي للنقمة على الأتراك، ومما زاد في هذه النقمة الحصار الذي ضربته دول الحلفاء على المرافىء الساحلية، والدعوة للخدمة العسكرية، إلا أن شعور العداء بلغ ذروته بعد لجوء جمال باشا (في حين كان قد استعمل سياسة اللين والاستمالة بتعهده مشاعر الولاء للخليفة ولقضيته المقدسة) إثر حملته الفاشلة على قناة السويس، إلى الإرهاب وإعدامه العشرات من رجال البلاد، الذين كان معظمهم أعضاء في الجمعيات السياسية (٢١ آب ١٩١٥ و٦ أيار ١٩١٦). ومهما قيل في تبرير ذلك العمل فمما لا شك فيه أنه كان بين من أعدموا العديد من الأبرياء الذين لم يخونوا الدولة والذين لم يكن «لهم ذنب سوى وجودهم في الحزب المعارض لجمعية الاتحاد والترقي»[2] باعتراف الأمير شكيب أرسلان ذاته، أحد أكثر أنصار الاتحاديين حماساً.

ويقول محمد كرد علي، أحد معاصري تلك الفترة، الذي كان على علاقة وطيدة بوالي دمشق: «ولما قبض على الرعيل الأول في السنة الأولى للحرب سألت خلوصي بك والي دمشق... كنتم أمس في بيروت، فماذا رأيتم سيدي في قضية أولئك المتهمين وما هو وجه تهمتهم يا ترى؟؟ فأجابني بما تعريبه بالحرف الواحد: سلسلة من التزويرات والتلفيقات عليهم...»[3].

لقد قضى هذا العمل الحاقد الذي أقدم عليه جمال باشا على أي أمل بالتفاهم بين الأتراك والعرب مما عجل في قيام الثورة العربية.

(١) Georges Samné: Op. cit, p. 438.
(٢) محمد كرد علي: «**خطط الشام**»، ج ٣، ص ١٣٨.
(٣) المرجع نفسه: ص ١٣٧.

الثورة العربية وتأثيرها:

عندما أقدم جمال باشا على إعدام القافلة الثانية من رجالات العرب (٦ أيار ١٩١٦). صاح فيصل بن الحسين، بعد أن فشلت وساطته مع الأتراك:
«لقد أصبح الموت حلواً أيها العرب».

إن أحكام الإعدام هذه وضعت حداً لسياسة التردد والإشفاق على السلطنة أن تنهار، تلك السياسة التي كان يتبعها قادة الجمعيات العربية الثورية في دمشق (الفتاة والعهد وغيرها)[١]. إلا أنه إذا كانت سياسة الإشفاق هذه هي التي تسيّر قادة الجمعيات العربية، خوفاً من الوقوع في براثن الدول الأوروبية، فقد كان الشريف حسين، أمير مكة، وابنه عبد الله يسيران بخط آخر، ويعتقدان أن السلطنة لا محالة ستنهار وأن الفرصة سانحة لتحقيق الاستقلال، وما على العرب إلا معاضدة بريطانيا لتحقيق هذا الهدف. من هنا كانت الاتصالات التي عرفت بإسم مراسلات حسين - مكماهون والتي حضّر لها الأمير عبد الله منذ عام ١٩١٢ مع كتشنر المعتمد البريطاني في القاهرة. في هذا الوقت كان الانكليز يعملون على تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية، فعملوا على تشجيع تمرد القوميات ضد السيطرة العثمانية، «وتشكيل وحدة سياسية إسلامية مستقلة عن السلطان يكون مركزها في المدن الإسلامية المقدسة»[٢]، حتى إذا ما أعلن السلطان الدعوة للجهاد المقدس استطاعوا أن يبطلوا مفعول تلك الدعوة.

ما يهمنا في هذا البحث، كيف تحدد مصير المشرق العربي، لا سيما الساحل السوري في مفاوضات الحسين ـ مكماهون؟؟

في مذكرته الأولى بتاريخ ١٤ تموز ١٩١٥، يطلب الشريف حسين من

(١) محمد جميل بيهم: «قوافل العروبة...»، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) Pierre Remouvin: «Histoire des relations internationales», tome VII les crises du XXe siécle, 1ere partie, Paris 1969, p. 56.

مكماهون الموافقة على حدود الدولة العربية المزمع إنشاؤها: «تعترف إنكلترا باستقلال البلاد العربية من: مرسين ـ أدنة، حتى الخليج الفارسي شمالاً، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي، ومن البحر الأحمر، والبحر المتوسط حتى سيناء غرباً». كان جواب مكماهون أن البحث في قضية الحدود سابق لأوانه. (الرسالة المؤرخة بتاريخ ٣٠ آب ١٩١٥) إلا أن الحسين كرر مطالبه قائلاً إن هذه الحدود المطلوبة «ليست لرجل واحد نتمكن من إرضائه ومفاوضته بعد الحرب، بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود، وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد»[١].

يبدو أن الحسين كان بذلك يشير إلى أن هذه المطالب ليست مطالبه هو بل هذا ما اشترطه عليه قادة جمعيتي «الفتاة» «والعهد» في الميثاق الذي حمله إليه إبنه فيصل، والمتضمن تحديدات متقاربة لما ورد في رسالته[٢].

إلا أن مكماهون يتحفظ على هذا الرد بقوله: «إن مرسين والاسكندرونة وبعض الأقسام السورية الواقعة غربي دمشق وحمص وحلب لا يمكن أن يقال عنها أنها عربية محضة. فيجب أن تستثنى من الحدود التي ذكرتموها ونحن على استعداد للموافقة على تلك الحدود على أساس هذه التعديلات»[٣].

من خلال التدقيق بهذه التحفظات، نستنتج أن المقصود بذلك الساحل السوري بأكمله. فكان ردّ الشريف أنه يتنازل عن مرسين وأدنه أما «أقضية حلب وبيروت وسواحلها فهي عربية صرف، وليس هناك فرق بين المسلم العربي، والمسيحي العربي، فكلاهما من نسل واحد». إلا أن مكماهون لم يخف سبب تحفظه بل يجيب قائلاً: «لما كانت مصالح حليفتنا فرنسا داخلة فيها فالمسألة تحتاج إلى

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ١، ص ١٣١ - ١٣٤.

(٢) جورج انطونيوس: المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(٣) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١٣٦.

نظر دقيق وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب »[١].

كان الشريف حسين حريصاً على عقد اتفاق مع الإنكليز بأي ثمن كان، وقد دفعه هذا الحرص على تجنب كل ما من شأنه إلحاق الضرر بمصالح بريطانيا، لذلك لم يلح بالمطالبة بل أراد أن ينهي ذلك الجدال نظراً لثقته الكاملة بحلفائه تاركاً مصير الساحل السوري معلقاً لما بعد انتهاء الحرب. ولعله في ذلك التنازل كان يسير في بداية طريق طويل من التنازلات التي أفضت إلى تكريس الانفصال.

أما مكماهون فكان واضحاً في تحفظه وهو بذلك يشير إلى مصالح فرنسا التي تداخلت مع مصالح بريطانيا في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية الأمر الذي حتم تحديداً صريحاً لمناطق النفوذ التي استقرت نهائياً بصيغة معاهدة سايكس ـ بيكو. بموجب هذه المعاهدة تقرر أن تحكم فرنسا المنطقة الزرقاء حكماً مباشراً (المنطقة الساحلية السورية واللبنانية) بالإضافة إلى ممارسة نفوذ مادي وأدبي في المنطقة أ (سوريا الداخلية، أي الموصل ـ دمشق ـ حمص ـ حلب ـ حماه). وهكذا نجد أنه في الوقت الذي كان فيه الإنكليز يعدون الشريف حسين بتحقيق مطالبه كانوا يقتسمون مع الفرنسيين جميع الولايات العربية في المشرق.

ومهما يكن من أمر، فإن الشريف حسين بعد أن ضمن قيادته للحركة العربية واعتمد على « نيات بريطانيا العظمى » أعلن الثورة على الأتـراك في ١٠ حزيران ١٩١٦ بـأن أطلق الرصاصة الأولى على القلعة التركية في مكة بنفسه معلناً إبطال ذلك الزواج الذي استمر زهاء أربعماية سنة بين العرب والترك. وأخذ الضباط العرب الذين وقعوا في أسر الحلفاء أو ممن كانوا في خدمة الجيش التركي على مقربة من الحجاز ينضمون إلى جيش الشريف الذي قاتل الترك في بلاد الشام إلى جانب الحلفاء.

كان لثورة الشريف حسين تأثير محدود في نتائج الحرب، إن لجهة العمليات

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١٣٨ و١٤٠.

العسكرية في الجزيرة العربية والأردن أم لجهة الدعوة للجهاد المقدس، أما أثرها على انتشار الفكرة القومية العربية فكان أهم هذه الآثار. يقول أدمون رباط في هذا الصدد: « في محيط شبه الجزيرة، في سوريا والعراق، كان الشعور العربي، ينمو في الواقع بنسبة كبيرة. إن الفكرة القومية في هذا البلد لن تكون مفهومة دون العروبة. خلال الحرب، أجلى عرب سـوريـا والعـراق، القـوات التركيـة، للالتحاق بالثورة تحت راية الملك حسين.. »[١].

لقد أحيت الثورة العربية في نفوس المتنورين من السوريين أملهم في الاستقلال بعد أربعة قرون من التسلط التركي، كما أحيت لدى فيصل، الذي كان يملك رصيداً محترماً في أوساطهم الأمل في إنشاء دولة عربية تكون عاصمة الأمويين عاصمةً لها.

أما على صعيد جبل لبنان فقد اعتبرها البعض « عودة للسيادة الإسلامية »[٢]، ونظر إليها أصدقاء فرنسا من دعاة الوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية نظرة الحذر، لأنهم رأوا وراءها سياسة بريطانيا ومطامعها، وراحوا ينتقدون أي لبناني يرحب بها. ويعبر جورج سمنة عن وجهة النظر هذه بقوله: « وقد علم السوريون باستغراب شديد، أن لبنانياً يدعى اسكندر بك عمون، أعلن في بيان عمّم بكثافة، أن لا هدف أسمى للبنان، إلا أن يرتبط بمملكة الحجاز »[٣].

في الواقع، كان من الطبيعي أن يحدث فرزاً بين الاتجاهات السياسية في سورية بعد أن تداخلت فيما بينها فترة ما قبل الحرب، طالما أن مصير الامبراطورية العثمانية قد تقرر على يد القوى العظمى، وكان من الطبيعي بالتالي أن تتوضح تلك الاتجاهات لا سيما بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

(١) Edmond Rabbath: **«Unité, Syrienne et Devenir Arabe»**, Paris, 1937, p. 38.

(٢) البرت حوراني: المرجع السابق، ص ٣٤٤.

(٣) Georges Samné: Op. cit, p. 513.

الحكومة العربية في دمشق :

بعد وصول طلائع الجيش العربي والجيوش البريطانية إلى مشارف دمشق (٣٠ أيلول ١٩١٨) حاول الأمير أن يقطع الطريق على حلفائه، فأرسل إلى الأمير سعيد الجزائري برقية يطلب فيها إعلان الحكم العربي في المدينة « فإن سلّموا (يعني الأتراك) البلدة فاستلموها أنتم وهيئة البلدية باسم الحكومة العربية.. وإن لم يسلّموها إلا حرباً فعند انسحابهم من البلدة أملي وطيد أنكم ترفعون الأعلام العربية قبل دخول أي كان إلى البلدة »[1]. نفذ الأمير سعيد تعليمات فيصل بدقة، وكان أول من رفع الأعلام العربية بعد انسحاب الأتراك، لكن دخول القوات العربية والجيش البريطاني إلى دمشق في (الأول من تشرين الأول ١٩١٨) قضى على حكم الأمير الجزائري بإيعاز من لورنس (مستشار فيصل) لميول الأمير سعيد الفرنسية. « وتسلم زمام الحكم أمير اللواء شكري باشا الأيوبي مدة يومين، حتى وصل فيصل فعين أمير اللواء رضا باشا الركابي حاكماً عسكرياً على دمشق وعين شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً على بيروت وطلب منه السير إليها في الحال »[2].

الحكم العربي في مدن الساحل وجبل لبنان :

رغم أن فترة حكم الأمير سعيد كانت قصيرة، فإنه أرسل البرقيات إلى المدن السورية لإعلان حكومات عربية تحت سلطة الشريف حسين. في بيروت تألفت الحكومة العربية برئاسة عمر الداعوق، رئيس البلدية. وكان أول عمل قامت به الحكومة الجديدة تعيين أحمد مختار بيهم مديراً للأمن العام « وتعيّن له معاونان كل من سليم الطيارة وجان فريج كما عيّن محمد فاخوري ويوسف عودة لإدارة

(١) محمد جميل بيهم: «**العهد المخضرم في سوريا ولبنان**» (١٩١٨ - ١٩٢٢)، بيروت، ١٩٦٨، ص ٧٤.

(٢) سليمان موسى: المرجع السابق، ص ٣٢٢ - ٣٢٣، (يراجع بشأن موقف الأمير سعيد: خيرية قاسمية: «**الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨ - ١٩٢٠)**»، القاهرة ١٩٧١، ص ٤٧ - ٤٩، وزين زين: «**الصراع الدولي...**»، ص ٧٧ - ٧٨).

المؤسسات الخيرية وعيّن لإدارة الإغاثة كل من حسن أفندي قرنفل ونسيم أفندي مطر ومخايل طراد، وعين السيد عارف دياب رئيساً للميناء »[1].

وقد أذاعت الحكومة منشوراً على الأهلين تحثهم فيه على متابعة أعمالهم العادية ومنع التظاهرات والتعديات على الأتراك[2]. ومن الأحداث التي جرت في عهد هذه الحكومة، استسلام فرقة تركية مؤلفة من ٤٠٠ جندي نقلوا إلى السراي الكبير حيث تجمهر الأهلون للتفرج على أول فرقة تركية تستسلم للحكومة العربية في بيروت »[3]. وكان من الطبيعي أن يرفع العلم العربي على دار الحكومة إلا أن هذا الإجراء تأجل تنفيذه حتى السادس من تشرين الأول، موعد وصول شكري باشا الأيوبي حيث جرى احتفال بالمناسبة كان أبرز الخطباء فيه الشيخ مصطفى الغلاييني والأب الماروني يوسف إسطفان الذي لقبه الأيوبي « بخطيب العرب ». والملاحظ في تشكيل الحكومة العربية في بيروت أنها كانت تشكيلة لا طائفية تأكيداً لاتجاهها القومي العربي بحيث ضمت عدداً من العناصر المسيحية الفاعلة (جان بسترس نائب الرئيس، جان فريج، الفرد سرسق...) إلا أن طابعها العام بقي طابعاً إسلامياً.

وفي صيدا، نودي برياض الصلح رئيساً للحكومة العربية حيث سارت المظاهرات إلى دار الحكومة تعلن ولاءها للعهد الجديد وتصميمها على الدفاع عنه بكل ما تملك[4].

وفي صور، تألفت الحكومة العربية برئاسة عبد الله يحي الخليل، الذي كان من مؤيدي رياض الصلح. وفي النبطية تألفت حكومة مماثلة برئاسة محمود الفضل[5].

(١) حسّان حلاّق: «**مذكرات سليم علي سلام**» الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٩.

(٢) للاطلاع على نص المنشور، راجع: أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠ - ١١ ومحمد جابر آل صفا: «**تاريخ جبل عامل**»، بيروت (بدون تاريخ) دار فتى اللغة، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٣) حسان حلاق: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٤) منير خوري: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٥) محمد جابر آل صفا: المرجع السابق، ص ٢٢١ - ٢٢٣.

أما في بعلبك فكان رئيس هذه الحكومة أسعد حيدر [١].

أما بالنسبة لجبل لبنان، فقد أرسل الأمير سعيد الجزائري برقية إلى البطريرك الياس الحويك «يطلب فيها أن تشكل حكومة عربية في جبل لبنان، غير أن البطريرك لم يجب على البرقية بل لبث يترقب تطورات الأحداث، وبعث الأمير برقية ثانية إلى الشعب اللبناني بتاريخ (الأول من تشرين الأول ١٩١٨). وقد وجهت البرقية إلى مخاتير القرى اللبنانية وجاء فيها: أن سوريا أعلنت استقلال العرب ويطلب من كل اللبنانيين أن يذهبوا إلى بعبدا ويؤلفوا حكومة استقلالية. إلا أن هذه الحكومة تأخر تأليفها حتى السابع من تشرين الأول حيث توجه شكري الأيوبي مع بعض أعيان المسلمين إلى بعبدا وعين حبيب باشا السعد رئيساً للحكومة الجديدة في لبنان باسم الملك حسين [٢].

وكانت هذه الحكومة تتألف من أعضاء مجلس الإدارة السابق الذين ثبتهم شكري باشا في مراكزهم. ورفع العلم العربي فوق سرايا بعبدا. في تلك الحفلة أقسم حبيب باشا السعد يمين الولاء لحكومة فيصل العربية في دمشق وللملك حسين [٣].

يبدو أن الشريف فيصل بتعجيله بسط سيطرته على الساحل وجبل لبنان أراد أن يقطع الطريق على حلفائه، لا سيما وأن هناك تحفظات وردت في كتاب مكماهون إلى الشريف حسين بهذا الصدد (رسالة ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥). إلا أن الحكم العربي لم يدم أكثر من أسبوع لأن فرنسا رأت فيه مساساً بمصالحها ومناقضاً لاتفاقية سايكس بيكو، لذا سارعت إلى الاتصال بحليفتها إنكلترا لوضع

---

(١) رامز حيدر: «**المختصر في تاريخ آل حيدر**»، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٠.

(٢) ورد في «**مذكرات سليم علي سلام**»، ص ٥١، «أن شكري الأيوبي اجتمع بسليم سلام في منزل الأخير بحضور حشد من الأعيان والوجهاء وبعض القوى الحدودية. وفي هذا الاجتماع طلب سلام من اللواء الأيوبي تعيين حبيب باشا السعد حاكماً على جبل لبنان بإسم الحكومة العربية، وقد استجيب لتوصيته».

(٣) زين زين: «**الصراع الدولي**»... المرجع السابق، ص ٨٤ و٢٢٠.

هذه المعاهدة موضع التنفيذ، في الوقت الذي كانت فيه سفنها الحربية تدخل ميناء بيروت (٨ تشرين الأول) وخوفاً من حدوث مجابهة «نصح» الجنرال اللنبي شكري الأيوبي بمغادرة بيروت وتقدمت مفرزة بقيادة الكولونيل الفرنسي دي بياباب وأنزلت العلم العربي باحتفال عسكري.

بعد هذا التدبير أنذر اللنبي الأمير بضرورة قبول الأمر الواقع إلى حين عقد الصلح. وهكذا أصبح الساحل السوري بأكمله بالإضافة إلى جبل لبنان ضمن ما سمي «بالمنطقة الغربية» تحت النفوذ الفرنسي مباشرة وعهد الجنرال اللنبي إلى الكولونيل الفرنسي دي بياباب بإدارة المنطقة المحتلة.

كانت سيطرة الفرنسيين على البلاد صدمة عنيفة للتيار الوحدوي اللبناني الذي راح يعمل بالتنسيق مع فيصل لإزالة هذه السيطرة، ولكن أنى له ذلك ومصير المشرق العربي بأكمله كان قد تقرر سراً بين إنكلترا وفرنسا، ثم ما لبث أن تكرس هذا الوضع في مؤتمر الصلح.

مؤتمر الصّلح والمشرق العربي

أ ـ فيصل أمام مؤتمر الصلح :

افتتح مؤتمر الصلح في (الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٨) لتقرير مصير المناطق التي كانت تابعة لألمانيا وحلفائها . وكانت إنكلترا وفرنسا ترغبان في إبقاء الأقطار التي كانت تحت الحكم العثماني بمعزل عن المؤتمر ، إلا أن هذه الرغبة اصطدمت بإصرار الرئيس ولسون ـ رئيس الولايات المتحدة الأميركية ـ ومجاراة أعضاء المؤتمر له . ولهذه الغاية أناب الملك حسين إبنه فيصل لتمثيله في المؤتمر والدفاع عن حقوق العرب التي وعد بها الإنكليز أثناء الحرب .

في طريقه إلى باريس مر فيصل ببيروت حيث لقي استقبالاً حافلاً باعتباره يمثل الفكرة الوحدوية العربية واجتمع بعدد من أعيان بيروت . إلا أن سفر فيصل ومطالبته بحقوق العرب ولا سيما حقوق السوريين تتعارض مع مصالح فرنسا التي كانت حريصة على المكاسب التي حققتها بموجب اتفاقية سايكس بيكو ، لذا عمدت السلطات الفرنسية لتأخير وصوله إلى باريس « ريثما تستوثق من حكومة لندن في أمر تنفيذ هذا الاتفاق » ولهذه الغاية زار كليمنصو لندن واجتمع إلى لويد جورج يوم ٢ كانون الأول ١٩١٨ حيث تم تعديل اتفاقية سايكس بيكو بما يرضي الطرفين ، فقد وافق كلمنصو « على إلغاء الإدارة الدولية في فلسطين وضم هذه البلاد مع شمالي العراق إلى منطقة النفوذ الإنكليزي ... ونالت فرنسا مقابل ذلك حصة في بترول الموصل »[١] .

---

(١) عادل اسماعيل : « **السياسة الدولية في المشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨** » . الجزء الخامس ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٠ ـ ١٢ .

أما فيصل فاقتصرت زيارته لفرنسا على الاجتماع برئيس الجمهورية بوانكاريه وبعض المسؤولين في وزارة الخارجية وزيارة بعض المناطق السياحية دون إشارة لمستقبل العلاقات مع فرنسا ، فشعر بضرورة الاطلاع على وجهة نظر أصدقائه الإنكليز وعمّا إذا كانوا لا يزالون على العهود التي قطعوها لأبيه أم لا .

في لندن ، أفهم الأمير صراحة ، بعد اتفاق كليمنصو ـ لويد جورج ، أن اتفاق سايكس بيكو حقيقة لا ريب فيها ، وأن وعد بلفور قد أعطي لينفذ . واشتد الضغط عليه من قبل المسؤولين الإنكليز ومن مستشاره لورنس الذي أكد له أن اعترافه بذلك الوعد من شأنه أن يقوي نفوذه في الأوساط الرسمية والصحفية في لندن ويضمن مساعدة الصهاينة لقضية العرب لدى مختلف الوفود ولا سيما الوفد الأميركي ، الأمر الذي نتج عنه توقيع فيصل مع وايزمن اتفاقاً اعترف فيه الشريف بوعد بلفور[١] .

عاد فيصل من لندن إلى باريس خائباً ولكنه ما لبث أن علّق الآمال على نتائج مؤتمر الصلح الذي كان أول المتكلمين فيه الرئيس الأميركي ولسون حيث أشار إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في الوقت الذي ظهر فيه تكالب الدول الاستعمارية على اقتسام مناطق العالم .

عرض فيصل القضية العربية أمام مؤتمر الصلح في مذكرتين وخطاب :

في مذكرته الأولى (١/١/١٩١٩) شرح أهداف العرب في الوحدة والاستقلال ، مركزاً على دور سوريا التي بلغت درجة كافية من التطور تمكنها من إدارة شؤونها بنفسها « ولا بأس من الاستعانة بأخصائيين أجانب تابعين لها على أن لا يسمح لأي دولة أجنبية بالنفوذ السياسي »[٢] .

وكان أبرز ما تضمنته المذكرة الثانية (٢٩/١/١٩١٩) التذكير بالخدمات التي

---

(١) عادل اسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٤ ـ ١٦ .

(٢) خيرية قاسمية : « **الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)** » ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ، ص ٩٦ .

قدّمها العرب برئاسة الحسين وبالتعهدات التي أعطيت له، مشيراً إلى مبادىء ولسون التي تقضي بقبول الشعوب المعنية مباشرة بالتسويات التي تقرر في المؤتمر. ولعله في هذه الإشارة كان يعبر عن مخاوفه مما كان يجري وراء الكواليس لا سيما بين بريطانيا وفرنسا.

وفي السادس من شباط، عرض الأمير القضية على المؤتمر شفوياً. وكان خطابه إجمالاً لما ورد في المذكرتين السابقتين مع التأكيد على تنفيذ الوعود. إلا أن أهم ما طالب به فيصل أمام المؤتمر كان إرسال لجنة استفتاء دولية إلى بلدان المشرق العربي للتعرف على رغبات السكان، وكان هذا المطلب مفاجأة للجميع لا سيما بالنسبة لكليمنصو ولويد جورج اللذين امتنعا عن إرسال مندوبين لهذه اللجنة، وإن كانا قد أبديا في البداية أنهما سيساهمان في أعمالها...

وهكذا ترك الأمير باريس بعد أن وضح لديه، خاصة بعد اجتماعه مع كليمنصو بتاريخ (السادس عشر من نيسان ١٩١٩) «أن فرنسا عازمة على احتلال دمشق بتأييد ضمني من بريطانيا، لكنه كان يرى في لجنة الإستفتاء الأميركية الأمل الأخير لانقاذها من هذا الاحتلال»[١]. وراح يهيىء الأجواء لتكون المطالب موحدة عند قدوم اللجنة.

الوفود المؤيدة لفرنسا أمام مؤتمر الصلح:

شكلت مطالب فيصل أمام المؤتمر إحراجاً لسياسة فرنسا في المشرق، ولهذا أوعزت لأصدقائها بالظهور أمام المؤتمر لتأييد خططها خاصة وأن هؤلاء الأصدقاء يعبرون عن رأي قلة لا يستهان بها نظراً لتركيب المشرق الطائفي، غايتها من ذلك التأثير على أعضاء المؤتمر بإظهار ما تتمتع به من تأييد في المنطقة. كان أول هؤلاء الأصدقاء، شكري غانم، مؤسس الجمعية السورية المركزية، الذي ألقى خطاباً جاء فيه: «دمشق، تقع على بعد ١٥٠٠ كيلومتر من مكة، وأن ضم

(١) عادل اسماعيل: «السياسة الدولية...» ج ٥، ص٢٨.

سوريا إلى الحجاز سيكون بمثابة ضرب من الإساءة إلى شعبها. وسوريا بحاجة إلى دعم خارجي... فمن المنطقي أن تعمل القوى العظمى بحكمتها، على انتداب إحداها تكون ذات صفات مميزة، لأداء هذه المهمة النبيلة»[١].

هذه «المهمة النبيلة» لن تستطيع القيام بها سوى فرنسا.

ضمن هذا الإطار أيضاً برزت أمام مؤتمر الصلح ثلاثة وفود لبنانية:

- **الوفد الأول** كان برئاسة داوود عمون وتمثلت فيه طوائف الجبل الرئيسية، الموارنة (داوود عمون وأميل إده) الأرثوذكس (عبد الله الخوري سعادة)، الدروز (نجيب عبد الملك) والسنة (عبد الحليم الحجار).

في (١٥ شباط ١٩١٩)، عرض رئيس الوفد أمام المؤتمر مطالبه المتعلقة بالنقاط الثلاث التالية:

«١ - استقلال لبنان.

٢ - تثبيت حدود لبنان الطبيعية والتاريخية طبقاً لخارطة لبنان المقررة عام ١٨٦٢ من قبل القيادة الفرنسية.

٣ - مساعدة فرنسا...»[٢].

- **أما الوفد الثاني** فتميز بصبغة طائفية واضحة، فقد كان برئاسة البطريرك حويك، وعضوية المطارنة: مغبغب، شكر الله، مبارك، فغالي، شهاب وليون حويك شقيق البطريرك. وقدم مذكرته إلى المؤتمر بإسم الحكومة اللبنانية ومجلس الإدارة وبإسم أهل المدن والقرى اللبنانية التي تطلب الإنضمام إلى لبنان على اختلاف نزعاتها الدينية... وقد طالب بالاعتراف باستقلال لبنان وإعادته إلى الحدود التاريخية والطبيعية، مع تأكيد خاص على البقاع التي سلختها تركيا عنه على أن يترافق ذلك الاستقلال مع انتداب فرنسي. وقد علّل الوفد مطالبه بعدة إيضاحات كان أهمها الإيضاح التالي:

(١) Cité par Edmond Rabbath: **«La formation Historique du Liban...»**, p. 280.

(٢) Lyne Lohéac : Op. Cit, p. 74.

« إن استقلال لبنان على ما نودي به وعلى ما يفهمه عموم اللبنانيين تقريباً لم يكن قط استقلالاً بسيطاً نجم فعلاً عن اضمحلال السلطنة العثمانية، بل هو استقلال تام الشروط تجاه كل ولاية عربية قد تقام في سوريا ... »[1].

من الواضح أن هذا التأكيد على الاستقلال التام تجاه كل ولاية عربية قد تقام في سوريا، كان الهدف منه قطع الطريق على أية محاولة وحدوية مع دمشق، وبالرغم من ذلك، فإن فرنسا لم تستجب لمطالب الوفد استجابة كاملة، بل إن كليمنصو في رسالته إلى البطريرك رفض تعيين الحدود قبل أن يقرر مؤتمر الصلح الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

بعد هذا الغموض في الموقف الفرنسي، ولا سيما بعد اتفاق فيصل - كليمنصو، قام وفد ثالث برئاسة المطران عبد الله خوري يعرض المطالب نفسها أمام مؤتمر الصلح.

هذا التناقض في المواقف المعلنة أمام المؤتمر - موقف فيصل من جهة ومواقف الوفود المؤيدة لفرنسا من جهة ثانية - جعل من مهمة اللجنة الأميركية في تحديد رغبات السكان أمراً بالغ الأهمية.

الموقف الأميركي ومؤتمر الصلح:

في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تضعان اللمسات الأخيرة لتقسيم المشرق العربي ظهرت مبادىء الرئيس الأميركي ولسون الأربعة عشر وأهمها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولكن بين المثالية الولسونية، وشهوة القوميات المنتصرة، ليس هناك أي اتفاق ممكن. هكذا في جو من الحسد والحذر المتبادل، ستتبلور معاهدة الصلح »[2].

(١) يوسف أصاف بك: « **استقلال لبنان** »، مصر ١٩٢٠، ص ٧٠.

(٢) Jacques Droz: **«Histoire diplomatique de 1648 à 1919»**, 3ème edition Dalloz, Paris, 1972, p. 447.

لكن هل كان للولايات المتحدة الأميركية أطماع في المنطقة أسوة بحليفتيها بريطانيا وفرنسا؟

لقد خرجت بريطانيا وفرنسا من الحرب بخسائر باهظة، أما الولايات المتحدة فقد انقلبت « من مدينة لأوروبا بالأمس القريب إلى دائنة لها، في ذلك الوقت كانت رائحة البترول تتصاعد في الدوائر الغربية.. وكان في مقدور الولايات المتحدة إجبار فرنسا وبريطانيا على إعادة توزيع الحقول النفطية..»[1]. وقد فكر ولسون بإنشاء اتحاد كونفدرالي للدول العربية بحماية الولايات المتحدة وفقاً لتوصية قسم الاستخبارات للوفد الأميركي أمام المؤتمر[2]. من هنا نفسر نشأة الحزب السوري المعتدل في مصر الذي جعل شعاره « العمل لتوحيد سوريا في ظل الانتداب الأميركي »[3]. في الوقت الذي كانت فيه الدعاية الأميركية تمهد الطريق لهذا المشروع عبر الكلية البروتستانتية (الجامعة الأميركية حالياً). وقد بذل الدكتور هواردبلس، رئيس هذه الكلية جهوداً كبيرة لدى الرئيس ولسون الذي كان يصغي باهتمام لآرائه « المستندة إلى تجربته الجامعية الطويلة في سوريا، من أجل سوريا موحدة مستقلة حرة من أي تدخل خارجي »[4].

وقد أدلى الدكتور بلس أمام المؤتمر برأيه (١٣ شباط ١٩١٩) « بالنيابة عن « أهل سوريا» طالباً من هيئة المؤتمر أن ترسل فوراً لجنة حيادية مختلطة، تمثل الحلفاء، إلى سوريا لتفسح المجال أمام الأهلين في سوريا ولبنان أيضاً للتعبير وبحرية دون أي عائق، عن وجهات نظرهم السياسية[5].

لقد تلاقت دعوة الدكتور بلس مع دعوة فيصل، وتحول الأمير إلى المراهنة على الموقف الأميركي بعد أن بدا له أن بريطانيا لا تريد إغضاب حليفتها فرنسا،

(١) مسعود ضاهر: « **تاريخ لبنان الاجتماعي** »، بيروت ١٩٧٤، ص ٣١، ٣٤.

(٢) زين نور الدين زين: « **الصراع الدولي ...** »، ص ٩٩ - ١٠٢.

(٣) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٢.

(٤) Edmond Rabbath: **«La formation historique du Liban...»**, p. 279.

(٥) زين زين: « **الصراع الدولي ...** »، ص ١٠٣ و١٠٤.

حتى أنه أرسل إلى الرئيس ولسون رسالة « يستعجل مجيء لجنة التحقيق ويقول إن أهل البلاد كلهم ينتظرون قدومها »[1] .

لجنة كينغ ـ كراين: بروز التيارات السياسية:

إن اعتراض فرنسا، المدعوم من بريطانيا وإيطاليا، أفشل المشروع الأميركي بإرسال لجنة دولية للتحقيق والتعرف على رغبات السكان، إلا أن الرئيس ولسون أصر على موقفه فشكل لجنة أميركية بكاملها، وقد ضمت عدداً من الأعضاء كان أبرزهم وأكثرهم نشاطاً الدكتور هنري كنغ وتشارلز كرين فعرفت باسميهما.

في هذه الأثناء كان عود الحركة القومية في سوريا يتصلب، لا سيما بعد تأليف الأحزاب وإنشاء الأندية وصدور الصحف ـ كلها راحت تدعو لمقاومة فرنسا. وبدأت تتعالى أصوات تتهم فيصلاً بالتخاذل والتواطؤ مع الحلفاء.

لهذا كله شكلت لجنة التحقيق متنفساً للأزمة الخانقة التي كانت تعيشها البلاد. إذ لم يكن حماس الشعب لقدومها بأقل من حماس الشريف فيصل، وبالرجوع إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، يتضح لنا مدى هذا الحماس وتلك الأهمية التي علقها الناس على مجيء اللجنة:

« لقد حان اليوم الموعود، وآن الوقت الأخير، ودنت الساعة السعيدة... ها قد أقبلت اللجنة فيجب علينا أن نقوم باخلاص تام ونية صادقة نحو هذا الوطن البائس »[2]. « إن موقفنا اليوم لهو الموقف الأخير الذي يظهر فيه مستقبلنا، فأما حياة سعيدة وأما استعباد فموت[3].

أما الشعارات التي رفعت فكانت:

« سوريا مستقلة، لا توكيل، لا وصاية »[4].

(١) سليمان موسى: « **الحركة العربية...** »، ص ٤٨١.
(٢) A. E. Levant (1918-1929) Syrie - Liban, vol. 43, No. 68.
(٣) Id. vol 43, No. 72.
(٤) Id., vol. 43, No. 76.

وسوريا المقصودة هي سورية الطبيعية « من جبال طوروس شمالاً والخابور فالفرات شرقاً والصحراء العربية فمداين صالح جنوباً والبحر الأحمر فخط العقبة ورفح فالبحر المتوسط غرباً »[1].

وصلت اللجنة في (العاشر من حزيران ١٩١٩) وصادف وصولها انعقاد المؤتمر السوري العام بتاريخ (الثاني من تموز سنة ١٩١٩) الذي دعا إليه فيصل لتمثيل البلاد أمام اللجنة الأميركية وعرض أمانيها وسط جو من الحماس والاندفاع. وحيث إن التشريع العثماني كان سائداً حتى ذلك الحين، فقد انتخب المندوبون للمؤتمر وفقاً لذلك التشريع، أما في جبل لبنان والساحل فلم يكن هذا ممكناً بسبب السيطرة الفرنسية المباشرة، لهذا شارك الممثلون في المؤتمر بمضابط توكيل من الأعيان والزعماء[2] وشملت هذه المشاركة المسلمين والمسيحيين[3]. بالرغم من أن السلطات الفرنسية منعت بعضهم من السفر إلى دمشق. وقد لعب عدد كبير من المسيحيين دوراً نشيطاً « وفي مقدمتهم كاهن ماروني هو الأب حبيب إسطفان، الذي برز كخطيب مفوه، يتمتع ببلاغة ملهبة أثارت حماس الجماهير الإسلامية التي استمعت بإعجاب وحيرة إلى رجل دين مسيحي، من الجبل القريب، يتحدث عن الوحدة العربية والاستقلال الوطني »[4].

وفي الثالث من تموز ١٩١٩ قابل رئيس المؤتمر ـ الذي كان على رأس وفد يتألف من ٢١ عضواً يمثلون مناطق سوريا المختلفة ـ اللجنة وسلمها قرارات المؤتمر السوري التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١) الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية (سوريا الطبيعية).

(١) Id., vol. 43, No. 84-86.
(٢) مثال على هذه المضابط: توكيل خليل العبد الله ومحمد السهيل عن مرجعيون ـ راجع الملحق رقم ١.
(٣) للإطلاع على أسماء الممثلين عن لبنان والساحل: راجع محمد عزة دروزة: « **حول الحركة العربية الحديثة** »، ج ٢، ص ٩٧ ـ ٩٨.
(٤) Edmond Rabbath: **«La formation historique du Liban..»**, p. 306.

٢) الاحتجاج على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي تدخل سوريا في عداد البلدان التي تحتاج إلى دولة منتدبة.
٣) إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج، اعتبار الانتداب مساعدة فنية واقتصادية لا تمس الاستقلال السياسي، وقبول هذه المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، وفي حال رفضها ذلك فمن بريطانيا.
٤) رفض المطالب والادعاءات الفرنسية، ورفض أية مساعدة فرنسية بأي حال من الأحوال.
٥) عدم فصل فلسطين ولبنان عن سوريا [1].

كانت هذه المقررات عبارة عن تسوية بين مطالب الحركة الوطنية السورية التي تطالب بالاستقلال التام الناجز، وبين مطالب فيصل الذي كان مقتنعاً حتى ذلك الحين بمؤازرة بريطانيا له ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية، في وقت ساد فيه الاعتقاد أن الشعب الأميركي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار [2]. إلا أن هذه المقررات لم تكن بعيدة عن تأثير الإنكليز حيث راح دعاتهم يرددون أن رفض المساعدة قد يضطر الدول إلى إكراه سوريا على قبول المساعدة الفرنسية التي لا تريدها [3]. وفي هذا الصدد يقول رشيد رضا إن موقف أعضاء المؤتمر من طلب الحماية الأميركية أو الإنكليزية كان موقفاً تكتيكياً «لأنه إذا اقتصر الأكثرون على طلب الاستقلال بدون مساعدة ما يخشى أن ترجح فرنسا بحجة أن بعض الأهالي يطلبها والآخرون لا يفرقون بينها وبين غيرها» [4].

لقد كانت مقررات المؤتمر السوري ذات تأثير بالغ في تكوين رأي اللجنة،

(١) للإطلاع على مقررات المؤتمر بالتفصيل: راجع أمين سعيد، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٨ - ٥٠.
(٢) عبارة وردت حرفياً في البند الرابع من مقررات المؤتمر.
(٣) أسعد داغر: «**مذكراتي على هامش القضية العربية**»، ص ١٠٣.
(٤) رشيد رضا: المنار، المجلد ٢١، الجزء ٤، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ (نقلاً عن وجيه كوثراني مختارات سياسية من مجلة المنار).

ومع ذلك انتقلت من دمشق إلى بقية مدن الداخل السوري وبعدها انتقلت إلى مدن الساحل اللبناني وجبل لبنان.

في عيناب، اجتمعت اللجنة إلى أعضاء مجلس الإدارة الذين أكدوا قرارهم السابق إلى مؤتمر الصلح والقاضي بالتأكيد على استقلال لبنان التام وإذا كان لا بد من وصاية أجنبية فلتكن فرنسية. وهو نفس الموقف الذي أعلنه البطريرك الماروني.

وفي بيروت برزت ثلاثة اتجاهات:
١) فئة أولى طالبت بلبنان كبير ومساعدة فرنسية.
٢) الفئة الثانية طالبت بوحدة سورية بما فيها لبنان بمساعدة أميركية.
٣) الفئة الثالثة طالبت بوحدة سورية بمعونة فرنسية.

أما طرابلس فقد كانت أكثريتها الساحقة تؤيد مقررات المؤتمر السوري العام، في حين راح الشيخ محمد الجسر يعمل على نشر الدعاية الفرنسية. وكذلك كان موقف صيدا وصور حيث أيد أعيانها مقررات المؤتمر السوري العام ولعب رياض الصلح دوراً بارزاً على هذا الصعيد.

وبشكل عام، إن الأوساط الإسلامية كانت تطمح إلى الوحدة العربية، التي كانت تعني في ذلك الحين الوحدة السورية بعيداً عن المساعدة الفرنسية. الطموح إلى هذه الوحدة لدى المسلمين لقي صداه في أوساط الروم الأرثوذوكس [1] الذين

(١) كان يطلق على البطريرك غريغوريوس حداد لقب «بطريرك العرب» لنزعته العربية، ومن مواقفه المشهورة أنه صرّح أمام اللجنة الأميركية قائلاً: «نحن النصارى الأرثوذكس في هذا البلد عرب غساسنة تدعونا عروبتنا لنكون يداً واحدة مع أبناء قومنا ومع الدولة العربية الشريفية التي ارتضيناها وقبلناها». وكان لهذا التصريح الخطير أثره الكبير على مجرى الاستفتاء حتى أن شارل كرين اضطر يومئذ إلى إرسال برقية إلى الرئيس الأميركي ولسون يقول له فيها إن القضية العربية ليست قضية إسلامية، كما يدّعي الإفرنسيون، بل قضية وطنية قبل كل شيء»، سلام الراسي، المرجع السابق، ص ١٢٣.

يتملكهم الشعور بالانتماء العربي بعيداً عن سيطرة الموارنة في حين كانت الطوائف التابعة لروما ترنو إلى كيان لبناني موسع يضم الجبل والساحل والأقضية الأربعة بحماية فرنسا .

إن بروز الاتجاهات السياسية في هذه الفترة لم يكن بمعزل عن نفوذ الدول الكبرى إذ راح الموظفون الإنكليز يجهدون لسحب سوريا برمتها من دائرة النفوذ الفرنسي إلى دائرة تأثير بريطانيا ، في حين استعمل الفرنسيون أساليب شتى لتوجيه الرأي العام نحو سياستهم بالدعاية المباشرة أو عن طريق الموظفين أو بنشر مقالات موجهة في الصحف أو القيام بمظاهرات منظمة أو بالتهديد والرشوة والسجن . إلا أن هذه التدابير على أهميتها لم تستطع كبح جماح الوحدويين ، حتى أن وفداً نسائياً برئاسة ابتهاج قدورة قد خرق لأول مرة العادات الشرقية التي تحرم النساء من المشاركة في الشؤون العامة قد قابل اللجنة وطالب ببرنامج دمشق [1] .

وخلاصة القول ، ان اللجنة الأميركية بعد أن قضت ٤٢ يوماً في بلاد الشام جابت خلالها أكبر مدنها استطاعت أن تتعرف على اتجاهات السكان بعد أن رفع إليها ١٨٦٢ عريضة ووضعت تقريرها الذي رفعته إلى الرئيس ولسون . ما يهمنا من هذا التقرير القسم المتعلق بلبنان وتوصية اللجنة بشأنه .

ينقسم البرنامج اللبناني إلى ثلاثة أقسام كما تدل على ذلك العرائض [2] :

١ ـ لبنان كبير تحت وصاية فرنسا .

٢ ـ لبنان كبير مستقل .

٣ ـ لبنان كبير كمقاطعة مستقلة ضمن الوحدة السورية .

---

(١) خيرية قاسمية ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٢) يعلق أمين سعيد على قيمة العرائض بقوله : « ان عدد العرائض من الجهات المختلفة ليس بنسبة عدد السكان .. وكذلك فإن عدد العرائض من الهيئات الدينية لا يتناسب مع عدد المذاهب والأديان وكذلك فإن تأثير البروباغندا المنظمة ظاهر في بعض هذه العرائض فإن العبارات في كثير منها واحدة وهناك فقرات مطبوعة كصورة للنسج على منوالها .. » ، ج ٢ ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

وبسبب تناقض التيارات السياسية سجلت اللجنة عدة ملاحظات أبرزها :

أ) تلقت اللجنة ٢٠٣ عرائض ضد الوحدة السورية أو ٩,١٠ بالمئة يطلب أصحابها لبنان كبيراً مستقلاً .

ب) زاد طلب الوحدة السورية ظهوراً وتأكيداً في العرائض التي رفعت إلى اللجنة احتجاجاً على استقلال لبنان الكبير وعددها ١٠٦٢ بعضها مندمج في برنامج دمشق وبعضها من البروتستانت والمصادر المسيحية الأخرى في لبنان .

جـ) أظهر ٣٣ وفداً من اللبنانيين الممثلين للمسلمين والمسيحيين خوفهم من المستقبل الاقتصادي إذا فصل لبنان عن سورية وطلبوا أن يكون مستقلاً ضمن الوحدة السورية . وفسر بعضهم الاستقلال الإداري باستقلال في حكومة لا مركزية .

د) كان سهل البقاع معتبراً عادة جزءاً من لبنان الكبير لا ينفصل عنه وقد أشارت ١١ عريضة بوجوب ضمه إلى لبنان وطلبت ٨ عرائض من دمشق بقاءه في منطقة دمشق .

هـ) ظهر الانتقاد العام على الحكومة العربية في ٣٥ عريضة من المسيحيين وفيها يتخوفون من سوء مصير المسيحيين في الحكم العربي . وانتقدت الحكومة العربية أيضاً في ٤ عرائض أخرى [1] .

أما توصيات اللجنة فكانت متعددة أهمها :

– وحدة سوريا تحت حكم دستوري برئاسة فيصل على أن يعهد لأميركا أو بريطانيا بالانتداب عليها .

– انتداب بريطانيا على العراق بعد ضم الموصل .

– منح لبنان حكماً ذاتياً في إطار الوحدة السورية .

ولم تجد اللجنة ما يبرر مخاوف المسيحيين من التسلط الإسلامي بسبب استقلاله

---

(١) أمين سعيد : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٦ ـ ٥٩ .

الإداري الواسع، ووجود دولة وصية قوية، وإشراف جمعية الأمم التي تحافظ على حقوق الأقليات، ولأن برنامج حكومة دمشق ينص على منح حقوق متساوية للجميع.

ماذا كانت نتيجة تقرير اللجنة وتوصياتها؟

يبدو واضحاً أن توصيات اللجنة كانت مخيبة لآمال فرنسا في الوقت الذي لم ترض سياسة بريطانيا ولم تكن منسجمة مع تحقيق المطالب الصهيونية. لهذا لم ينشر التقرير في حينه وظل أمره سرياً حتى بالنسبة لمؤتمر الصلح نفسه، ونام في أدراج وزارة الخارجية الأميركية حتى عام ١٩٢٢ حيث نشر بعد أن فقد قيمته وبدد الآمال التي كانت معلقة على الدور الأميركي في المنطقة خلال تلك الفترة.

إتفاق فيصل كليمنصو وأثره في الحركة الوطنية:

بعد أن فقدت فرنسا الأمل في اكتساب عواطف السوريين وظهر الاهتمام الأميركي المتزايد في شؤون المنطقة، سارعت للتفاهم مع حليفتها إنكلترا ولم يكن الإنكليز أقل رغبة من الفرنسيين في توطيد دعائم سلطانهم في المنطقة لا سيما بعد تفاقم خطر الحركة الوطنية المصرية، الأمر الذي نتج عنه توقيع اتفاقية (١٥ أيلول ١٩١٩) التي قضت بتسليم كيليكيا والمنطقة الغربية إلى فرنسا. وعبثا حاول فيصل الذي دعي لزيارة بريطانيا، بغية إقناعه في قبول التسوية الجديدة، حمل أصدقائه الإنكليز على التريث بتنفيذ الإتفاقية إلا أنه لم يفلح، بل أشاروا عليه بضرورة التفاهم مع كليمنصو.

وعملاً بالنصيحة الإنكليزية توجه الشريف إلى باريس إلا أنه فوجىء بتعيين الجنرال غورو مندوباً سامياً مطلق الصلاحية في شؤون الشرق مما يعني موقفاً فرنسياً متصلباً، فلم يجد بداً من ضرورة التفاهم مع كليمنصو. وبعد محادثات استمرت شهرين ونصف عقد معه اتفاقاً كان من أهم بنوده:

- اعتراف فرنسا بحق الأهالي الناطقين بالضاد والقاطنين في الأراضي السورية بأن يتحدوا.

- اعتراف فيصل بحاجة سوريا إلى التنظيم والاصلاح وطلبه هذه المهمة من فرنسا.
- تمثل فرنسا مصالح سوريا الخارجية.
- الاعتراف باستقلال لبنان تحت الإنتداب الفرنسي[١].

طيلة غياب فيصل في أوروبا، تسارعت الأحداث وعمّ الغضب سوريا بعد أن علم الوطنيون بواسطة جريدة «Le Temps» الباريسية أن الأمير وافق على وضع سوريا تحت الإنتداب الفرنسي[٢] فقد سارت تظاهرات شعبية في دمشق لأول مرة منذ تحريرها من الأتراك، تهتف بسقوط فيصل وتنادي بسحب الثقة منه وبتقديمه إلى المحاكمة، وتتهمه ببيع البلاد لفرنسا وبريطانيا[٣]. وشهدت هذه المرحلة تشكيل «العصابات» التي بدأت مناوشة الفرنسيين في بعلبك وامتدت إلى الحولة وتل كلخ ومزرعة الشوف ودير الزور[٤] ونشطت هذه «العصابات» بصورة خاصة في جبل عامل حيث اشتهرت عصابة صادق حمزة في قضاء صور، وأدهم خنجر في منطقة الشقيف، وعصابة محمد وأحمد بزي في بنت جبيل[٥] بالاضافة إلى عصابات الشغب التي كانت تتألف من «عرب العرامشة والسمنية والقليطات ومن متاولة شمع وشيحين والمزار وخلافها من قرى الشيعيين الذين كانوا ينتمون لزعيم قرية شمع السيد حسين صفي الدين»[٦].

كانت هذه العصابات في منطلقها ذات غاية وطنية، قامت لمحاربة الفرنسيين وأوقعت خسائر جسيمة في صفوفهم، إلا أنها في تصرفاتها اتخذت وجهة طائفية

---

(١) راجع بنود الاتفاق بالتفصيل في أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١١٩ - ١٢٢.
(٢) Edmond Rabbath: **«La formation historique de Liban...»**, p. 509.
(٣) أنيس صايغ: **«الهاشميون والثورة العربية الكبرى»**، ص ١٢٣.
(٤) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٠ - ١١٦.
(٥) عدنان أيوب: **«ثورة جبل عامل سنة ١٩٢٠»**، مجلة الحرية، (٢ كانون الثاني ١٩٧٨)، العدد ٨٤٥، ص ٥٩.
(٦) مصطفى بزي: **«تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩٤٣)»**، ص ٤٢، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ - الجامعة اللبنانية - غير منشورة.

الإداري الواسع، ووجود دولة وصية قوية، وإشراف جمعية الأمم التي تحافظ على حقوق الأقليات، ولأن برنامج حكومة دمشق ينص على منح حقوق متساوية للجميع.

ماذا كانت نتيجة تقرير اللجنة وتوصياتها؟

يبدو واضحاً أن توصيات اللجنة كانت مخيبة لآمال فرنسا في الوقت الذي لم ترض سياسة بريطانيا ولم تكن منسجمة مع تحقيق المطالب الصهيونية. لهذا لم ينشر التقرير في حينه وظل أمره سرياً حتى بالنسبة لمؤتمر الصلح نفسه، ونام في أدراج وزارة الخارجية الأميركية حتى عام ١٩٢٢ حيث نشر بعد أن فقد قيمته وبدد الآمال التي كانت معلقة على الدور الأميركي في المنطقة خلال تلك الفترة.

إتفاق فيصل كليمنصو وأثره في الحركة الوطنية:

بعد أن فقدت فرنسا الأمل في اكتساب عواطف السوريين وظهر الاهتمام الأميركي المتزايد في شؤون المنطقة، سارعت للتفاهم مع حليفتها إنكلترا ولم يكن الإنكليز أقل رغبة من الفرنسيين في توطيد دعائم سلطانهم في المنطقة لا سيا بعد تفاقم خطر الحركة الوطنية المصرية، الأمر الذي نتج عنه توقيع اتفاقية (١٥ أيلول ١٩١٩) التي قضت بتسليم كيليكيا والمنطقة الغربية إلى فرنسا. وعبثا حاول فيصل الذي دعي لزيارة بريطانيا، بغية إقناعه في قبول التسوية الجديدة، حمل أصدقائه الإنكليز على التريث بتنفيذ الإتفاقية إلا أنه لم يفلح، بل أشاروا عليه بضرورة التفاهم مع كليمنصو.

وعملاً بالنصيحة الإنكليزية توجه الشريف إلى باريس إلا أنه فوجيء بتعيين الجنرال غورو مندوباً سامياً مطلق الصلاحية في شؤون الشرق مما يعني موقفاً فرنسياً متصلباً، فلم يجد بداً من ضرورة التفاهم مع كليمنصو. وبعد محادثات استمرت شهرين ونصف عقد معه اتفاقاً كان من أهم بنوده:

- اعتراف فرنسا بحق الأهالي الناطقين بالضاد والقاطنين في الأراضي السورية بأن يتحدوا.

- اعتراف فيصل بحاجة سوريا إلى التنظيم والاصلاح وطلبه هذه المهمة من فرنسا.
- تمثل فرنسا مصالح سوريا الخارجية.
- الاعتراف باستقلال لبنان تحت الإنتداب الفرنسي[1].

طيلة غياب فيصل في أوروبا، تسارعت الأحداث وعمّ الغضب سوريا بعد أن علم الوطنيون بواسطة جريدة «Le Temps» الباريسية أن الأمير وافق على وضع سوريا تحت الإنتداب الفرنسي[2] فقد سارت تظاهرات شعبية في دمشق لأول مرة منذ تحريرها من الأتراك، تهتف بسقوط فيصل وتنادي بسحب الثقة منه وبتقديمه إلى المحاكمة، وتتهمه ببيع البلاد لفرنسا وبريطانيا[3]. وشهدت هذه المرحلة تشكيل «العصابات» التي بدأت مناوشة الفرنسيين في بعلبك وامتدت إلى الحولة وتل كلخ ومزرعة الشوف وديـر الزور[4] ونشطت هـذه «العصـابـات» بصورة خاصة في جبل عامل حيث اشتهرت عصابة صادق حمزة في قضاء صور، وأدهم خنجر في منطقة الشقيف، وعصابة محمد وأحمد بـزي في بنت جبيل[5] بالاضافة إلى عصابات الشعب التي كانت تتألف من «عرب العرامشة والسمنية والقليطات ومن متاولة شمع وشيحين والمزار وخلافها من قرى الشيعيين الذين كانوا ينتمون لزعيم قرية شمع السيد حسين صفي الدين»[6].

كانت هذه العصابات في منطلقها ذات غاية وطنية، قامت لمحاربة الفرنسيين وأوقعت خسائر جسيمة في صفوفهم، إلا أنها في تصرفاتها اتخذت وجهة طائفية

---

(١) راجع بنود الاتفاق بالتفصيل في أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١١٩ - ١٢٢.

(٢) Edmond Rabbath: **«La formation historique de Liban...»**, p. 509.

(٣) أنيس صايغ: **«الهاشميون والثورة العربية الكبرى»**، ص ١٢٣.

(٤) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٠ - ١١٦.

(٥) عدنان أيوب: **«ثورة جبل عامل سنة ١٩٢٠»**، مجلة الحرية، (٢ كانون الثاني ١٩٧٨)، العدد ٨٤٥، ص ٥٩.

(٦) مصطفى بزي: **«تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩٤٣)»**، ص ٤٢، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ - الجامعة اللبنانية - غير منشورة.

- دون أن ننسى الدور الفرنسي في صفوف المسيحيين لا سيما في الجنوب - كما قام بعضها بأعمال السطو والنهب مما أفقدها شعبيتها التي كانت تتمتع بها في الشهور الأولى لتكوينها.

وإذا كان اتفاق فيصل كليمنصو لم يرض طموحات الوحدويين، فإنه لم يرض أيضاً دعاة الوحدة اللبنانية الذين تخوفوا من نتائجه على حسابهم. من هنا كان سفر الوفد اللبناني الثالث برئاسة المطران عبد الله خوري الى باريس ليطلع على خفايا الإتفاق وآثاره المحتملة. كما أن هذا الاتفاق لم يرض الجنرال غورو وأعوانه الذين راحوا «يسعون سراً لحمل أعضاء المؤتمر السوري على رفضه» لأن غورو كان يسعى لتحقيق انتصار في المشرق يضاف إلى سجل انتصاراته.

وهكذا لم يعرف الاتفاق طريقه إلى التنفيذ، وصحّ ما توقعه كليمنصو عندما خاطب فيصل بقوله: «أنصحك أن تقبل هذا الاتفاق وأن توقعه وأنا في الحكم، لأنني أؤكد لك بأن أية حكومة تأتي من بعدي لا يمكنها أن تقبل بجزء واحد مما رضيت به الآن»، فقد حمل كليمنصو على الاستقالة في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٠، أما فيصل فلم يكن بوسعه الموافقة الصريحة على الاتفاق قبل موافقة الشعب السوري الذي محضه ثقته، فلم يكن غريباً والحالة هذه أن يستقبل لدى وصوله إلى بيروت «بمظاهرات العداء والاستنكار»[١] بينما كان قد استقبل قبل مضي سنة استقبال الفاتحين عندما حمل الأهلون عربة الخيل التي جاء فيها من دمشق مسافة سبعة كيلومترات[٢].

إعلان فيصل ملكاً على سورية وأثره:

كانت مهمة فيصل الأساسية، بعد عودته من أوروبا، تتمثل في محاولته فرض سلطته التي تزعزعت خلال فترة غيابه عن سوريا، حيث برزت خلالها اللجنة

(١) عادل اسماعيل: «**السياسة الدولية..**»، ج ٥، ص ٤٦ - ٤٩.

(٢) نقلاً عن وليد عوض: الحوادث - العدد رقم ٩٩٨ تاريخ (٢٦/١٢/١٩٧٥)، ص ٥٤.

الوطنية للدفاع عن البلاد برئاسة الشيخ كامل القصاب، التي راحت تدرب المتطوعين وتجندهم، كما برزت جمعية الفتاة «التي عملت على تشكيل فرق المتطوعين التابعين للجيش العربي. أما المهمة الثانية، التي لم تكن تنفصل عن المهمة الأولى فكانت تقضي بفرض الاتفاق الذي توصل إليه مع كليمنصو. ولهذه الغاية حاول إخماد حركة العصابات التي كانت منتشرة في أطراف سوريا، في حين جدَّد التزامه بالأهداف القومية العربية أمام جمع كبير من الزعماء في النادي العربي بدمشق في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٠».

ولما كان فيصل، بحكم المشاعر المعادية للفرنسيين، لا يستطيع أن يجاهر أمام الرأي العام بوجود اتفاق بينه وبين كليمنصو، فقد عقد اجتماعاً سرياً مع هيئة «الفتاة» عرض خلاله مشروع الاتفاق ودافع عنه، إلا أنه لم يفلح في الحصول على موافقتها، كما فشل مرة ثانية عندما أعاد تشكيل هيئتها من جديد[١].

وعندما وجد أن محاولاته لم تجد نفعاً أسس ما يعرف «بالحزب الوطني» الذي عرف «بحزب الذوات الارستقراطيين الذين يعملون على المحافظة على سلطتهم ومصالحهم الخاصة ومراكزهم المهددة، واندمج في هذه الحركة بعض أعضاء الفتاة المؤسسين ممن ينتسب إلى تلك الطبقة»[٢] إلا أن هذا الحزب لم يؤثر في الرأي العام، وخشي فيصل على زعامته، فاضطر للإذعان لمطالب الحركة القومية.

وسط هذا الجو من الحماس المنقطع النظير، انعقد المؤتمر السوري العام (في السابع من آذار ١٩٢٠) بصفته ممثلاً للأمة السورية العربية، وأعلن قراره التاريخي (٨ آذار) الذي تضمن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً. كما أعلن فيصل ملكاً دستورياً عليها. أما بالنسبة للبنان فقد حرص على أن يراعي «أماني اللبنانيين في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل

(١) محمد عزة دروزة: «حول الحركة العربية الحديثة»، ج ١، ص ١١١.

(٢) خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص ١٦١.

الحرب العامة، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي»[١]. وفي نفس الوقت عقد مؤتمر آخر ضم العراقيين المقيمين في سوريا فأعلنوا بنهايته استقلال العراق.

ماذا كانت ردود الفعل على هذه المقررات؟؟

مما لا شك فيه أن قرار المؤتمر السوري، كان تلبية لرغبة شعبية عامة تجلت أثناء قدوم لجنة كنغ ـ كراين، إلا أن هذه الرغبة كانت تصطدم بمصالح الدول الكبرى في ذلك الحين. فقد استنكرت بريطانيا وفرنسا هذه المقررات وسارعتا إلى استعجال عقد مؤتمر الصلح الذي اتخذ في (٢٥ نيسان ١٩٢٠) قراراً يقضي بوضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين تحت الانتداب الإنكليزي.

أما على صعيد جبل لبنان، فقد استقبلت تلك المقررات بحذر وخوف شديدين، وكان أول المجتمعين مجلس إدارة جبل لبنان الذي اعتبر أنه ليس للمؤتمر السوري الحق بتحديد حدود لبنان واستقلاله كما أرسل البطريرك الماروني رسالة احتجاج إلى غورو، وحمل مجلس بلدية طرابلس من قبل السلطات الفرنسية على الاحتجاج مطالباً «أن تكون سوريا الكبرى تحت حماية فرنسا»[٢] كما عقد اجتماع حاشد في بعبدا، في الثاني والعشرين من آذار، حضره القومندان لابرو «الذي أعلن للحضور نبأ برقياً وارداً من المسيو مليران، رئيس الوزارة الفرنسية، يسكّن به خواطر اللبنانيين ويؤكد أن الحركة الداخلية لا تؤثر في شيء على مساعي الوفد اللبناني في باريس»[٣].

أما على صعيد مدن الساحل، فقد كان لمقررات المؤتمر السوري أثر مغاير تماماً، فطرابلس وبيروت وصيدا وصور، بأغلبيتها الإسلامية، نظرت إليها

(١) عبد العزيز نوار: «**وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧ ـ ١٩٢٠)**»، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤، ص ٥٤١.
(٢) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤١.
(٣) ملحم قربان: **تاريخ لبنان السياسي**، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٤٢.

بابتهاج وراحت تحتفل بإعلان الاستقلال بعد أن رأت في تلك المقررات تحقيقاً لأمانيها الوحدوية. وراح الخطباء في المساجد يدعون للملك فيصل إلا أن الفرنسيين تضايقوا من هذا الأمر فاستدعوا الخطباء وأوعزوا لهم بالدعاء «للخليفة محمد وحيد الدين السادس العثماني، فأبى الخطباء ذلك وأنكروا تدخلهم في الشؤون الدينية»[١] ولما أصر خطباء المساجد على موقفهم قامت السلطات الفرنسية بنفي بعضهم[٢]. كما أرسلت دائرة المراقبة إلى الصحف بأن لا يقرنوا إسم فيصل بلقب ملك بل بلفظة أمير. وطلب إلى المعتمد العربي في بيروت إنزال العلم السوري[٣].

وفي جبل عامل، لم تنجح محاولات فرنسا بالتفرقة بين السُّنَّة والشيعة، ولعل كون الدولة العربية الجديدة برئاسة أحد الهاشميين، كانت عاملاً مساعداً لزيادة حماس الأكثرية الشيعية في هذه المنطقة للحكم الوحدوي في دمشق، وقد تجلى هذا الحماس في المؤتمر السوري الأول عندما خاطب الشيخ عبد الحسين صادق فيصلاً بقوة: «إنني بإسم أهل جبل عامل أبايعك على الموت»[٤]. كما تجلى هذا التأييد الوحدوي بالاستقبال الحار الذي لقيه الوفد العاملي المؤلف من كبار العلماء والزعماء ـ بإيعاز من السيد محسن الأمين ـ في عاصمة الأمويين[٥].

إلا أن القيادات الإقطاعية والسياسية كانت قد بدأت بإقامة نوع من التوازن السياسي بين السلطة الفرنسية وبين الحكم العربي في دمشق (زيارة كامل الأسعد وعبد الحسين شرف الدين للجنرال غورو) وفي هذا الصدد ينبغي أن لا نغفل دور السلطات الفرنسية في استمالة القيادات السياسية الإسلامية[٦].

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص١٤٧.
(٢) نفي الشيخ محيي الدين المكاوي لأنه أصر على الخطبة بإسم فيصل، راجع خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص ١٩٠.
(٣) خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص ١٩٠.
(٤) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣١.
(٥) مقابلة مع الأستاذ حسن الأمين ـ إبن العلامة محسن الأمين بتاريخ (١٦/٢/١٩٨٠).
(٦) راجع بشأن هذا الدور الأرشيف الفرنسي: **Carton 313, Dossier 1, No. 20, p. 41.** التقرير المتعلق باستمالة الحاج اسماعيل يحي الخليل في صور.

من هنا نفهم قول موفدي الحكم الشريفي (أحمد مريود وأسعد العاصي) لكامل الأسعد: «إنه قد انقضى دور الأقوال وجاء دور الأعمال، فعلى جبل عامل أن يصرح بخطته ومناهجه، فإما أن يكون معنا، فليستعد للثورة وإما أن لا يفعل فيكون علينا»[1].

وكان لا بد لهذه القيادات المتذبذبة أن تحدد موقفها تحت الضغط الجماهيري وبروز العصابات المسلحة، وهذا ما تحقق في مؤتمر وادي الحجير حيث أعلن انضمام جبل عامل للدولة السورية مع طلب الاستقلال الداخلي ضمنها[2].

هذا الحماس الوحدوي للحكم العربي في دمشق، لم يقتصر على الساحل وجبل عامل فقط، إنما نلمسه في المناطق ذات الأكثرية المسلمة، كإقليم الخروب الذي كان يشكل جزءاً من متصرفية جبل لبنان، فقد بلغ الحماس ذروته في هذه المنطقة عند زيارة يوسف العظمة ـ وزير الحربية في حكومة دمشق ـ لها في ربيع ١٩٢٠ «الذي لما دخل شحيم استقبل استقبال الفاتحين، وبلغ الحماس عند الشباب درجة أن رفعوا السيارة بمن فيها»[3] وكانت وفود الإقليم تأتي إلى بلدة مزبود لتضع نفسها تحت تصرف إبراهيم الخطيب (مندوب إقليم الخروب في المؤتمر السوري) باعتباره ممثلاً للملك فيصل[4].

ولم يكن الدروز أقل وحدوية من سُنَّة إقليم الخروب، فقد «أعلن الحزب

(١) أحمد رضا: «العرفان»، المجلد ٣٣، ص ٩٨٩.

(٢) راجع بشأن مقررات وادي الحجير، منذر جابر، رسالة كفاءة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، بيروت ١٩٧٣.

(٣) محمد الحجار: **«تاريخ إقليم الخروب»**، مؤسسة البيادر للطباعة، ١٩٧٨، ص ١٧٧.

(٤) يقول أحمد علي الخطيب من بلدة مزبود في مقابلة أجريت معه بتاريخ (١٦/٩/١٩٧٩) أن يوسف العظمة لم يدخل إلى شحيم وإنما بقي في مزبود باعتبارها مقر إبراهيم الخطيب حيث رفع العلم العربي على منزله وقد روى لنا بعض الهتافات التي استقبل بها العظمة عند زيارته مزبود ومنها:

«يا يوسف بيك عحسابك ... منبع الروح ومنفادي

«نحن فيصل ملكنا ... إن عشنا أو هلكنا

الجنبلاطي بزعامة نسيب جنبلاط والحزب اليزبكي بزعامة مصطفى العماد تأييدهما للأمير فيصل. كما انضم الأمير عادل أرسلان إلى بطانة الأمير فيصل وأصبح من مستشاريه المقربين»[1] وفي رسالته عام ١٩٣٢ إلى الملك فيصل، يعبر الأمير نديم ناصر الدين عن ذلك التأييد للحكومة العربية بقوله: «تجاوز الفرح الكبار إلى الصغار، فكنا، ولم نكن نبلغ يومذاك طور المراهقة (يعني إعلان فيصل ملكاً على سوريا) نملأ الأجواء بالأناشيد الحماسية ونضع على صدورنا شعار الدولة العربية»[2].

ويبدو أن الفرنسيين كانوا يحاولون استمالة الدروز وإبعادهم عن الحكم العربي في دمشق إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك كما يتبين من رسالة ضابط ارتباط الحكومة العربية في بيروت إلى أحد زعماء الدروز (أمين خضر) بتاريخ (١٩ شباط ١٩١٩)، فقد جاء في هذه الرسالة: «عرفت أنكم في سعي دائم لمقاومة الفكر السيء الذي يحاول المفسدون إدخاله في رؤوس السذج من الدروز وغيرهم فأشكر هذا السعي الجميل...»[3].

وهكذا نلاحظ قوة التيار الوحدوي وانتشاره، إلا أن رد السلطة الفرنسية كان قاسياً وعنيفاً، ومع ذلك لم يستطع أسلوبها القمعي الذي تمثل بالاعتقالات الواسعة والحملات العسكرية التي اتخذت شكل إبادة أن يخمد هذا التيار، فلجأت إلى إثارة الاضطرابات الطائفية بتكوين عصابات من المسيحيين الموالين لها في عكار والجنوب، في محاولة منها لمنع توحيد الجهود ضدها. ومع ذلك شكَّل الحكم العربي في دمشق بقيادة الملك فيصل ـ رغم شخصيته المترددة ـ نقطة التقاء المعارضين لسياسة فرنسا ومنهم مجلس إدارة جبل لبنان.

(١) عباس أبو صالح وسامي مكارم: **«تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي»**، ط ٢، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت، ١٩٨١.

(٢) مقابلة مع الأمير نديم ناصر الدين بتاريخ (١٣ آذار ١٩٧٩).

(٣) راجع نص هذه الرسالة في الملحق رقم ٢.

المضبطة أو حادث مجلس الإدارة:

كان من نتيجة مقررات المؤتمر السوري في (الثامن من آذار ١٩٢٠) أن طرأ تحول في موقف أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان. فبينما طالب هؤلاء الأعضاء في (أيار ١٩١٩) بإنشاء لبنان الكبير تحت الحماية الفرنسية، نراهم في العاشر من تموز ١٩٢٠ يقصدون دمشق للتوجه منها إلى حيفا فباريس لعرض قضيتهم أمام مؤتمر الصلح بالاشتراك مع الوفد العربي طلباً للإستقلال التام. فقد بدا لهم « أن مصير استقلالهم أصبح في مهب الريح، لا سيما وأن مقررات سان ريمو لم تشر إليها بشيء »[١] وكانوا قد ضاقوا ذرعاً بتصرفات الفرنسيين حيث كانوا يأملون منهم « معاونة حقيقية... لا تسلطاً يغل الأيدي ويضعف شأن الحكومة الوطنية »[٢] كما جاء في قرار مجلس الإدارة بتاريخ (١٩/١١/١٩١٩) هذا التسلط الذي تجلى في تصرفات الكومندان لابرو والليوتنان ماسيت، لهذا جرت مفاوضات سرية بين حكومة دمشق وأعضاء مجلس إدارة الجبل، اشترك فيها سعيد البستاني، قائد الجند اللبناني الذي استقال من وظيفته نتيجة الهيمنة الفرنسية، ونجيب الأصفر وسعد الله الحويك (شقيق البطريرك) والياس الحويك (ترجمان المتصرفية) وجميل الالشي، ضابط الارتباط العربي في بيروت، وانتهت تلك المفاوضات بوضع مضبطة وقعها سبعة من أعضاء المجلس هم: سعد الله الحويك، خليل عقل شديد، سليمان كنعان، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري محمد الحاج محسن، فيما تخلف يوسف البريدي الذي كان متضامناً مع الموقعين، بسبب مرضه، وأرسل نسيبه مخول قاصوف للاشتراك في اجتماعاتهم، ووعد أن يلحق بهم إلى دمشق. وقد جرى توقيع هذه المضبطة والمفاوضات التي سبقتها بمعزل عن حبيب باشا السعد رئيس المجلس وداود عمون[٣]. وجاء في حيثيات المضبطة أن من أهم مصالح

(١) عادل اسماعيل: المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٥٣٧.

(٣) يوسف مزهر: « **تاريخ لبنان العام** »: المجلد الثاني، بيروت ١٩٥٩، ص ٩٢٢، وكان المجلس يتألف من ١٣ عضواً في حين كان عددهم حين تنظيم المضبطة ١٢ عضواً بسبب خلو مركز أحد نائبي كسروان المستقيل.

لبنان « وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلاقات مع مجاوريه... (وان هذا المجلس قد بذل) مزيد الإهتمام توصلاً لوفاق يضمن حقوق البلدين المتجاورين سورية ولبنان ومصالحهما ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل » وللوصول إلى ذلك احتوت المضبطة البنود التالية:

« ١ - استقلال لبنان المطلق.

٢ - حياده السياسي.

٣ - إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سورية.

٤ - المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس لبنان وسورية »[١].

لم يوفق أعضاء مجلس الإدارة في مهمتهم، إذ كانت السلطات الفرنسية تراقبهم بواسطة أحد عملائها وتمكنت من القبض عليهم في صوفر فحاكمتهم وأصدرت بحقهم أحكاماً تتضمن الإبعاد والغرامة[٢].

قيل الكثير في الدوافع التي حدت بهؤلاء الأعضاء على اتخاذ قرارهم، وأن الرشوة كانت سبباً رئيسياً، وسواء كانت هذه الرشوة بواسطة رياض الصلح أو نوري السعيد[٣]، فإن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن من بين الموقعين كان سعد الله الحويك، شقيق البطريرك، المعروف بصداقته مع فرنسا وهو القائل قبل سنة:

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٧.

(٢) نفي المحكوم عليهم إلى أرواد ثم أعيدوا إلى بيروت فكورسيكا فباريس ثم عادوا نهائياً إلى لبنان في أواخر عام ١٩٢٣، كما حكم على كل من الأمير أمين أرسلان وعارف النعماني وسعيد البستاني.

(٣) راجع بهذا الصدد: اسكندر الرياشي: « **قبل وبعد (١٩١٨ - ١٩٤١)** »، بيروت، ص ٢٦، راجع أيضاً ماكتبه الأمير عادل ارسلان في جريدة الحياة بتاريخ (٢٠ و٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢) (العددان ٢٠٠٦ و٢٠٠٧) وزين نور الدين زين: « **الصراع الدولي..** »، ص ٢٥٩. وتتفق هذه الروايات جميعاً على أن عارف النعماني أحد التجار اللبنانيين، قد دفع عشرة آلاف جنيه لنفقات الوفد.

«إن الموت في ظل صخورنا خير لنا من الانضمام إلى دمشق»[1]. فهل يعقل أن يتورط شقيق البطريرك في هذا العمل دون علم أخيه؟ أليس هناك أسباب جوهرية تدعو أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذا القرار؟؟

إن إلقاء نظرة سريعة على الوضع اللبناني خلال الثمانية عشر شهراً التي أعقبت الاحتلال الفرنسي تجعلنا نؤكد أن تلك المضبطة فرضتها الظروف فرضاً. يقول كميل شمعون في هذا الصدد «إن الفرنسيين استأثروا منذ الساعة الأولى بالوظائف العامة الهامة ولم يتركوا للبنانيين غير الوظائف والصلاحيات المخصصة للتابعين»[2].

ويروي المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك أن البطريرك الماروني كان يتحاشى توجيه الانتقادات علناً حفاظاً على سمعة فرنسا، إلا أنه نتيجة تراكم الأخطاء اضطر للشكوى أمام الجنرال غورو قائلاً: «لو كنت أعلم أن الانتداب سيصل إلى هذه الدرجة من العبودية التي ألاحظها اليوم لما كنت طلبته مطلقاً»[3].

ويقول الشيخ بشارة الخوري أنه لما اطلع على الوثيقة التاريخية التي ضبطت مع المعتقلين: «أني كنت أوقع عليها بيدي لولا احتواؤها على وجوب الخروج من لبنان والتوجه إلى دمشق»[4].

إلا أن رد الفعل الفرنسي كان قاسياً وحازماً كما يتضح من البلاغ الذي أذاعه الجنرال غورو بهذه المناسبة والذي يتهم فيه أعضاء مجلس الإدارة بالخيانة العظمى: «ليس لهم أعذار وليس مسموحاً لأي شخص في أي وطن كان أن يقبل المال من

---

(١) محمد جميل بيهم: «العهد المخضرم...»، ص ٨٩.

(٢) Camille Chamoun: «Crise au moyen-orient», p. 62).

(٣) Youssef Ibrahim Yazbeck: «Le mandat Français au Liban», in la revue: Echos du Liban, «Paris Novembre 1980. No. 19, p. 22-23.

(٤) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، ج ١، ص ١٠٥.

الأجنبي حتى يطبق بالسر سياسة مخالفة لإرادة الأمة»[1].

ونتيجة للموقف الفرنسي المتصلب توالت الاحتجاجات على موقف أعضاء مجلس الإدارة، أول هذه الاحتجاجات كان من حبيب باشا السعد باسم الأعضاء الأربعة الباقين من المجلس الذين لم يشتركوا في توقيع المضبطة. كما وردت احتجاجات أخرى من البطريرك الماروني ومن المطران مبارك ونسيب جنبلاط باسم دروز لبنان[2] وكان من الطبيعي أن يلجأ الجنرال غورو بعد هذا الحادث إلى حل مجلس الإدارة ويعين أعضاء لا يشك في ولائهم.

ومهما يكن من أمر، فإن حادث المضبطة قد عجَّل في الإنذار الذي أرسله الجنرال غورو في الرابع عشر من تموز ١٩٢٠ إلى الحكومة العربية في دمشق، ممهداً بذلك لمعركة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠) التي كانت نتائجها مضمونة سلفاً لصالح الفرنسيين، حيث قضي على أول محاولة وحدوية عربية في المشرق العربي، ليبدأ عهد الانتداب الفرنسي على سوريا بأكملها وليبرز إلى الوجود دولة لبنان الكبير.

استنتاجات:

خلال الفترة ما بين (١٩١٤ - ١٩٢٠) نلاحظ تباعد الرؤيا السياسية بين سكان جبل لبنان بأكثريتهم المسيحية عامة، والمارونية خاصة، وبين سكان الساحل والأقضية بأكثريتهم الإسلامية. هذا التباعد الذي ساهمت فيه عوامل متعددة من دينية وسياسية واقتصادية وثقافية، ابتدأ بالظهور منذ الحروب الصليبية وتعمق مع نظام الامتيازات الأجنبية ونظام الملل العثماني.

وفي القرن التاسع عشر، استفادت الدول الأوروبية، لا سيما بريطانيا وفرنسا،

---

(١) A. E. Série E, Levant 1918-1929, Syrie-Liban, carton 313. Dossier 1, No. 21, p. 212.

(٢) راجع هذه الاحتجاجات في:

Lyne Lohéac: Op. cit, p. 81-88.

من موقع جبل لبنان الاستراتيجي وتباعد الاتجاهات السياسية بين سكانه وسكان المناطق المجاورة ، لممارسة تأثيرها عن هذا الطريق على السلطنة العثمانية التي بلغت درجة من الضعف جعلها لا تستطيع معالجة مشاكلها الداخلية بنفسها .

وكانت فرنسا الدولة الأوروبية الأكثر استعداداً لممارسة دور فعال في المشرق عن طريق تبنيها لمشروع الوطن القومي المسيحي منذ عام ١٨٦٠ ، مستفيدة من رابطة الدين التي تجمعها مع الأكثرية المسيحية في الجبل ، ومن دورها الثقافي عن طريق إرسالياتها ، ومن نفوذها الاقتصادي ، حيث ربطت إنتاج الحرير ، الانتاج الرئيسي في جبل لبنان بمصانعها .

إلا أنه مع توسع الرساميل الفرنسية ، التي أضحت عشية الحرب العالمية الأولى تفوق رساميل الدول الأوروبية مجتمعة في الامبراطورية العثمانية ، لم تعد حدود الجبل تكفي لهذه الرساميل فنشأت الدعوة للوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية .

وفي هذه الفترة تكون تيار مسيحي ، ربط بين الولاء للوطن والولاء للطائفة ، في محاولة لجعل المارونية ترادف اللبنانية ، تأكيداً لانفصال لبنان عن محيطه العربي وقد حاول هذا التيار أن يجد جذوره التاريخية في الدعوة الفينيقية وفي بسط سيطرة بعض الأمراء المعنيين والشهابيين (فخر الدين الثاني المعني وبشير الثاني الشهابي) على بعض المناطق المجاورة . من هنا كانت الدعوة لتوسيع حدود الجبل نحو حدوده « التاريخية » . وقد لعبت الإرساليات التبشيرية الفرنسية دوراً أساسياً في تنمية هذا التيار وبلورته .

بالمقابل ، كان هناك التيار الوحدوي العربي ، بعيداً عن المصالح الفرنسية الذي نما وتبلور من خلال مطالبته بالاصلاحات داخل السلطنة العثمانية على قاعدة اللامركزية بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ . وما لبث هذا التيار أن تطور إلى المطالبة بالاستقلال التام بفعل سياسة التتريك ليلتقي رواده مع دعوة الشريف حسين من خلال الثورة العربية عام ١٩١٦ ، وكان الحكم العربي في دمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠) ثمرة هذا التيار الذي حاول بناء أول دولة عربية وحدوية في

القرن العشرين . وقد رعت بريطانيا بعض دعاة هذا التيار حفاظاً على مصالحها في المشرق العربي في مواجهة الدول الأوروبية وعلى الأخص فرنسا . إلا أن السياسة البريطانية لم يكن باستطاعتها أن تستأثر بالنفوذ كاملاً في منطقة المشرق العربي بعد بروز السوفيات وأميركا على المسرح الدولي ، فاقتسمت مع فرنسا هذه المنطقة وفقاً لما نصت عليه معاهدة سايكس - بيكو بعد تعديلها في ٢ كانون الأول ١٩١٨ بحيث ضمت الموصل إلى منطقة النفوذ البريطاني .

وكان لا بد لهذه التيارات السياسية ، بحكم ظروف نشأتها وتوجهاتها وارتباطاتها الخارجية أن تتصادم فيما بينها بعد انهيار السلطنة العثمانية ، ولهذا كانت الفترة ما بين (١٩١٨ - ١٩٢٠) من أكثر الفترات بلورة لهذه الاتجاهات ، خاصة بعد قيام الحكم العربي في دمشق .

وكانت مناسبة انعقاد مؤتمر الصلح على أثر نهاية الحرب العالمية الأولى وقدوم اللجنة الأميركية ، كينغ - كراين ، إلى المنطقة ذروة ذلك التباعد . إلا أنه من الملاحظ ، أنه في الوقت الذي ذهبت فيه ثلاثة وفود تمثل جبل لبنان إلى باريس لتطالب بتوسيع حدود الجبل والحماية الفرنسية لم نر أي وفد يمثل سكان الساحل والأقضية الأربعة ، لأن هؤلاء السكان كانوا يعتبرون الأمير فيصل ممثلاً لهم .

إلا أنه بالرغم من هذا التباعد بين الاتجاهات السياسية ، كانت تصرفات السلطة الفرنسية عاملاً مقرباً بين الحكم العربي في دمشق وأكثرية أعضاء مجلس الإدارة في جبل لبنان ، لا سيما وأن مؤتمر سان ريمو أقر الإنتداب على سوريا ولبنان ولم يشر بشيء إلى مطلب الاستقلال . ولهذا نشهد في العاشر من تموز ١٩٢٠ ذهاب وفد مؤلف من سبعة أعضاء من مجلس إدارة جبل لبنان إلى دمشق ، للتعاون مع حكومتها في تحقيق الاستقلال وتنظيم المسائل الاقتصادية . إلا أن فشل تلك المحاولة كانت ضربة أصابت الفكرة العربية في لبنان . وما لبث الحكم الفيصلي ان انهار بعد موقعة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠) مما أحدث صدمة للوحدويين في الساحل والأقضية الأربعة ، الذين سيتابعون نضالهم الوحدوي دون جدوى في ظل الانتداب الفرنسي .

الفصل الثالث

الحركة الوحدوية في لبنان في ظلّ الحكم الفرنسيّ

(١٩٢٠ـ ١٩٢٦)

إعلان لبنان الكبير :

كانت موقعة ميسلون ضربة قاضية وجهتها فرنسا للحركة الوحدوية العربية ، إلا أن هذه الحركة لم تخمد ، بل بقيت تجربة الحكم العربي في دمشق أملاً يراود الوحدويين ، في حين أفسحت تلك الموقعة المجال أمام فرنسا لرسم خريطة البلاد السورية بما يتناسب مع مصالحها .

كان أول ما فعله الفرنسيون توسيع حدود لبنان على حساب سوريا ، ففي الثالث من آب ١٩٢٠ ، أصدر الجنرال غورو « القرار رقم ٢٩٩ القاضي بضم الأقضية الأربعة إلى لبنان ، تلبية لرغبات السكان التي أعربوا عنها بحرية على حد تعبير الأسباب الموجبة للقرار ، وهي أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع »[1] . ويبدو أن هذا القرار استند إلى بعض العرائض المقدمة « من فئات معينة من سكان هذه الأقضية تطالب بالانضمام إلى لبنان ... وقد أخذ بها ولم يؤخذ بعرائض الجانب الآخر ، وهو الأكثرية »[2] .

وفي الحادي والثلاثين من آب ١٩٢٠ ، أصدر المفوض السامي القرار رقم ٣١٨ الذي نص على إنشاء دولة لبنان الكبير الذي يضم المتصرفية والأقضية الأربعة المذكورة أعلاه وأقساماً من أراضي ولاية بيروت وهي :

---

(١) أنور الخطيب : **المجموعة الدستورية** » ـ القسم الثاني ـ دستور لبنان ـ الجزء الأول ـ المقدمة ، ص (س) .

(٢) ذوقان قرقوط : « **تطور الحركة الوطنية في سوريا (١٩٢٠ ـ ١٩٣٩)** » ، ط ١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٣٩ .

- سنجق صيدا باستثناء القسم الذي ضم إلى فلسطين بموجب اتفاقات دولية.
- سنجق بيروت وقسم من سنجق طرابلس يشمل قضاء عكار في شطره الواقع جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس مع مديريتي الضنية والمنية وقسماً من حصن الأكراد...»(١).

وفي الأول من أيلول، أعلن الجنرال غورو «دولة لبنان الكبير» في حفلة جرت في قصر الصنوبر، جلس فيها البطريرك الياس الحويك عن يمينه، والمفتي مصطفى نجا عن يساره، وضمت حشداً من كبار الموظفين والأعيان. في هذه الحفلة ألحّ الجنرال غورو على مجد فينيقيا والعهود السابقة للفتح العربي، دون أن يذكر أية صلة للبنان بمحيطه:

«على سفح هذه الجبال العظيمة التي صنعت قوة بلدكم...

على شاطىء البحر الأسطوري الذي شهد مراكب فينيقيا واليونان وروما...

وأمام كل هذه الشهود لآمالكم وكفاحكم وانتصاركم، أعلن رسمياً، وأنا أشاطركم إيمانكم وفخركم، دولة لبنان الكبير...»(٢).

الإشارة الوحيدة لعلاقة لبنان بجيرانه، كانت التذكير بوجود عدو قريب على الحدود، كان لفرنسا فضل القضاء عليه:

«منذ خمسة أسابيع، أحيا الجنود الفرنسيون آمالكم عندما قضوا خلال معركة دامت صبيحة يوم، على القوة المؤذية التي كانت تنوي إخضاعكم...»(٣).

إلا أنه لم يكن بوسع غورو أن يتجاهل مشاعر المسلمين الذين أصبحوا يشكلون نصف سكان الدولة الجديدة. وفي هذا الصدد يعلق أدمون رباط على خطابه بالقول:

«كان على لبنان الكبير، في نية مؤسسيه، أن يؤمن وطناً قومياً للأقليات

---

(١) أنور الخطيب: المرجع السابق، المقدمة، ص ٤.

(٢) Edmond Rabbath **«La formation historique du Liban..»**, P. 352.

(٣) Ibid, P. 353.

المسيحية في الشرق، وقاعدة للتوسع السياسي والتجاري عبر آسيا القريبة للمصالح الفرنسية. ولكن هناك طوائف كثيرة، ضمن حدود الدولة الجديدة معادية للبنان، وذات ميول سورية أكيدة، يمكنها أن تضع في خطر، ليس فقط تكامل لبنان، بل وحتى وجوده»(١).

فالكيان الجديد ضم مجموعة من السكان، كانت حتى الأمس القريب تطالب بالوحدة السورية، وكانت مشاعرها تتجه نحو دمشق. «ومن يعرف الميول السورية للبنانيين المسلمين، يدرك أن خطرهم يشكل تهديداً دائماً مسلطاً على لبنان»(٢).

وإذا كان المفتي مصطفى نجا قد جلس إلى يسار غورو في حفلة قصر الصنوبر، فإن «هذا المشهد لم يعجب جماهير بيروت، وقد نطق باسمها في ذلك الحين الشاعر الشعبي عمو الزعني الذي هاجم بساطة المفتي نجا وقبوله من حيث لا يدري بأن يكون جزءاً من مؤامرة تكبير لبنان»(٣). وإن كان البعض يرى أن المفتي قد استدرج للحفل وأنه «كان مستاءً للطريقة التي تمّ فيها ذلك»(٤). إلا أن السلطات الفرنسية كانت تريد أن تظهر هذا الحدث وكأنه نتيجة لرغبة جميع السكان، بمن فيهم أهالي المناطق الملحقة بلبنان، ولهذا كانت حريصة على مشاركة هذه المناطق، ولو اقتضى الأمر استعمال باخرتين «لنقل الطرابلسيين إلى بيروت لحضور الاحتفال»(٥).

إلا أن الأول من أيلول أصبح بنظر فئة أخرى من اللبنانيين يخلد في كل سنة يوماً من الفخر والسلام، يوماً من النصر(٦). يقول نجيب الدحداح مبرراً سبب هذا الفرح: «إن قرار الأول من أيلول الذي أعطى للبنان مساحة ١٠٤٤٠ كلم²

---

(١) Edmond Rabbath; **«Unité syrienne et Devenir Arabe»**, P. 159-160.

(٢) Ibid, P. 162.

(٣) مركز السفير للمعلومات: **«المارونية السياسية، سيرة ذاتية»** بيروت، ١٩٧٨، ص ٢١.

(٤) زكي النقاش: **«لبنان بين الحقيقة والظلال»**، بيروت، ١٩٦٤، ص ٥٠.

(٥) سميح الزين: **«تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً منذ أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحاضر»**، بيروت، ١٩٦٩، ص ٣٦٥.

(٦) Michel Chiha: **«Politique Interieure»**, Trident, Beyrouth, 1964, P. 11.

عوضاً عن ٥٩٥٠ كلم^{٢} كان قد حول إليها بعد ١٨٦١، هو في النهاية إصلاح أجري وفق ضرورات اقتصادية قصوى ووفق رغبة الجماهير »(١).

إلا أن كون المناطق التي ضمت إلى المتصرفية ذات أكثرية إسلامية، كان من شأنه أن يثير قلق بعض الأطراف المسيحية، ولا عجب أن يكون هذا القلق أشد لدى بعض رجال الدين، وهذا ما نتبينه من خلال تقرير مرسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ (٩ آب ١٩٢٠):

« يبدو أن سيادة المطران عوض، مطران قبرص، يخشى على مواطنيه من امتداد كبير للبنان. فبهذا يصبح الموارنة أقلية ويفقدون السيطرة على امتيازاتهم واستقلالهم »(٢).

والواقع أن إعلان لبنان الكبير لم يكن من شأنه أن يوحد بين أهالي المتصرفية والمناطق الملحقة بها بسهولة، فالاختلاف كان يبدو كبيراً من نواح متعددة كالطائفة والاقتصاد وتوزع السكان والاتجاهات السياسية، ولهذا لم يستطع أنصار لبنان الكبير، الذين مجدوا الأول من أيلول، إخفاء قلقهم لهذا التباين والاختلاف، فنرى ميشال شيحا، بعد ١٦ سنة من بروز الكيان الجديد، يعبر عن هذا التباين بقوله:

« وبديهي أن رؤية اللبنانيين جميعهم وفجأة متحدين سيكون حلماً. وليس هذا الاتحاد إلا حلماً ولا يمكن أن يكون إلا كذلك. ولن يصنع إنسان ما معجزة اتحادهم في يوم من الأيام »(٣).

ولبيان أهمية التباين الطائفي في دولة لبنان الكبير نورد فيما يلي الاحصاءات التي يذكرها Raymond O'Zoux نقلاً عن التقارير الفرنسية المقدمة إلى عصبة الأمم عام (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦)(٤):

---

(١) Nagib Dahdah: **Evolution historique du Liban**, Mexico, 1964, P. 158.

(٢) A.E. serie E, Syrie - Liban, carton 313, Dossier 1, No 32, P. 81.

(٣) Michel Chiha: Op. Cit, P. 17.

(٤) Raymond Ozoux: **Les Etats du Levant sous Mandat Français** - Larousse, Paris 1931, P. 95.

مسلمون سُنة	:	١٢٢,٦٧٨.
مسلمون غير سُنة	:	١٤٢,٠٩٠ (تحت هذا الإسم يندرج الشيعة، العلويون الإسماعيليون والدروز).
كاثوليك	:	٢٢٠,٢٠٣ (الموارنة، الروم الكاثوليك، الأرمن الكاثوليك، الكلدان واللاتين).
غير كاثوليك	:	٠٧٣,٨٢٨ (الروم الأرثوذوكس، الأرمن الغريغوريين، اليعاقبة والبروتستانت).
أرمن مختلف	:	٣٢,٨٥٩.
إسرائيليون	:	٠٠٣,٣٧٢.
مختلف	:	٠٠٢,٧٥٩.
المجموع	:	٥٩٧,٧٨٩.

إلا أننا نعتقد أن هذه الأرقام لا تعبر عن الحقيقة بالقياس إلى إحصاء سكان المتصرفية عام ١٩١٣ والذي بلغ ٤١٤,٨٠٠ نسمة(١). إنما أوردناها لإظهار التباين الطائفي في دولة لبنان الكبير وما يمكن أن يحدثه هذا التباين في وحدة الكيان الجديد.

تقسيم سوريا طائفياً:

إلى جانب إعلان دولة لبنان الكبير، عمدت فرنسا إلى تقطيع أوصال سوريا، فبعد معركة ميسلون في (٢٤ تموز ١٩٢٠)، قرر الجنرال غورو تقسيم سوريا إلى أربع دويلات: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين ودولة جبل الدروز، وفي الأول من كانون الثاني ١٩٢٥ اتحدت دمشق وحلب تحت اسم دولة سوريا ثم ضمت إليها مدينتا الاسكندرون واللاذقية ولكن تحت اسم سنجق الاسكندرون المستقل.

---

(١) **لبنان مباحث علمية واجتماعية**: نشرته لجنة من الأدباء تحت إشراف اسماعيل حقي بك متصرف جبل لبنان تحقيق فؤاد أفرام البستاني، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٧٠، الجزء الثاني، ص ٦٤٤. للمقارنة راجع وجيه كوثراني: « **بلاد الشام**.. »، ص ٣٨.

من الملاحظ أن هذه الدول التي أوجدها الانتداب الفرنسي كانت تستند إلى التباين الطائفي. إلا أن كل دولة من هذه الدول كانت تشمل مجموعة من الطوائف يغلب فيها عددياً أفراد طائفة معينة. هذه التجزئة كانت في الحقيقة تهدف إلى تغذية النزعات الانفصالية التي يسهل السيطرة عليها من خلال زعاماتها الدينية، وكانت نتيجة خبرة طويلة لدراسات أجرتها البعثات الفرنسية في المشرق، وجدت من خلالها أن «سكان سوريا يصنفون حسب الدين. كل طائفة تتجمع حول زعيم ديني وتؤلف ما يشبه الأمة الصغيرة التي تغار على شخصيتها»[(١)].

ومن خلال الاحصاءات التي قامت بها سلطات الانتداب يعطينا O'Zoux صورة عن التوزع الطائفي في الدول التي أوجدتها:

- دولة العلويين يبلغ عدد سكانها الإجمالي ٢٧٧,٩٤٨ منهم ١٧٦,٢٧٥ من العلويين.
- دولة جبل الدروز يبلغ عدد سكانها الإجمالي ٥١,٣٢٨ منهم ٤٣,٦٨٦ من الدروز.
- دولة سوريا يبلغ عدد سكانها الإجمالي ١,١٣٥,٣٥٠ منهم ٩٠٤,٥٤٤ من السُنة[(٢)].

وهكذا تتحول الطائفة الأكثر عدداً في دولة معينة إلى أقلية في دولة أخرى. هذه التجزئة كانت في الواقع تهدف إلى إضعاف النزعة الوحدوية التي تجلت في المؤتمر السوري عام ١٩٢٠. وقد استفادت فرنسا من هذه الخصوصية لبسط سيطرتها، ولهذا لم تنظر إلى سوريا كوحدة متكاملة:

«ما يسمى بشكل غير واضح «سوريا» ليس وحدة، إنما هو موزاييك من التقاليد والاعتقادات والميول المتباينة...»[(٣)].

(١) Berger-Levrault; (Editeurs); **La Syrie et Liban sous l'occupation et le Mandat Français (1919-1927)**, auteur inconnu. Nancy-Paris - Strasbourg, 1929, P. 29.

(٢) Raymond O'zoux: Op. Cit. P. 74-103-106.

(٣) Ibid, P. 72.

إلا أن خلق عدد من الدويلات الصغيرة غير القادرة على الحياة، كان من شأنه أن يؤدي إلى التذمر ويقوي الشعور بالعداء نحو الانتداب بدلاً من استساغته وهذا ما عبّرت عنه جريدة «التايم» الإنكليزية بقولها:

«بعد ذلك، عندما قسّم الفرنسيون سوريا الداخلية إلى عدة دويلات، لم يجعلوا فقط إدارة بلد هو بالأحرى فقير أكثر كلفةوتعقيداً، بل أكدوا أيضاً المقولة القومية بأنهم يرغبون تقسيم البلد بصورة نهائية»[(١)].

فالفكرة العربية في سوريا لم تنته بمجرد انتهاء الحكم العربي في دمشق بل بقيت راسخة في النفوس تستمد من التجربة الوحدوية دروسها. عن هذه الفكرة يعبر فيكتور برنار بقوله: (خطابه في مجلس الشيوخ بتاريخ ٦ نيسان ١٩٢١).

«عندما وصلنا إلى سوريا... وجدنا الفكرة العربية مزروعة في كل مكان... وقد توصلت هذه الفكرة، بحق أو بغير حق، إلى أن تشخص بفيصل. فيصل غاب... الفكرة ما تزال موجودة... وهي حية في قلوب الأفراد، في البيوت، وفي المناقشات السرية»[(٢)].

ونظراً لقوة الفكرة العربية وانتشارها، حاولت سلطات الانتداب أن تستغل الشعور الطائفي لتثبيت التجزئة التي أوجدتها، استغلت مخاوف الموارنة من المحيط الإسلامي، كما «أشاعت بين صفوف طائفتي الشيعة والدروز أن الفكرة العربية من خلق المسلمين السنيين، وأن نجاحها سيقضي على مصالحهم وامتيازاتهم، ويمحو شخصيتهم وتقاليدهم التي لا يصونها إلا كيان طائفي» وترسيخاً لتلك التفرقة عمدت إلى تشجيع الأفكار القائلة «بثقافة البحر الأبيض المتوسط... والدعوة إلى انفصال لبنان الفينيقي عن البلاد العربية»[(٣)].

إلا أنه من الملاحظ أن إنشاء لبنان الكبير قد حصل خلافاً لقاعدة التجزئة التي

(١) Télégramme No 516 adressé de Londres le 6 Octobre 1926 - A.E. Serie E. syrie-Liban, carton 412, Dossier 1, No 200, P. 152.

(٢) Cité dans: Edmond Rabbath :«**Unite syrienne et Devenir arabe**», P. 40.

(٣) أحمد طربين: «**الوحدة العربية...**»، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

انتهجتها فرنسا ، لأن هذا الكيان يخدم الاستراتيجية الفرنسية باعتباره يمثل خط الدفاع الأخير عن مصالحها ، في نفس الوقت الذي يحقق أماني الموارنة بتوسيع منطقة نفوذهم، فالفرنسيون لم يلغوا الوجه الطائفي للبنان، بل أصبح الكيان الجديد كياناً لأقلية كبيرة، وعامل توازن بين دول إسلامية تمهيداً لسلخه عن محيطه العربي وتغريبه . وفي هذا الصدد يقول الجنرال غورو :

« هذا الحل لا يلغي بالنسبة لنا إمكانية استعمال الدولة اللبنانية ذات الأكثرية المسيحية كعامل توازن مع دول الداخل المسلمة »[1] .

لهذا يجب أن يبقى لبنان الكبير بعيداً عن أية وحدة أو اتحاد بين دول المشرق حتى ولو كانت خاضعة للانتداب الفرنسي، ويعبر روبير دي كاي، مهندس السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان عن هذه الفكرة بقوله :

« هذا البلد لا يريد الدخول في هذا الاتحاد وينشد استقلالاً تاماً إلا تجاه فرنسا ... مصلحتنا تقضي باستخدام تقاليد التضامن بين لبنان وفرنسا ، لفرنسة شعب مسيحي بأكثريته ، قدر الإمكان ، ويميل لا إلى سوريا ، بل إلى البلدان الغربية »[2] .

هذه الخصوصية للبنان الكبير لم تكن وقفاً على غورو أو روبير دي كاي ، بل اعتمدت سياسة رسمية لفرنسا ، بإقرارها من قبل وزارة الخارجية الفرنسية في وقت مبكر . ففي برقيته المرسلة إلى المفوض السامي بتاريخ (١٧ آذار ١٩٢١) يرسم أرستيد بريان الخطوط العريضة لسياسة فرنسا في المشرق :

« يجب على لبنان، حسب نظام الانتداب، أن يحافظ على موقف متساوٍ مع سوريا ، بالرغم من صغر مساحته »[3] .

---

(١) Télégramme de géné ral Gouraud adressé du ministre des Affairs Etrangères Beyrouth, 20 août 1920; A.E. Serle E. Carton 313 Dossier, No 32, P. 185-186.

(٢) A.E. Serie E. Syrie-Liban-Eillicie, Vol. 31, P. 38-39.

(٣) Ibid. Vol 126, P. 123.

ولكن إذا كانت سياسة فرنسا ورغبتها قد تحددت على هذا النحو ، فإن سكان المناطق الملحقة بالمتصرفية بميولهم الوحدوية كانوا يرون في ذلك الإلحاق انسلاخاً عن سوقهم الطبيعية مع الداخل السوري ، من هنا يستمر رفضهم لهذا الواقع طيلة فترة الانتداب .

سياسة الحكم الفرنسي المباشر :

تميزت السنوات الأولى للوجود الفرنسي في سوريا ولبنان بعدم الاستقرار . فخلال الفترة ما بين (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦) تعاقب على الحكم ستة مفوضين ساميين[1] . كان كل منهم يحمل أفكاره الخاصة التي كانت كثيراً ما تتعارض مع أفكار سلفه ومشاريعه .

وكان للمفوض السامي صلاحيات واسعة أشبه ما تكون بصلاحيات حكام المستعمرات بحيث سيطرت فرنسا من خلال المفوضية العليا الكائنة في بيروت على جميع الدويلات السورية التي أوجدتها بواسطة رجالها الذين ركزت في أيديهم الصلاحيات .

فيما يتعلق بلبنان، قسم بموجب القرار رقم ٣٣٦ تاريخ الأول من أيلول ١٩٢٠ إلى أربع محافظات (لبنان الشمالي ، جبل لبنان، لبنان الجنوبي والبقاع) وبلديتين مستقلتين هما بيروت وطرابلس . على رأس السلطة التنفيذية حاكم فرنسي يستمد صلاحياته من المفوض السامي ويعاون هذا الحاكم سكرتير عام لبناني . أما مدراء المصالح فكانوا يختارون من قبل اللبنانيين إلا أن الخبراء الفرنسيين كانوا يلازمون هؤلاء المدراء لتقديم « النصيحة » بحيث كانوا فعلاً هم المدراء الحقيقيون .

---

(١) هؤلاء المفوضون الساميون هم : ١) جورج بيكو (٩ نيسان ١٩١٧) ، ٢) الجنرال غورو (٨ تشرين الأول ١٩١٩) ، ٣) الجنرال ويغان (٩ أيار ١٩٢٣) ، ٤) الجنرال ساراي (٢ كانون الثاني ١٩٢٥) ، ٥) الجنرال ديبو ـ مفوض سامي بالوكالة (٥ تشرين الثاني ١٩٢٥) ، ٦) هنري دي جوفنيل ـ مدني ـ (٢ كانون الأول ١٩٢٥) .

بالإضافة إلى هذه السلطة المركزية كان هناك مجلس يتألف من خمسة عشر عضواً يعينهم المفوض السامي بناءً لاقتراح الحاكم، هذا المجلس الذي سمي «بلجنة لبنان الكبير الإدارية» كان مسموعاً بصفة استشارية في الإجراءات ذات الطابع التشريعي. إلا أن عمر هذه «اللجنة» لم يطل كثيراً إذ اضطرت إلى تقديم استقالتها في التاسع من آذار ١٩٢٢ واستبدلت «بالمجلس التمثيلي للبنان الكبير الذي تألف من ثلاثين عضواً». إلا أن تلك اللجنة أو هذا المجلس لم يغيرا من جوهر الحكم الذي بقي بيد الفرنسيين، وكان مما يزيد الأمور تعقيداً أن موظفي الانتداب كانوا من الفرنسيين الذين خدموا خارج فرنسا «وتعودوا على السياسة الاستعمارية وكانوا ينظرون إلى اللبنانيين نظرتهم إلى سكان الممتلكات الفرنسية»[١]. فحكم الانتداب الفرنسي كان خيبة أمل كبيرة حتى بالنسبة للذين رحبوا به واعتبروه صيغة جميلة للتعاون، فإذا بهم يكتشفون أنه «قناع شفاف يخفي تحته وجه الاستعمار البشع»[٢]. وكانت خيبة أمل الموارنة أكثر من غيرهم، إذ لم يتحقق حلمهم بأن يصبح الحاكم مارونياً، بل بقيت جنسيته فرنسية حتى عام ١٩٢٦، الأمر الذي حدا بالبطريرك الماروني الياس الحويك إلى قول عبارته المأثورة: «فرنسا كالنار، النار تضيء، لكن يجب أن لا تقترب منها لأنها تحرق».

وعلى الصعيد الاقتصادي، عمدت فرنسا إلى ربط العملة السورية اللبنانية بالفرنك الفرنسي، وكان من الطبيعي أن التدهور الذي يصيب العملة الفرنسية من شأنه أن يترك أثره على العملة اللبنانية وبالتالي على الوضع الاقتصادي ككل. بالإضافة إلى ذلك حلت العملة الورقية محل الذهب إلا أن العقوبات بقيت تفرض بالنقد الذهبي مما يعني أنه كانت هناك سياسة متعمدة لافراغ البلاد من نقودها الذهبية. (من أمثلة هذه العقوبات الأمر التلغرافي الصادر عن حاكم لبنان الكبير إلى محافظ الشوف بتاريخ الأول من أيار سنة ١٩٢٦ حيث فرض على كل قرية

---

(١) جورج حنا: «**من الإحتلال إلى الاستقلال ـ لبنان في ربع قرن**»، الطبعة السرّية، بيروت ١٩٤٤، ص ٣١.

(٢) يوسف سالم: «**٥٠ سنة مع الناس**» بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٦.

تنسب إليها جناية أن تقدم عن كل قتيل خمسماية ليرة ذهبية)[١].

وفي هذه الفترة تدهورت صناعة الحرير بسبب انتشار الحرير الاصطناعي الأقل كلفة، وسيطرت الرساميل والشركات الفرنسية سيطرة تامة على مرافق الاقتصاد اللبناني بعد أن منحت سلطات الانتداب الاحتكارات والامتيازات للفرنسيين مخالفة بذلك المادة ١١ من شرعة عصبة الأمم والتي تنص على أنه «يجب على البلد المنتدب أن يمنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضع الرعايا والمؤسسات والجمعيات التابعة لأي بلد آخر، أكان الأمر يتعلق بالضرائب والتجارة أم بالمصانع والمهن...»[٢].

كيف كانت انعكاسات هذه السياسة على الصعيد اللبناني؟؟

بالرغم من تذمر واستياء بعض فئات البورجوازية المسيحية الناشئة، فإن موقف الموارنة إجمالاً كان يتصف بالتأييد شبه المطلق للسلطة الفرنسية نتيجة العلاقات التقليدية بينهم وبين فرنسا وبتأثير رجال الدين الذين وجدوا في هذه العلاقة ما يحمي مكتسباتهم وسط جو إسلامي يهددهم بفقدانها، وقد شجعهم على منح المزيد من التأييد ما أظهرته السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال بلسان كولوندر، مساعد المفوض السامي جورج بيكو، «بأن فرنسا إنما جاءت لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم»[٣].

أما في الخارج، وخصوصاً في مصر، بعيداً عن سلطة الاكليروس والتأثير الفرنسي فنشهد قيام تنظيمين سياسيين أحدهما «حزب العمال اللبناني» والثاني «جمعية لبنان الفتى». ومن خلال المراسلات التي جرت بين سكرتيري هذين التنظيمين، (فؤاد الشمالي وحبيب جاماتي) نستطيع أن نتلمس بداية فكر مستقل ـ

---

(١) راجع الوثيقة رقم ٣ في الملحق. ويورد سلام الراسي في كتابه «**لئلا تضيع**»، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ أن الخوري خليل هزار احتج لدى الكابتن جاكوب على مبدأ فرض الغرامة بالليرات الذهبية بقوله: «فإذا كان لا بد من دفع الغرامة لتكن بالليرات الورق التي وضعتموها بين أيدينا يا حضرة الكابتن».

(٢) Cité dans Berger - Le v rault: Op. Cit., P. 12-13.

(٣) نقلاً عن كمال الصليبي: «**تاريخ لبنان الحديث**»، ص ٢٠٥.

يعادي رجال الإكليروس وعلى رأسهم البطريرك الياس الحويك ـ ويطالب بالكف عن تدخلهم في الشؤون السياسية [١] .

كان برنامج الجمعيتين متطابقاً إلى حد بعيد إذ ينادي بالخلاص من النير الأجنبي [٢] . وقد عمد حزب العمال اللبناني إلى توقيع عريضة من اللبنانيين المقيمين في مصر للتعبير عن عدم الرضى بالانتداب الفرنسي على لبنان وتتبرأ من اللبنانيين الذين يطلبون انتداب فرنسا ، كما تطالب باستقلال لبنان عن سوريا [٣] .

وفي رسالة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٢ إلى رئيس و جمعية « لبنان الفتى » يعترض فؤاد الشمالي بإسم حزب العمال اللبناني على قيام المجلس التمثيلي في لبنان معتبراً إياه مزيفاً لأنه يأتمر بأمر سلطة غير مشروعة [٤] .

وفي رسالة أخرى بتاريخ ٧ تموز ١٩٢٢ يحتج حزب العمال اللبناني إلى جمعية الأمم على الانتداب الفرنسي مطالباً بضمان الدول لاستقلال لبنان التام بحدوده الطبيعية [٥] .

هذه الأصوات المسيحية الجريئة لم تلق صدى في لبنان وكان عليها أن تنتظر بضع سنوات حتى تتجاوب أصداؤها ، لأن معظم المسيحيين ، لا سيما الموارنة ، كان ينطق باسمهم البطريرك حويك الذي أعرب عن تأييده المطلق لسلطات الانتداب بقوله :

« يكفينا أن نتأكد من وجود فرنسا بيننا ، فهذا عربون نهوض بلادنا واستقلالها ، فنحن ثابتون على حبها في كل الأحوال . . » [٦] .

---

(١) راجع الوثيقتين رقم ٤ و ٥ في الملحق.

(٢) راجع الوثيقة رقم ٧ .

(٣) راجع الوثيقة رقم ٨ .

(٤) راجع الوثيقة رقم ٩ .

(٥) راجع الوثيقة رقم ١٠.

(٦) نقلاً عن أنطون سعادة : « **الآثار الكاملة** » ، الجزء الأول ، مرحلة ما قبل التأسيس (١٩٢١ - ١٩٣٢)، بيروت ١٩٧٨ (من مقال غورو وسوريا ، ص ٢١).

أما المسلمون ، الذين شكلوا قاعدة التيار الوحدوي في لبنان ، فكان لهم موقف مغاير تماماً .

فكيف تجلى هذا الموقف ؟

المعارضة الإسلامية

منذ اللحظة التي أعلنت فيها « دولة لبنان الكبير » وفقاً للمنطق الفرنسي - الماروني، بدأت التناقضات السياسية الطائفية تفعل فعلها. فذلك الإعلان قد تم بعد تحطيم الآمال القومية في معركة ميسلون، مما جعل الحركة الوحدوية تتخذ طابع مقاومة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. إلا أن هذه الحركة بحكم تركيبها الاجتماعي اتخذت طابعاً طائفياً، بالرغم من وعيها لخطورة هذا المنزلق. فالمسلمون، بوجه عام، رفضوا الانتداب والكيان الجديد معاً. وقد ازداد هذا الرفض حدة إثر تصريحات بعض القادة الفرنسيين [1]، ومظاهرات الابتهاج التي استقبل بها الفرنسيون من قبل الموارنة [2]، وجعل اللغة الفرنسية إجبارية في المدارس، وإعداد كتب مدرسية خاصة لتدريس مادة التاريخ في كل الفصول، تحقر من شأن العرب ومنجزاتهم [3].

تجلى هذا الرفض بمقاطعة الإحصاء الذي أعلنه الجنرال غورو « ولكن ماذا عساه يفعل والإحصاء لا يتم إلا بهم وقد أعجزته الحيل في إقناعهم بقبول الجنسية اللبنانية، فاضطر المفوض السامي لأن يشتري قبولهم بصدد الاشتراك في الإحصاء

---

(١) على سبيل المثال، تصريح كولوندر السابق الذكر.

(٢) تجلت مظاهر الابتهاج بشكل واضح من خلال الهتافات التالية:

« فرنسا أم الدنيا عموم ... اعتزوا يا لبناني

عيشي بذلي ما منحبا ... منتظاهر ما منتخبا

يا منال الاستقلال ... يا منرحل عا أوروبا »

راجع بشارة الخوري، « **حقائق لبنانية** »، ج ١، ص ٩١.

(٣) جورج انطونيوس: المرجع السابق، ص ٤٩٨.

بتساهل غير قليل، إذ رضي أن يقصّ من تذكرة الهوية، التي ستعطى لهم، شطرها الأدنى حيث يوجد نص على أن حاملها لبناني » [1].

كان واضحاً من هذا الرفض الرغبة في الانضمام إلى سوريا. وكان مما يزيد في رفضهم، أن تمثيلهم في الحكم لم يكن يتناسب مع عددهم، فقد عوملوا وكأنهم أقلية في دولة تسيطر عليها أكثرية مارونية. وهذا ما بدا منذ اليوم الأول لإعلان دولة لبنان الكبير، حيث خصصت لهم خمسة مقاعد من أصل ١٥ مقعداً في « اللجنة الإدارية ». أما في المناصب العليا فقد تمثلوا بمديرين (أحدهما سني والآخر درزي) من أصل سبعة مدراء، في حين كانوا يأملون تمثيلهم بشكل متساوٍ مع المسيحيين. ويبدو أن الجنرال غورو قد استجاب جزئياً لرغبة المسلمين فأصدر في الثاني والعشرين من أيلول ١٩٢٠ القرار رقم ٣٦٩ عين بموجبه سنيين آخرين في اللجنة الإدارية بحيث أصبح عدد أعضائها سبعة عشر عضواً [2].

لقد شعرت سلطات الانتداب بأهمية رفض المسلمين للكيان اللبناني، فسعت للتقرب إليهم. ولهذا ألقى الجنرال غورو في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢١ خطاباً في الجامع الكبير في بيروت أكد فيه رغبته بأن يكون عادلاً تجاه مختلف الطوائف: « على المسلمين والمسيحيين إذن أن يتأكدوا من عطفي وعنايتي، بشرط أن يمتثلوا لكيان البلد » [3].

إلا أن سلطات الانتداب في سعيها لاستمالة بعض زعماء المسلمين كانت في الواقع تسعى لتثبيت سلطتها، في نفس الوقت الذي كانت تريد فيه أن تظهر للملأ أنها أقامت دولة متوازنة. من هذا المنطلق نرى غورو يصطحب عبد الله بيهم (شخصية سُنية بارزة) وميشال تويني لتدشين جسر الدامور في أوائل ١٩٢٠ [4].

---

(١) محمد جميل بيهم: « **قوافل العروبة ومواكبها** ...»، ص ٩٦ - ٩٧.

(٢) Lyne Lohéac: Op. Cit., P. 82.

(٣) **Le Réveil:** 16 Novembre 1921.

(٤) وليد عوض: « **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان** »، بيروت ١٩٧٧، ص ١٠٠.

المعارضة الإسلامية

منذ اللحظة التي أعلنت فيها « دولة لبنان الكبير » وفقاً للمنطق الفرنسي - الماروني، بدأت التناقضات السياسية الطائفية تفعل فعلها. فذلك الإعلان قد تمّ بعد تحطيم الآمال القومية في معركة ميسلون، مما جعل الحركة الوحدوية تتخذ طابع مقاومة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. إلا أن هذه الحركة بحكم تركيبها الاجتماعي اتخذت طابعاً طائفياً، بالرغم من وعيها لخطورة هذا المنزلق. فالمسلمون، بوجه عام، رفضوا الانتداب والكيان الجديد معاً. وقد ازداد هذا الرفض حدة إثر تصريحات بعض القادة الفرنسيين [1]، ومظاهرات الابتهاج التي استقبل بها الفرنسيون من قبل الموارنة [2]، وجعل اللغة الفرنسية إجبارية في المدارس، وإعداد كتب مدرسية خاصة لتدريس مادة التاريخ في كل الفصول، تحقر من شأن العرب ومنجزاتهم [3].

تجلى هذا الرفض بمقاطعة الإحصاء الذي أعلنه الجنرال غورو « ولكن ماذا عساه يفعل والإحصاء لا يتم إلا بهم وقد أعجزته الحيل في إقناعهم بقبول الجنسية اللبنانية، فاضطر المفوض السامي لأن يشتري قبولهم بصدد الاشتراك في الإحصاء

---

(١) على سبيل المثال، تصريح كولوندر السابق الذكر.

(٢) تجلت مظاهر الابتهاج بشكل واضح من خلال الهتافات التالية:

« فرنسا أم الدنيا عموم — اعتزوا يا لبناني

عيشي بذلي ما منحبا — منتظاهر ما منتخبا

يا منال الاستقلال — يا منرحل عا أوروبا »

راجع بشارة الخوري، « **حقائق لبنانية** »، ج ١، ص ٩١.

(٣) جورج انطونيوس: المرجع السابق، ص ٤٩٨.

بتساهل غير قليل، إذ رضي أن يقصّ من تذكرة الهوية، التي ستعطى لهم، شطرها الأدنى حيث يوجد نص على أن حاملها لبناني » [1].

كان واضحاً من هذا الرفض الرغبة في الانضمام إلى سوريا. وكان مما يزيد في رفضهم، أن تمثيلهم في الحكم لم يكن يتناسب مع عددهم، فقد عوملوا وكأنهم أقلية في دولة تسيطر عليها أكثرية مارونية. وهذا ما بدا منذ اليوم الأول لإعلان دولة لبنان الكبير، حيث خصصت لهم خمسة مقاعد من أصل ١٥ مقعداً في « اللجنة الإدارية ». أما في المناصب العليا فقد تمثلوا بمديرين (أحدهما سني والآخر درزي) من أصل سبعة مدراء، في حين كانوا يأملون تمثيلهم بشكل متساوٍ مع المسيحيين. ويبدو أن الجنرال غورو قد استجاب جزئياً لرغبة المسلمين فأصدر في الثاني والعشرين من أيلول ١٩٢٠ القرار رقم ٣٦٩ عين بموجبه سنيين آخرين في اللجنة الإدارية بحيث أصبح عدد أعضائها سبعة عشر عضواً [2].

لقد شعرت سلطات الانتداب بأهمية رفض المسلمين للكيان اللبناني، فسعت للتقرب اليهم. ولهذا ألقى الجنرال غورو في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢١ خطاباً في الجامع الكبير في بيروت أكد فيه رغبته بأن يكون عادلاً تجاه مختلف الطوائف: « على المسلمين والمسيحيين إذن أن يتأكدوا من عطفي وعنايتي، بشرط أن يمتثلوا لكيان البلد » [3].

إلا أن سلطات الانتداب في سعيها لاستمالة بعض زعماء المسلمين كانت في الواقع تسعى لتثبيت سلطتها، في نفس الوقت الذي كانت تريد فيه أن تظهر للملأ أنها أقامت دولة متوازنة. من هذا المنطلق نرى غورو يصطحب عبد الله بيهم (شخصية سُنية بارزة) وميشال تويني لتدشين جسر الدامور في أوائل ١٩٢٠ [4].

---

(١) محمد جميل بيهم: « **قوافل العروبة ومواكبها ...** »، ص ٩٦ - ٩٧.

(٢) Lyne Lohéac: Op. Cit., P. 82.

(٣) **Le Réveil**: 16 Novembre 1921.

(٤) وليد عوض: « **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان** »، بيروت ١٩٧٧، ص ١٠٠.

كما حاولت تلك السلطات أيضاً استمالة خطباء الجوامع لما لهم من تأثير بالغ في عامة الناس، إلا أن هذه السياسة لم تجدِ نفعاً، بل كان من شأنها أن تزيد السخط على فرنسا والمتعاملين معها، فوزعت المناشير التي تتهم هؤلاء الخطباء بقبض الأموال من الحكومة المحتلة، طالبة من المسلمين الابتعاد عن الجوامع التي يخطبون فيها [1]. كما لم تنجح محاولات الاستمالة عن طريق المؤسسات الدستورية، ومع أن إدارة الانتداب وجدت من يتعاون معها ضمن اللجنة الإدارية للبنان الكبير ومن خلال تعيين بعض المديرين، إلا أن رفض الكثرة الساحقة، من أنصار الوحدة مع سوريا، الاشتراك في انتخابات عام ١٩٢٢ للمجلس التمثيلي الأول كان رداً على تسفيه منطق التجزئة بين لبنان وسوريا.

هذا الرفض الإسلامي للحكم الفرنسي لم يتوقف عند حدود المعارضة السلبية، بل انتقل إلى حيز الفعل وتمثل بأعمال المقاومة. ففي بيروت اغتيل أسعد بك خورشيد مدير الداخلية في دولة لبنان الكبير جزاء موالاته للسلطة، وانتشرت « العصابات » في مختلف المناطق. ففي الجنوب اشتهرت عصابة أدهم خنجر، وعصابة صادق حمزة. وفي وادي الحرير ووادي القرن، عقدتي المواصلات بين دمشق وبيروت، اشتهرت أكثر من عصابة باسم قائدها: ملحم قاسم أو فؤاد علامة... [2]. وفي الشوف الذي شكل جزءاً أساسياً من متصرفية جبل لبنان، بدأت بوادر الانتفاضة منذ وصول الجنرال غورو، وظهرت العصابات في هذه المنطقة في صيف ١٩٢٣ بصورة أقلقت الفرنسيين.

هذه العصابات والانتفاضات كانت تتمة لما يجري في الأطراف السورية:

في بلاد العلويين حيث نشطت عصابة صالح العلي، وانتفاضة الدنادشة في جهات تل كلخ على طريق حمص ـ طرابلس، ومحاولة اغتيال الجنرال غورو في القنيطرة في ٢٢ حزيران ١٩٢٢... إلا أن المقاومة كانت تفتقد إلى عنصري التنظيم والتنسيق (باستثناء ما كان قائماً من تنسيق بين ابراهيم هنانو وصالح العلي).

(١) A.E. Levant 1918-1929, Syrie-Liban, Vol.43, No 124.

(٢) ذوقان قرقوط: «**تطور الحركة الوطنية في سوريا...**»، ص ٥٢.

وبالرغم من ذلك أوقعت في صفوف الفرنسيين خسائر فادحة، الأمر الذي حدا بالسلطة المنتدبة إلى زيادة قواتها العسكرية من جهة، وإلى تأليف فرق محلية من العناصر الموالية لها من جهة ثانية، مما أدى إلى القضاء على تلك « العصابات » الواحدة تلو الأخرى.

إن موقف الرفض الإسلامي هذا كان يخفي تحته شعور الغربة في الكيان الجديد وشعور المواطنية من الدرجة الثانية.

فالمسلمون السنة وجدوا أنفسهم فجأة طائفة من الطوائف الملحقة بالطائفة المارونية بعد أن كانوا لعصور عديدة عماد الدولة العثمانية وأساسها. من هنا كانت المراعاة الخصوصية لوضع مدينتي بيروت وطرابلس، اللتين يغلب عليهما الطابع الإسلامي، كما يتضح من البرقية المرسلة من وزير الخارجية الفرنسية إلى المفوض السامي بتاريخ الثالث والعشرين من آب ١٩٢٣.

« يبدو لي أنه من المرغوب فيه التحسب أولاً لفترة تجربة تحتفظ خلالها طرابلس (مع ضاحيتها المسلمة) وبيروت باستقلال إداري ومالي واسع، تاركين الزمن يبين لنا كيف ستؤثر العناصر الموجودة على بعضها البعض » [1].

أما الشيعة الذين يتمركزون بشكل أساسي في جبل عامل، فإن موقفهم آنذاك من لبنان الكبير تمثله خير تمثيل عبارة الشيخ عبد الحسين صادق:

« جبل (جبل لبنان) يبتلع جبلاً (جبل عامل) » [2].

ولهذا ستحاول السلطة المنتدبة استمالة زعماء جبل عامل في محاولة للحد من رفضهم للكيان الجديد وتطلعهم إلى الوحدة مع سوريا.

أما الدروز، الذين كانوا حكام الجبل وسادته قبل مضي قرن من الزمن، فقد

(١) A.E. Levant 1918-1929,, Série E, Carton 313 Dossier 1, No 32, P. 226.

(٢) نقلاً عن منذر جابر: «**الكيان السياسي لجبل عامل قبل ١٩٢٠ ـ بحث منشور في كتاب صفحات من تاريخ جبل عامل** ـ منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (تشرين الثاني ١٩٧٩)، ص ٩٥.

كما حاولت تلك السلطات أيضاً استمالة خطباء الجوامع لما لهم من تأثير بالغ في عامة الناس، إلا أن هذه السياسة لم تجدِ نفعاً، بل كان من شأنها أن تزيد السخط على فرنسا والمتعاملين معها، فوزعت المناشير التي تتهم هؤلاء الخطباء بقبض الأموال من الحكومة المحتلة، طالبة من المسلمين الابتعاد عن الجوامع التي يخطبون فيها[1]. كما لم تنجح محاولات الاستمالة عن طريق المؤسسات الدستورية، ومع أن إدارة الانتداب وجدت من يتعاون معها ضمن اللجنة الإدارية للبنان الكبير ومن خلال تعيين بعض المديرين، إلا أن رفض الكثرة الساحقة، من أنصار الوحدة مع سوريا، الاشتراك في انتخابات عام ١٩٢٢ للمجلس التمثيلي الأول كان رداً على تسفيه منطق التجزئة بين لبنان وسوريا.

هذا الرفض الإسلامي للحكم الفرنسي لم يتوقف عند حدود المعارضة السلبية، بل انتقل إلى حيز الفعل وتمثل بأعمال المقاومة. ففي بيروت اغتيل أسعد بك خورشيد مدير الداخلية في دولة لبنان الكبير جزاء موالاته للسلطة، وانتشرت «العصابات» في مختلف المناطق. ففي الجنوب اشتهرت عصابة أدهم خنجر، وعصابة صادق حمزة. وفي وادي الحرير ووادي القرن، عقدتي المواصلات بين دمشق وبيروت، اشتهرت أكثر من عصابة باسم قائدها: ملحم قاسم أو فؤاد علامة...[2]. وفي الشوف الذي شكل جزءاً أساسياً من متصرفية جبل لبنان، بدأت بوادر الانتفاضة منذ وصول الجنرال غورو، وظهرت العصابات في هذه المنطقة في صيف ١٩٢٣ بصورة أقلقت الفرنسيين.

هذه العصابات والانتفاضات كانت تتمة لما يجري في الأطراف السورية:

في بلاد العلويين حيث نشطت عصابة صالح العلي، وانتفاضة الدنادشة في جهات تل كلخ على طريق حمص ـ طرابلس، ومحاولة اغتيال الجنرال غورو في القنيطرة في ٢٢ حزيران ١٩٢٢... إلا أن المقاومة كانت تفتقد إلى عنصري التنظيم والتنسيق (باستثناء ما كان قائماً من تنسيق بين ابراهيم هنانو وصالح العلي).

(١) A.E. Levant 1918-1929, Syrie-Liban, Vol.43, No 124.

(٢) ذوقان قرقوط: «**تطور الحركة الوطنية في سوريا...**»، ص ٥٢.

وبالرغم من ذلك أوقعت في صفوف الفرنسيين خسائر فادحة، الأمر الذي حدا بالسلطة المنتدبة إلى زيادة قواتها العسكرية من جهة، وإلى تأليف فرق محلية من العناصر الموالية لها من جهة ثانية، مما أدى إلى القضاء على تلك «العصابات» الواحدة تلو الأخرى.

إن موقف الرفض الإسلامي هذا كان يخفي تحته شعور الغربة في الكيان الجديد وشعور المواطنية من الدرجة الثانية.

فالمسلمون السنة وجدوا أنفسهم فجأة طائفة من الطوائف الملحقة بالطائفة المارونية بعد أن كانوا لعصور عديدة عماد الدولة العثمانية وأساسها. من هنا كانت المراعاة الخصوصية لوضع مدينتي بيروت وطرابلس، اللتين يغلب عليهما الطابع الإسلامي، كما يتضح من البرقية المرسلة من وزير الخارجية الفرنسية إلى المفوض السامي بتاريخ الثالث والعشرين من آب ١٩٢٣.

«يبدو لي أنه من المرغوب فيه التحسب أولاً لفترة تجربة تحتفظ خلالها طرابلس (مع ضاحيتها المسلمة) وبيروت باستقلال إداري ومالي واسع، تاركين الزمن يبين لنا كيف ستؤثر العناصر الموجودة على بعضها البعض»[1].

أما الشيعة الذين يتمركزون بشكل أساسي في جبل عامل، فإن موقفهم آنذاك من لبنان الكبير تمثله خير تمثيل عبارة الشيخ عبد الحسين صادق:

«جبل (جبل لبنان) يبتلع جبلاً (جبل عامل)»[2].

ولهذا ستحاول السلطة المنتدبة استمالة زعماء جبل عامل في محاولة للحد من رفضهم للكيان الجديد وتطلعهم إلى الوحدة مع سوريا.

أما الدروز، الذين كانوا حكام الجبل وسادته قبل مضي قرن من الزمن، فقد

(١) A.E. Levant 1918-1929., Série E, Carton 313 Dossier 1, No 32, P. 226.

(٢) نقلاً عن منذر جابر: «**الكيان السياسي لجبل عامل قبل ١٩٢٠ ـ بحث منشور في كتاب صفحات من تاريخ جبل عامل** ـ منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (تشرين الثاني ١٩٧٩)، ص ٩٥.

شعروا بأنهم قد أصبحوا طائفة تزداد حالتها سوءاً « وحقوقها تؤخذ منها شيئاً فشيئاً فإذا استمرت هذه الحال فإنها تصبح في لبنان الكبير أصغر الطوائف وأحطها بالنسبة إلى ما كان لها من الشأن في لبنان الصغير »[1].

إلا أن الطوائف الإسلامية لم تكن وحدها في موقفها المناهض للانتداب والكيان، فقد وجدت « بعض التأييد من الروم الأرثوذكس وغيرهم من المسيحيين الذين ما زالت تستثيرهم فكرة القومية العربية بمفهومها العلماني »[2]. طالما أن فرنسا جاءت لتحمي أصدقاءها الموارنة.

« الوحدة السورية »
شعار المناطق الملحقة بجبل لبنان :

إن موقف الرفض لمعظم سكان المناطق الملحقة بالمتصرفية، المتمثل بالمقاومة المسلحة وعدم المشاركة في المؤسسات الدستورية، اقترن بموقف آخر ينطلق من رفض التجزئة السياسية لبلدان المشرق العربي ويدعو للوحدة مع سوريا، وقد تجسد هذا الموقف من خلال البرقيات التي أرسلت للمسؤولين الفرنسيين (رئيس الجمهورية، رئيسي مجلس الشيوخ والنواب، ووزير الخارجية) في الحادي والعشرين من شهر شباط عام ١٩٢١ والتي تطالب بالانفصال عن لبنان الكبير والانضمام إلى سوريا.

فقد جاء في برقية أهالي طرابلس: « نحن أهالي طرابلس - سوريا، نطلب انفصالنا عن لبنان الكبير الذي ألحقنا به بدون استفتائنا ورضانا وضد مصالحنا الاقتصادية الحيوية، ونطالب بأن نكون جزءاً من الوحدة السورية »[3].

وجاء في برقية الصيداويين: « نحن أهالي صيدا، الذين ألحقنا بدون استفتاء

(١) راجع الوثيقة رقم ١١، رسالة موجهة من أحد زعماء الدروز في مصر إلى أمين بك خضر بتاريخ (٢٥ حزيران ١٩٢٢).
(٢) كمال الصليبي: المرجع السابق، ص ٢١٢.
(٣) A.E. Levant 1918-1929, Série E. CARTON 412, Dossier 1, No 191, P. 35 et 40.

وبدون رضانا وإرادتنا بسنجق جبل لبنان المستقل، نطلب انفصالنا لنكون جزءاً من الوحدة السورية »[1].

وجاء في برقية أهالي بيروت: « نحن أهالي ولاية بيروت، الملحقين بدون استفتاء وضد إرادتنا بسنجق جبل لبنان المستقل، نطلب انفصال الولاية لتكون جزءاً من الوحدة السورية »[2].

إن التدقيق بهذه البرقيات التي وجهت في يوم واحد (٢١ شباط ١٩٢٣) وإلى المراجع الفرنسية ذاتها، يوضح لنا أن هناك تشابهاً كبيراً بينها.

وباستثناء تأكيد أهالي طرابلس على مصالحهم الاقتصادية الحيوية، والتذكير بأن مدينتهم ليست طرابلس فقط بل طرابلس الشام، وتذكير أهالي بيروت بأن مدينتهم كانت عاصمة الولاية، فإن هذه البرقيات تنطلق من فكرة واحدة هي رفض الكيان اللبناني والرغبة في الانضمام إلى سوريا، مع التأكيد على أن إلحاق هذه المدن بجبل لبنان قد تمّ بدون رضا إرادة الأهالي وبدون أي استفتاء. وهذا ما يسمح لنا بالاستنتاج أن الحركة الوحدوية في لبنان خلال هذه الفترة، كانت على قدر معين من التنسيق بين قواها لتحقيق هدفها في الوحدة مع سوريا.

ولكن هل كانت فرنسا بسياستها، التي انتهجتها في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، مسؤولة عن هذه الاحتجاجات الإسلامية؟

يجيبنا على هذا السؤال تقرير لجهاز المخابرات الفرنسية أعد خصيصاً لدراسة الوضع اللبناني. أهم ما جاء فيه:

« وصل غورو إلى الإفلاس الإداري. إنه مضطر للرحيل لأنه، بسبب عدم فهمه للعقلية وللطموحات السورية، قد وصل إلى حد إبعاد كل الصداقات الإسلامية والأرثوذكسية عن فرنسا... في الواقع، استقرت فرنسا في سوريا باسم حرب صليبية جديدة، وقد كرست الصورة هذا الخطأ. لهذا، فمسلمونا

(١) Id. Id,: P. 36 et 39.
(٢) Id. Id',: P. 37 et 41.

السوريون الذين لا يريدون أن يتغلب الصليب على الهلال، يبتعدون في كل يوم أكثر فأكثر عن فرنسا التي لم تعد تمثل لهم فرنسا الثورة »[1].

وهكذا نرى أن السياسة الفرنسية قد ساعدت على تنامي الشعور الإسلامي المعادي لها والذي وجد في شعار الوحدة السورية الرد الوحيد على التجزئة والقهر والتمييز الطائفي.

المؤتمر السوري ـ الفلسطيني: أول رد عربي على التجزئة:

بعد سقوط الحكم العربي في دمشق، خسر التيار الوحدوي في لبنان مناصراً قوياً كان يستمد منه العون والتوجيه. إلا أنه ما أن مرت سنتان على تشتت رجال الحركة العربية، حتى دعا حزب الاتحاد السوري، برئاسة ميشال لطف الله، جميع الأحزاب السورية لتوحيد مساعيها، في جميع الأنحاء التي تتواجد فيها، من أجل وحدة سوريا واستقلالها.

وتنفيذاً لهذه الفكرة، عقد مؤتمر جنيف، الذي دعي بالمؤتمر السوري الفلسطيني، وانبثقت عنه في نهاية عشرين جلسة لجنة سميت باللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية « ألّفت من مندوب واحد عن كل حزب اشترك في المؤتمر، جعلت مركزها مصر وانتخبت وفداً دائماً في أوروبا اتخذ مقرّه جنيف، وبقيت هذه اللجنة بوفدها الدائم تمارس عملها بإسم سوريا كلها بحدودها الطبيعية حتى عام ١٩٣٦ »[2].

عن أثر هذه اللجنة يقول محيي الدين السفرجلاني: « انها كانت توالي الاحتجاجات وتذيع البيانات وتعلن للعالم أجمع ما يأتيه الفرنسي في هذه الربوع... ولولا أن كانت تسمع الصوت السوري العربي يدوّي في العالم الأوروبي

(١) Id.Id,: P. 48-50.

(٢) ذوقان قرقوط: « **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ـ قراءة في تاريخ سوريا المعاصرة** » الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٠١.

والشرقي لما كان لسورية من نصير ولا معين ولا سميع »[1].

من أمثلة هذه الاحتجاجات، المذكورة المقدمة بتاريخ (الخامس عشر من أيلول ١٩٢٣) إلى عصبة الأمم بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة للجمعية العمومية:

« تؤلف سوريا ولبنان وفلسطين بلداً واحداً له لغة واحدة وأصل واحد وحضارة واحدة وتراث تاريخي واحد، وهم يشكلون وحدة قومية وجغرافية لا تقبل الجدل. لكن احتلال البلد العسكري من قبل قوتين كبيرتين اقتسمتاه فيما بينها، خلافاً لرغبة الأكثرية الساحقة من الشعب، وحولتاه إلى عدة دويلات تخضع لقوانين مختلفة ومنفصلة عن بعضها البعض بحواجز جمركية، كل هذا أدى إلى اضمحلال وجوده القومي وحياته السياسية »[2].

من ناحية أخرى، كانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني على اتصال مع وكالة الصحافة « ريبيليكا » (في برن)، لمحاولة نشر بلاغات وبرقيات ضد الاحتلال الفرنسي في سوريا في الصحف السويسرية...

كما كان لهذه اللجنة أيضاً اتصالات مع لجنة الدراسات الاستعمارية في باريس، التي نظمها الشيوعيون الفرنسيون ومع أميدي دونوا، السكرتير العام لصحيفة « الأومانيتيه » في باريس...[3].

هذه النشاطات، كان لها تأثيرها الفعّال على الرأي العام في الخارج كما كان لها صدى أقوى وأفعل داخل البلاد السورية ومن ضمنها الأراضي التي ألحقت بلبنان حيث تتالت احتجاجات الحركة الوحدوية في هذه المناطق واتخذت طابعاً منظماً.

(١) محيي الدين السفرجلاني: « **تاريخ الثورة السورية** »، ١٩٦١، ص ١٠١.

(٢) A.E. Levant, 1918-1928, Syrie-Liban, Série E, Carton 412, Dossier 1, No 208, P. 168.

(٣) Id.Id,: P. 242.

المذكرة الوحدوية لعام ١٩٢٣:

من خلال المواقف الرافضة للتعامل مع الانتداب الفرنسي والاعتراف بلبنان الكبير، تبلور أول عمل جدي منظم لمطلب الوحدة السورية في المناطق الملحقة بجبل لبنان. تمثّل هذا العمل بالمذكرة التي قدمت إلى الجنرال ويغان بمناسبة تعيينه مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان خلفاً للجنرال غورو الذي انتظر الوحدويون رحيله بفارغ الصبر [١].

ويتبين من خلال الاطلاع على هذه المذكرة، أن الموقعين عليها هم أعيان طرابلس وبيروت وصيدا وصور (أي مدن الساحل اللبناني) بالإضافة إلى بعلبك [٢].

تبدأ المذكرة بالمقدمة التالية: «طفح الكيل وبلغ السيل الزبى وأصبح أبناء المقاطعات الملحقين بغير إرادتهم إلى جبل لبنان يئنون من وطأة الضرائب وعدم التساوي في توزيعها بين الأهالي على قاعدة المساواة...».

ما يسترعي الانتباه في هذه المقدمة أن هناك «لجنة» أعدّت لصياغتها «وطبعت الألوف منها لتوزيعها...» «وقد توفقت لجنتنا المشتغلة بوضع هذه اللائحة من طبع الألوف العديدة منها وتوزيعها على الأهالي ونشرها في الصحف..».

مما يعني أن هذه المذكرة كانت نتيجة اجتماع تم الإعداد له مسبقاً وتفرعت عنه لجنة للصياغة، إلا أنه من المؤسف أن أياً من الموقعين [٣] على هذه المذكرة لم

---

(١) وصل الجنرال غورو إلى بيروت في (التاسع من أيار ١٩٢٣).

(٢) جريدة «الإنشاء» الطرابلسية، العدد ٩٧، (١٤تشرين الأول ١٩٤٩). بينما المذكرة المحفوظة في أوراق محمد جميل بيهم خالية من تواقيع أعيان بعلبك ومن المقدمة التي أشارت إليها الجريدة. وقد أشار جان دايه إلى هذا التباين بقوله: «إن وثيقة محمد جميل بيهم ناقصة». راجع مجلة «صباح الخير» العدد ١٢٩ تاريخ (٢٩/١/١٩٧٨).

(٣) بلغ عدد الموقعين على المذكرة ٤٥ شخصاً: ٢٠ توقيعاً من بعلبك، ٩ تواقيع لكل من صيدا =

يبقَ حياً لمعرفة مكان وزمان انعقاد هذا المؤتمر. ولا يتسع المجال هنا لذكر كل ما ورد في هذه المذكرة المهمة التي صيغت بأسلوب أدبي رفيع واستندت إلى الحجج التاريخية، مما يدل على ثقافة أعضاء لجنة الصياغة وسعة اطلاعهم، إنما سنورد النقاط الرئيسية فيها [١].

- الشكوى من الضرائب وعدم التساوي في توزيعها.
- الغبن اللاحق بالمسلمين لجهة الوظائف.
- احترام استقلال جبل لبنان وفقاً لرغبة أهاليه، وهذا يتوافق مع ما كان للجبل من وضع خاص أيام المتصرفية ومع مقررات المؤتمر السوري عام ١٩١٩ و١٩٢٠. لذلك يطلب الموقعون المعاملة بالمثل أي احترام إرادتهم ورغبتهم بالانضمام للوحدة السورية مستندين في ذلك إلى الحقائق التالية:

أولاً: إن الحاق مدن الساحل والأقضية الأربعة بمتصرفية جبل لبنان تمّ بدون رضى الأهالي وبغير استفتاء «وفي ذلك كل المخالفة للإذاعة التلغرافية المرسلة في أوائل تشرين الثاني سنة ١٩١٨ من ناظري خارجية فرنسا وإنكلترة الصريحة - بأن البلاد والمقاطعات التي انسلخت عن الدولة العثمانية هي مستقلة وللأهالي الحرية التامة في تقرير مصيرهم وتأسيس حكوماتهم الوطنية...» - وهنا نلمس صدى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي كان من أهم مبادىء ولسون الأربعة عشر:

- «واردات الخزينة من متصرفية جبل لبنان بالنسبة إلى واردات الولاية والبلاد التي صيّرت لبنان كبيراً سبعة عشر من المائة تقريباً - فهل من العدل أن تصرف أموال تلك البلاد علىَّ موظفي متصرفية جبل لبنان تحت إسم (دولة)؟؟».

= وطرابلس ٦ تواقيع عن صور و ١١ توقيعاً عن بيروت، مع الإشارة أن جميع الموقعين هم من أعيان هذه المدن.

(١) يمكن الاطلاع على نص المذكرة كاملاً في الملحق.

ثانياً: استناداً لآراء المؤرخين « كأبي الفرج » « وإبن حوقـل » « وأبي الفـداء » « والقزويني »... وأخيراً فانديك الأميركي فإن لبنان لا يشمل أكثر من حدود المتصرفية، وقد جرى تعيين حـدوده سنـة ١٨٦٠ بمعـرفـة الدول العظمـى وفي مقدمتها فرنسا. « وما سمعنا ولا روى لنا التاريخ أن أحداً من حكام الجبل لا قبل الدولة العثمانية ولا بعدها استقل في حكم الجبل والسواحل. ولم يكن في زمن من الأزمان مستقلاً بالمعنى الذي يتخيله بعض المتهوسين من أبنائه، بل كان مقاطعة من المقاطعات التي يحكمها أحد الولاة مثل أحمد باشا الجزار وظاهر العمر وبعده عبد الله باشا وغيرهم وكل هؤلاء كان لهم صلة بحاكم الجبل وسيطرة عليه. ولم يظهر لجبل لبنان نوع من الامتيازات أو حكومة معروفة إلا بعد حوادث سنة ١٨٦٠ ». هذه المطالعة التاريخية كان الغرض منها الرد على دعاة « الحدود التاريخية » للبنان.

ثالثاً: وجود موانىء عديدة للجبل كالبترون وشكا وجبيل وجونيه والنبي يونس والدامور والسعديات « وكثير من الدول تتمنى أن يكون لها عدد ما للبنان من الموانىء » وواضح أن الغرض من هذا الاستشهاد كان الرد على الرأي القائل بأن الجبل لا بد له من ميناء على البحر.

رابعاً: الضائقة الاقتصادية التي حلت بطرابلس بسبب فصلها عن السوق الداخلية، وكذلك الأمر بالنسبة لبيروت وباقي البلاد الملحقة « كل ذلك بسبب ذلك التقسيم الإداري الغريب الذي لم يقصد به سوى إكرام أهل متصرفية جبل لبنان ليكونوا حكاماً... ».

خامساً: التّمييز في فرض الضرائب بين سكان البلاد الملحقة بالجبل وبين سكان المتصرفية، بحيث أن الفريق الأول يدفع الضرائب بينا يتولى الفريق الثاني المناصب. ومع ذلك ولو تحققت المساواة ولكن بقي لبنان مصراً على رفض الوحدة « فلا مناص، ولا محيص لأهالي البلدان الملحقة من طلب الإنفصال عن لبنان، والالتحاق بالوحدة السورية للاعتبارات المذكورة جميعها ».

يتضح من هذه المذكرة رغبة وعزم أهالي البلدان الملحقة بالمتصرفية الالتحاق بالوحدة السورية وعدم إمكانية اندماجهم بكيان لبنان الكبير. فكيف تجلت ردة الفعل المقابلة؟ كيف قابل أنصار لبنان الكبير المذكرة؟

عبرت جريدة « لسان الحال » عن وجهة نظر هؤلاء بقولها: « لبنان الكبير ثابت بمشيئة الشعب اللبناني وتأييد السلطة المنتدبة. وأن الحكم قد استقر نهائياً في شكله الحاضر ولا مجال للرد على تلك العريضة لأن ذلك يقتل الوقت ولا يفيد ويفتح باباً لا جدوى بفتحه »[١].

وهذا الرد كان متطابقاً مع الموقف الفرنسي الذي عبر عنه روبير دي كاي عندما صرح في بكركي: « إن لبنان الكبير ثابت وسيظل ثابتاً إلى الأبد »[٢].

ما تجب ملاحظته في هذا الصدد أن تاريخ تقديم المذكرة قد ترافق مع استتباب الأمن ومجيء الجنرال ويغان الذي علّقت عليه الآمال بأن ينتهج سياسة مغايرة لسياسة سلفه غورو، حتى أن الشاعر الشعبي عمر الزعني المعروف بمواقفه المناهضة للانتداب امتدح المفوض السامي الجديد بقوله:

« جنزال ويغان صـاحـب السلطـان   أحيا الأوطان أحيا الآمـال »[٣]

ولكن إذا كانت المناطق التي ألحقت بالمتصرفية قد سادها الهدوء في هذه الفترة فإنها كانت تفتقد إلى الشعور بالمساواة، فحتى عام ١٩٢٥ كان هناك لبنانان لا لبنان واحد، باعتراف الحاكم كايلا نفسه:

« توجد فوارق عديدة تثير انتقـادات كثيرة. فمجـرد إبقـاء الأراضي مـن الفئتين في حدود إدارية منفصلة عن بعضها البعض كان سبباً دائماً للاستياء »[٤].

---

(١) « لسان الحال » العدد ٨٩٤٥ ـ (أول حزيران ١٩٢٣).

(٢) « لسان الحال » العدد ٨٨٢٧ ـ (١٧ كانون الثاني ١٩٢٣).

(٣) محمود نعمان: « **عمر الزعني شاعر الشعب** »، بيروت ١٩٧٩، ص ٥٣.

(٤) **Anniversaire de la proclamation du grand Liban «Discours Prononcés le 1er Septembre 1925 par le Gouvernement de l'Etat et par le president du conseil representatif. Imp. de lettres. Beyrouth. 1925, P. 3.**

ثانياً: استناداً لآراء المؤرخين «كأبي الفرج» «وإبن حوقل» «وأبي الفداء» «والقزويني»... وأخيراً فانديك الأميركي فإن لبنان لا يشمل أكثر من حدود المتصرفية، وقد جرى تعيين حدوده سنة ١٨٦٠ بمعرفة الدول العظمى وفي مقدمتها فرنسا. «وما سمعنا ولا روى لنا التاريخ أن أحداً من حكام الجبل لا قبل الدولة العثمانية ولا بعدها استقل في حكم الجبل والسواحل. ولم يكن في زمن من الأزمان مستقلاً بالمعنى الذي يتخيله بعض المتهوسين من أبنائه، بل كان مقاطعة من المقاطعات التي يحكمها أحد الولاة مثل أحمد باشا الجزار وظاهر العمر وبعده عبد الله باشا وغيرهم وكل هؤلاء كان لهم صلة بحاكم الجبل وسيطرة عليه. ولم يظهر لجبل لبنان نوع من الامتيازات أو حكومة معروفة إلا بعد حوادث سنة ١٨٦٠». هذه المطالعة التاريخية كان الغرض منها الرد على دعاة «الحدود التاريخية» للبنان.

ثالثاً: وجود موانيء عديدة للجبل كالبترون وشكا وجبيل وجونيه والنبي يونس والدامور والسعديات «وكثير من الدول تتمنى أن يكون لها عدد ما للبنان من الموانيء» وواضح أن الغرض من هذا الاستشهاد كان الرد على الرأي القائل بأن الجبل لا بد له من ميناء على البحر.

رابعاً: الضائقة الاقتصادية التي حلت بطرابلس بسبب فصلها عن السوق الداخلية، وكذلك الأمر بالنسبة لبيروت وباقي البلاد الملحقة «كل ذلك بسبب ذلك التقسيم الإداري الغريب الذي لم يقصد به سوى إكرام أهل متصرفية جبل لبنان ليكونوا حكاماً...».

خامساً: التّمييز في فرض الضرائب بين سكان البلاد الملحقة بالجبل وبين سكان المتصرفية، بحيث أن الفريق الأول يدفع الضرائب بينما يتولى الفريق الثاني المناصب. ومع ذلك ولو تحققت المساواة ولكن بقي لبنان مصراً على رفض الوحدة «فلا مناص، ولا محيص لأهالي البلدان الملحقة من طلب الإنفصال عن لبنان، والالتحاق بالوحدة السورية للاعتبارات المذكورة جميعها».

يتضح من هذه المذكرة رغبة وعزم أهالي البلدان الملحقة بالمتصرفية الالتحاق بالوحدة السورية وعدم إمكانية اندماجهم بكيان لبنان الكبير. فكيف تجلت ردة الفعل المقابلة؟ كيف قابل أنصار لبنان الكبير المذكرة؟

عبرت جريدة «لسان الحال» عن وجهة نظر هؤلاء بقولها: «لبنان الكبير ثابت بمشيئة الشعب اللبناني وتأييد السلطة المنتدبة. وأن الحكم قد استقر نهائياً في شكله الحاضر ولا مجال للرد على تلك العريضة لأن ذلك يقتل الوقت ولا يفيد ويفتح باباً لا جدوى بفتحه»[1].

وهذا الرد كان متطابقاً مع الموقف الفرنسي الذي عبر عنه روبير دي كاي عندما صرح في بكركي: «إن لبنان الكبير ثابت وسيظل ثابتاً إلى الأبد»[2].

ما تجب ملاحظته في هذا الصدد أن تاريخ تقديم المذكرة قد ترافق مع استتباب الأمن ومجيء الجنرال ويغان الذي علّقت عليه الآمال بأن ينتهج سياسة مغايرة لسياسة سلفه غورو، حتى أن الشاعر الشعبي عمر الزعني المعروف بمواقفه المناهضة للانتداب امتدح المفوض السامي الجديد بقوله:

«جنرال ويغان صاحب السلطان   أحيا الأوطان أحيا الآمال»[3]

ولكن إذا كانت المناطق التي ألحقت بالمتصرفية قد سادها الهدوء في هذه الفترة فإنها كانت تفتقد إلى الشعور بالمساواة، فحتى عام ١٩٢٥ كان هناك لبنانان لا لبنان واحد، باعتراف الحاكم كايلا نفسه:

«توجد فوارق عديدة تثير انتقادات كثيرة. فمجرد إبقاء الأراضي من الفئتين في حدود إدارية منفصلة عن بعضها البعض كان سبباً دائماً للاستياء[4].

---

(١) «لسان الحال» العدد ٨٩٤٥ - (أول حزيران ١٩٢٣).

(٢) «لسان الحال» العدد ٨٨٢٧ - (١٧ كانون الثاني ١٩٢٣).

(٣) محمود نعمان: «**عمر الزعني شاعر الشعب**»، بيروت ١٩٧٩، ص ٥٣.

(٤) **Anniversaire de la proclamation du grand Liban «Discours Prononcés le ler Septembre 1925 par le Gouvernement de l'Etat et par le president du conseil representatif. Imp. de lettres. Beyrouth. 1925, P. 3.**

وكان من أسباب التذمر والشكوى سوء توزيع الضرائب:

« من بين الأمور التي تدل على التفاوت الكبير بين مقاطعة جبل لبنان القديمة المستقلة وأراضي الولاية عدم وحدة نظام الضرائب... وقد قيل كل شيء عن ضريبة العشر اللاشعبية التي تصيب أراضي الولاية القديمة... »[1].

وكانت وضعية التعليم مثالاً صارخاً على ذلك التفاوت، إلا أنه بدلاً من أن تعمد سلطات الانتداب إلى تعزيز التعليم الرسمي باعتباره يوحّد بين الاتجاهات والميول السياسية، نراها تتبع سياسة معاكسة: « فاعتماداته التي كانت عام ١٩٢٠، ٢٩١,٠٠٠ ليرة لبنانية انخفضت عام ١٩٢٤ إلى ١٢٤٠٠٠ ليرة. وعدد المدارس الرسمية قد انتقل في نفس الفترة من ٢٤٠ إلى ١١٨. أما عدد التلاميذ فبعد أن وصل إلى ١١٥٠٠ عاد وانحدر إلى ٧٢٥٠ تلميذاً »[2].

فكيف يمكن بعد ذلك لسكان المناطق الملحقة بالمتصرفية أن لا يرفضوا التعامل مع الانتداب وممثليه؟ وهذه جريدة المعرض تعترف صراحة أن الكيان الجديد بعد مرور خمس سنوات على ولادته كان موحداً شكلاً لكنه اثنين في « مسألة الضرائب والرسوم وما شاكل »[3].

هذا التمييز في المعاملة كان من شأنه أن يزيد في قناعة أهالي المناطق الملحقة بضرورة فسخ تلك الشراكة غير المتكافئة. وقد تجلت تلك القناعة من خلال التعاطف مع أحداث الثورة السورية.

(٣) Id. Id, : P. 7.

(٢) Id. Id, : P. 7.

(٣) المعرض: ٢٣ آب ١٩٢٥.

موقف المناطق المُلحقة بلبنان من الثورة السورية

ما إن بدأ الجنرال ويغان يتعرّف إلى أحوال البلاد السورية، ويستجيب لرغبات سكانها بإعلانه اتحاد دولتي دمشق وحلب، حتى اضطر إلى ترك منصبه، إثر تبدل الجو السياسي في فرنسا، الناجم عن انتخابات عام ١٩٢٤، الذي أوصل التحالف اليساري إلى الحكم.

المفوض السامي الجديد، الجنرال ساراي، عرف بميوله اليسارية وبإلحاده، إلا أن هذه الصفات لم تكن مقبولة في بلاد محافظة ومتدينة. وبالرغم من تزويده بتعليمات صريحة من قبل رئيس وزرائه هريو « بالتفكير قليلاً بالأكثرية الإسلامية القاطنة في بلاد الانتداب بعد أن كان هذا الإهتمام ينحصر بالأقليات المسيحية واللاتين فقط »[1]، فقد تميز حكمه باندلاع الثورة السورية الكبرى التي كانت أهم الثورات السورية وأشملها خلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. وكان سببها المباشر رفض المفوض السامي استقبال الشخصيات التي جاءت تشتكي من إدارة حاكم جبل الدروز الكابتن كاربيه. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عمد المفوض السامي إلى اعتقال زعماء آل الأطرش، العائلة ذات المكانة الخاصة في جبل الدروز... ومن جبل الدروز امتدت الثورة لتشمل سوريا بكاملها ولتصل إلى البقاع ولبنان الجنوبي.

في هذا البحث، ما يعنينا من هذه الثورة، نظرتها الوحدوية، وأثرها في لبنان

(١) ظافر القاسمي: « **وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى** »، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٣٠.

لا سيما في الساحل والأقضية الأربعة.

كان سلطان باشا الأطرش، الذي تزعم الثورة، واعياً لأخطاء الانتداب الفرنسي بتقطيعه أوصال سوريا ومدركاً لرغبة الشعب السوري بالوحدة، لذلك أصر منذ البداية على أن تتجاوز حركته حدود طائفته بإعطائها طابعاً قومياً عاماً. ففي بيانه الذي وجهه إلى الشعب السوري بتاريخ (السابع عشر من تموز ١٩٢٥) حدد الهدف من الثورة:

«الاستقلال التام لسوريا العربية الواحدة غير القابلة للتجزئة، في الساحل كما في الداخل..»[١].

كانت الأرض خصبة، وكان رجال الحركة القومية العربية الذين شتتهم الانتداب يتحينون الفرصة، من هنا شكلت الحركة التي قادها سلطان باشا الأطرش هاجساً سيطر على ممثلي الانتداب في المشرق وعلى رؤسائهم في باريس. ولم يمض ثلاثة أشهر على اندلاع الثورة حتى كتب القومندان دانتز رئيس مصلحة الاستخبارات في المشرق يقول:

«لم تلبث هذه الحركة المحلية البحتة في الأصل أن استغلت من قبل الوطنيين السوريين، ثم امتدت إليها أيدي العملاء القوميين والعروبيين من الخارج، وهم يحاولون الآن أن يجعلوا من سلطان باشا الأطرش رمزاً للشرق على غرار ما هو عبد الكريم (الخطابي) بالنسبة للإسلام الغربي (المغرب)... لقد أصبح سلطان باشا الأطرش بطل استقلال سوريا الناهضة... وستصبح حركة الجبل بداية لحركة تحرر قومية...»[٢].

كان من الطبيعي إذن أن يكون لهذه الثورة ذات الأفق القومي صداها في الأراضي الملحقة بالمتصرفية، ذات المشاعر الوحدوية.

(١) Edmond Rabbath: **«La Formation historique du Liban...»**. P. 363.

(٢) A.E. Levant 1918-1929, Syrie - Liban, Série E, Carton 412, Dossier 1, No 193, P. 95-101.

ففي البقاع لم تنجح وسيلة سلطات الانتداب باجتذاب عائلة آل حيدر إليها ولو كانت تلك الوسيلة تعيين مدير للزراعة في لبنان الكبير لأن أكثرية العائلة انتظمت خلف قيادة توفيق حيدر باعتراف المراجع الفرنسية نفسها - الذي «اجتاح لبنان الشرقي على رأس عصابة... وقد قطعت الخطوط الحديدية بين بعلبك وحمص مرات عديدة وأطلقت النار على القطارات أو على وحداتنا..»[١].

وامتدت هذه الثورة إلى منطقة الضنية، على أبواب طرابلس، وباتت تهدد مراكز الفرنسيين الحساسة ومواصلاتهم، ويصف تقرير فرنسي هذا الوضع المستجد بقوله:

«هذا الوضع كان خطراً، خاصة وأن جبل أكروم يشرف على سهل البقاع من جهة الغرب... كانت العصابة التي امتلكت لفترة أكثر من ألف بندقية تجمع العناصر المشاغبة من المنطقة وحتى أناساً من حمص. وكان بإمكانها أن تهدد، من المطل الذي كانت توجد فيه والذي يصعب الوصول إليه، أما البقاع حيث يمكن للمتاولة أن يمدوا لها يد العون، وأما خط سكة الحديد من حمص إلى طرابلس وأما طرابلس نفسها. وبالفعل فقد عمل الثائرون بعد مدة قليلة إلى نقل الاضطرابات إلى المدينة التي يطمح بها الوطنيون السوريون كثيراً، وقد احتلت العصابة عدة قرى شيعية شمال زغرتا وطردت منها قوى الدرك والبوليس، ثم استقرت، معلنة أنه لا يجب على الشعب المسيحي أن يخاف لأنها لا تريد إلا قتال جنود الحكم. وما هذا كما نرى إلا توسيع لخطة اللجنة السورية الفلسطينية في مصر التي تميل إلى نزع صفة اللصوصية عن عمل العصابات وإعطائها شكل مقاومة وطنية للسيطرة على الأراضي التي تتنازعها سوريا مع لبنان»[٢].

ومن المواقف ذات الدلالة الخاصة في سياق هذه الثورة، طابعها اللاطائفي فنرى قادة المجاهدين وزعماء الدروز في حاصبيا يعقدون اجتماعاً يقررون فيه

(١) A.E. Levant... No 198, P. 61.

(٢) Id. Id,: P. 61.

« عدم التعرض للبنان وأن ينحصر نشاطهم في المناطق التي سلخت عن دمشق وضمت إلى لبنان الكبير »[1]. كما نرى العديد من المسيحيين[2] يحملون السلاح إلى جانب المسلمين.

وإذا انتقلنا إلى لبنان الجنوبي، نستطيع أن نلمس الطابع القومي اللاطائفي بوضوح، فعندما دخل الثوار مدينة حاصبيا (١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥) وسط ترحيب النساء والرجال « ألفوا حكومة وطنية يرأسها نسيب غبريل من أعيان المسيحيين »[3]. وكانت البيانات التي تذاع بإسم القائد العام للثورة، زيد الأطرش، تتوج بعبارة: « الدين لله والوطن للجميع »[4].

إلا أن سلطات الانتداب عمدت للتفرقة الطائفية وبدأت بتسليح الموالين لها من المسيحيين للوقوف ضد الثورة، وجاءت بأحد موارنة زغرتا للدفاع عنهم (بطرس كرم). إلا أن قادة الثورة كانوا واعين للشرك الذي نصبه الفرنسيون. وليس صدفة أن يقبض أحد زعماء الثورة (شكيب وهاب) على ستة عشر رجلاً من عصابة كرم ويطلق سراحهم قائلاً لهم: إذهبوا يا إخواني وبلّغوا جميع المسيحيين أننا لا نريد بهم شراً ولا نرغب في محاربتهم بل نود قتال الفرنسيين »[5].

---

(١) منير الريس: « **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: الثورة السورية الكبرى** »، ط ١٠، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٣٠٩.

(٢) من هؤلاء: عقلة القطامي من جبل الدروز ونزيه النبكي من القلمون وميشال نحاس من طرابلس، راجع ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٣) محيي الدين السفرجلاني: المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(٤) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ و٣٥٦.

(٥) المرجع نفسه، ص ٣٥٤. وقد أكد لنا شكيب وهاب هذه الواقعة أثناء المقابلة التي أجريت معه بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٩. ويذكر سلام الراسي في كتابه « **لئلا تضيع** »: ص ١٣٠ أن أحد الرعاع الملتحقين بالثورة أقدم على إطلاق الرصاص على جرس الكنيسة في حاصبيا، فاستدعي المطران ثيودوسيوس أبو رجيلي على الأثر إلى مركز قيادة الثورة حيث قال له قائدها حزة الدرويش: « هذا الشاب اعتدى على كنيستكم وقد حكمنا عليه بالإعدام رمياً بالرصاص، ويجدر بكم الآن أن تشاهدوا تنفيذ الحكم بأنفسكم ». فأجاب المطران « الكنيسة ليست لي بل للسيد المسيح الذي سامح الذين صلبوه... ».

إلا أنه بالرغم من الطابع اللاطائفي للثورة فإن هذه الفترة لم تخل من أحداث ذات طابع طائفي، إذ أنه بعد أن احتل الثائرون حاصبيا اتجهوا نحو جديدة مرجعيون. « هناك عارض سكان كوكبا الموارنة تقدمهم وأطلقوا النار عليهم، فقتلوا أربعة منهم... وعندما تدخل الأب ديمتريوس من حاصبيا لإفهامهم بأن الانتفاضة وطنية وليست دينية قتله الموارنة »[1].

وفي الخامس عشر من شهر تشرين الثاني احتل الثوار جديدة مرجعيون بعد أن هزموا الحامية الفرنسية، إلا أنهم لم يستطيعوا البقاء فيها طويلاً إذ جهز الفرنسيون حملة كبيرة استرجعتها منهم كما استرجعوا حاصبيا فلجأ الثوار إلى أسلوب حرب العصابات...

إن عدم تمكن الثوار من التمركز والبقاء طويلاً في المناطق التي أضرموا فيها الثورة، سواء كان في شمالي طرابلس أم في البقاع والجنوب لا يعني أن جماهير السكان كانت سلبية تجاههم، فالترحيب الذي لاقاه الثوار من قبل الأهالي وإمدادهم بالمؤن دليل على مدى التجاوب. أما جماهير المدن الساحلية فقد كان معظمها ملتفاً حول الثورة وإن لم تستطع المشاركة العملية في أحداثها، حتى النواب الذين تعاونوا مع السلطة المنتدبة لم يستطيعوا أن يقفوا ضدها، فقد قرر المجلس النيابي في جلسة أول كانون الأول عام ١٩٢٥ بأكثرية الأعضاء ومخالفة أرسلان والداعوق - بيهم - تلحوق « أن هجوم الثوار على حاصبيا ومرجعيون وراشيا تعدياً على استقلال لبنان وحرية سكانه »[2]. فهذه المعارضة الصريحة من قبل أربعة من النواب الذين تعاونوا مع الانتداب كانت دليلاً على مدى التجاوب الشعبي مع الثوار وإن كان هذا التجاوب انحصر في مناطق معينة وطوائف محددة.

---

(١) A.E. LEvant **(1918-1929).** Série E. Carton 412, Dossier 1, No 198, P. 249-250.

(٢) محيي الدين السفرجلاني: المرجع السابق، ص ٣٠٧.

مؤتمرات السّاحل لِعَام ١٩٢٦

ظروف انعقادها:

أ ـ مفاوضات دي جوفنيل:

على أثر قصف دمشق بالقنابل في ٨ تشرين الأول ١٩٢٥ والأثر السيء الذي تركه هذا العمل في العالم، اضطرت فرنسا إلى استبدال مفوضها السامي الجنرال ساراي بمفوض مدني كان عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي هو السيد هنري دي جوفنيل. ومنذ تعيينه في ٨ تشرين الثاني حتى وصوله إلى لبنان في الأول من كانون الأول، عكف على دراسة المسألة السورية على أساس عقد معاهدة تحل محل الانتداب. في باريس اتصلت به الجمعية السورية وقدمت إليه مذكرة بواسطة عبد الله اليافي تتضمن إعلان الوحدة السورية. كما جرت محادثات بينه وبين الأمير جورج لطف الله من جهة والأمير شكيب أرسلان من جهة ثانية. وأثناء مروره بالقاهرة عقد محادثات أخرى مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني قدمت خلالها مذكرة تتضمن استفتاء جميع سكان لبنان في الانضمام إلى الدولة السورية أو الانفصال عنها استفتاءً حراً مباشراً [١]. إلا أن هذه المفاوضات انتهت إلى الفشل بسبب تعنت المفوضية العليا في بيروت التي أوفدت عدداً من عسكرييها إلى القاهرة اجتمعوا بدي جوفنيل «وأكدوا له أن الثورة قد تلاشت،

---

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٧٥، راجع أيضاً مجلة «العرفان»: المجلد ١١، الجزء الرابع، ص ٤٤٣.

وأن مجاراة اللجنة التنفيذية في مطالبها يقضي على المصالح الفرنسية المادية والمعنوية» [١].

وهكذا خضع دي جوفنيل لسيطرة العسكريين وألقى خطابه الشهير في مجلس لبنان التمثيلي يوم ٣ كانون الأول والذي جاء فيه:

«لقد قلت البارحة لكي تتردد هذه الكلمات حتى أقصى حدود الأراضي الموضوعة تحت الانتداب: سلام لكل من يريد السلام وحرب لكل من يريد الحرب» بما أن المجلس التمثيلي أثبت بموقفه، كما أثبتت الأمة اللبنانية، الرغبة الأكيدة والاهتمام النبيل بالإبقاء على السلام تحت الانتداب الفرنسي، يجب عليه أن يهب الشعب اللبناني محاسن هذا السلام وهذا الانتداب...» [٢] أما السوريون، فالملامة عليهم لعدم إلقائهم السلاح وما عليهم إلا التشبه باللبنانيين الذين دعوا لمناقشة القانون الأساسي (الدستور) وانتخاب حكومة للبلاد.

ب ـ الإجابة على أسئلة لجنة إعداد الدستور:

على أثر خطاب المفوض السامي، بادر المجلس التمثيلي للبنان الكبير إلى انتخاب لجنة ضمت ١٢ من أعضائه، مهمتها إعداد الدستور... ولتحقيق هذه الغاية قامت اللجنة باستشارة رؤساء الطوائف الدينية وكبار الموظفين عن طريق توجيه أسئلة إليهم تتعلق بالأسس التي يجب أن يرتكز عليها الدستور. وكان أهم تلك الأسئلة [٣]:

١ ـ ما هو شكل الحكم أملكي دستوري أم جمهوري ولماذا؟
٢ ـ أيكون البرلمان مؤلفاً من مجلس أم من مجلسين ولماذا؟
٣ ـ هل يكون رأس الدولة مسؤولاً وتجاه من؟

---

(١) يوسف سالم: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢) Edmond Rabbath: **«La formation historique du Liban...»**, P. 369.

(٣) انظر نص الأسئلة الكامل وعددها ١٢ سؤالاً وأجوبة الشيخ بشارة الخوري عليها في جريدة النهار، العدد الخاص ـ ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥، «النهار السنوي»، ص ٤٨ ـ ٥١.

٤ - هل يكون التمثيل النيابي طائفياً أم لا ولماذا ؟

واضح من نص هذه الأسئلة، أنها تنطلق من التسليم بكيان لبنان الكبير كما أعلن في أيلول ١٩٢٠ مما يتعارض مع رغبة الأكثرية الساحقة من سكان الأراضي التي ألحقت بجبل لبنان، فكان توجيهها على هذا النحو سبباً لانعقاد عدة مؤتمرات، اتخذت طابعاً إسلامياً، خلال شهر كانون الثاني ١٩٢٦ للإجابة عليها.

مؤتمر بيروت:

عقد هذا المؤتمر في الخامس من كانون الثاني ١٩٢٦ في دار جمعية المقاصد الإسلامية بدعوة من القاضي والمفتي حيث تداول كبار زعماء المسلمين في بيروت في الأسئلة التي بعثها رئيس المجلس التمثيلي إلى الطائفة الإسلامية ووضعوا الرد التالي:

« من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية التي هي الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان منذ إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية. وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي وقع رغم إرادتها ومن دون استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مراراً إلى المفوضية العليا وباريس وجمعية الأمم وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والأسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام. وآخر احتجاج قدمته شفاهياً بواسطة وفد من أعيان الطائفة الإسلامية وخطياً إلى فخامة المفوض السامي نبعث إليكم بواحدة منها ضمن هذا الكتاب. وعليه قررت الطائفة الإسلامية في بيروت بالإجماع مغتنمة فرصة ورود الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة الدستورية أن تعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على إلحاقها بلبنان ورفض الاشتراك في الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة المشار إليها في ما يتعلّق بسن الدستور وتؤيد وتكرر طلب الرجوع إلى ما كانت تحفظه لنفسها بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت وزمان »[1].

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٤١١ - ٤١٢. راجع أيضاً النهار السنوي، المرجع =

وبناءً على هذا الرفض، أرسل القاضي والمفتي إلى رئيس المجلس التمثيلي ولجنة الدستور الكتاب التالي نصه:

«تلقينا كتابكم المؤرخ في ٢٤ كانون الأول الماضي ولدى عرضه على أعيان ووجوه ومفكري الطائفة قرروا بالإجماع استناداً على رأي جميع المسلمين في بيروت عدم الاشتراك بمسائل الدستور ... »[1] ومن خلال الإطلاع على أسماء الذين اشتركوا في هذا الاجتماع (٣٧ شخصية) نلاحظ وجود شخصيات كانت على علاقة وثيقة بسلطات الانتداب. من بين هذه الشخصيات الداماد أحمد نامي الذي عين بعد ثلاثة أشهر من تاريخ هذا المؤتمر رئيساً للحكومة السورية، وبدر دمشقية رئيس بلدية بيروت، وعمر الداعوق ممثل بيروت في المجلس التمثيلي والذي كان في الوقت ذاته عضواً في لجنة إعداد الدستور، والشيخ عبد الكريم أبو النصر نقيب الأشراف حيث أطلق عليه في أحد المناشير الموجهة إلى « الأمة الإسلامية » لقب « نقيب أشراف الإفرنسيس »[2]. بالرغم من وجود مثل هذه الشخصيات التي كانت تتعامل مع السلطة المنتدبة والتي كانت تعترف ضمناً بكيان لبنان الكبير، كان القرار الصادر عن المجتمعين تعبيراً عن رفض شعبي لا تجرؤ تلك الشخصيات أن تقف بمواجهته.

مؤتمر صيدا:

أما مسلمو صيدا فقد اجتمعوا في التاسع من كانون الثاني ١٩٢٦ للغرض ذاته أي الإجابة على الأسئلة الموجهة من لجنة إعداد الدستور. إلا أنهم بدلاً من

= السابق، ص ٥٦. وبالمقارنة بين المرجعين نلاحظ فرقاً بين النصين. فالنهار تورد في المقدمة « نحن المجتمعين للمذاكرة... » كما تورد أسباب رفض الانضمام للبنان الكبير الذي يصفه المجتمعون « بالانضمام المخترع الذي استفادت منه الأقلية على حساب الأكثرية التي ترفضه بحق.. » وفي رأينا أن النص الوارد في النهار أصح لكونه طبق الأصل.

(١) « النهار السنوي »، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢) A.E. Syrie-Liban, Vol. 43, No 124.

توجيه ردهم إلى رئيس المجلس التمثيلي، الذي كان في الوقت نفسه رئيساً للجنة، وجهوا هذا الرد إلى المفوض السامي، من خلال مذكرة صادرة عن مؤتمرهم، كان أهم ما جاء فيها:

« قد علم لدى ممثلي الجمهورية الفرنسوية في البلاد السورية من حين أعلن ما يدعونه دولة لبنان الكبير... أن جميع أفراد الطائفة الإسلامية التي تؤلف الأكثرية الحقيقية في هذه البلاد لم يرضوا عن إلحاقهم بمتصرفية لبنان القديمة ذلك الإلحاق الذي أرغموا عليه إرغاماً... وعلى هذا فقد قررت الطائفة الإسلامية في صيدا بإجماع الآراء على أثر ورود الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة الدستورية عدم الاشتراك في سن الدستور اللبناني وتكرر طلباتها الحقة بشأن الإلتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية...[1].

وقع هذه العريضة ٨٦ من أعيان صيدا بينهم القاضي والمفتي والمخاتير...

وهي في صياغتها قريبة من مقررات مؤتمر بيروت الذي عقد قبل أربعة أيام إلا أنها تتصف بأسلوبها الأكثر رفضاً « لما يدعونه دولة لبنان الكبير ».

موقف مسلمي طرابلس:

كان موقف زعماء طرابلس أشدّ عنفاً ووضوحاً، باعتراف القاضي والمفتي اللذين كانا يميلان على ما يبدو للإجابة على الأسئلة، بدليل رسالتهما إلى رئيس المجلس التمثيلي المشار إليها بعبارة « خصوصي » والتي تضمنت:

« أنه بعد أن حررنا لعطوفتكم بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٢٦ بأننا انتدبنا ذاتين من أعيان الطائفة وهما عبد اللطيف أفندي سلطان والشيخ منير ملك بعد أن أنسنا منهما لإعطاء الأجوبة، ففي ١٤ منه تلقينا من كل منهما كتاباً يتضمن طلب

---

(١) « النهار السنوي »، المرجع السابق، ص ٥٣. مع الإشارة أن هناك خطأ ورد في الصفحة ٥٣ من هذه الجريدة، إذ ورد فيها أن العريضة تعود لمسلمي طرابلس بينما هي في الحقيقة تعود لمسلمي صيدا.

الالتحاق بالوحدة السورية وأعادا إلينا الأسئلة بلا أجوبة مجاراة للهوس في طلب الوحدة فأبقيناها لدينا لعلنا نجد من يجيب عليها سواهما. ونظراً للروحية التي لم نعرف مثلها قبل اليوم بطرابلس... لم نتمكن حتى اليوم من الظفر بأحد ممن وقف موقف الحياد تجاه هذه القضية يجرؤ على التعرض لمخالفة هذا الهوس...»[1].

ضمن هذا المناخ الوحدوي السائد في طرابلس، لم تكن هناك حاجة لعقد مؤتمر يجيب على أسئلة اللجنة المكلفة بإعداد الدستور، وقد عمد المكلفان من قبل القاضي والمفتي بالاشتراك مع زميليهما المكلفين من قبل رئيس البلدية ورئيس غرفة التجارة إلى إبلاغ رئيس المجلس النيابي خطياً بأنه لا لزوم للإجابة على الأسئلة مكررين الاحتجاجات على الانضمام للبنان الكبير مطالبين بالوحدة السورية[2].

هذه الاحتجاجات والمطالب الطرابلسية نراها صريحة وواضحة في برقية المحامين:

« نحن محامي طرابلس نطلب الانضمام إلى الوحدة السورية مؤيدين الآراء التي سبقتنا بهذا الطلب ونكرر احتجاجنا على إلحاقنا بلبنان لأنه كان رغم إرادتنا »[3].

أما التجار الذين تضررت مصالحهم من جراء انضمام طرابلس إلى لبنان الكبير، باعتبار أن مدينتهم هي مرفأ الداخل السوري، فكانوا أكثر جرأة في برقيتهم التي جاء فيها:

« لا نعترف بالمجلس النيابي ونكرر طلبنا بالوحدة السورية ونطلب الانفصال عن لبنان حيث ألحقنا مرغمين »[4].

---

(١) « النهار السنوي »، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٢. مع الإشارة إلى الخطأ الوارد في أسفل الصفحة ٥٢ من « النهار » إذ جاء فيها أن العريضة تعود لأهالي صيدا وفي الحقيقة فإنها تتعلق بطرابلس.

(٣) اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري-الفلسطيني: « القضية السورية - المفاوضات مع المسيو دي جوفنيل في باريس ومصر وبيروت - وثائق عن الحالة في سوريا »، ط ١، دمشق ١٩٣٦، ص ٧٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ٧٦.

ولم يكن أهالي عكار المتاخمين للحدود السورية أقل رغبة من الطرابلسيين في طلب الوحدة السورية، فقد جاء في برقيتهم:

« نحن ممثلي الطبقات بعكار نطلب تحقيق رغائبنا بالالتحاق بالوحدة السورية التي لا نرضى عنها بديلاً »[1].

موقف بلدية بعلبك:

هذا الموقف السلبي من الكيان اللبناني لم يقتصر على المدن الساحلية الرئيسية، بل نرى بعلبك تحذو حذوها فتتخذ موقفاً مماثلاً عبر عنه مجلس بلديتها باتفاق أربعة[2] أعضاء هم مجموع الحاضرين من أصل سبعة أعضاء يشكلون هيئة المجلس البلدي وقد كان قرارهم مماثلاً لقرار أعيان بيروت برفض الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالدستور، وتأييداً لهذا الموقف وضع الناخبون الثانويون في بعلبك مضبطة بهذا المعنى[3].

موقف زعماء جبل عامل:

إذا كان موقف زعماء المسلمين السنيين في كل من بيروت وصيدا وطرابلس، والمسلمين السنيين والشيعيين في بعلبك قد تميز بالإصرار على طلب الانفصال عن لبنان والانضمام إلى سورية فإن زعماء جبل عامل لم يتخذوا نفس الموقف في العام ١٩٢٦.

فجبل عامل الذي بلغ به الحماس أشده تأييداً للدولة العربية في دمشق والذي شهد أعمال العصابات ضد الفرنسيين (١٩٢٠ - ١٩٢٢) وشارك في الثورة

(١) المرجع نفسه، ص ٨١.
(٢) الذين اتخذوا هذا القرار هم: الرئيس، توفيق سليمان، والأعضاء: محمود رسول الرفاعي والسيد علي مرتضى وحسين رستم حيدر، راجع النهار، المرجع السابق، ص ٥٧.
(٣) راجع نص القرار الصادر عن مجلس بلدية بعلبك في: أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٤١٢ - ٤١٣. والنهار: المرجع السابق، ص ٥٧.

السورية بدا وكأنه قد فقد ذلك الزخم بعد أن تبنى زعماؤه المطالب الإصلاحية على قاعدة الاعتراف بدولة لبنان الكبير. يتضح هذا الموقف من خلال المضبطة التي وقعها زعماء جبل عامل الذين رأوا مشكلتهم تنحصر في « الحرمان » « والوظائف » « ودفع الضرائب » دون أي ربط بين هذه المشاكل وبين أي طرح سياسي وحدودي. والواقع أن مثل هذا التشخيص للمشاكل كان يحكمه منطق الارتباط بالانتداب الفرنسي.

فقد جاء في هذه المضبطة:

« نحن أهالي جبل عامل، منذ إلحاقنا بلبنان الصغير، ما زلنا نرى الغرم علينا والغنم له، ندفع الضرائب ولا ينفق منها سوى القليل، حتى نرى حقنا مهضوماً فلا نعطى من الوظائف ما نستحقه، ومعلوم أن هذا الاستئثار شديد على النفوس جداً. لذلك نطلب من عميد الدولة المنتدبة المسيو دي جوفنيل تحقيق آمالنا الراسخة في نفوسنا وهي: فصلنا عن لبنان بإنشاء إدارة مستقلة تحت إشراف الدولة المنتدبة، وأن آمالنا وطيدة بعدل المفوض السامي وإنصافه أن يجيب طلبنا الذي هو حق وعدل »[1].

والملاحظ أن هذه المضبطة قد وقعت من قبل النائبين نجيب عسيران وفضل الفضل بالإضافة إلى زعماء العائلات الجنوبية: عسيران، الدرويش، مروة، العبد الله، الخليل، جابر، الأمين، الصباغ. إلا أن هذا الموقف لم يكن بعيداً عن محاولات السلطة المنتدبة الهادفة لإثارة التفرقة بين السنة والشيعة بقصد تفكيك الحركة الوحدوية. لهذا صدر المرسوم رقم ٥٥٠٣ تاريخ (٢٧/١/١٩٢٦) القاضي بإنشاء محاكم خاصة بالأحوال الشخصية للطائفة الشيعية. وركز الفرنسيون جهودهم لاستمالة الشيعة « اعتباراً منهم أن السنيين لا يمكن اكتسابهم فعلاً وواقعاً لقضية لبنانية محضة منفصلة عن الداخل »[2].

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٤١٥، راجع أيضاً محيي الدين السفرجلاني: المرجع السابق، ص ٤٣٦ - ٤٣٧.
(٢) اسكندر الرياشي: « **قبل وبعد** »، ص ٢١٥.

ولم يكن أهالي عكار المتاخمين للحدود السورية أقل رغبة من الطرابلسيين في طلب الوحدة السورية، فقد جاء في برقيتهم:

« نحن ممثلي الطبقات بعكار نطلب تحقيق رغائبنا بالالتحاق بالوحدة السورية التي لا نرضى عنها بديلاً »[1].

موقف بلدية بعلبك:

هذا الموقف السلبي من الكيان اللبناني لم يقتصر على المدن الساحلية الرئيسية، بل نرى بعلبك تحذو حذوها فتتخذ موقفاً مماثلاً عبر عنه مجلس بلديتها باتفاق أربعة[2] أعضاء هم مجموع الحاضرين من أصل سبعة أعضاء يشكلون هيئة المجلس البلدي وقد كان قرارهم مماثلاً لقرار أعيان بيروت برفض الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالدستور، وتأييداً لهذا الموقف وضع الناخبون الثانويون في بعلبك مضبطة بهذا المعنى[3].

موقف زعماء جبل عامل:

إذا كان موقف زعماء المسلمين السنيين في كل من بيروت وصيدا وطرابلس، والمسلمين السنيين والشيعيين في بعلبك قد تميز بالإصرار على طلب الانفصال عن لبنان والانضمام إلى سورية فإن زعماء جبل عامل لم يتخذوا نفس الموقف في العام ١٩٢٦.

فجبل عامل الذي بلغ به الحماس أشده تأييداً للدولة العربية في دمشق والذي شهد أعمال العصابات ضد الفرنسيين (١٩٢٠ - ١٩٢٢) وشارك في الثورة

(١) المرجع نفسه، ص ٨١.

(٢) الذين اتخذوا هذا القرار هم: الرئيس، توفيق سليمان، والأعضاء: محمود رسول الرفاعي والسيد علي مرتضى وحسين رستم حيدر، راجع النهار، المرجع السابق، ص ٥٧.

(٣) راجع نص القرار الصادر عن مجلس بلدية بعلبك في: أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٤١٢ - ٤١٣. والنهار: المرجع السابق، ص ٥٧.

السورية بدا وكأنه قد فقد ذلك الزخم بعد أن تبنى زعماؤه المطالب الإصلاحية على قاعدة الاعتراف بدولة لبنان الكبير. يتضح هذا الموقف من خلال المضبطة التي وقعها زعماء جبل عامل الذين رأوا مشكلتهم تنحصر في « الحرمان » « والوظائف » « ودفع الضرائب » دون أي ربط بين هذه المشاكل وبين أي طرح سياسي وحدودي. والواقع أن مثل هذا التشخيص للمشاكل كان يحكمه منطق الارتباط بالانتداب الفرنسي.

فقد جاء في هذه المضبطة:

« نحن أهالي جبل عامل، منذ إلحاقنا بلبنان الصغير، ما زلنا نرى الغرم علينا والغنم له، ندفع الضرائب ولا ينفق منها سوى القليل، حتى نرى حقنا مهضوماً فلا نعطى من الوظائف ما نستحقه، ومعلوم أن هذا الاستئثار شديد على النفوس جداً. لذلك نطلب من عميد الدولة المنتدبة المسيو دي جوفنيل تحقيق آمالنا الراسخة في نفوسنا وهي: فصلنا عن لبنان بإنشاء إدارة مستقلة تحت إشراف الدولة المنتدبة، وأن آمالنا وطيدة بعدل المفوض السامي وإنصافه أن يجيب طلبنا الذي هو حق وعدل »[1].

والملاحظ أن هذه المضبطة قد وقعت من قبل النائبين نجيب عسيران وفضل الفضل بالإضافة إلى زعماء العائلات الجنوبية: عسيران، الدرويش، مروة، العبد لله، الخليل، جابر، الأمين، الصباغ. إلا أن هذا الموقف لم يكن بعيداً عن محاولات السلطة المنتدبة الهادفة لإثارة التفرقة بين السنة والشيعة بقصد تفكيك الحركة الوحدوية. لهذا صدر المرسوم رقم ٥٥٠٣ تاريخ (٢٧/١/١٩٢٦) القاضي بإنشاء محاكم خاصة بالأحوال الشخصية للطائفة الشيعية. وركز الفرنسيون جهودهم لاستمالة الشيعة « اعتباراً منهم أن السنيين لا يمكن اكتسابهم فعلاً وواقعاً لقضية لبنانية محضة منفصلة عن الداخل »[2].

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٤١٥، راجع أيضاً محي الدين السفرجلاني: المرجع السابق، ص ٤٣٦ - ٤٣٧.

(٢) اسكندر الرياشي: « قبل وبعد »، ص ٢١٥.

والواقع أن السياسة الفرنسية في المشرق كانت منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى تعد الدراسات والتقارير عن الخصوصيات لتستطيع من خلالها تفكيك أوصال البلاد. من هنا كانت محاولاتها إقامة علاقات خاصة مع زعماء البلاد الشيعة. ويبدو أن هذه الزعامات (السياسية منها والدينية) التي كانت تتوافق مصالحها مع مصالح الانتداب، عادت للظهور على المسرح السياسي بعد أن كسرت شوكة الثوار الجنوبيين في نهاية عام ١٩٢٥.

إلا أن هذا الموقف لم يرض الجماهير الشعبية التي عبر عن مشاعرها يومذاك، الشاعر الشعبي عبد الحسين عبد الله، بمناسبة الوليمة التي أقامها السيد عبد الحسين شرف الدين لمندوب المفوض السامي في لبنان المسيو دافيد:

لمن الوليمة في مدينة صور   محفوفة بالطبل والزمور
إشرح لنا أرأيت مطعم طانيوس   وأكلت لحم الكافر الخنزير[١]

فالتيار الوحدوي في جبل عامل خلال هذه الفترة لم يستطع أن يعبر عن نفسه بشكل منظم من خلال مؤسسات معينة نتيجة الإرهاب الذي مارسته سلطات الانتداب وبسبب ضعف الوعي السياسي وعدم التمركز السكاني وعلينا أن ننتظر عشر سنوات أخرى لنلاحظ بروز تيار وحدوي كان له الأثر الكبير على الأجيال اللاحقة. والملاحظ في هذه الفترة أن الطابع العام للاحتجاجات العائلية كان يرتدي الطابع الطائفي:

«كيف لا ينفر المسلمون سنيهم وشيعيهم وهم يسمعون ويقرأون في الصحف أنه (أي لبنان) دولة مسيحية وأنه يجب أن يحصل تبادل السكان بين لبنان وسوريا فيجلى مسلمو لبنان إلى سورية ويجلى مسيحيو سورية إلى لبنان»[٢].

(١) مقابلة مع السيد حسن الأمين بتاريخ (١٦/١٢/١٩٨٠). والمقصود بمطعم طانيوس في هذه القصيدة أن المأكولات قد تمّ تحضيرها في هذا المطعم، وأما الخنزير فمعروف أنه محرم عند المسلمين. وهذا هجاء شديد لرجل دين كالسيد عبد الحسين شرف الدين الذي عرف عنه بأنه كان من أهم رجال الدين آنذاك.

(٢) «العرفان»: المجلد الحادي عشر، الجزء الرابع، ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

موقف السلطة المنتدبة من دعاة الوحدة:

هال الفرنسيين أن يروا الدعوة للوحدة السورية قد بلغت هذا الشأن لا سيما وأن الغاية من وضع القانون الأساسي للبنان إنما كانت تفتيت التيار الوحدوي لتكون التجربة اللبنانية نموذجاً يحتذى في باقي الدويلات السورية. وبدلاً من أن تعطي التجربة ثمارها لصالح الفرنسيين، أظهرت غالبية المسلمين رغبتها في الانضمام لسوريا، فراحت الصحف تقلل من أهمية المطالب الوحدوية، فكتبت «المعرض» تقول: «على أن الأراضي التي أعيدت إلى لبنان - بحق وعدل - قد استشيرت وأبدت رأيها قبل إعلان لبنان الكبير فكانت أكثريتها المطلقة بجانب القضية اللبنانية فعلام الجدل والنزاع...»[١].

وبدأت سلطات الانتداب تلاحق دعاة الوحدة وطلابها حتى ولو تعلق الأمر بتوقيع عريضة مرفوعة للمفوض السامي بطلب الوحدة السورية[٢] وطردت عزيز الهاشم من القضاء بعد إصدار كتابه «سوريا»[٣]، وأصدر الحاكم الفرنسي قراراً بحل مجلس بلدية بعلبك لأنه لم يقتصر في طلبه الانفصال عن لبنان، بتجاوزه حقوقه، بل ارتكب مخالفة كبيرة بالنظر إلى سلطة الانتداب صاحبة الشأن، واعتبر المفوض السامي الذين يثيرون قضية الحدود أنهم يثيرون عداوات الجنسيات والأديان، إلا أن أكثر ما أغضب الفرنسيين، اشتراك بعض الموظفين في الحملة التي ترمي إلى فصل بعض أراضي لبنان الكبير عنه وإلحاقها بسورية، لهذا أصدر الحاكم الفرنسي كايلا بلاغاً جاء فيه: «أنه لا يجوز للذين يشتركون في القيام بمهام الدولة العامة أن يطرحوا على بساط المناقشة والجدل سلامة أراضي الدولة التي يجب

(١) المعرض: العدد ٤٥٨ - (٧ كانون الثاني ١٩٢٦).

(٢) «في صيدا أوقفت السلطة المنتدبة المحامي مصطفى رضا لأنه كان يوقع عريضة مرفوعة للعميد الجديد في طلب الحاق جبل عامل بالوحدة السورية...»، راجع «العرفان»، المجلد ١١، الجزء ٤، ص ٤٤٤.

(٣) «مركز السفير للمعلومات»، المرجع السابق، ص ٢٦.

عليهم أن يكونوا في طليعة الذين يخدمونها »[١] تحت طائلة العقاب. هذا الموقف المتشدد من قبل سلطات الانتداب كان كافياً لإفهام دعاة الوحدة أن لا مجال للتراجع عن الكيان اللبناني.

لبنان الكبير ... حدود غير ثابتة:

في الوقت الذي كانت فيه المطالبة بالوحدة السورية تزداد قوة في المناطق الملحقة بجبل لبنان، كانت الثورة السورية تزداد احتداماً، في حين كان المسيو دي جوفنيل يعتقد بأن حل القضية السورية لا يستغرق سوى أسابيع قليلة، وبعد العمليات العسكرية التي فشلت في إنهاء الثورة، وجد نفسه مضطراً للدخول في مفاوضات مع حكومة الداماد أحمد نامي انتهت بالتوقيع على وثيقتين: « الأولى نص البيان الوزاري مع المواد العشر والثانية خاصة بطريقة تنفيذ كل مادة من مواد البرنامج العشر ولم تنشر حتى الآن...» وسلم مندوب المفوض السامي في المفاوضات المسيو بيير أليب للداماد رسالتين: « كتبهما بخط يده ووجههما إليه اعترف في الأولى بحق سورية في الحصول على مرفأ بحري وتعهد بإعطائها طرابلس مع عكار على طول خط سكة الحديد إلى بعلبك فتتصل طرابلس بدمشق مباشرة من دون أن تمر السكة بأراضٍ لبنانية. وسلم في الوثيقة الثانية بضرورة الوحدة السورية...».

وكان بعض زعماء الطائفة المارونية على علم بما يجري، من هؤلاء أميل إده، الذي « تعهد بإقناع أبناء طائفته بالموافقة على إعطاء طرابلس لسورية، وإشعاراً بذلك وقع بخط يده على الوثيقة الخاصة بقضية الوحدة »[٢].

وإلى هذه المتغيرات يشير البطريرك الماروني في رسالته إلى المسيو بريان (رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية) في رسالته بتاريخ ١٥ تموز ١٩٢٦:

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٤١٦ - ٤١٧.
(٢) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٣٣.

« ... يتردد على مسامع اللبنانيين منذ بضعة أشهر بأن ممثلي الانتداب في سوريا ولبنان يفكرون في انتزاع مدينة طرابلس مع سهول عكار، أي كل الأراضي الشمالية الشرقية فيما وراء الخط الحديدي طرابلس - حمص، من لبنان لإعطائها لسوريا... وبعضهم يؤكد أيضاً بأن بعلبك وأرضها سيلاقون نفس المصير...».

وينهي البطريرك رسالته بقوله:

« مهما يكن المستقبل المرهون لهذا البلد، لا يمكننا أن ننكر بأن لبنان وحده سيبقى إلى الأبد مخلصاً لفرنسا، وأن في تصغيره أو إضعافه تصغيراً لتأثير فرنسا نفسها...»[١].

هذه الحيرة في الموقف الفرنسي لجهة حدود لبنان الكبير، التي استمرت لغاية إعلان الدستور اللبناني، لا يمكن تفسيرها بمعزل عن نشاط الحركة الوحدوية في لبنان الذي تجلى في بداية عام ١٩٢٦، إلا أن الحدود لم تتغير كما كان متوقعاً ومتفقاً عليه، فالمفوض السامي سافر إلى باريس في ٢٨ أيار ١٩٢٦ ولم يعد بعد أن كان قد أعلن الدستور اللبناني قبل يومين من سفره.

النواب المسلمون وسياسة الأمر الواقع:

بينما كان المفوض السامي يقطع الوعود بضم طرابلس وعكار لسوريا، كان المجلس النيابي اللبناني منصرفاً لمناقشة مشروع الدستور، حيث برزت مشكلة شائكة بالنسبة للنواب المسلمين. فهؤلاء النواب كانوا في الواقع قد اعترفوا بلبنان الكبير كما أعلنه الجنرال غورو في الأول من أيلول عام ١٩٢٠ لأنهم كانوا ممثلين للمناطق التي ألحقت بجبل لبنان، إلا أن هذا التمثيل كان من شأنه أن يحرج موقفهم أمام جماهيرهم الوحدوية، للخروج من هذا المأزق ورغبة في تحقيق مزيد من السيطرة لا تتوفر لهم بشكل دائم في كيان كبير، تقدم هؤلاء النواب (خالد شهاب، صبحي حيدر، خير الدين عدرا، عمر بيهم وعمر الداعوق) بالاقتراح التالي:

(١) A.E. Série E. Carton 413. Dossier 3, Vol. 263, P. 114-10.

« لما كنا من ممثلي البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير بدون استفتاء أهاليها، نحتج على الفصل الأول من القانون الأساسي، ونطلب فصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير أي القديم وجعلها حكومة مستقلة إدارياً واقتصادياً وسياسياً، على أن يكون لها اتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية . . . »[1] على أن هذا المشروع كان عبارة عن تسجيل موقف فقط كما تبين من اقتراح النائب صبحي حيدر الذي جاء فيه: « على أنه تحاشياً للأضرار التي قد تلحق بأهالي البلاد الملحقة وريثما نتخلص من هذا الالحاق فإننا ندخل بالبحث في هذا الدستور محتفظين باحتجاجاتنا »[2].

وضمن هذا الإطار أيضاً، أرسل النائب عمر الداعوق برقية إلى سكرتير جمعية الأمم يشير فيها إلى الاحتجاج المقدم منه ومن زملائه طالباً تأييد اقتراحهم بإيجاد دولة مستقلة للأراضي التي ألحقت بلبنان القديم.

وهكذا انتهى المجلس التمثيلي من مناقشة مشروع الدستور الذي أقره المفوض السامي في الثالث والعشرين من أيار ١٩٢٦، فكان على حد تعبير جورج زوين « منحة جزاء إخلاصنا وإخلادنا للسكينة »[3]. إلا أن هذه « المنحة » بنيت على أسس طائفية، فكانت امتداداً لنظام المتصرفية، فشعر المسلمون أنهم غرباء في الكيان الجديد بالرغم من أن المادة ٩٥ من الدستور حاولت أن تدخل الطمأنينة إلى نفوسهم. ومع أن سلطات الانتداب عينت شارل دباس الأرثوذكسي رئيساً للجمهورية لتهدىء من روعهم من جهة ولإقناع الأرثوذكس « بالرجوع عن موقفهم السلبي وقبول الحماية الفرنسية »[4] من جهة ثانية، فإنها لم تتخل عن موقف ثابت يقضي بدوام الهيمنة المارونية. ولم يخيب الرئيس الأول للجمهورية اللبنانية أمل السلطة المنتدبة، فقد أظهر عقيدته المارونية عندما ذهب إلى بكركي بعد انتخابه بيوم واحد حيث خاطب البطريرك قائلاً: « من هنا نستمد الدعاء فقط

(١) أنور الخطيب: « المجموعة الدستورية ـ القسم الثاني ـ دستور لبنان ـ الجزء الأول، ص ١٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٢.
(٣) المرجع نفسه، ص ٤٩.
(٤) اسكندر الرياشي: « **قبل وبعد** »، ص ٣٩.

بل الرأي ونستوحي العمل ولا نقرر ونفصل شيئاً إلا بموافقة صاحب الغبطة »[1].

إلا أن السلطة المنتدبة وزعماء الطائفة المارونية كانوا على استعداد للتنازل عن بعض مظاهر النفوذ المسيحي مقابل تثبيت حدود الكيان الجديد، فبدأت عملية استقطاب الشخصيات الإسلامية بتعيين الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس النيابي وراح النواب المسلمون يقدمون الاقتراحات والمطالب بإسم المناطق الملحقة بلبنان القديم. أما الجماهير الإسلامية فقد بقيت جماهير وحدوية في حين كانت قيادتها تحاول أن تجد حلاً لمشاكلها في التعاون مع سلطات الانتداب عن طريق اقتسام مغانم الحكم.

استنتاجات:

شكّل لبنان الكبير خدمة للمصالح الفرنسية باعتباره منفذاً للداخل السوري والعربي، دون أن يلغي الوجه الطائفي الماروني، مع فارق وحيد تجلى في تنوع وتعدد طوائفه، بحيث أصبحت المعادلة على النحو التالي: في نظام المتصرفية كان هناك أغلبية مارونية واضحة، أما في لبنان الكبير فقد أصبح الموارنة الأقلية الكبيرة. وقد جاء هذا الكيان متوافقاً مع الرغبة المارونية العامة بتوسيع حدود الجبل بعد أن عانى على الصعيد الاقتصادي مرارة تجربة المتصرفية، لا سيما أثناء الحرب العالمية الأولى.

إلا أن الكيان الجديد كان يحمل في ولادته بذور ضعفه، باعتباره يضم مجتمعين مختلفين من حيث الميول السياسية والمعتقدات الدينية والتركيب الاجتماعي والاقتصادي.

غير أنه كان من شأن السياسة الفرنسية التي مارسها رجال الانتداب في لبنان كما لو أنهم في مستعمرة من المستعمرات الفرنسية واستئثارهم بمراكز الحكم والتوجيه، أن نمت بذور تيار لبناني مستقل. إلا أن ولاء المسيحيين بوجه عام

(١) اسكندر الرياشي: « **الأيام اللبنانية** »، ص ١٦٤.

وخاصة الموارنة كان لفرنسا وكان هذا الولاء يزداد، بتأثير رجال الدين، كلما ازداد عداء المسلمين للانتداب ورفضهم للكيان اللبناني.

إن الرفض الإسلامي للانتداب والكيان عبر عن نفسه بأعمال المقاومة والاغتيالات ومقاطعة الإحصاء وانتخابات المجلس التمثيلي عام ١٩٢٢، وتجلى في المذكرة التي قدمت إلى الجنرال ويغان وبالبرقيات المتعددة إلى المسؤولين الفرنسيين على كافة المستويات، طيلة ست سنوات، التي طالبت بالانفصال عن لبنان والانضمام إلى سوريا. وكان من أبرز مظاهر موجة الرفض هذه الامتناع عن الإجابة على الإسئلة المتعلقة بالدستور في بداية عام ١٩٢٦.

ومن الملاحظ أن حركة الاحتجاج والمطالبة، كانت تتأثر بالوضع السياسي في الداخل السوري. فأعمال العصابات في الأقضية الأربعة ترافقت مع ظهور مثيلاتها في ضواحي حلب وبلاد العلويين... وعندما اشتدت الثورة السورية، انتعشت آمال الوحدويين في الأراضي الملحقة بلبنان القديم، الأمر الذي أدى إلى مفاوضات جادة مع الجانب السوري لفصل طرابلس وعكار وبعلبك عن لبنان من أجل إلحاقها بسورية.

وفي ظروف غياب الأحزاب السياسية المنظمة عن المسرح، تولت قيادة التيار الوحدوي الزعامات السياسية المكونة من كبار الملاك والبورجوازية الناشئة. وقد استطاعت فرنسا اجتذاب قسم كبير من هذه الزعامات ممثلة بإقطاعي عكار ومعظم زعماء جبل عامل. أما ما تبقى من الزعماء «الوحدويين»، لا سيما زعماء بيروت، فقد ظلوا على معارضتهم الشكلية، بينما في الواقع كانوا يجيدون أصول اللعبة، فهم في الوقت الذي يظهرون فيه بأنهم من رواد الوحدة السورية، كانوا من رموز الكيان الذين يسعون للانفصال عنه أما الجماهير الشعبية في الأراضي الملحقة بالمتصرفية فقد ظلت وفية لمبادئها في الوحدة السورية، يزيدها اقتناعاً ما كانت تلاقيه من تمييز في المعاملة بينها وبين سكان لبنان القديم.

الفصل الرابع

الحركة الوحدوية في لبنان منذ إعلان الدستور حتى المعاهدة الفرنسية - اللبنانية (١٩٢٦-١٩٣٦)

موقف الحركة الوحدوية من إعلان الدستور اللبناني:

بالرغم من صدور الدستور اللبناني في ٢٣ أيار ١٩٢٦ الذي حول « لبنان الكبير » إلى « الجمهورية اللبنانية »، استمرت الوصاية الفرنسية على لبنان وتكرست بنص المادة ٩٠ من الدستور التي نصت على « أن السلطات المقررة بمقتضى هذا الدستور يعمل بها مع الاحتفاظ بما للدولة المنتدبة من الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة ١٢ من عهد جمعية الأمم ومن صك الانتداب ». وقد عمل بهذا النص الأساسي في كل مداخلة من قبل السلطات العليا المنتدبة بين ١٩٣٢ و١٩٤٣[١].

إلا أن هذا الوضع الجديد لم يخمد التيار الوحدوي. ففي طرابلس تصدَّرَ هذا التيار عبد الحميد كرامي الذي أثبت مقدرته كزعيم ديني وسياسي ولم تستطع سلطات الانتداب أن تنال من قوته بالرغم من تبنيها للشيخ محمد الجسر وإيصاله إلى رئاسة المجلس النيابي وبالرغم من تدابيرها القمعية ضد زعماء التيار الوحدوي[٢].

وفي الأقضية الأربعة وعكار عبر هذا التيار عن نفسه من خلال المشاركة

---

(١) Pierre Randot. **«Les institutions politique, du Liban».** Tome I, Publication de l'institut d'études de l'orient Contemporain, Paris 1947, P. 12.

(٢) قبضت السلطات الفرنسية في نهاية شهر حزيران ١٩٢٦ على عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعارف الحسن وآخرين. (راجع أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٦٩).

العملية في أحداث الثورة السورية، نذكر منها معارك: الضنية ـ عكار ـ وادي التيم، معركة وادي فيسان (١٨ أيار ١٩٢٦) التي قتل فيها ٦٠٠ جندي فرنسي، إحراق دار الحكومة في بعلبك، معركة اللبوة وهزيمة الفرنسيين فيها (١١ حزيران)، مؤتمر مرجحين (٣٠ حزيران ١٩٢٦) الذي ضم زعماء العشائر في بعلبك والهرمل ومقرراته الوحدوية(١).

وقد أدركت السلطة المنتدبة دقة الوضع اللبناني، فلم تشأ أن تثير حساسيات سكان المناطق الملحقة بلبنان القديم. وقد تجلى هذا الموقف من خلال تصريح المفوض السامي الجديد المسيو بونسو الذي انتهج سياسة سلفه: «... وفقاً لوعود السيد دي جوفنيل، ستترك فرنسا الدول تتباحث فيما بينها حول اتفاقات جديدة توفق بين مصالحها (الوحدة السورية) وتناقش نزاعاتها (الحدود بين لبنان وسوريا). وفي حال وجود خلاف، ستحتكم وتلتمس موافقة (ولكن ليس تحكيم) عصبة الأمم»(٢).

في سياق هذا التردد الفرنسي، كتبت جريدة «البلاغ» الوحدوية في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٧، تحت عنوان: «كيف تكون الوحدة السورية»:

«هناك فكرتان لا ثالث لهما تحوم حول الموضوع الذي نحن بصدده:

فالفكرة الأولى تقول بأن يعود لبنان إلى ما كان عليه وتؤلف البلاد المنضمة إليه مقاطعة تندمج بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية.

والفكرة الثانية تشير بأن ينضم لبنان بشكله الحاضر إلى الوحدة السورية. وكلتا الطريقتين في نظرنا تؤدي إلى الهدف المطلوب وهو انضمام البلاد بعضها إلى البعض الآخر وتأليف حكومة واحدة فيها.

---

(١) راجع أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٦.

(٢) A.E. Serie E. Carton 413-2- Vol.225, P. 37 (Résumé de la déclaration de Monsieur Ponsot).

أما ما يشير به البعض بتشذيب بعض أطراف لبنان الحالي كطرابلس وعكار مثلاً وضمها إلى سورية وإبقاء البعض الآخر كبيروت وسواها ملتحقاً بلبنان، فالأغلبية من السكان لا ترضى بهذا الحل ولا تراه ينطبق على معنى الوحدة العامة التي يطالب بها الوطنيون المخلصون»(١).

يتضح من هذا المقال، أن قضية ضم طرابلس وعكار لسوريا كانت ما تزال مطروحة على بساط البحث في اوائل عام ١٩٢٧، إلا أن دعاة الوحدة السورية كانوا يتوقون إلى مدى أبعد من ذلك أي إلى انضمام لبنان بأكمله إلى الوحدة السورية أو على الأقل ضم مدن الساحل والأقضية الأربعة. إلا أن ما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن تلك الآمال الوحدوية لم تكن بعيدة عن التردد الفرنسي بشأن الحدود اللبنانية وفقاً لوعود دي جوفنيل وتصريح سلفه الغامض بونسو. كما لم تكن بعيدة عن التطورات الجارية على الساحة السورية والتي كانت تؤثر بشكل فعال على الوضع اللبناني، ولعل أبرز تلك التطورات بروز الكتلة الوطنية السورية على المسرح السياسي.

ظهور الكتلة الوطنية في سوريا وأثره في لبنان:

بالرغم من إخفاق الثورة السورية في تحقيق أهدافها، فقد كان من شأنها تقوية الرابطة الوطنية في مواجهة الانتداب الفرنسي، إلا أن أبرز نتائج هذه الثورة كان ظهور الكتلة الوطنية السورية على مسرح الحياة السياسية وقيادتها للنضال الوطني في سوريا حتى أواخر الأربعينات.

وإذا كان ظهور الكتلة الوطنية كميثاق ونظام داخلي قد تأخر حتى عام ١٩٣٢، إلا أن عبارة «الوطنيين» بدأت تتردد منذ عام ١٩٢٦ على أثر اشتراك فارس الخوري ولطفي الحفار وحسني البرازي في وزارة الداماد أحمد نامي.

---

(١) «الراية»، العدد ١١، ١٨ كانون الثاني ١٩٢٧، نقلاً عن «البلاغ» تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٢٧.

وكان الميلاد الفعلي للكتلة المؤتمر الذي عقده « الوطنيون » في بيروت في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٧ للرد على بيان المفوض السامي بونسو (٢٦ تموز ١٩٢٧) الذي كرس تجزئة البلاد السورية. وقد جاء رد المؤتمرين من لبنانيين وسوريين ليعلن تمسكه بوحدة العمل السياسي في سوريا ولبنان[١].

وفي هذه الفترة برز رياض الصلح كأحد أقوى رجالات الحركة الوطنية الذي أبلغ سولومياك « حسب ما جاء في تقرير هذا الأخير إلى حكومته بتاريخ ٤ شباط ١٩٢٧، أن إيقاف الثورة يصبح ممكناً إذا أظهرت فرنسا استعداداً حسناً لتحقيق الوحدة السورية أو على الأقل لإقامة اتحاد فدرالي بين لبنان والحكومة السورية المتحدة »[٢].

وكانت الثورة السورية قد أنزلت خسائر فادحة بالمصالح الفرنسية، فاستجابت فرنسا لوجهة نظر الكولونيل كاترو، رئيس مكتب الاستخبارات في المفوضية العليا متجاهلة الدعوة إلى العنف التي كان يمثلها بيير أليب ورفاقه. وعمدت إلى الخروج من المأزق بتبني الحل الدستوري، فتألفت حكومة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني لانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستوراً للبلاد. وجرت الانتخابات في ٢٦ نيسان ١٩٢٨، فجاءت نتائجها انتصاراً لمرشحي الكتلة الوطنية. وفي التاسع من حزيران افتتح المفوض السامي اجتماعات المجلس التأسيسي داعياً النواب لوضع الدستور السوري معلناً عزمه على عقد معاهدة بين فرنسا وسوريا.

---

(١) راجع البيان الصادر عن المؤتمر في: أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٣٢ - ٥٣٦. وقد حضر هذا المؤتمر بالإضافة إلى الزعماء السوريين أمثال الأمير سعيد الجزائري، هاشم الأتاسي وابراهيم هنانو... زعماء من طرابلس (عبد الحميد كرامي، الدكتور عبد اللطيف البيسار وعارف الحسن) ومن بيروت (عبد الرحمن بيهم والدكتور عبد الله اليافي).

(٢) عادل اسماعيل: « **السياسة الدولية ...** »، ج ٤، ص ١٢٥.

مؤتمر أبناء الساحل: دمشق ١٩٢٨:

أ ـ أسباب انعقاده:

في الوقت الذي شرعت فيه الجمعية التأسيسية في سوريا بوضع دستور للبلاد، عقد مؤتمر أبناء الساحل في دمشق[١] الذي ضم ممثلين عن مدن الساحل اللبناني (صور، صيدا، بيروت، وطرابلس) ومدن الساحل السوري (بانياس، طرطوس واللاذقية) كما حضره ممثلون عن جبل عامل والأقضية الأربعة[٢].

ويبدو أن الدعوة لهذا المؤتمر سبقته اجتماعات تمهيدية شكّل رياض الصلح محورها. وفي هذا الصدد تقول « لسان الحال »:

« وليست الحفلات التي أقيمت لرياض بك الصلح في بيروت وصيدا والاجتماعات التي عقدت في بعلبك يوم عيد الأضحى وفي صوفر وقالوا عنها أن المقصود بها البحث في شكل الحكم، إلا اجتماعات مشاورات ومداولات في كيف يجب على البلدان المنسلخة عن سوريا أن تعمل والمجلس التمثيلي مجتمع اليوم في سبيل هذه الوحدة »[٣].

وإذا كان رياض الصلح قد شكّل محور المؤتمر، إلا أن رئاسته تولاها الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي. ويبدو أن هذا الترئيس كان بسبب المكانة التي احتلتها طرابلس في الحركة الوحدوية.

---

(١) كانت الجلسة التمهيدية للمؤتمر في فندق فكتوريا بدمشق، ثم انتقل المؤتمرون إلى بيت ياسين الجابي (٢٣ حزيران ١٩١٨).

(٢) كان عدد المدعوين ٧٢ شخصاً حضر منهم ٦٨، راجع بشأن أسماء الحضور: « المقطم » تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٢٨، و« لسان الحال » تاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٨، وأمين سعيد: المرجع السابق، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.

(٣) « لسان الحال »: ٢٦ حزيران ١٩٢٨.

ب - بيان ومقررات المؤتمر:

يبدو الطابع الوحدوي للمؤتمر واضحاً من خلال مقدمة البيان الصادر في نهايته:

« لما كانت القضية السورية قضية واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، ولما كان السوريون أمة واحدة تربطهم جامعة القومية ولا تفرق بينهم الأديان والمذاهب، ولما كانت الظروف القاسية حالت دون اشتراك بعض أبناء هذه البلاد في الجمعية التأسيسية التي تضع دستور هذا الوطن وتقرر مصيره النهائي، فقد أتينا نحن أبناء البلاد المحرومين من هذا الحق إلى دمشق عاصمة سوريا ومصدر الوطنية الحقة... وعقدنا مؤتمرنا في يوم السبت... الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ خلال انعقاد الجمعية التأسيسية السورية في الوقت الذي يظهر فيه الشعب الفرنسوي النبيل استعداده لإيجاد صداقة دائمة مع بلادنا... »[١].

وكانت أهم المقررات الصادرة عنه:

١) يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومي ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسماة ببلاد العلويين والبلاد التي ضمت إلى لبنان القديم من سورية، وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سورية المؤلفة من البلاد المذكورة هي دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة.

٢) إرسال تحية خالصة إلى الجمعية التأسيسية وتأييد الكتلة الوطنية... »[٢].

ج - آثار المؤتمر:

١) ردود الفعل السلبية:

كانت ردة الفعل في الأوساط اللبنانية عنيفة للغاية، فقد رأت في مقررات

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٤٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٥٤٦.

المؤتمر الداعية لضم الساحل والأقضية الأربعة إلى سوريا عملاً من شأنه أن يقوض أسس الكيان اللبناني. وزاد من ريبة هذه الأوساط وشكوكها أن المؤتمر عقد في وقت كان فيه التردد الفرنسي واضحاً بشأن مسألة الحدود.

لهذا عبّرت جريدة « البشير » الناطقة بلسان الأوساط الكاثوليكية عن ريبتها من رجال الانتداب بقولها ان هؤلاء « كلما شاؤوا تولية رجل على سورية وعدوه بتنفيذ خطة من موادها الوحدة السورية »[١] في حين لم يكن قد جف الحبر عن وثائق دي جوفنيل، وزاد من هذه الشكوك ما تردد يومها من أن رياض الصلح نال وعداً من مسيو بريان « بتحقيق الوحدة إذا طلبها السواد الأعظم من سكان لبنان »[٢].

وعلى الصعيد الرسمي، استدعى رئيس الجمهورية اللبنانية النائب صبحي حيدر « وأظهر له استياءه من وجوده في مؤتمر يسعى إلى تجزئة لبنان »[٣].

كما اجتمع رئيس الجمهورية بالمفوض السامي « وأبان له أن الأفكار تضطرب في لبنان من جراء هذا القرار وأن من واجبات الحكومة أن تذيع بياناً تطمئن فيه الأفكار، وأن إذاعة هذا البيان يجب أن تكون مستندة إلى وعد من المفوضية السامية »[٤].

والحقيقة أن سلطات الانتداب لم يكن بوسعها حينذاك أن تعلن معارضتها صراحة لمقررات المؤتمر حتى لا تعكر صفو العلاقات مع السوريين، ولذلك نالت الحكومة اللبنانية وعداً شفوياً من المفوضية السامية باحترام استقلال لبنان. كما لم

(١) نقلاً عن « لسان الحال »: (٤ تموز ١٩٢٨).
(٢) « المقطم » ٣ تموز ١٩٢٨. إلا أن هذا الوعد لم يكن حقيقياً كما تبين لنا من خلال إطلاعنا على وثائق الأرشيف الفرنسي:
Carton 412, Dossier 1, Levant 1918-1929. P. 58-59.
(٣) « لسان الحال »، ٢٧ حزيران ١٩٢٨.
(٤) « المقطم » ٣ تموز ١٩٢٨.

يكن بوسع الحكومة اللبنانية أن تنفذ تهديدها بإقالة عضوي بلدية بيروت (أحمد الداعوق وعمر بيهم) اللذين حضرا المؤتمر لإشارة صدرت إليهما من المفوضية العليا [1].

وعلى الصعيد الشعبي، استنكرت بعض القرى المسيحية في البقاع مقررات المؤتمر طالبة البقاء في لبنان بحدوده التاريخية[2]. كما احتج مسيحيو مرجعيون على تلك المقررات وعلى تمثيلهم في المؤتمر باسم مراد غلمية[3].

وامتدت موجة الاحتجاجات إلى الخارج فأرسلت برقية من الجمعية اللبنانية في القاهرة وبرقية أخرى من الجمعية اللبنانية في الاسكندرية نورد هنا بعض ما جاء فيها:

« الجمعية اللبنانية في الاسكندرية التي تتكلم باسم الجالية اللبنانية تحتج ضد السماح لبعض التجمعات بتقطيع أوصال لبنان الكبير وتتمنى أن تصونوا حدوده الطبيعية بحزم »[4].

من جهة أخرى، شنت الصحف اللبنانية هجوماً عنيفاً على المؤتمر. وكانت ظاهرة اشتراك نائبين فيه موضوع استغرابها، فكتب رامز سركيس في « لسان الحال » يقول: « لا نعلم كيف رأى هذان النائبان أن الموقف يسمح لهما بأن يقوما بهذه التظاهرة... »[5]. أما جريدة « الراية » فقد ركزّت حملتها على بعض الأعضاء في بلدية بيروت « الذين استمدوا سلطتهم من وزير داخلية لبنان وها هم اليوم يعملون على تفكيك عرى الوحدة البنانية » في حين رأت « الأحوال » أن المؤتمرين

---

(١) « المذكرة الأولى من الجمعية اللبنانية بالاسكندرية ـ سياسة التفاهم مع فرنسا » ـ الاسكندرية ١٩٢٨، ص ٣٣.

(٢) هذه القرى هي: دير الأحمر، بشوات، برقا، شليفا، الرام، ريما اليمونة، القدام، نبحا، عيون ارغش، مشيتية، بتدعي، أحيات، سرعين، (راجع « المقطم » ٢٨ حزيران).

(٣) « المعرض »، تموز ١٩٢٨.

(٤) مذكرة الجمعية اللبنانية بالاسكندرية، المرجع السابق، ص ٢٧ « نقلاً عن النص الفرنسي ».

(٥) « لسان الحال »: (٢٦ حزيران ١٩٢٦).

« يكلفون الجمعية التأسيسية السورية فوق طاقتها »[1] أما « الوطن » فبعد أن حثت الحكومة اللبنانية على القيام بواجباتها بملاحقة المؤتمرين رأت أن علة عقد هذا المؤتمر تعود إلى كون « الأقاليم التي أعيدت إلى لبنان لم تستفت في أمرها قبل إعلان حدود لبنان الكبير... ولا حيلة بإزاء هذه العلة بغير الإستفتاء »[2].

أما جريدة « المعرض » المعتدلة فكانت تتوقع ارتفاع أصوات طلاب الوحدة بمناسبة انصراف الجمعية الوطنية إلى وضع الدستور السوري إلا أنها تستغرب « أن يقوم للمطالبة بتفكيك الوحدة اللبنانية نائب في المجلس النيابي أو موظف معين في مجلس بلدي... فمثل هؤلاء يصح أن يقال فيهم، أنهم يأكلون من خبز السلطان ويضربون بسيفه، ولكن لغير ما يرضيه ويشتهيه، يناهضون لبنان في أقوالهم ويؤيدونه في أعمالهم وسياستهم الإيجابية وفي هذا دليل واضح على أن هذه الحركة الجديدة لم تبن إلا على المسايرة والمجاملة للأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم في الكيان اللبناني مهملين ومظلومين »[3].

هذا التحليل كان الأقرب إلى الواقع، مناطق ملحقة بلبنان بما فيها من إهمال وما يلحق أهاليها من غبن، مقابل لبنان المتصرفية حيث الوظائف والامتيازات وموسم الاصطياف... أما النواب والموظفون الذين حضروا المؤتمر فقد كانوا في الحقيقة يعارضون من ضمن النظام، ولم يكن بوسعهم إلا الاستجابة لمطلب الوحدة الذي تعتنقه أكثرية السكان في مناطقهم.

المسألة التي تسترعي الانتباه في هذا الصدد أن برقية معارضة واحدة لمقررات المؤتمر صدرت عن جهة إسلامية[4]، مما يعني أن أقلية مسلمة بدأت بالتسليم بكيان لبنان الكبير، في حين استمر التيار الوحدوي قوياً في سائر الأنحاء التي تتواجد فيها

---

(١) « لسان الحال »: (٢٩ حزيران ١٩٢٦) (زاوية أقوال الصحف).

(٢) « لسان الحال »: (٤ تموز ١٩٢٨) (زاوية أقوال الصحف).

(٣) « المعرض »: (٢٩ حزيران ١٩٢٨).

(٤) برقية علي العبد الله بإسم مسلمي مرجعيون، راجع « المعرض »: (١ تموز ١٩٢٨)، ولم نعثر أثناء تدقيقنا في صحف هذه الفترة على برقية أخرى.

الأكثرية الإسلامية، وكان من القوة بحيث حجب الأصوات الأخرى المتعاونة مع الانتداب أو تلك التي رضيت بالكيان اللبناني[1].

٢ ـ ردود الفعل الإيجابية:

يبدو أن المؤتمرين أرادوا أن يكون هناك دعم شعبي للمقررات التي اتخذوها، لذلك ما ان أنهى المؤتمر جلساته حتى نظموا عريضة «أخذوا يطوفون بها على الناس طالبين توقيعها ودفع ١٥ غرشاً عن كل توقيع لتسديد أجور البرقية التي تبرق بهذا التأييد إلى باريس وإلى المراجع الرسمية الأخرى في الداخل»[2].

وانبرت جريدة «البلاغ» الناطقة بلسان الوحدويين اللبنانيين للرد على حملات الجرائد الموالية للسلطة قائلة: «إن طلاب الوحدة ليسوا بأعداء لبنان... ولكنهم لا يستطيعون أن يتحملوا هذه الضربة الاقتصادية»[3].

كما راحت الصحافة الدمشقية تدافع عن المؤتمر والمؤتمرين، وتصدت جريدة «فتى العرب» للحملة الصحافية التي شنتها الصحافة اللبنانية ضد النائبين عمر بيهم وصبحي حيدر لاشتراكهما في المؤتمر فكتبت تقول:

«يظهر أن كتّاب هذه الصحف يعيشون في معزل عن حياة الأمم الدستورية التي أباحت للنواب وغير النواب أن يكشفوا عن آرائهم كما يشاؤون»[4].

ملاحظات حول المؤتمر:

١ ـ الملاحظة الأولى التي يجب تسجيلها، أن اشتراك عدد من النواب في هذا

(١) عندما كتبت جريدة الرقيب الطرابلسية مقالاً طعنت فيه على المطالبين بالوحدة تحمّس شبان طرابلس «فكمنوا لصاحبها الأستاذ يوسف نصر وأحد محرريها سامي قصير فأشبعوهما ضرباً» راجع «المقطم» (١٤ تشرين الثاني ١٩٢٨).

(٢) «المقطم»: (٣ تموز ١٩٢٨).

(٣) نقلاً عن «لسان الحال»: (٢٩ حزيران ١٩٢٨).

(٤) المرجع نفسه: (٢٨ حزيران ١٩٢٨).

المؤتمر[1] كان مثاراً لحملة صحفية ضدهم، إلا أنه يبدو أن هؤلاء النواب كانوا مضطرين لمسايرة القاعدة الشعبية التي يمثلونها، في الوقت الذي كانوا فيه يرغبون في الحفاظ على مناصبهم، ولذا يسارع النائب صبحي حيدر إلى التنصل من اشتراكه في المؤتمر بقوله: «أنه لم يكن موجوداً بالمؤتمر بصفة رسمية بل وجد هناك اتفاقاً وأنه لم يوقع بيان المؤتمر الذي رفع إلى المفوض السامي»[2].

٢ ـ اشتراك معظم الزعامات السنية البارزة في هذا المؤتمر، ومنها من سيلعب دوراً مهماً في مرحلة الاستقلال كرياض الصلح وعبد الحميد كرامي وعبد الله اليافي الذين تولوا رئاسة الوزارة اللبنانية. وقد روى لنا الرئيس عبد الله اليافي أن زعامته لم تكن مبنية على الثروة أو العائلة، وإنما بنيت على أساس نشاطه السياسي في فرنسا يوم كان طالباً وتبنيه لمطلب الوحدة السورية[3]. وهذا يعني أن التيار الوحدوي في الأوساط الإسلامية كان من القوة والتأثير بحيث كان يتعذر على أي زعيم أن يتجاهله.

٣ ـ يلاحظ أنه لأول مرة منذ انعقاد المؤتمر السوري العام سنة ١٩١٩، يشترك في مؤتمر يدعو للوحدة السورية ممثلون عن الطوائف المسيحية[4] بينما تميزت المؤتمرات والعرائض والمذكرات والبرقيات السابقة لمؤتمر ١٩٢٨ بطابعها الإسلامي.

(١) هؤلاء النواب هم: عمر بيهم (بيروت) صبحي حيدر (بعلبك) عبد القادر شريتح (اللاذقية).

(٢) «لسان الحال»: (٢٧ تموز ١٩٢٨).

(٣) مقابلة مع الرئيس عبد الله اليافي بتاريخ (١٩٧٩/٣/١٢).

(٤) من هؤلاء: تيودور حكيم (طرابلس) مراد غلمية (مرجعيون) حسني عطية (عكار) ملحم الفرزلي، مخايل فلفلي، سمعان خزعل وإبراهيم القيم (البقاع).

مقدمات الاندماج الوطني: الاتجاهات غير الطائفية

إن الطابع اللاطائفي للمؤتمرين في دمشق عام ١٩٢٨ لم يكن ميزة انفردوا بها عن سواهم، فقد انطلق بعض المسيحيين يدافعون عن العروبة مقابل فكرة « لبنان وطن قومي مسيحي » الذي انبرت تدعو إليه جريدة الأوريان. فيرد جبران تويني على هذه الدعوة بقوله:

« تزعم الأوريان ومن لف لفها من المتفرنجة أن لبنان بلد غير عربي، وأن حضارته نصرانية، ونحن نقول للزميلة أنه لا يوجد للبنان حضارة دينية خاصة لأنه ليس مؤلفاً من طائفة واحدة، بل هو مجموعة طوائف ليس لها مثيل في بلاد العالم فمن الخطأ أن يقال انه بلد ذو حضارة نصرانية، فهو بلد عربي...».

ويختم مقاله بالقول: « إن العرب قومنا، ونحن نفاخر بحضارتهم، كما يفاخر اليوناني واللاتيني بحضارة أجداده »[١].

وأدرك العديد من المفكرين والقادة المسيحيين أن الطائفية أساس انقسام اللبنانيين، فركزوا جهودهم على محاربتها. ففي خطاب له في منروفيا يقول هنري الجميل:

« الطائفية هي العقبة الكأداء في سبيل رقينا واستقلالنا »[٢].

وهكذا كان شأن أنطون سعادة الذي حارب الطائفية بلا هوادة بين أوساط

(١) « الأحرار »: (٩ تموز ١٩٢٩).

(٢) « الرائد الممتاز » لسنة ١٩٢٧، ص ٣٣.

المهاجرين لا سيما في البرازيل داعياً لوحدة سوريا.

كما أدرك حزب الشعب اللبناني[١] منذ تأسيسه خطر الطائفية على وحدة البلاد فحاربها حتى في نشيده: « لا نريد الطائفية إنها الداء الذميم »[٢]. وفي هذه الفترة أيضاً صدرت جريدة « الراية » لسان حال حزب المحافظين ومن أغراضها « لم شعث اللبنانيين المقيمين والمغتربين لا فرق بين مسلميهم ودروزهم والنصارى »[٣].

وبالإضافة إلى محاربة الطائفية تكوّن نوع من الاندماج الوطني نتيجة الإجماع الشعبي حول بعض المطالب والشكاوى وعلى الأخص نتيجة للإضرابات العمّالية بين عامي ١٩٢٦ و١٩٢٧ التي شكلت أول نواة للوحدة الوطنية بمعزل عن الإنتماء الطائفي.

أول إضراب كان لسائقي العجلات في ٢١ حزيران ١٩٢٦، الذين عادوا إلى العمل في اليوم التالي بعد أن نالوا الزيادات التي كانوا يطالبون بها على معاشاتهم. إلا أن الإضراب الأهم بدأ في أول تموز ١٩٢٦ في شركة الترامواي والإنارة في بيروت ولم ينته إلا بعد تحقيق بعض المطالب.

ومن ١٩ إلى ٢٣ تموز، أعلنت الإضرابات في بعض المطابع، ومن ٢١ إلى ٢٣ تموز، حصل عمال الأحذية على ٦٠٪ من الزيادة التي طالبوا بها عن طريق الإضراب. كما حصلت حركات أخرى في مصانع الخشب والتبغ[٤].

في هذه الفترة أيضاً نشهد نمو الصناعة اللبنانية، إلا أن هذه الصناعة بتأثير الأزمة العالمية عام ١٩٢٩، وبسبب المزاحمة الأجنبية تعرضت للركود والإفلاس،

(١) هو الاسم العلني للحزب الشيوعي، وقد تأسس في (٢٤ تشرين الأول ١٩٢٤) وكان سكرتيره، يوسف يزبك.

(٢) محمد دكروب: « **جذور السنديانة الحمراء - حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني** »، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٩.

(٣) « الراية »: (أول كانون الثاني ١٩٢٧).

(٤) Jacques Couland: **«Le Mouvement syndical au Liban (1919-1946)»**. Editions sociales, Paris 1979, P. 143-144-145.

فقد بلغ عدد هذه الإفلاسات في بيروت « عام ١٩٣٠ ثلاثين إفلاساً ، وارتفع هذا العدد إلى ثمانية وأربعين ، عام ١٩٣١ . . . »[١] فخاضت البورجوازية اللبنانية معركتها بالاشتراك مع البورجوازية السورية ضد هيمنة الرساميل الأجنبية ومزاحمتها . وتجلت هذه المشاركة في المؤتمر الصناعي الاقتصادي الذي عقد في دمشق في أيلول ١٩٢٩ فكان وجود الرساميل الصناعية اللبنانية والسورية في هذا المؤتمر « ذا طابع وطني معاد للانتداب وعامل على جمع كلمة السوريين واللبنانيين ضده »[٢] .

وتميزت فترة ما بين (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) أيضاً بانتشار الفساد والرشوة مما كان يفسح في المجال لتلاقي أبناء البلاد حول مطالب اقتصادية واجتماعية وإدارية إلا أن هيمنة الانتداب على شؤون الحكم وتنظيمات حكومة أميل إدة وإحصاء ١٩٣٢ وأزمة انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢ أخرت مثل هذا التلاقي مدة عشر سنوات أخرى .

---

(١) عادل الصلح: **حزب الاستقلال الجمهوري ـ من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي** ، طبعة أولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٩ .

(٢) مسعود ضاهر : « **لبنان الاستقلال ، الميثاق والصيغة** » ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥ .

مَراسيمُ حكومَة إدّه (كانون الثاني ١٩٣٠)

تعتبر المراسيم التي اتخذتها حكومة أميل إده في مطلع عام ١٩٣٠ من أكثر المواضيع إثارة وجدلاً خلال فترة الانتداب الفرنسي على لبنان ، ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

- إصلاح قضائي وتخفيض عدد المحاكم إلى أربع .
- تخفيض الاعتمادات المخصصة للتعليم العام .

النقطة الأهم في هذه المراسيم التي سميت في حينها « إصلاحات » ، تناولت موضوع التعليم الرسمي ، فقد ألغيت بموجب تلك المراسيم ١١١ مدرسة من أصل ١٦٢[١] . وكان من الواضح أنها تمس المناطق الإسلامية أكثر من غيرها نظراً لتغلغل البعثات التبشيرية في الأوساط المسيحية ، إلا أنها في نفس الوقت طالت المناطق المتخلفة ـ مسيحية أو إسلامية ـ أكثر من غيرها باعتراف الفرنسيين أنفسهم :

« لا شك أن الموضوع هو تسليم مهنة التعليم الموكولة للدولة إلى المبادرة الخاصة على مدى واسع هذا هو باختصار الوضع الحالي . ولكن من الأفضل عدم ترك التعليم الابتدائي في المناطق التي تظهر فيها المبادرة الخاصة ضعيفة كلبنان الجنوبي وعكار وشمال البقاع . . . »[٢] .

---

(١) يراجع بشأن المدارس الملغاة المرسوم رقم ٦١٢٩ تاريخ (١٧ كانون الثاني ١٩٣٠) ـ وللمزيد من التفاصيل راجع الجريدة الرسمية العددين ٢٢٩٦ ـ ٢٢٩٧ ، ك ١ ، ١٩٣٠ .

(٢) A.E. SERIE E. Syrie-Liban 1930-1940, Carton 413, Dossier 2, Vol 264, P. 186-187.

ولكي نفهم سخط المسلمين على هذه المراسيم لا بد من العودة إلى الوضع التعليمي خلال هذه الفترة كما يصفه تقرير سلطة الانتداب إلى عصبة الأمم:

« يتمتع لبنان بكثرة عدد المدارس الخاصة، حيث القسم الأكبر منها أجنبي، كما تبين الأرقام التالية: في نهاية عام ١٩٢٩ كان في هذه المدارس التي يبلغ عددها ١٠٦٩ ما مجموعه ٧٧٧٧٦ تلميذاً في المدارس الرسمية. وهذا يمثل ٥٩٦ تلميذاً في التعليم الخاص مقابل ١٠٠ في التعليم الرسمي »[١].

إن تخفيض الاعتمادات المخصصة للتعليم العام رافقه إلغاء لمعظم المدارس الرسمية التي كانت تعتبر مدارس أولاد المسلمين بوجه عام باعتبار أن المسيحيين كانوا يرسلون أبناءهم إلى مدارس الإرساليات الأجنبية باستثناء المناطق المتخلفة، كما أشرنا إلى ذلك. لهذا تركت تلك التدابير استياءً عنيفاً في الأوساط الإسلامية التي لم تكن تنظر بارتياح لرئيس الحكومة أميل إده باعتباره زعيماً للتيار السياسي القائل بضرورة الهيمنة المسيحية على لبنان والذي شاع عنه قوله: « إذا لم يعجبهم ذلك (أي المسلمون) فليرحلوا إلى مكة »[٢].

وطرحت هذه التدابير موضوع الوحدة السورية بشكل أكثر إلحاحاً من ذي قبل، فرأى رياض الصلح أن المقصود بها: « إيجاد وطن غير عربي في لبنان »[٣].

ووصفها علي ناصر الدين بأنها « محاولة للقذف بالبلاد إلى وضع سياسي يسهل معه على أصحاب المرامي السوداء وأسيادهم وعبيدهم صب أبناء البلاد في القالب الذي يفبركون»[٤]. أما الشيخ مصطفى الغلاييني فقد عبر عن شعور المسلمين تجاه

---

(١) Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban (année 1929), P. 106.

(٢) راجع في معرض نفي هذه العبارة: وليد عوض: **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان**، مرجع مذكور سابقاً، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

(٣) « الأحرار »: (١١ شباط ١٩٣٠).

(٤) « الأحرار »: (٢٦ شباط ١٩٣٠).

هذه التدابير بقوله: « ... أصبحوا كمية مهملة لا رأي لها وهذا ما دعاهم لإهمال التزاور في هذا العيد »[١].

ولم يقتصر الاستياء على مسلمي لبنان بل تعداه إلى البلاد العربية. فأبرق رئيس المجلس الإسلامي في القدس إلى زميله في بيروت يقول انه: « وصل إليه أن المسلمين في لبنان أوذوا في كرامتهم وأن إخوانهم في فلسطين مستعدون لمساعدتهم »[٢].

ولم تقف الأوساط العروبية في دمشق مكتوفة الأيدي تجاه هذه التدابير، « فكانت الصحافة السورية الأولى التي ساندت بضجة وبدون تحفظ مطالب المسلمين في بيروت وطرابلس وكشفت أن إصلاحات الرئيس إده هي أداة حرب لمسيحي لبنان ضد الإسلام »[٣] حسب التعبير الفرنسي.

وكان لا بد لموجة الاستياء هذه من أن يقابلها رد فعل في الطرف الآخر فراحت جريدة الأوريان تدعو « إلى مقابلة الحركة الإسلامية بحركة مسيحية »[٤]. وتنبهت السلطات الفرنسية إلى خطورة هذا الإنقسام لا سيما وأن الكيان اللبناني ما زال طري العود، وساءها أن تطرح هذه التدابير موضوع الوحدة مجدداً فكتب القنصل الفرنسي في العراق **Paul Lépissier**، ينبه المفوض السامي بونسو من خطورة الحالة في لبنان بعد أن لمس أثرها في العراق:

« إن إصلاحات حكومة أميل إده أثارت اهتماماً شديداً في الأوساط العراقية التي تميل إلى تفسيرها بأنها هجوم عدواني من المسيحية ضد شركائها المسلمين في

---

(١) « الأحرار »: (٢٨ شباط ١٩٣٠).

(٢) « جبران تويني »: « **في وضح النهار ـ مقالات مختارة** »، بيروت، ١٩٣٩، ص ٥٨ (مقال بين الوطنية والطائفية». راجع أيضاً الأرشيف الفرنسي: 1930-1940. Carton 412, Vol.497, P. 29.

(٣) A.E... Carton 412, Vol.497, P. 28.

(٤) جبران تويني: المرجع السابق، ص ٦١.

الساحل ... إن الحال الذي تقترحه هذه الأوساط هو إعادة المناطق المضمومة إلى الوحدة السورية ... إنني ألفت انتباهكم إلى أن تزايد النقمة في الأوساط الوحدوية العراقية والسورية ستشكل ضغطاً هاماً على الأوساط السياسية الإسلامية في لبنان وأن التدابير التي أعلنتها حكومة إده ستوقظ لديها الشعور الطبيعي والمشروع برفض الضم والإلحاق والتمسك بشعار الوحدة السورية »[١].

من جهة أخرى، لم تقتصر موجة الإستياء هذه على الأوساط الإسلامية، بل تعدتها إلى الأوساط المسيحية واللاطائفية. فكتب جبران تويني يقول:

« نحن لسنا مسلمين، ومع ذلك فقد كان احتجاجنا على إلغاء المدارس شديداً جداً ... لأننا نرى في إلغاء التعليم الرسمي تهديماً لأسس السيادة القومية التي نكافح في سبيلها »[٢].

وهكذا كانت النتيجة المنطقية لسياسة أميل إده سقوط وزارته في الخامس والعشرين من آذار ١٩٣٠ إلا أن النتيجة الأكثر أهمية كانت تعميق الانقسام الطائفي في البلاد.

إحصاء عام ١٩٣٢:

كان من نتيجة تدابير حكومة أميل إده أن تعمق الشعور بالغبن والحرمان لدى المسلمين، حيث أصبح صفة ملازمة للتحرك الإسلامي المطلبي. لذلك استجابت السلطة المنتدبة للمطالبة الإسلامية بإجراء إحصاء جديد لا سيما وأن إحصاء ١٩٢١ قد قاطعه العديد من المسلمين إما خوفاً من الخدمة العسكرية وإما رفضاً للتعامل مع الانتداب والاعتراف بكيان لبنان الكبير. وقد اتصف هذا الإحصاء الجديد بإقبال أبناء الملل « إقبال جماعات تتسابق في مضمار الحصول على أكثر ما يمكن من الحقوق »[٣].

(١) A.E. Série E. Levant 1930-1940; Carton 412, Vol. 427, P. 30-31.

(٢) جبران تويني: المرجع السابق، ص ٥٨.

(٣) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها ... ، ص ١٠١.

هذا « التسابق » (يصفه) تقرير مؤرخ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٢ مرفوع من السيد Tétreau، السكرتير العام للمفوضية السامية في بيروت، إلى وزير الخارجية الفرنسية:

« في الحادي والثلاثين من كانون الثاني الحالي سيجرى إحصاء عام لسكان الجمهورية اللبنانية. وقد صوَّت المجلس بالإجماع على القانون الخاص به في ٢٧ أيار ١٩٣١. إن الأوساط الإسلامية هي التي أخذت المبادرة لهذا الإجراء، آملة أن تظهر الاحصاءات الرسمية أكثرية مسلمة في لبنان...

ويضيف التقرير قائلاً:

« يقوم المسلمون السنيون الآن بحملة بين الشيعة والدروز لحثهم على تسجيل أنفسهم، وبالتالي، على وضع الخلافات بين المذاهب جانباً وإعلان أنفسهم « مسلمين » قبل أي شيء. وقد وزع اتحاد الشباب المسلم مناشير للدعاية. وعلمت أن شيخاً سُنياً من بيروت قد انتقل لتوه إلى صور لتأمين نشرها بين الشيعة في لبنان الجنوبي.

من جهة أخرى، ولحث المسيحيين على التهرب من الإحصاء، يشيع بعض المبعوثين بأن هذا التدبير يهدف إلى فرض الخدمة العسكرية الإجبارية... إلا أن زعماء الطوائف المسيحية الذين تنبهوا للأمر يعملون على إفهام أفراد هذه الطوائف بأن تمنعهم يمكن أن تكون له نتائج سيئة »[١].

يتضح من هذا التقرير مدى تسابق الطوائف فيما بينها لتأكيد أغلبيتها وسيطرتها من خلال الإحصاء. فماذا كانت النتيجة؟

الجدول التالي يسمح لنا بمقارنة النتائج بين إحصاء عام ١٩٢١ وإحصاء عام ١٩٣٢:

(١) A.E. Serie E. Levant 1930-1940, Syrie, Liban, Carton 412-1, Vol. 497, P. 102-104.

الطوائف	احصاء عام ١٩٢١ حاضرون أو غائبون مؤقتون	احصاء عام ١٩٣٢ حاضرون أو غائبون مؤقتون
السنة	١٢١٩٦٤	١٧٨,١٠٠
الشيعة	١٠٣, ٠٣٨	١٥٥,٠٣٥
الدروز	٢٩,٩٤١	٣٥,٣٣٤
الموارنة	١٧٥,٧٠٢	٢٢٧,٨٠٠
الروم الكاثوليك	٣٨,٥٦١	٤٦,٧٠٩
الروم الارثوذكس	٦٧,٨٦٠	٧٧,٣١٢
البروتستانت	٣,٦٣٠	٦,٨٦٩
الأرمن الارثوذكس	–	٢٦,١٠٢
الأرمن الكاثوليك	–	٥,٨٩٠
السريان الكاثوليك والارثوذكس	–	٥,٥٢٦
الاسرائيليون	–	٣,٥٨٨
الكلدان الكاثوليك والأرثوذكس	–	٧٣٨
مختلف...	٨,٢٣١	٦,٣٩٣
المجاميع	٥٥٨,٩٢٣	٧٩٣,٣٩٦

(١) Ministère des Affairs Etrangéres: «Rapport à la Société des Nations sur la Situation de la Syrie et du Liban», (année 1932), P. 139.

يتضح من هذه الأرقام أن عدد المسلمين يقارب نحو نصف سكان لبنان: (المسيحيون بمن فيهم الأرمن ٣٩٦,٩٤٦، المسلمون أي السنة والشيعة والدروز ٣٨٦,٤٦٩).

إلا أنه يبدو أن هذه الأرقام الرسمية لم توافق رغبات المسلمين، يتضح ذلك

من خلال اللقاء الذي تم عام ١٩٣٣ بين المفوض السامي دي مارتيل ومفتي بيروت، إذ «صرح المفوض السامي بأنه يعترف علانية بحقوق الأقليات. لكن مفتي الجمهورية ردَّ عليه قائلاً بأن حقوق الرعايا المسلمين ما زالت مهضومة وبأن المسلمين في لبنان ليسوا أقلية بل باتوا يشكلون أغلبية سكان الجمهورية اللبنانية»[(١)].

ومع ذلك أثارت هذه النتيجة مخاوف المسيحيين من أن يصبح المسلمون أكثرية في المستقبل فراحت بعض الأصوات ترتفع مطالبة بالعودة إلى لبنان الصغير، لبنان المتصرفية، ومن جهة ثانية عززت تلك النتيجة مطالبة المسلمين بحصة أكبر في وظائف الدولة اللبنانية، وطرحت لأول مرة حقهم في تولي منصب رئاسة الجمهورية.

أزمة انتخابات رئاسة الجمهورية ١٩٣٢:

بمناسبة انتهاء ولاية الرئيس شارل دباس، شهد لبنان عام ١٩٣٢ أخطر أزمة سياسية كادت تهدد وجوده من الأساس. فقد كان من النتائج المباشرة لإحصاء عام ١٩٣٢ أن تولد لدى بعض زعماء المسلمين الطموح لتولي منصب رئاسة الجمهورية على طريقة المناوبة بين المسيحيين والمسلمين طالما أن هؤلاء الأخيرين باتوا يشكلّون حوالي نصف سكان الجمهورية اللبنانية. و«لأن الكثرة من مسلمي لبنان كانت سلبية تعارض الانتداب من أساسه وتقاطع الانتخابات النيابية... كان أكثر النواب المسلمين من أصدقاء الانتداب»[(٢)]. وكان على رأس أولئك الاصدقاء الشيخ محمد الجسر الذي عبر عن شعوره تجاه فرنسا بعد انتخابه رئيساً للمجلس النيابي اللبناني بقوله:

«عاشت الجمهورية اللبنانية؟ عاش لبنان؟ استقلاله مدعاة فخر لنا وسندافع

(١) محمد جميل بيهم: «قوافل العروبة ومواكبها...»، ص ١٠٣.
(٢) يوسف سالم: المرجع السابق، ص ٨٠.

عنه حتى الموت. عاشت الجمهورية الفرنسية، مرشدنا في الداخل وحاميتنا في الخارج».

ويعلق المفوض السامي بونسو على هذا المديح قائلاً:

«للمرة الأولى، في تاريخ جمعية لبنانية، يتخذ مسلم بل ومسلم من طرابلس - الشام موقفاً بهذا الوضوح تجاه استقلال لبنان والانتداب...»[1].

يبدو أن صديق فرنسا الأكبر بين المسلمين اللبنانيين وجد في نفسه الكفاءة فترشح لمنصب الرئاسة الأولى، ظناً منه أن صداقته لفرنسا سوف تساعده على تحقيق طموحه. ويكفيه أن لا تمانع سلطات الانتداب في ترشيحه طالما أنه لا يوجد نص دستوري يمنعه من ذلك الترشيح.

أما تأمين الفوز فهو كفيل به بعد أن خبر الحياة السياسية اللبنانية لسنوات عدة.

فكيف تصرفت السلطة المنتدبة تجاه هذا الموضوع الحساس؟

بالرغم من أن الشيخ الجسر كان من أخص أصدقاء فرنسا، إلا أن ترشيحه كان من شأنه أن يضع السياسة الفرنسية في موقف حرج للغاية وفقاً لتعبير المفوض السامي:

«الدستور يسمح له بذلك، ولكن نجاحه يضع الانتداب في موقف حرج للغاية، ولا يمكنني أن أظل غير مبال تجاه احتمال كهذا...»[2].

إن ترشيح شخصية إسلامية واحدة لمنصب رئاسة الجمهورية جاء في الوقت الذي كان فيه الموارنة منقسمين بين عدة مرشحين: بشارة الخوري، أميل إده، حبيب باشا السعد، جورج تابت والفونس أيوب.

---

(١) A.E. Série E. Carton 412-2; Liban 1918-1929. Vol. 264, P. 46 (Télégramme No810/K du 21 Oct. 1927).

(٢) Ibid, Vol. 497, P. 113 (Télégramme No 1009 du 22 mars 1932).

هذا الانقسام كان من شأنه أن يفسح المجال لنجاح المرشح المسلم، مما يؤدي إلى تغيير طابع لبنان المسيحي، لذلك يعبر جورج سمنة عن خشيته من حدوث هذا الأمر بقوله:

«المرشحون المسيحيون يتنازعون، مما يجعلنا نخشى وصول مسلم للسلطة. إلا أن لبنان الكبير أنشىء لكي يوازن تأثير سوريا المسلم وليكون قاعدة لفرنسا في البحر المتوسط الشرقي»[1].

ومما زاد في حدة الأزمة أن أميل إده كان غير مقبول إسلامياً بعد تدابير حكومته المتعلقة بالتعليم الرسمي عام ١٩٢٩، فلم يسع السلطات الفرنسية أن تدعم ترشيحه بالرغم من الضغوط السياسية التي مارسها أصدقاؤه في باريس وفي المهاجر[2].

ويبدو أن أميل إده كان مدركاً لواقعه السياسي فأراد أن يخرج من هذه المعركة بأقل ما يمكن من الخسائر لذلك كان همه الحؤول دون وصول منافسه القوي بشارة الخوري إلى الرئاسة، في الوقت الذي يسعى فيه إلى تحسين موقفه إسلامياً، استعداداً لمعارك المستقبل.

وقد أدرك المفوض السامي خطة إده هذه فكتب إلى وزير خارجيته يقول:

«في الوقت ذاته، ومن أجل كسب تعاطف المسلمين، أعلن السيد إده أنه سيتحالف مع الشيخ الجسر لكي يهزم المنافس الماروني نهائياً، وأنه سيساند ترشيحه بكل قواه»[3].

ومما زاد في حراجة موقف الفرنسيين أن ترشيح الشيخ محمد الجسر وحّد

---

(١) Ibid, Vol. 497, P. 118.

(٢) راجع بشأن هذه الضغوط: الأرشيف الفرنسي:
Carton 413-3, Vol. 497, P. 125-131.

(٣) Ibid, Vol. 497, P. 148 (Télégramme du Haut Commissaire No 1002 du 22 Avril 1932).

المسلمين الذين شعروا لأول مرة بإمكانية وصول مسلم لرئاسة الجمهورية بينما كان الانقسام سائداً في صفوف المسيحيين. هذه الحالة عبر عنها المفوض السامي في برقيته رقم ١٠١٢ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٣٢ إلى وزير الخارجية الفرنسية:

« خلال اليومين الأخيرين، اتخذت الحملة لرئاسة الجمهورية في لبنان مجرى «حاداً جداً»، لأن ترشيح رئيس المجلس [١] من شأنه أن يحقق وحدة جميع العناصر المسلمة، بينما تضاعف المنافسات الشخصية بين المرشحين الموارنة، هذه المنافسات التي نشأت عن الخلافات التي ظهرت بمناسبة انتخاب البطريرك والتي تهدد بسحب عدد من أصوات المسيحيين لمصلحة المرشح المسلم »[٢].

هذا الانقسام الماروني دفع المفوضية العليا إلى توسيط البطريرك للاتفاق على مرشح ماروني واحد، إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح لأنه كما « قال البطريرك لأحدهم: العيب فينا »[٣].

بعد هذه الجهود، لم يبقَ سوى وسيلة واحدة: إقناع الشيخ محمد بسحب ترشيحه، فأوكلت هذه المهمة لمندوب المفوض السامي السيد ريكلو[٤] إلا أن هذه الوسيلة لم تنجح بسبب إصرار الشيخ على ترشيحه، هذا الترشيح الذي كان قد التزم به أمام طائفته كما يقول السيد بونور، مستشار المعارف العامة في مقابلة جرت بينه وبين الشيخ في ٢١ نيسان ١٩٣٢:

« لا يستطيع الشيخ الانسحاب لأن الطائفة الإسلامية برمتها قد كلفته بتمثيلها »[٥].

وعبثاً حاول الفرنسيون وبعض اصدقائهم من اللبنانيين أمثال الرئيس شارل

---

(١) أي الشيخ محمد الجسر.

(٢) A.E.... Carton 413-2, Vol. 497, P. 135.

(٣) Ibid, P. 138.

(٤) **حقائق لبنانية**، ص ١٧٧.

(٥) A.E... Carton 413-2, Vol. 497, P. 154.

دباس وعبود عبد الرزاق..[١] إلا أن الشيخ أصر على موقفه بعد أن أصبح على قاب قوسين أو أدنى من منصب الرئاسة الأولى، ومنعاً لحدوث المحذور، قرر المفوض السامي تعليق الدستور وحل البرلمان (٩ أيار ١٩٣٢). واستمر الدباس في كرسي الحكم رئيساً معيناً بعد أن كان رئيساً منتخباً.

هذا القرار لم ينفرد المفوض السامي باتخاذه، بل كان من صنع السياسة الفرنسية على أعلى المستويات، تلك السياسة التي كانت تجد في الكيان اللبناني ذي الهيمنة المسيحية حفاظاً على مصالحها لا سيما بعد زوال الانتداب كما نتبين ذلك من خلال البرقية المرسلة من وزير الخارجية الفرنسية إلى المفوض السامي بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣٢:

« أؤيد تماماً استخدام سلطتكم لتأمين انتخاب رئيس مسيحي في لبنان... لا أجهل المصاعب التي تفرضها عليكم، في إطار انتداب واحد، الضرورة السياسية لتعزيز التفوق المسيحي في لبنان، والبحث في سوريا عن تعاون وثيق مع الأكثرية الإسلامية. هذه التناقضات، التي تجابهونها بكثير من الذكاء والمهارة، أخشى أن تبقى عندما ينتهي الانتداب ويصبح لنا ممثلون منفصلون في الدويلات المختلفة »[٢].

موقف الوحدويين من ترشيح الجسر:

الطريف في أزمة انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢، توافق نظرة الوحدويين السوريين واللبنانيين مع النظرة الفرنسية. فإذا كان الفرنسيون قد وقفوا بجزم ضد وصول مسلم لرئاسة الجمهورية في لبنان لتعزيز التفوق المسيحي، فإن الوحدويين بدورهم رفضوا ترشيح الشيخ محمد الجسر لاعتبارات أخرى، عرضها

---

(١) راجع بشأن هذه المحاولات: بشارة الخوري: « **حقائق لبنانية** »، ج ١، ص ١١٧ - ١٧٨.

(٢) A.E... Op. Cit., P. 143.

نجيب الأرمنازي، أحد الوطنيين السوريين في الثاني والعشرين من نيسان على الوجه التالي:[1]

« بالنسبة للوطنيين السوريين، انتخاب الشيخ الجسر هو غير مرغوب فيه في الظروف الحالية. فمن شأنه أن يعرقل المطالبة السورية بطرابلس وبعض المناطق اللبنانية، وأن يؤدي إلى ردة فعل في فرنسا قد تعرقل تسوية متساهلة للمشكلة السورية... ».

« فيما يتعلق بالطائفة الإسلامية أو بالتحديد زعماء الطائفة فوضعهم حرج. فهم لا يؤيدون الشيخ الجسر الذي يعتبرونه قبل كل شيء وصولياً، يهمه إرضاء مطامعه الشخصية قبل النضال من أجل مبدأ، ولكنهم في الوقت ذاته يصعب عليهم التصدي علناً لرجل نجح في تقديم نفسه كبطل مطالب الطائفة، وبالتالي تمكن من إثارة حماس المجموعة الإسلامية... ».

« يتمنى المستنيرون من بين المسلمين اللبنانيين الذين يرون مع الوطنيين السوريين أن ترشيح الشيخ الجسر لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تعقيدات في غير محلها، بل وحتى خطرة على حل المشكلة السورية وهي الأهم - ومشكلة الحدود اللبنانية - السورية، يتمنى هؤلاء أن يجري تدخل حاسم يرضي كبرياء الطائفة الإسلامية ويضع حداً لهذا الوضع، وذلك عن طريق إجبار الشيخ على التراجع نهائياً... »[2].

من خلال هذه المعلومات التي قدمها الأرمنازي يتضح لنا أن خير معين لسلطات الانتداب، في معركتها ضد إيصال شخصية إسلامية إلى سدة الرئاسة الأولى في لبنان، كان موقف الوحدويين السوريين واللبنانيين. فالوحدويون

---

(١) قدم نجيب الأرمنازي هذه المعلومات في (٢٢ نيسان ١٩٣٢) إثر مقابلة تمت بينه وبين الشيخ محمد الجسر بحضور رياض الصلح مساء ٢١ نيسان. نقلاً عن الأرشيف الفرنسي: Carton 413-2, Vol. 497, P. 162.

(٢) Ibid, P. 164-165.

السوريون لم يكونوا راضين عن انتخاب الشيخ لأن مثل هذا الانتخاب سيؤثر على حل المشكلة السورية. بينما الوحدويون اللبنانيون مانعوا في وصول الشيخ تلافياً لتكريس التجزئة بين لبنان وسوريا دون أن ننسى أثر العامل الشخصي في ممانعة زعماء الطائفة الإسلامية في لبنان.

إلا أنه لم يكن بوسع جميع هؤلاء الزعماء، من سوريين ولبنانيين، أن يقفوا صراحة ضد ترشيح الجسر نظراً لما شكله ذلك الترشيح من رغبة إسلامية عامة أحسن الشيخ استغلالها.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت قضية ترشيح الشيخ محمد الجسر البداية الحقيقية للتعامل الإسلامي مع كيان لبنان الكبير ومع سلطات الانتداب التي عرفت كيف تكسب ود زعماء المسلمين واحداً بعد آخر دون أن تغضب أصدقاءها الموارنة.

دي مارتيل ومحاولة حل المشكلة السورية:

كان من أبرز النتائج التي ترتبت على إحصاء عام ١٩٣٢ وتعليق الدستور اللبناني، أن خفت حدة السلبية في تعاطي الزعماء المسلمين مع سلطات الانتداب الفرنسي. إلا أنه مهما كان من أمر ذلك التعاطي وتلك الإيجابية النسبية، فقد استمرت الجماهير الوحدوية في الساحل والأقضية الأربعة تعبر عن مشاعرها الوحدوية خلال عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣، وزاد من حدة تلك المشاعر التطورات التي طرأت على الساحة السورية. فقد فشل المفوض السامي بونسو في حل المشكلة السورية بالرغم من فترة حكمه الطويلة (١٩٢٦ - ١٩٣٣). ذلك أن جوهر المسألة السورية كان يتلخص بمطلبي الوحدة والاستقلال في حين عمد بونسو إلى المماطلة والتسويف بشأنها. وفي نيسان ١٩٣٣ عقد معاهدة مع الحكومة السورية (التي كانت موالية للانتداب باستثناء وزيرين فيها يمثلان الكتلة الوطنية) لا تتضمن الاعتراف بالوحدة السورية، في الوقت الذي كانت فيه الكتلة الوطنية قد عقدت مؤتمرها في حلب (١٨ شباط ١٩٣٣) حيث قررت أن « كل معاهدة أو

مفاوضة لعقد معاهدة مع فرنسا غير قائمة على أساس الوحدة لا تكون جديرة بالقبول »[1].

وهذا ما حدا بالكتلة إلى سحب وزيريها من الحكم وإعلان العصيان المدني.

وخوفاً من تفاقم المشكلة، عمدت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء المفوض السامي بونسو وعينت خلفاً له السيد دي مارتيل، السفير السابق في الصين، حيث وصل إلى بيروت في ١٤ ت ٢ ١٩٣٣ حاملاً معه مشروع معاهدة معتقداً أن الفرصة أصبحت سانحة لقبوله بعد موت الملك فيصل الذي كان يعتبر رمز الحركة الوحدوية العربية منذ عام ١٩١٨. وبالرغم من أن مشروع المعاهدة قد نص على سيادة سوريا داخلياً ودولياً، إلا أنه فشل بسبب الإصرار على مطلب الوحدة.

الوحدويون اللبنانيون يدعمون الكتلة الوطنية السورية:

عمدت الكتلة الوطنية السورية إلى القيام بمظاهرات احتجاجاً على مشروع المعاهدة، ولم يقتصر نشاطها على سورية بل امتد إلى المدن اللبنانية. فما أن وصل المفوض السامي إلى بيروت، حتى بادر إلى القيام بزيارات للمدن الساحلية التي عبرت عن رغبتها في الوحدة السورية. فعند زيارته لصيدا استقبله الشباب الوطني بنشيد « أنتِ سوريا بلادي » وقدموا له مضبطة يطلبون فيها الوحدة السورية حملت مئات التواقيع[2]. وفي النبطية قدمت له مضبطة بطلب الوحدة السورية بعد أن سمع هتاف الشباب الوطني للوحدة السورية[3].

وكانت طرابلس أكثر المدن الساحلية استجابة لدعوة الكتلة الوطنية، فأرسل

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٩٥.

(٢) « النهار »: (٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣)، راجع أيضاً « العرفان »: (تشرين الثاني ١٩٣٣).

(٣) « على الرغم من تهديد المحافظ كميل الشدياق » وفقاً لرواية « الشعب » (السورية) الصادرة في (٨ تشرين الثاني ١٩٣٣). بينما جاء في « العرفان » (تشرين الثاني ١٩٣٣) ما يلي: « قدم له الشباب تابوتاً حوى أكثر حاصلات البلاد العاملية ومضبطة بطلب الوحدة، ويبدو أن وضع المحاصيل في التابوت له مغزاه الكبير، لالأنه يشير إلى ارتباط الاقتصاد العاملي بالداخل السوري.

زعماؤها السياسيون وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي البرقية التالية:

« نحن نربأ بأي شخص كان أن يقدم على إمضاء معاهدة لا تحقق الوحدة الشاملة والسيادة.

نؤيد بيان الكتلة الوطنية ونوابها الأحرار.

نتمنى من كل ذي شرف ومرؤة من النواب أن ينضم إلى صفوفهم ليرفعوا رأس البلاد عالياً.

نحتج بشدة على مفاجأة البلاد بمعاهدة لا تتفق مع أماني البلاد »[1].

وجاء في برقية أطباء وصيادلة طرابلس:

« التاريخ يفتح صفحاته ليسجل. فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره.

نؤيد بيان الكتلة الوطنية. نحتج بشدة على معاهدة لا تحقق أماني البلاد »[2].

أما بعلبك، فقد أرسلت وفداً شعبياً كبيراً إلى دمشق للاحتجاج على المعاهدة بعد أن عمها الاضراب إسوة بعاصمة الأمويين[3].

وعقد في دمشق مؤتمر عام للقوى الوحدوية في الرابع عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٣٣، في منزل فارس الخوري حضره مندوبون عن المدن الساحلية. وقد بلغ من حرص الجماهير الوحدوية في هذه المدن أن أرسلت مندوبيها إلى المؤتمر على شرط الوحدة، فقد جاء في برقية الشباب الصيداوي:

« يمثلنا في المؤتمر الوطني العام الدكتور رياض شهاب، المحاميان شفيق لطفي ومحمود الشماع، الحاج علي البزري، على أساس الوحدة والمعاهدة الحرة... »[4].

وهكذا كان شأن وفد بعلبك الذي طلب من المؤتمرين الإصرار على طلب الوحدة والدفاع عن هذه الفكرة بمختلف الوسائل. كما أن وفدي طرابلس

(١) « القبس » السورية: (١٨ تشرين الثاني ١٩٣٣).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) « الشعب » السورية: (١٩ تشرين الثاني ١٩٣٣).

واللاذقية اقترحا أن تكون الوحدة أول بند من بنود المعاهدة[1]. وبعد انتهاء هذا المؤتمر دعت «عصبة العمل القومي» الوفود لمؤتمر عام آخر عقد في منزل أبو درويش سويد حيث ترأسه يوسف حيدر مندوب بعلبك وكان من أهم مقرراته التمسك بمطلب الوحدة السورية[2].

إلا أن أهم تحرك للقوى الوحدوية في لبنان بهذه المناسبة، كان انعقاد المؤتمر الذي عرف بمؤتمر الساحل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ في منزل سليم علي سلام في بيروت.

مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٣:

تمثلت في هذا المؤتمر بيروت وطرابلس وعكار وصيدا وصور وجبل عامل بناءً لدعوة سليم علي سلام للزعماء المسلمين أمثال عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار (طرابلس) وعمر بيهم (بيروت) وشوقي الدندشي (عكار) وأحمد عارف الزين (صيدا)... أي البورجوازية الإسلامية المعروفة عندئذ أو كما تقول المذكرة الصادرة عن المؤتمر والمرفوعة إلى المفوض السامي «الممثلين لأكثرية أرباب الأملاك والتجارة والصناعة»[3].

تسجل المذكرة المرفوعة إلى «العميد»[4] في مقدمتها العرائض والاحتجاجات التي سبق وقدمت إلى السلطات الفرنسية برغبة أهالي الملحقات بالانضمام إلى الوحدة السورية.

«لقد سبق وقدمنا لأسلافكم في مناسبات عديدة عرائض واحتجاجات أعربنا في كل منها عن عدم رضانا عن ضم بلادنا إلى جبل لبنان القديم ورفعنا مرات

(١) المرجع نفسه.
(٢) «الشعب»: (٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٣).
(٣) «القبس» السورية: (٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٣). مع الإشارة أن العبارات والكلمات الواردة بين مزدوجتين هي نصوص المذكرة الصادرة عن المؤتمر التي أخذناها عن هذه الجريدة.
(٤) أي المفوض السامي.

عديدة لحكومة فرنسا الفخيمة وإلى جمعية الأمم مطالبنا وبأننا نحرص جداً على أن نكون ضمن الوحدة السورية العامة التي لا حياة لبلادنا بدونها. كما أن مندوبينا في المجلس النيابي اللبناني سنة ١٩٢٦ - يوم سن الدستور اللبناني - احتجوا رسمياً على إلحاقنا بلبنان القديم وتسجل احتجاجهم في ضبط الجلسات وكذلك ما فتئت معظم جمعياتنا في الوطن والمهجر وصحافتنا ونقاباتنا تحتج على هذا الإلحاق وتطالب بالوحدة السورية العامة وقد قدمت طلباتها رسمياً إلى المجلس النيابي اللبناني معربةً عن أمانيها مستنكرةً التجزئة رافضةً قبول الوضع الحاضر».

ولم ينس المؤتمرون التذكير بمؤتمر أبناء الساحل الذي عقد عام ١٩٢٨:

«... وفي حزيران سنة ١٩٢٨ عقد في دمشق مؤتمر عام اشترك فيه كثيرون من ذوي الرأي في البلاد الملحقة بلبنان ومن جملتهم نواب الساحل في المجلس النيابي اللبناني وقرروا بالإجماع الاحتجاج على تجزئة البلاد وعلى إلحاق قسم من البلاد السورية بلبنان القديم ورفعوا يومئذ مقرراتهم رسمياً إلى مندوب حكومة فرنسا في دمشق بواسطة رئيس الحكومة السورية.

فالآن يا فخامة العميد جئنا نقدم لكم هذه العريضة لنطلعكم على حقيقة رغباتنا ونرفع لكم شكاوينا بمناسبة تولي فخامتكم منصب العميد السامي على بلادنا وعزمكم على إحداث أوضاع جديدة راجين من فخامتكم إحلال قضيتنا في نظركم المحل العادل وإجابة مطالبنا المبنية على الحق والانصاف تحقيقاً للمبدأ الشريف الذي تعتنقه فرنسا الفخيمة والذي تريده أن يكون مبدأً عاماً لجميع الأمم في العالم...».

بعد هذه المقدمة يلخص المؤتمرون شكاواهم بما يلي:[1]

(١) من المؤسف أن نشير هنا إلى أن الدكتور حسان حلاق في كتابه «مذكرات سليم علي سلام» الصادر عن الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٢، قد أورد في الصفحات ٢٩٣ - ٢٩٦ ما أسماه الملحق رقم (٣٠) تحت عنوان: مذكرة مؤتمر الساحل الذي عقد في منزل وبرئاسة سليم سلام في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣... والحقيقة أن ما نشره الدكتور حلاق أخذ =

١) لا يجوز تجزئة البلاد السورية إلى « دويلات متعددة » كما كان الوضع سائداً حتى تاريخ تقديم المذكرة، لأن هذه التجزئة من شأنها أن تزيد النفقات الرسمية التي أصبحت « ما يقرب من الخمسة وثلاثين مليون ليرة سورية » في حين أنها لم تتجاوز « المليون ليرة ذهبية يوم كانت إدارتها موحدة ».

٢) أهالي الساحل والأقضية الأربعة يدفعون ٨٢ بالمئة من واردات الخزينة في حين يصرف منها ٨٠٪ على جبل لبنان « بصفة رواتب وإصلاح طرقات وتشجيع اصطياف وإعانة بلديات ومدارس ومستشفيات ».

٣) « المناصب العالية في يد أبناء لبنان القديم » وهذا ما يتعارض مع مضمون الدستور الذي « ينص صراحة على التعيين الطائفي » وفي ذلك إشارة واضحة إلى المادة ٩٥ من الدستور وإلى استئثار فئة معينة بالوظائف.

٤) الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد إثر أزمة ١٩٢٩ العامة وانعكاساتها على الاقتصاد اللبناني وعدم قيام الحكومة بواجبها الأولي « من إيجاد توازن بين الدخل والخرج ووجوب الاهتمام بأحداث المشاريع الزراعية والصناعية وتنمية موارد البلاد الاقتصادية ».

٥) الهيمنة الفرنسية على الاقتصاد، لأن خضوع الجمارك العامة « التي هي أهم موارد البلاد الأساسية » للسلطة المنتدبة أدى « إلى قتل التجارة والصناعة وعرقلة الأسباب المؤدية للانتعاش الاقتصادي ».

٦) ضرورة وضع حد لجشع الشركات الأجنبية بالطلب إلى المفوض السامي

= حرفياً عن الرسالة التي تقدمنا بها لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تحت عنوان: « الحركة الوحدوية في لبنان من خلال مؤتمرات الساحل » بيروت ١٩٧٩، ص ١٢٦ ـ ١٢٨. ويبدو أن الأمر قد التبس على الدكتور حلاق، فبعد أن أورد بعض نصوص المقدمة التي تضمنتها المذكرة ـ كما ذكرناها ـ أورد تحليلنا للمذكرة معتبراً إياه المذكرة نفسها، هذا التحليل الذي يبدأ بالعبارة التالية: « بعد هذه المقدمة يلخص المؤتمرون شكاواهم بما يلي ». ونحن في هذا الكتاب نعيد نشر هذا التحليل الذي تضمنته رسالتنا ولم نكن نعلم يومها أنه سيصبح وثيقة؟؟ وما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور حلاق قد أخذ عنّا هذا التحليل الذي اعتبره المذكرة نفسها دون أن يشير إلى ذلك في هامش الصفحات أو في باب المراجع.

الكف عن تشجيعها » وبالتالي التعويض عليها من أموالنا عما تدعيه من الخسائر ».

٧) الإشارة إلى دور المخابرات التابعة للمفوضية العليا بالطلب إلى المفوض السامي عدم الأخذ بتقارير عملائها الذين « يصورون أن البلاد هي بنعيم من العيش ورغد عميم وأنها تدار بعدالة ومساواة ».

٨) المطالبة بإطلاق الحريات لأن « الضغط على الحرية الفكرية عامة والصحفية خاصة وإرهاق أحرار البلاد وتشتيتهم عن مواطنهم وعدم السماح لهم بالعودة إليها لا يقصد منه سوى الحيلولة دون وصول الحقيقة إلى مسامعكم وإيجادها سداً منيعاً بينكم وبين أحرار البلاد المتشبعة نفوسهم بمبادىء أبناء الثورة الفرنسية ».

وبعد استعراض هذه الشكاوى يطلب المؤتمرون من المفوض السامي القيام « باستفتاء عام نزيه حر لتنجلي الحقيقة ويثبت صدق حجتنا وشكوانا ». وينتهون إلى التأكيد على المطالب الثلاثة التالية:

١ ـ « وحدة البلاد السورية الشاملة وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً وتديرها على رغبات أهل البلاد.

٢ ـ تسليم إدارة الجمارك العامة إلى هذه الحكومة الوطنية.

٣ ـ السماح للمبعدين السياسيين بالعودة إلى بلادهم للاشتراك بمقدراتها اشتراكاً فعلياً ».

ردود الفعل:

كان مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٣ استجابة لمشاعر الوحدويين في المناطق التي ضمت إلى جبل لبنان والذين ما انفكوا يطالبون بالوحدة السورية منذ انعقاد المؤتمر السوري العام سنة ١٩١٩. ويبدو أن قادة المؤتمر أرادوا أن يظهروا للسلطة المنتدبة بأنهم يمثلون جماهيرهم خير تمثيل فعمدوا إلى توقيع العرائض المؤيدة لمقرراتهم، وكانت طرابلس أكثر المدن الساحلية تأييداً للمؤتمر، فقد جاء في

برقية أهاليها المرفوعة إلى المفوض السامي:

« ... اطّلعنا على صورة اللائحة التي تقدمت لفخامتكم والمتضمنة مقررات المؤتمر الساحلي المنعقد في بيروت بتاريخ ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣. وبما أن اللائحة المشار إليها تتضمن رغائبنا وتعرب عن أمانينا، لذلك جئنا نرفع لفخامتكم عريضتنا هذه مؤيدين كل ما جاء في اللائحة المذكورة ومضمونها راجين من فخامتكم أن ترفعوا بواسطتكم نسخة عن هذا التأييد إلى عصبة الأمم »[١]. وقد حملت هذه العريضة أكثر من ألفي توقيع. وزاد من حماس طرابلس لتأييد مقررات المؤتمر وطلب الوحدة، زيارة هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري للمدينة حيث استقبلتهم جماهيرها بنشيد:

« أنتِ سوريا بلادي »[٢].

وفي بيروت أرسل ابراهيم غندور بإسم محلة البسطة ـ التحتا عريضة حوت نحو ثلاثمائة توقيع تعرب عن تأييد سكان هذه المحلة لمقررات المؤتمر[٣].

والتأييد البارز من خارج الأراضي الملحقة بلبنان القديم جاء من الكتلة الوطنية السورية عبر رئيسها هاشم الأتاسي الذي أرسل إلى رئيس المؤتمر سليم علي سلام، كتاباً جاء فيه:

« إن الكتلة الوطنية أبرقت للمفوض السامي تأييداً لمطالبكم البرقية التالية:

بيروت ـ فخامة المفوض السامي:

الكتلة الوطنية تؤيد مطالب المؤتمر الساحلي السوري بالوحدة الشاملة والاستقلال وإعادة المبعدين وتسليم المصالح المشتركة إلى الحكومة السورية الموحدة. فالكتلة الوطنية التي ترى أن لا حياة للبلاد السورية إلا بتحقيق هذه الأماني ترجو

(١) « القبس »: (٤ كانون الأول ١٩٣٣).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) « القبس »: (٧ كانون الأول ١٩٣٣).

المثابرة على العمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة »[١].

إلا أنه ليس بوسعنا أن نأخذ هذا التأييد السوري من خلال ظاهره فقط، فرياض الصلح، الوحدوي اللبناني، والذي كان عضواً بارزاً في الكتلة الوطنية السورية عارض المؤتمر الساحلي « لشكه بنوايا القائمين به » كما يقول حسن الأمين و« طلب من مجموعة الطلاب الوحدويين في دمشق مقاطعة المؤتمر. وفعلاً بعد هذا المؤتمر عين عمر بيهم أمين سر الدولة اللبنانية فأرسل سليم علي سلام برقية إلى المفوض السامي يشكره فيها على هذه البادرة »[٢].

والأمر الذي يستوقف الباحث في هذا الصدد، كان موقف رياض الصلح بشأن الأراضي الملحقة بلبنان. ففي مقابلة جرت بينه وبين دي‌مارتيل في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤ يقول المفوض السامي: « مما بيَّنه أنه من أنصار بقاء طرابلس في إطار لبنان الكبير مهما قيل عن ذلك... »[٣].

في الواقع، لا يمكن عزل موقف رياض الصلح عن موقف الكتلة الوطنية السورية التي لم تأت في جميع بياناتها على ذكر الساحل والأقضية الأربعة صراحة.

أما برقية رئيس الكتلة إلى رئيس المؤتمر الساحلي، فلم تكن أكثر من تسجيل موقف. ويبدو أن زعماء الكتلة قد تراجعوا عن المطالبة بالأراضي الملحقة بلبنان بعد أن « باتوا على اقتناع أن الحكومة اللبنانية لن تتخلى عن جزء منها »[٤].

من جهة أخرى، نلاحظ أن مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٣ قد عقد وسط أجواء

(١) المرجع نفسه.

(٢) مقابلة مع حسن الأمين بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٠. مع الإشارة أن شباب جبل عامل وطلابه قد عقدوا مؤتمراً في دمشق برئاسة حسن الأمين أعلنوا فيه: « أن جبل عامل لن يتحول عن مطلبه في الوحدة والاستقلال التامين... » راجع « القبس »: (٢٣ ت ٢، ١٩٣٣).

(٣) A.E. Série E. Levant (1930-1940); Syrie-Liban, Carton 413-2, Vol. 497, P. 226-227.

(٤) عادل اسماعيل: « **السياسة الدولية...** »، المرجع السابق، ص ٥٩٨.

الانقسام الطائفي، وقد حضره الزعماء المسلمون فقط بخلاف مؤتمر ١٩٢٨ الذي ضم نخبة من المسيحيين الوحدويين، لذا كان لا بد أن يتعرض لنقد عنيف، نورد على سبيل المثال ما كتبته «البيرق» تحت عنوان: «أمؤتمر سياسي أم اجتماع طائفي»؟

«إن هذه المذكرة (أي المذكرة الصادرة عن المؤتمر) كأخواتها السابقات تعرب عن عقيدة فريق من إخواننا أهالي الجمهورية اللبنانية في طلب إلحاقهم بدمشق بحجة أنهم سوريون رغم حملهم منذ ١٣ عاماً الرعوية اللبنانية. ولكن عريضة اليوم تمتاز عن سابقاتها بما تضمنته من مغالطات وتعريض لا مبرر له بجبل لبنان القديم وسكانه على اختلاف المذاهب والنحل، وتمتاز أيضاً بالابهام في تعيين صفة هذا المؤتمر الذي حضره عشرون شخصاً وادعوا النيابة عن ٣٨٠ ألف نسمة، حتى أشكل التمييز فيما إذا كان المؤتمر طائفياً أم سياسياً وطنياً»[1].

الموقف الفرنسي:

خلافاً للتردد الفرنسي الذي كان سائداً في العشرينات[2]، يبدو أن فرنسا قد حسمت أمر ترددها في شأن الحدود اللبنانية وكرست الكيان اللبناني نهائياً، نظراً لما يشكله هذا الكيان من أهمية بالنسبة للمصالح الفرنسية.

«من وجهة النظر الفرنسية، لبنان هو المركز التقليدي لتأثيرنا في الشرق... من غير المناسب أنه في حين نستعد في دمشق لمناقشة أسس العلاقات التعاقدية المستقبلية بين فرنسا وسوريا، أن نقبل بوضع تماسك أراضي الجمهورية اللبنانية موضع الشك...»[3].

والمسألة الرئيسية في قضية الحدود كانت وضع طرابلس، وقد حسمت السلطة

(١) «البيرق»: (٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٣) ـ العدد ١٣٢١.
(٢) نعيد التذكير في هذا المجال بوعود دي جوفينل.
(٣) A.E... Carton 412-2, Vol. 499, P. 35-36.

المنتدبة موقفها إزاءها بسبب أهميتها الاقتصادية بعد أن كانت مدار نقاش طويل:

«يجب أن تبحث مسألة طرابلس على صعيد المصلحة الفرنسية.

فطرابلس هي نهاية خط أنابيب البترول والخط الحديدي العريض.

ومن الأفضل لنا أن نبقي فيها مراقبة أشد من التي تسمح لنا المعاهدة السورية ـ الفرنسية بممارستها في سوريا»[1].

إلا أن السلطة المنتدبة بعد أن حسمت موقفها وكرست الكيان اللبناني نهائياً لم يكن بوسعها أن تتجاهل التحركات الوحدوية. ففي تقرير رفعه المفوض السامي دي مارتيل إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ الثامن من كانون الأول ١٩٣٣ نراه يشير إلى تلك التحركات بقوله:

«لقد وصلني هذه الأيام ما يشبه البيان من «مؤتمر الساحل»، موقعاً من ١٥ شخصاً كعمر الداعوق وعمر بيهم وعبد الحميد كرامي وهو قومي وحدوي من طرابلس. هذا البيان يطالب بضم الساحل إلى الداخل وبالعودة إلى نظام جبل لبنان ما قبل الحرب بحدوده القديمة. وتردني من مختلف أحياء بيروت عرائض مؤيدة لهذا البرنامج..»[2].

ويضيف المفوض السامي مبدياً رأيه في كيفية محاربة هذه التحركات بقوله:

«أحاول من الآن محاربة هذه التحركات بإجراء اتصالات مع الأوساط الإسلامية وبالأخص مع الشيعة والدروز...»[3].

لذلك ستشهد المرحلة اللاحقة لعام ١٩٣٣ تقرب سلطات الانتداب من المسلمين لإرضائهم عن طريق إعطائهم بعض المكاسب في وظائف الدولة مقابل التخلي عن فكرة الانضمام إلى سوريا.

(١) Ibid, P. 38.
(٢) A.E... Carton 412-2, Vol. 499, P. 98.
(٣) Ibid, P. 99.

بوادر الانصهار الوطني:

بالرغم من انقسام المجتمع اللبناني إلى تيارين، أحدهما يرفض الانتداب والكيان معاً، والآخر بتشبث بها، شهدت السنوات العشر التي تلت إعلان الدستور اللبناني بروز عوامل ومحاولات لإيجاد نوع من الجوامع المشتركة بين اللبنانيين لتشكيل تيار وطني لا طائفي.

أهم هذه العوامل:

أ ـ نشوء بورجوازية مسيحية وجدت تعارضاً جذرياً بين مصالحها ومصالح الاحتكارات الفرنسية المهيمنة على الاقتصاد اللبناني، كما رأت في الأسواق العربية المجال الطبيعي لتصريف منتجاتها، وقد قوي هذا الاتجاه بعد أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية العالمية إثر تكاثر الإفلاسات، مما أوجد قطاعاً مسيحياً فاعلاً معارضاً للانتداب يلتقي في العديد من مواقفه مع المسلمين الذين ناهضوه منذ البداية.

ب ـ اقتناع قسم كبير من اللبنانيين بضرورة «استبدال الانتداب بمعاهدة تعقد بين فرنسة من جهة وبين سوريا ولبنان من جهة أخرى على قاعدة الاستقلال اللبناني في إطار الوحدة السورية»[١] وفقاً لما جاء في مقررات المؤتمر الوطني المنعقد في الباروك في آب ١٩٣٣ في منزل الشاعر رشيد نخلة فكانت هذه الدعوة أول دعوة وطنية مقابل الدعوات الطائفية السابقة التي شهدها كيان لبنان الكبير منذ ولادته.

جـ ـ عدم جدية معارضة الزعامات الإسلامية للكيان اللبناني التي كانت تعارض من ضمن النظام (الوزارة، المجلس النيابي، الوظائف العليا..) فكانت النتيجة المنطقية لهذه المعارضة الاندماج في الكيان ومؤسساته.

(١) Cité dans Edmond Rabbath: «La Formation Historique du Liban...». P. 398.

د ـ محاولة السلطات الفرنسية استمالة الزعماء المسلمين لمنع المطالبة بالوحدة السورية لا سيما وأن شعار الغبن قد لازم مطالب هؤلاء في سائر مؤتمراتهم.

هـ ـ تجاوزات الموظفين الفرنسيين الذين «كانوا يتصرفون مع اللبنانيين كما يتصرفون مع أبناء المستعمرات»[١] فكانت هذه التجاوزات من عوامل التقريب بين أبناء المجتمع الواحد، حتى أن البطريرك عريضة ـ وفقاً لتقرير المفوض السامي إلى وزارة الخارجية ـ أخذ يذَكر في مجالسه الخاصة بقول سلفه:

«... إن فرنسا كالنار، النار تدفيء، ولكن يجب أن لا نقترب منها لأنها تحرق»[٢].

و ـ ظهور أحزاب تتجاوز الانقسام الطائفي كحزب الشعب اللبناني ـ أو الحزب الشيوعي ـ (١٩٢٤)، وحزب المحافظين (١٩٢٧)، حزب الاستقلال الجمهوري (١٩٣١)، الحزب القومي السوري (١٩٣٢)، عصبة العمل القومي (١٩٣٣).

هذه الأحزاب بالرغم من عدم جماهيريتها في هذه الفترة، كانت البداية الأولى لاستبدال الولاء الطائفي بولاء وطني.

ز ـ ظهور صحافة مستقلة غير طائفية (المعرض ـ الأحرار، النهار ـ الرائد الممتاز...) راحت تتعرض لممارسات رجال الانتداب بالنقد مما شكل رأياً عاماً وطنياً.

حـ ـ المطالبة بعودة الحياة الدستورية بعد تعليق الدستور (٩ أيار ١٩٣٢)، هذه المطالبة كانت رغبة معظم العاملين في الحقل السياسي. وقد جسدتها المذكرة

(١) جورج حنا: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) A.E. Serie E. Carton 413-2, Levant 1930-1940, Syrie-Liban, Vol. 500, P. 189.
Ibid, Vol.500, P. 79.

المقدمة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٤، من النواب فريد الخازن، كميل شمعون وميشال زكور وكان أبرز ما جاء فيها: «... لمعالجة وضع كهذا، نجد من الضرورة العودة إلى نظام عادي، وهو النظام الذي أنشأه دستور ١٩٢٦ أو نظام آخر مستوحى منه».

انطلاقاً من هذه المذكرة ولدت الكتلة الدستورية التي ترأسها بشارة الخوري وضمت نواباً عدة ينتمون لطوائف مختلفة. ومع ولادة هذه الكتلة تبدأ مرحلة جديدة في العلاقات الفرنسية اللبنانية تميزت بمعارضة دستورية للانتداب. والسمة الرئيسية في تلك المعارضة كون قيادتها من العناصر المسيحية والمارونية تحديداً.

هذا التطور البارز كان من شأنه أن يثير انتباه المعارضة الإسلامية ويمهد الطريق أمام التلاقي المسيحي ـ الإسلامي على قاعدة مناهضة الانتداب.

والأمر الملفت للنظر أن المطالبة بعودة الحياة الدستورية شملت حتى الأوساط المقربة من سلطات الانتداب، لدرجة أن المطران مبارك ألقى بمناسبة عيد القديس مارون (٩ شباط ١٩٣٣) خطاباً انتقد فيه تعليق الدستور.

ط ـ **النضالات المطلبية:** مع بروز دور النقابات العمالية، اتخذت النضالات المطلبية أشكالاً «عملية». «ففي آذار ١٩٣١، جرت لأول مرة مقاطعة شاملة ضد شركة الكهرباء بسبب الرسوم التي فرضتها، وقد دامت تلك المقاطعة ثلاثة أشهر تخللتها عدة مظاهرات شعبية، كانت عنيفة أحياناً، جمعت كلمة الشعب للمرة الأولى في لبنان منذ عهد الانتداب»[١].

بالإضافة إلى مقاطعة شركة الكهرباء، شهدت الثلاثينات الاضرابات الأكثر إثارة في تاريخ الانتداب الفرنسي والتي كان أبرزها إضراب

(١) Edmond Rabbath: «La Formation Historique du Liban...». P. 392.

السائقين، إضراب المحامين (نيسان ١٩٣٥) وإضراب الأسواق التجارية (أيار ١٩٣٥)[١]...

ي ـ إلا أن أهم تحرك مطلبي ساهم في توحيد اللبنانيين، كان الموقف من احتكار التبغ الذي منحه المفوض السامي دي مارتيل إلى شركة فرنسية لمدة خمس وعشرين سنة طبقاً للقرار ١٦ ل. ر. بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥.

أهمية هذا التحرك تكمن في قيادة البطريرك عريضة له بعد أن أصبح الاحتكار يشمل جبل لبنان لأول مرة، متعرضاً بذلك لمصالح الكنيسة المارونية بعد أن كانت أراضي المتصرفية مستثناة من هذا الحصر. فقد وجه البطريرك رسالة في الثلاثين من نيسان إلى وزير الخارجية الفرنسية هاجم فيها الاحتكار «لأنه مناقض لصك الانتداب حيث أنه يتمتع بصفة عامة ولأنه يسيء لسلطة الحاكم المحلي... وأخيراً، فهو يشكل دولة ضمن دولة وفوق الدولة»[٢].

فكيف نظرت السلطة المنتدبة إلى موقف البطريرك هذا؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن البطريرك عريضة كان من أنصار بقاء الانتداب الفرنسي على لبنان. ففي تصريح له عام ١٩٣٣ ما يؤكد ذلك:

«نحن طلبنا الانتداب بمطلق إرادتنا ونريد أن يبقى عندنا الآن ليس لأننا غير أكفاء للاستقلال التام ولكن للظروف أحكاماً ونرى الآن أننا ما زلنا بحاجة إلى الانتداب. أما أهل سورية فلهم رأيهم ونريد أن يبقى لبنان كما كان فهم بحالهم ونحن بحالنا»[٣].

فهل تغيرت الظروف حتى يهاجم البطريرك الانتداب؟ في الواقع لا يمكن

(١) للمزيد من المعلومات حول هذه الاضرابات، يراجع الأرشيف الفرنسي:
Carton 412-1, . Vol. 500, P. 193-241.

(٢) Cité dans Pierre Rondot: Op. Cit., P. 115.

(٣) «الصفاء»: (٢٣ شباط ١٩٣٣) ـ العدد ١٣٨٨.

تفسير هذا الموقف إلا على ضوء مصالح الكنيسة ـ ذات الأراضي الشاسعة ـ التي مسها قرار إحتكار التبغ. ووجهة النظر الفرنسية واضحة في هذا المجال:

« يمثل البطريرك عريضة الشخص الماروني ما قبل الحرب. فهو متمسك بقوة بالصداقة الفرنسية التقليدية، ويرى أن تعلق لبنان بفرنسا، وإن يكن شرعياً وطبيعياً، فله ثمنه. هذا الثمن هو ما ناله الموارنة من اطمئنان بأن فرنسا ستساندهم في التمتع بامتيازات مخالفة للقانون العام...

لهذا « لم يذعن البطريرك عندما رأى جبل لبنان يعامل على قدم المساواة مع الساحل ولبنان الجنوبي والبقاع... »[١].

إلا أنه مهما يكن من خلفيات الموقف الذي اتخذه البطريرك، فقد تجاوبت أصداؤه في لبنان الجنوبي حيث كانت زراعة التبغ ـ وما تزال حتى وقتنا الحاضر ـ المورد الرئيسي لحياة السكان. يقول موسى الزين شرارة في هذا الصدد: « وفي عام ١٩٣٦ حضر إلى المنطقة المطران المعوشي الذي صار فيما بعد كاردينالاً واتفقنا معه على المطالبة برفع أسعار التبغ وإعطاء مساحات أوسع للمزارعين »[٢].

هذه المطالبة كانت سبباً للانتفاضة التي حدثت في بنت جبيل وامتدت إلى سائر أنحاء الجنوب عام ١٩٣٦ وكانت مدعومة من البطريرك. « فقد كان من الطبيعي أن يترأس البطريرك حركة معارضة متجاوبة مع شعوره الذي هو شعور كل شعبه. وقد اعتبر البطريرك عريضة بطل حقوق الأمة... »[٣].

وتتالت الأحداث ليبرز دور البطريرك أكثر فأكثر، فقد أقر المجلس النيابي اللبناني بناء لرغبة المفوض السامي مشروع احتكار التبغ « ولم يخالفه غير نواب المسلمين وصرح غبطته إثر ذلك لإسكندر الرياشي: أنه ليس غير المسلمين عندهم

(١) A.E... Carton 413-2, Vol. 500, P. 189.

(٢) من ذكريات الشاعر موسى الزين شرارة، مقال منشور في كتاب: « **دفتر الذكريات الجنوبية** »، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت ١٩٨١، ص ٧٢.

(٣) A.E... Carton 413-2, Vol. 500, P. 789.

وطنية، وليسوا عبيداً للفرنسيين، كما هم النواب المسيحيون بالمجلس النيابي.. وحمل فخري البارودي ـ من أركان الكتلة الوطنية السورية ـ هذا التصريح بحماس غريب... وذهب للجامع الأموي يتلوه في صلاة الجمعة، فتحمس المؤمنون المصلون، ودعوا للبطريرك وهللوا وأخذوا يهتفون بالمسجد وفي الأسواق: لا إله إلا الله، والبطريرك عريضة حبيب الله... »[١].

من الطبيعي أن يغتبط البطريرك لهذا الحدث، فأقبل على التعاون مع رجال الكتلة الوطنية السورية الذين سرهم خلافه مع السلطة المنتدبة ورأوا في موقفه انتصاراً لهم.

هذا الموقف كان مقدمة لمؤتمر مطارنة الطائفة المارونية الذي عقد في بكركي برئاسة البطريرك في السادس من شباط ١٩٣٦ وكان من بين مطالبه التي قدمت للمفوض السامي ضمن بيان من خمس نقاط:

« الاستقلال للبنان والاعتراف بسيادته الوطنية من غير مساس بعلاقاته الأخوية مع الشقيقة سوريا خاصة على صعيد التعاون الاقتصادي والاجتماعي »[٢].

كان هذا البيان الصادر عن مؤتمر ماروني الأول من نوعه في تاريخ الانتداب الفرنسي على لبنان، وقد شكل في ذلك الحين دعوة موجهة للمسلمين، أكثر منه للمفوض السامي، للحوار على قاعدة الاستقلال الحقيقي للبنان ضمن حدوده الحالية.

ك ـ انتخاب أميل إده رئيساً للجمهورية:

في نهاية عام ١٩٣٤ بدا واضحاً أن النواب الدستوريين يشكلون الأغلبية في المجلس النيابي المؤلف من خمسة وعشرين نائباً[*] ومع ذلك لم يستطع الشيخ بشارة

(١) اسكندر الرياشي: « **قبل وبعد** »، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) Edmond Rabbath: Op. Cit., P. 407.

(★) تتضح هذه الأغلبية من خلال حادثة انهيار بناية « كوكب الشرق » في ساحة الشهداء حيث تبين =

الخوري ـ رئيس الكتلة الدستورية ـ الوصول إلى سدة الرئاسة الأولى. ففي العشرين من كانون الثاني ١٩٣٦ انتخب أميل إده رئيساً للجمهورية بعد دورتي اقتراع نال في الأولى منها ١٣ صوتاً وفي الثانية ١٤ صوتاً.

كانت هذه الانتخابات ذات دلالات هامة، لا من حيث نتيجتها التي لم تكن لتحصل لولا مداخلات المفوض السامي فحسب[1] وإنما أيضاً من حيث الآثار التي تركتها في توزع الاتجاهات السياسية وما احدثته من تقارب في التفكير بين فئات كانت حتى الأمس القريب متباعدة عن بعضها البعض. ونستطيع أن نتلمس آثار تلك الانتخابات من خلال تقرير المفوض السامي دي مارتيل المرسل إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٣٦:

«إتحد أنصار بشارة الخوري الذين تبنوا مبادىء الوطنيين المسلمين مع البطريرك الماروني، وذلك ليلعبوا دور حماة الحريات الوطنية بعد أن اضطرهم فشل زعيمهم في الانتخابات الرئاسية إلى الالتحاق بالمعارضة...».

ويبين المفوض السامي أسباب التقارب بين البطريرك والشيخ بشارة الخوري بقوله:

«المطران عبد الله الخوري، إبن عم مرشح الرئاسة التعيس، هو الوسيط المناسب للقيام بهذا التقريب. لقد توسط مع بكركي مستفيداً على كل حال من هذه المناسبة لتحسين وضعه الشخصي عند البطريرك، ويبدو أنه استعاد الآن كل نفوذه...».

وتتضح أهمية هذا التقارب إذا أخذنا بعين الاعتبار علاقة البطريرك بزعماء الكتلة الوطنية السورية، هذه العلاقة التي يطلق عليها دي مارتيل صفة «الاتفاق

= نتيجة المناقشة التي جرت بشأنها أن عدد النواب الموالين للدستوريين بلغ ١٩ نائباً. راجع بهذا الشأن: بشارة الخوري: «**حقائق لبنانية**»، ج ١، ص ١٩٠.

(١) راجع بشأن مداخلات المفوض السامي ونتائج الانتخابات: بشارة الخوري: المرجع السابق، ص ١٩٤ ـ ١٩٧.

العلني» يبدو أن المستفيد الأكبر منها البطريرك:

«الاتفاق العلني بين البطريرك عريضة وثوار دمشق فيه شيء من السذاجة. فهو منذ الآن وصاعداً يصور كبطل للحريات السياسية اللبنانية لكي لا يبقى وراء أصدقائه الجدد. وهو يؤكد تعاطفه مع مطالب الوطنيين السوريين، رافضاً معرفة أي شيء غير التأكيدات المعطاة من كليمنصو إلى البطريرك حويك. وقد وضع برنامجاً مخصصاً للبنان:

«توسيع الحياة البرلمانية، معاهدة، استقلال، دخول إلى عصبة الأمم.

وقد أدلى غبطته بتصريحات مطولة بهذا المعنى لممثل لـ «لوجور» وهي صحيفة يملكها بشارة الخوري. إلا أن البطريرك لا ينسى أن يؤكد تعلقه بالحدود الحالية للبنان وبالصداقة مع فرنسا. ويجد وطنيو دمشق أنه من المناسب بلا شك عدم طرح قضية الأقضية الأربعة التي يطالبون بضمها إلى سوريا وقضية مصير الأقليات في يوم الاستقلال، خلال اجتماعهم مع البطريرك»[1].

وسط هذه المستجدات التي طرأت على الساحتين اللبنانية والسورية عقد مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦، فكان من الطبيعي أن تسوده أجواء تختلف عن تلك التي سادت المؤتمرات السابقة.

---

(١) A.E. Série E. Levant 1930-1940, Carton 413-2, Vol. 501, P. 15-17.

مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦

أ ـ ظروف انعقاد المؤتمر :

بعد إخفاق الثورة السورية وبروز دور الكتلة الوطنية السورية، أصبحت الآمال الوطنية السورية معلقة على استبدال الإنتداب بمعاهدة وكانت المعاهدة البريطانية ـ العراقية نموذجاً يحتذى في هذا المضمار.

ولم يكن من الممكن لسياسة التسويف والمماطلة التي كانت تتبعها سلطات الانتداب الفرنسي أن تستمر إلى ما لا نهاية، بعد أن بدت في أواخر عام ١٩٣٥ نذر الحرب العالمية، فرأت فرنسا أن خير ما يضمن مصالحها في سوريا معاهدة ترضي بها بعض آمال الوطنيين السوريين.

وكانت المناسبة حفلة الأربعين التي أقيمت لتأبين أحد زعماء الكتلة الوطنية السورية، ابراهيم هنانو، في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٣٥، إذ «خرج الناس من الحفل بعد سماع الخطب وإعلان فارس الخوري للميثاق الوطني وهم كتلة حياة وعزم وثبات في طلب حقهم المهضوم... وما مرت أيام حتى أغلقت السلطة مكاتب الكتلة الوطنية في دمشق وحلب وألقت القبض على فخري البارودي وسيف الدين المأمون وزكي الخطيب فأجاب الشعب على ذلك بالإضراب...»[١].

دام هذا الإضراب ستين يوماً وتجاوبت أصداؤه مظاهرات واضرابات واحتجاجات في لبنان وفلسطين والاردن ومصر، فاضطر المفوض السامي على

---

(١) ذوقان قرقوط: «تطور الحركة الوطنية في سوريا»، ص ١٤٨.

أثره لدعوة زعماء الكتلة الوطنية إلى بيروت ليوقع معهم في أول آذار ١٩٣٦ وثيقة تفتح باب المفاوضات لعقد معاهدة تحل محل الانتداب.

وطبيعي أن يتأثر دعاة الوحدة السورية في لبنان بهذا الحدث، فأرسل أهالي راشيا والبقاع عريضة إلى المفوض السامي يطلبون فيها الرجوع إلى سوريا لأنهم من «بلاد كانت ولا تزال تعتبر نفسها سورية»[١].

وكانت طرابلس، كعادتها، أكثر المدن الساحلية حماساً للوحدة السورية، فأرسلت عشرات البرقيات للمفوض السامي مطالبة الالتحاق بسوريا لأنها سلخت عنها بغير إرادتها، وقد أرسلت هذه البرقيات من سياسيين ومحامين وأطباء ومن تجار كل سوق على حدة (تجار سوق البازركان ـ شارع البلدية ـ شارع الملاحة ـ شارع التل...) كما أرسلت مديرية ميناء طرابلس برقية بنفس المعنى[٢].

وفي هذه الأثناء كانت دعوة الحزب السوري القومي قد انتشرت في معظم الأنحاء اللبنانية حيث انضوى العديد من دعاة الوحدة السورية في صفوفه من مسلمين ومسيحيين، فأرسل صلاح لبكي برقية بإسم الحزب طالب فيها بضم لبنان إلى الوحدة السورية لأن «... السبب الوحيد الذي كان يبرر نوعاً ما إنسلاخ لبنان عن الوطن الأصلي، أعني الفروقات الطائفية، قد أصبح اليوم في ذمة التاريخ...»[٣]. وقد أرسلت برقيات متعددة من شباب طرابلس وسيداتها ومن قرى منطقة الكورة تؤيد مطالب الحزب[٤]، كما أبرق كثيرون من أبناء الشوف ولبنان الشمالي يؤيدون اللبكي في مطلبه[٥].

ويبدو أن اللجنة التنفيذية لمؤتمر عام ١٩٣٣ الساحلي قد شعرت بأهمية تلك

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: «المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ حتى نهاية عام ١٩٣٩»، ج ١، حلب ١٩٥٨، ص ٢٠٦.

(٢) نصوص هذه البرقيات منشورة في المرجع السابق، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٣) المرجع نفسه: ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٤) المرجع نفسه: ص ١٤٩ ـ ١٥٣.

(٥) «الصفاء»: العدد ١٥٥٣ ـ (١٢ آذار ١٩٣٦).

المفاوضات التي ستقرر مصير سوريا ولبنان فدعت لمؤتمر جديد لبحث الموقف.

عقد هذا المؤتمر في نفس المكان الذي عقد فيه المؤتمر السابق، أي في منزل سليم سلام في ١٠ آذار ١٩٣٦ . وتظهر مناسبة انعقاده واضحة من خلال كلمة الافتتاح التي ألقاها رئيسه سليم سلام:

« تعلمون أيها السادة أننا في ظروف خطيرة، ففي دمشق... سيتألف وفد لمفاوضة الحكومة الفرنسية في مصير البلاد السورية، ولما كنتم من مفكري هذه الأمة ومن مجاهديها المخلصين فقد دعوناكم لعقد مؤتمر نقرر فيه موقفنا نحن أبناء الأقضية والمدن المنسلخة عن أمنا سوريا »[1].

ب ـ التيارات السياسية التي تمثلت في المؤتمر:

من خلال المناقشات التي دارت في المؤتمر والمدونة في الكراس الصادر عنه « مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة » نلاحظ أن عدد المشاركين لا يتعدى ١٩ شخصاً. إلا أن المؤتمر لم يقتصر على هؤلاء بل كان عدد المشاركين فيه يقارب المئة شخص[*].

---

(١) كراس « مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة » الذي عقد في دار السيد سليم علي سلام في بيروت في ١٠ آذار ١٩٣٦، مطبعة الاتحاد (بدون تاريخ)، ص ٣ ـ ٤.

(★) لقد ذكرنا في رسالتنا للماجستير، ص ١٤٠ والتي أشرنا إليها سابقاً أبرز المشاركين في المؤتمر والمراجع التي اعتمدنا عليها على النحو التالي:

ـ الأسماء التي وردت في الكراس: سليم سلام ـ صلاح عثمان بيهم ـ عبد الحميد كرامي ـ علي ناصر الدين ـ الشيخ أحمد عارف الزين ـ السيد أحمد رضا ـ صلاح لبكي ـ شوقي الدندشي ـ فوزي البردويل ـ يوسف يزبك ـ جميل بيهم ـ حسن القاضي ـ الشيخ سليمان الظاهر ـ مأمون أياس ـ عبد اللطيف البيسار ـ أمين خضر ـ عادل عسيران ـ شفيق لطفي وكاظم الصلح.

ـ وروى لنا المؤرخ المرحوم يوسف يزبك أثناء المقابلة التي أجريناها بتاريخ ٢٢ ـ ٢ ـ ١٩٧٨ أن أحمد الداعوق ومحمد علي بيهم وعزت قريطم وقسطنطين يني وابراهيم خرما كانوا من المشاركين في المؤتمر.

ـ ويذكر فوزي البردويل نقلاً عن ملحق النهار (٣١ ك ١٩٧٢) أسماء: تقي الدين الصلح ومحمد شقير ونعمة تابت. =

كان هذا المؤتمر من أكثر المؤتمرات الساحلية الوحدوية تمثيلاً للطوائف والمناطق. ومع أنه كان بطابعه العام إسلامياً، فقد كان يضم نخبة من المسيحيين. فلأول مرة يشترك في مؤتمر من مؤتمرات الساحل مسيحيون من جبل لبنان (صلاح لبكي، يوسف يزبك...) كما تمثلت زحلة بشخص فوزي البردويل.

ويمكن تصنيف المشاركين في هذا المؤتمر ضمن أربعة تيارات:

١ ـ التيار التقليدي الذي يطالب بانضمام الساحل والأقضية الأربعة إلى سوريا منذ عام ١٩٢٠ (سليم سلام، عبد الحميد كرامي، جميل بيهم، أحمد عارف الزين...).

٢ ـ وفد الحزب السوري القومي الذي طالب بالوحدة السورية الشاملة ومن ضمنها جبل لبنان، لأن السوريين أمة تامة وفقاً لمبادىء الحزب. وكان ممثلوه: صلاح لبكي، نعمة ثابت، مأمون أياس.

٣ ـ تيار عروبي يدعو للوحدة السورية باعتباره خطوة نحو الوحدة العربية.

ويتألف من « حزب الثمانية » وفقاً لتعبير يوسف يزبك[1] وهم: صلاح بيهم، علي ناصر الدين، أحمد الداعوق، محمد علي بيهم، عزت قريطم، قسطنطين يني، ابراهيم خرما ويوسف يزبك. هذه المجموعة لم تكن حزباً بالمعنى الصحيح بل كان أفرادها يمثلون رأياً موحداً كما يقول يوسف يزبك. إلا أنه لم يتبين لنا وحدة الرأي ضمن هذه المجموعة من خلال المناقشات التي دارت في المؤتمر.

= ـ وتذكر جريدة المقطم في العدد ١٤٤٠٢ تاريخ ١٥ آذار ١٩٣٦ أسماء: زكريا النصولي وأنطون تابت وجميل الكوسا.

(١) أكد لي المؤرخ يوسف يزبك خلال المقابلات المتعددة التي أجريتها معه والتي كان آخرها بتاريخ ١٩٨٢/١/١٢ أنه لم يشترك في هذا المؤتمر بصفته شيوعياً كما تقول مجلة « العمل الشهري » العدد السابع، ص ١٤٧. لأنه كان قد ترك الحزب الشيوعي منذ عشر سنوات، ولو أنه كان شيوعياً لما وجهت الدعوة إليه، لأن رئيس المؤتمر والنافذين فيه كانوا من المعادين للشيوعية.

٤ ـ التيار الاستقلالي اللبناني الذي وقف ضد الانتداب ولم يوافق على إثارة قضية الوحدة السورية. وتمثل بكاظم الصلح وعادل عسيران وشفيق لطفي الذين لم يدلوا بوجهة نظرهم خلال المناقشة، ولم يوافقوا على مقررات المؤتمر، فعبروا عن رأيهم من خلال البيان الذي أذاعه كاظم الصلح بعد انتهاء المؤتمر تحت عنوان: «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان».

ج ـ الموضوعات التي أثيرت: اتجاهات سياسية جديدة:

١ ـ الشك بمواقف الكتلة الوطنية السورية من الوحدة:

أثار هذا الشك فوزي البردويل عندما قال:

«... سمعنا في هذين اليومين أن الكتلة قبلت المفاوضة دون أن تبحث في لبنان خوفاً من الاصطدام والعرقلة..»[1]

لم يكن فوزي البردويل عضواً في الكتلة الوطنية السورية كعبد الحميد كرامي[2] الذي انبرى للدفاع عنها قائلاً:

«إن للكتلة الوطنية أيها الأخ ميثاقاً تتمشى عليه ومن أول بنود هذا الميثاق طلب الوحدة السورية، فلا بد لها إذن من أن تطلب هذه الوحدة في مفاوضاتها المقبلة». إلا أن كرامي من خلال دفاعه عن الكتلة قد أكد الشك بطريقة غير مباشرة عندما تابع قائلاً: «وعلينا نحن أن نلح بالطلب وندفعها للإلحاح دون أن نصطدم بأحد»[3].

---

(١) كراس «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، ص ١٠.

(٢) لم يكن عبد الحميد كرامي العضو اللبناني الوحيد في الكتلة الوطنية، فبالإضافة إليه كان من أعضائها: رياض الصلح وعبد اللطيف البيسار ومحمد عارف الحسن الرفاعي (طرابلس) وعبد الرحمن بيهم (بيروت) والأمير أمين أرسلان والأمير شكيب أرسلان (جبل لبنان) وسعيد حيدر (بعلبك). راجع عبد الرحمن الكيالي: «المراحل...»، ج ١، ص ١٨٨.

(٣) «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، ص ١١.

ويسارع رئيس المؤتمر إلى تأكيد هذا الشك موضحاً: «دعونا لعقد هذا المؤتمر لأننا قرأنا في الصحف أن الكتلة ستفاوض الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة على أساس إدخال بعض القطع في الوحدة السورية دون القطع الأخرى المنسلخة عن سوريا. ولهذا دعونا أهل الملحقات لبحث هذا الأمر الخطير».

وهنا نتساءل: هل كان لهذا الشك ما يبرره؟

هل كان التنسيق مفقوداً بين زعماء الكتلة الوطنية وزعماء المؤتمر الساحلي إلى الحد الذي يعتمد فيه سليم سلام على أقوال الصحف؟

هل أن الكتلة لم تعد بحاجة لدعم الساحليين؟ أم أنها كانت تقيم توازناً في العلاقة معهم من جهة ومع البطريرك من جهة أخرى؟

وأخيراً ما هو موقف رياض الصلح الزعيم الوحدوي المعروف بعلاقته الوثيقة بالكتلة والذي حضر الاجتماع التمهيدي في المفاوضات بين زعماء الكتلة والفرنسيين في بيت خليل أبي اللمع في بيروت[1]؟

نستطيع أن نستنتج موقف زعماء الكتلة بالعودة إلى ما جاء في رواية عبد الرحمن الكيالي الذي كان أحد أعضاء الوفد السوري في المفاوضات:
«... في اليوم الثاني اجتمعنا وبدأنا المباحثة في أمر الوحدة وبعد جدال اتفق العميد (أي المفوض السامي) معنا على أن فرنسا لا تعارض وحدة أجزاء سوريا «العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرون وأنها تساعد على ذلك...»[2].

وواضح من هذه الرواية أن المفاوضات لم تتناول أي قسم من لبنان. أما فايز الخوري، زميل الكيالي في الوفد السوري، فقد عبر صراحة عن هذه المسألة بقوله:

«أما لبنان فلم نشأ أيضاً التعرض له نظراً لموقف البطريرك الأخير»[3] من

---

(١) بشارة الخوري: «**حقائق لبنانية**»، ج ١، ص ١٩٩.

(٢) عبد الرحمن الكيالي: «**المراحل**»، ج ٤، ص ١٢٨.

(٣) «**المقطم**»: العدد ٤٣٩٣ تاريخ (١٦ آذار ١٩٣٦).

جهة أخرى لم يكن رياض الصلح في عداد المشاركين في مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦ ولا في مؤتمر ١٩٣٣، ولا يمكن القول أن السبب في ذلك يرجع إلى المزاحمة على الزعامات بينه وبين زعماء بيروت فقط[١]، فقد كانت سياسته تتوافق مع سياسة الوطنيين السوريين، والمرجح أنه شعر بالمتغيرات الطارئة على القضية السورية، فأخذ يعد نفسه للزعامة على الصعيد اللبناني.

جبل لبنان والوحدة السورية، الاستقلال والوحدة:

لم تقتصر علاقة المؤتمرين بلبنان على الساحل والأقضية الأربعة كما كان الحال في سائر المؤتمرات السابقة، فقد شارك في هذا المؤتمر فريق من جبل لبنان، كان صلاح لبكي أبرزهم. فقد حضر المؤتمر بصفته ممثلاً للحزب السوري القومي الذي يعتبر البلاد السورية بما فيها لبنان أمة واحدة، وقد عبر اللبكي عن وجهة نظر الحزب بقوله:

« إن لبنان قطعة من سوريا... فإذا كان أبناء الأقضية المنسلخة يطلبون الرجوع إلى سوريا، فأبناء لبنان هم أيضاً يطلبون الرجوع إلى أمهم التي سلخوا عنها... نحن نطلب الوحدة السورية الشاملة خوفاً من أن نقع في صهيونية أخرى »[٢].

فاجأ هذا الطلب المؤتمرين الذين طالما دعوا منذ ١٦ سنة لانضمام الساحل والأقضية الأربعة، ولهذا بادر علي ناصر الدين إلى الإجابة بقوله: « إن تقبل لبنان الصحيح لفكرة الوحدة السورية رغم أنه متمم لها جغرافياً يقتضي لها شيء من الوقت »[٣].

ويحاول جميل بيهم أن يحسم النقاش في هذه المسألة فيقدم اقتراحاً يقضي

(١) اسكندر الرياشي: **« قبل وبعد »**، ص ٨٢.
(٢) **« مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة »**، ص ٨ و ٢١.
(٣) المرجع نفسه: ص ١٧.

باشتراك الوحدويين مع اللبنانيين في طلب الوحدة « وأن يكون طلبنا لها بالاتفاق والتفاهم معهم لأننا أصبحنا نحن واللبنانيين جبهة وطنية واحدة وأصبحت الدولة المنتدبة جبهة ثانية... »[١]. لكن هذا الرأي لم يكن يعبر تعبيراً صحيحاً عن الواقع اللبناني. فإذا كانت بعض التطورات قد حصلت على الساحة اللبنانية بحيث أصبح طلب الاستقلال عن فرنسا مطلباً وطنياً لدى قسم كبير من المسيحيين، فإن هذه التطورات لم تكن بتأثيراتها تصل إلى حد طلب الوحدة السورية لدى هذا الفريق.

لذا يبادر علي ناصر الدين إلى القول: « ... من الكياسة ومن الإنصاف أن لا يزعم الأخوان اللبنانيون في المؤتمر أنهم يمثلون لبنان وهم في الواقع لا يزعمون ذلك... »[٢].

ويتدخل يوسف يزبك شارحاً هذه التطورات السريعة والمدهشة التي مرت بها البلاد حيث « اقتنع المسيحي أنه قد حرم في عهد الأم الحنون من حقوقه كما حرم أخوه المسلم ولمس لمس اليد أنه والمسلم أصبحا متساويين ولكن تحت النير... » مسترعياً انتباه المؤتمرين إلى حدث خطير من جراء موقف البطريرك الذي « قضى على الحجة التي ادعتها فرنسا وما تزال تدعيها لوجودها في بلادنا... إنها هنا لحماية الأقليات المسيحية، فإذا كانت الأكثرية تهتف لزعيم الأقليات... فما تكون قيمة هذه الحجة الخادعة في حماية النصارى ». وانتهى إلى التمسك بالسيادة القومية الصحيحة والاستقلال التام لأن مسألة الوحدة تحل « بين اللبنانيين والسوريين »[٣].

ويحسم رئيس المؤتمر هذا النقاش قائلاً: « إننا نتمنى أن يقتنع إخواننا اللبنانيون بضرورة الوحدة.. أما أن نطلب ذلك نحن فليس هذا من الرأي ولا من المصلحة في شيء، لنترك ذلك لهم »[٤]. ثم عرضت اللائحة ـ التي كانت قد أعدت

(١) المرجع نفسه: ص ١٨.
(٢) المرجع نفسه: ص ١٩.
(٣) المرجع نفسه: ص ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٨ ـ ٣٠.
(٤) المرجع نفسه: ص ٣٨.

مسبقاً من قبل رئاسة المؤتمر ـ على التصويت فأقرت بإجماع الحاضرين ما عدا ثلاثة منهم[1].

من خلال الاطلاع على العريضة المرفوعة إلى المفوض السامي، نلاحظ أنها كانت تأكيداً للمطالب التي اعتاد الوحدويون اللبنانيون على المطالبة بها في مؤتمراتهم السابقة، لا سيما مقررات مؤتمر ١٩٣٣ والتي تتلخص « بالحرية والسيادة التامتين والوحدة السورية الشاملة »[2]. ولا ينسى المؤتمرون أن يستنكروا قيام بعض نواب جبل لبنان ومطالبتهم بعقد معاهدة مع فرنسا تشمل جميع الأراضي اللبنانية كما حددت في العام ١٩٢٠، باعتبار هؤلاء النواب في نظر المؤتمرين لا يمثلون سكان المناطق المنسلخة عن سوريا.

وهكذا نلاحظ أنه بالرغم من الأجواء التي سادت المؤتمر، والتطورات التي شهدتها الساحة اللبنانية في مطلع الثلاثينات، فإن المهيمنين على المؤتمر ظلوا متمسكين بمطالبهم السابقة مما عرَّضهم لنقد عنيف.

د ـ ردود الفعل:

تعددت ردود الفعل وتضاربت بتعدد الاتجاهات السياسية التي تميزت بها الساحة اللبنانية في تلك الفترة.

إلا أنه من الملاحظ، رغم أن معظم المؤتمرين قد أكدوا على الطابع اللاطائفي للمؤتمر، فقد رأت فيه « المقطم » اجتماعاً بيروتياً طائفياً، فكتبت تقول:

« تداعى عدد من أهل بيروت إلى عقد مؤتمر... وبحث في حق المسلمين في الوظائف.. »[3].

(١) الذين لم يوقعوا على العريضة وفقاً لما جاء في الكراس الصادر عن المؤتمرين، ص ٤١ هم: كاظم الصلح، عادل عسيران وشفيق لطفي. من جهة أخرى روى لنا المؤرخ المرحوم يوسف يزبك أن العديد من الحاضرين لم يوقعوا اللائحة.

(٢) **« مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة »**، ص ٥٠.

(٣) « المقطم »: (١٥ آذار ١٩٣٦).

أما « البشير »، جريدة الآباء اليسوعيين، فقد رأت أن « مقررات المؤتمرين هؤلاء بمكان من الخطورة لأنها تناقض الدستور اللبناني » وراحت تدافع عن « القومية اللبنانية » و« الكيان اللبناني » وخلصت إلى القول: « ليس للبنان حياة ولا راحة ولا طمأنينة إلا إذا حافظ على تقاليده بالاتكاء إلى عضد فرنسا واستظلال حمايتها »[1].

ورداً على رئيس المؤتمر الذي قال: « دعوناكم لعقد مؤتمر نقرر فيه موقفنا نحن أبناء الأقضية والمدن المنسلخة عن أمنا سورية... » كتب نجيب الدحداح في مجلة « المشرق »: « ليس قائل هذا الكلام إلا إبناً في الرأي لبعض سياسي دمشق... »[2] ثم راح يؤكد في مقالته « لبنانية » الأراضي الملحقة بلبنان.

أما « صوت الأحرار » فقد وجدت أنه « كان من المستحسن والبلاد تجتاز مرحلة دقيقة، بل أدق مرحلة من مراحلها السياسية، أن لا يثار البحث في ما له ارتباط بالوضع اللبناني »[3].

من جهة أخرى، راحت جريدة « النهار » تشكك في نوايا المؤتمرين بقولها:

« هل يجوز لنا أن نرى في تعرض المؤتمرين للنواب السبعة[4] تضامناً مع الأوساط الحكومية في مساعيها لعرقلة تنفيذ المطالب؟ »[5].

أما البطريرك الماروني، فقد أسف لموقف المؤتمرين بقوله:

« بقدر ما ارتحنا إلى عدم تعرض زعماء الكتلة الوطنية السورية للبنان في محادثاتهم مع المفوضية... بقدر ما أسفنا لحركة فئة من أبنائنا في لبنان غير مجارين سائر أخوانهم... »[6].

(١) « البشير »: (١٤ آذار ١٩٣٦).

(٢) نقلاً عن « العمل الشهري »، العدد التاسع، ص ٩٣ ـ ١١٤.

(٣) « صوت الأحرار »: (١٢ آذار ١٩٣٦).

(٤) المقصود هنا نواب جبل لبنان المعارضون الذين طلبوا عقد معاهدة مع فرنسا.

(٥) « النهار »: (١٣ آذار ١٩٣٦).

(٦) « البشير »: (١٨ آذار ١٩٣٦).

والحزب السوري القومي بدوره عارض مقررات المؤتمر ولكن من زاوية مختلفة فقد أذاع بياناً جاء فيه: « لقد كانت غاية المؤتمرين من طلبهم تحقيق الوحدة دون لبنان رغبتهم في أن لا يصطدموا بإرادة غبطة البطريرك... أما الحزب فمع احترامه الكلي لإخلاص غبطته ووطنيته لم يستطع أن يجاري هذه الرغبة »[1].

موقف الكتلة الوطنية السورية:

في الواقع لا يمكن فهم الأجواء التي سادت مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦ دون الرجوع إلى موقف الكتلة الوطنية السورية في ذلك الحين. فالكتلة التي تربعت على عرش النضال الوطني السوري في الثلاثينات كانت في الحقيقة تعبر عن مصالح البورجوازية السورية التي وجدت مصالحها في تكريس التجزئة.

من هنا أقامت تحالفاتها على الساحة اللبنانية مع البطريرك من جهة ومع البورجوازية اللبنانية من جهة ثانية في سعيها لعقد معاهدة مع سلطات الانتداب الفرنسية. إلا أن أركان الكتلة من خلال نهجهم هذا لم يكن باستطاعتهم أن يجاهروا علناً برفضهم لمطلب الوحدة الذي كرسهم زعماء للنضال الوطني.

هذه المقدمة ضرورية لقراءة التبدلات التي حصلت في بداية عام ١٩٣٦. فقد نشرت بعض الصحف الصادرة في ١٣ آذار ١٩٣٦ أن وفداً من الكتلة الوطنية قوامه فخري البارودي ومظهر رسلان وميخائيل اليان زار البطريرك عريضة وشجب أمامه أعمال مؤتمر الساحل. ولما كان هذا الأمر من شأنه المساس بالمؤتمر والمؤتمرين، فضلاً عما يعنيه من تحول في سياسة الكتلة الوطنية السورية تجاه مسألة الوحدة، فقد أرسل رئيس مؤتمر الساحل إلى رئيس الكتلة الوطنية (هاشم الأتاسي) كتاباً يسأله فيه:

١) هل كان الوفد يتكلم باسم الكتلة الوطنية؟
٢) هل طرأ على الميثاق (أي ميثاق الكتلة الوطنية) تغيير لم يذع على الناس؟

(١) « المقطم »: (١٦ آذار ١٩٣٦).

ولم ينس رئيس المؤتمر الساحلي أن يضمن كتابه مطالب مؤتمر الساحل التي تنحصر « بطلب الوحدة الشاملة والاستقلال التام وجمع أراضي البلاد المجزأة » مع التذكير بميثاق الكتلة الوطنية الذي أعلنه الأتاسي بنفسه في حفلة تأبين ابراهيم هنانو وأقسم اليمين « المغلظة عليه »[1].

أجاب رئيس الكتلة الوطنية بما يلي:

« ... أتشرف بأن أجيب عن سؤالكم الأول بأن الكتلة الوطنية لا تسأل إلا عن البيانات الصادرة بتوقيع رئيسها. وعن سؤالكم الثاني بأن ميثاقها لم يطرأ عليه تغيير ما »[1].

من السهل أن نستنتج من خلال هذه الرسائل أن العلاقة الودية كانت مفقودة بين زعماء الكتلة الوطنية السورية وأركان مؤتمر الساحل. فمحاولة رئيس مؤتمر الساحل إحراج رئيس الكتلة واضحة. وبالرغم من المرونة والاقتضاب اللذين صيغا بهما جواب الأتاسي، فإن هذا الأخير لم ينف التصريحات المنسوبة إلى وفد الكتلة في بكركي التي شجبت أعمال المؤتمر. من جهة أخرى أن التأكيد على أن ميثاق الكتلة الوطنية « لم يطرأ عليه تغيير ما » لا يعني بأن سياستها لم تتغير فعلاً تجاه الكيان اللبناني. والواقع أن هذا الميثاق أصبح وثيقة تاريخية منذ العام ١٩٣٣ بعد تهافت رجال الكتلة على الحكم.

رد الفعل الرسمي:

يبدو أن الحكومة اللبنانية، مستندة إلى دعم المفوضية العليا، رأت ضرورة حسم الجدل حول لبنان وحدوده، فاتخذت تدابير مشددة بحق دعاة الوحدة السورية كان أبرزها:

١) أذاعت بياناً ذكَرت فيه « أصحاب الصحف بأن المقالات والأخبار والرسوم

(١) **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة**، ص ٤٥ - ٤٧.
(٢) المرجع نفسه: ص ٤٨.

التي تمس سلامة ووحدة أراضي الجمهورية اللبنانية... تجعل الجرائد والمجلات التي تذيعها عرضة للعقوبات..»[1].

٢) أنذرت رئيس المؤتمر «ليكف عن نشر الدعوة للوحدة وهددته باتخاذ التدابير القانونية بحقه»[2].

٣) حلت الحزب السوري القومي[3].

٤) عطلت جريدة «البلاد» لمدة عشرة أيام لأنها نشرت كتاباً من رئيس المؤتمر إلى رئيس الكتلة الوطنية السورية يتعلق بالوحدة السورية[4].

٥) أبعدت الأمير أحمد الشهابي بتاريخ (٢٩ آذار ١٩٣٦) عن حاصبيا وراشيا «لأنه عمل على أخذ وفود إلى دمشق تحمل مضبطة بطلب إلحاق حاصبيا بالوحدة السورية»[5].

٦) قمعت انتفاضة بنت جبيل بتاريخ ٣١ آذار والأول من نيسان ١٩٣٦، بعد أن تداخلت القضيتان الوطنية والاجتماعية، أي الوحدة السورية وزراعة التبغ. وقد شاركت في هذه الانتفاضة القرى المجاورة وأسفرت عن وقوع ثلاثة قتلى أضربت على أثرها مدن بنت جبيل، صيدا، صور، والنبطية وعمتها المظاهرات المعادية للانتداب الفرنسي رافعةً شعار الوحدة السورية[6].

مسلمون يستنكرون المؤتمر:

النقد الأهم الذي تعرض له المؤتمر لم يكن الرد الرسمي المنتظر ولا الحملات

(١) «المقطم»: (١٧ آذار ١٩٣٦).
(٢) «المقطم»: (٢٠ آذار ١٩٣٦).
(٣) المرجع نفسه.
(٤) «المقطم»: (٢١ آذار ١٩٣٦).
(٥) عبد الرحمن الكيالي: المرجع السابق، ج ٤، ص ٢١١ - ٢١٢.
(٦) راجع بشأن انتفاضة بنت جبيل: مصطفى بزي: «**تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩٤٣)**» رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، بيروت ١٩٧٨، ص ٦٨ - ٧٤.

الصحافية التي كانت تثار في حالات مماثلة إنما تمثل برد فعل بعض الزعامات الإسلامية التي جاء موقفها منسجماً مع الإصرار الرسمي والفرنسي لتثبيت الكيان اللبناني نهائياً وسد الطريق أمام الحركة الوحدوية لإجبارها على الإنخراط في المشروع اللبناني. إلا أن هذا الموقف لم يكن وليد ساعته بل أملته تطورات اقتصادية وسياسية وتحقق عبر انخراط عدد متزايد من ممثلي البورجوازية الإسلامية والسنية البيروتية على وجه التحديد في أعمال الوساطة التجارية بعد أن أصبحت بيروت منفذاً للداخل العربي بأسره. كما كان هذا الموقف منسجماً مع الموقف السوري الذي لم يعد وحدوياً إلا لفظاً. ومع ذلك لم يكن باستطاعة هذه الزعامات مهاجمة الوحدة من حيث هي هدف جماهيري، فراحوا يتبنون موقف زعماء الكتلة الوطنية السورية الذين بنوا أمجادهم السياسية من خلال تبنيهم مطلب الوحدة.

ضمن هذا السياق أذاع الوجيه البيروتي سعد الدين شاتيلا بياناً استنكر فيه عقد المؤتمر ومما جاء فيه: «إن الذين سعوا لهذا المؤتمر وهيأوا مقرراته بنصوصها سلفاً طلبوا الوحدة لكي لا تكون الوحدة... إن الأشخاص الذين وكلت إليهم الأمة أمر مستقبلها هم الكتلة الوطنية والبطريرك العربي الكبير...»[1].

من جهة أخرى، أعلن عبد الله اليافي، أحد الشخصيات البيروتية السنية التي بدأ نجمها بالصعود: «يجب أن نعلم بأن المسلمين متعاطفون مع العناصر المسيحية، وهم يؤيدون جهود هؤلاء للحصول على استقلال حقيقي. وهم يشاركونهم أفراحهم وأتراحهم في كل مشروع يُقام لمصلحة البلد العامة».

وفيما يتعلق بمسألة الوحدة السورية، يقول اليافي:

«نعطي كل ثقتنا للكتلة الوطنية، فهي وحدها مهيأة للتحدث باسم البلد ولنشر بيانات. وقد برهن أعضاؤها عدة مرات وخلال ظروف صعبة عن وطنية وتفان واستعداد للتضحية. لقد تحملوا النفي والسجن من أجل قناعاتهم»[2].

(١) «المساء»: (١٤ آذار ١٩٣٦).
(٢) «Le Jour»: 12 Mars 1936.

بيان كاظم الصلح:

مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان:

الاعتراض الأكثر أهمية على مقررات المؤتمر جاء من كاظم الصلح، أحد المشاركين البارزين في المؤتمر، والذي شكل مع عادل عسيران وشفيق لطفي داخل الاجتماع محوراً رفض التوقيع على مقرراته. وقد خرج كاظم الصلح من المؤتمر لينشر في اليوم التالي بياناً مسهباً في الصحف البيروتية تحت عنوان « مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان »[1] شرح فيه أسباب امتناعه مع رفاقه عن التوقيع على مقررات المؤتمر وسياسته الاستقلالية.

السبب الأساسي لمعارضة كاظم الصلح للمؤتمرين هو « التقارب العاطفي ثم المصلحي الذي تزعمه وكرسه سيد بكركي والكتلة الوطنية في سوريا ».

ويصف الصلح هذه المرحلة بأنها « من أعجب ما رأى الشرق أن بكركي.التي كانت أكبر حجة لوجود فرنسا في لبنان وسوريا أصبحت ذات يوم موطن المعارضة لذلك الوجود ».

وينتقد سياسة المؤتمرين الإسلامية بقوله: « إن غالبية المؤتمرين لم تنظر بعين الاعتبار إلى التطورات الحاصلة في الجو اللبناني « دليله في ذلك » أن المؤتمر ينبثق عن مؤتمرات ساحلية سابقة « وهذا » ما يعيد إلى كلمة الوحدة معنى الإسلامية وحدها »، كما أن من شأنه « أن يجفل المسيحيين الذين يتطورون نحو الوحدة أو نحو الوطنية... ويحرج البطريرك بين أتباعه.. ».

---

(١) أعاد نشر هذا البيان لفيف من أصدقاء كاظم الصلح في ٥ نيسان ١٩٣٧ ضمن كراس يقع في ١٦ صفحة بعنوان « **مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان** ». وكانت غالبية الصحف البيروتية قد نشرت فقرات عدة منه ونقلت الجزء الأكبر من هذا البيان جريدة **المعرض** في عددها رقم ١٠٩٦ تاريخ ٢٠ آذار ١٩٣٦. مع الاشارة أن الفقرات الواردة بين مزدوجتين مأخوذة عن الكراس المشار إليه.

لهذه الأسباب لا يجد كاظم الصلح فائدة كبيرة في الجدل السياسي الذي يدور منذ عشرين سنة « لأن الجدل يعود بنا إلى البحث في الأراضي الملحقة مغصوبة أم غير مغصوبة ».

للخروج من هذه المأزق، يدعو صاحب « مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان » إلى اعتناق الفكرة العربية لأنها توفق « بين الشخصية اللبنانية الحرة والشخصيات القطرية الأخرى في سائر بلاد العرب ». كما يدعو المفكرين للاجتماع والخروج ببرنامج عمل يخرج « الوطنية اللبنانية الانفصالية والوطنية الوحدوية الاتصالية من عالم الابهام والتناحر... ».

كان لهذا البيان صدى كبيراً ومرد ذلك في اعتقادنا أن صاحبه شخصية إسلامية لها مكانتها السياسية وقد عرف عنه وعن عائلته تأييدهم للوحدة السورية التي كانت مطلب الأكثرية الساحقة من المسلمين. وقد ترددت أصداؤه في الأوساط الإسلامية والمسيحية على السواء. فامتدحته جريدة « المعرض » بقولها: « إنه من أمتع ما كتب في شرح موقف البلاد... »[1] ووصفته « الدبور » قائلة « إن لبنان كله يستقبل بيان كاظم بك الصلح بالاحترام والاخلاص لأنه صادر عن إخلاص لا عن تعصب ذميم... »[2].

ويقول رئيس مجلس النواب السابق، عادل عسيران، « إن فريقاً من المسلمين اعتبر هذا الموقف جحوداً على الوطنية بينما اعتبره فريق آخر موقفا سليماً لأن العنصر المسيحي يجب مراعاته »[3].

هذه النظرة التي تضمنها بيان كاظم الصلح يعتبرها البعض الأساسي النظري للميثاق الوطني عام ١٩٤٣[4].

---

(١) « المعرض »: (٢٠ آذار ١٩٣٦)، ص ١٠.
(٢) « الدبور »: (٢٣ آذار ١٩٣٦)، ص ١.
(٣) مقابلة مع الرئيس عادل عسيران بتاريخ ١٩٧٩/٥/٤.
(٤) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق تقي الدين الصلح - شقيق كاظم الصلح - بتاريخ =

من جهة أخرى، لم يكن رياض الصلح بعيداً عن موقف قريبه كاظم ونظرته[1] بل ربما كان موقف صاحب البيان مستوحى من رياض نفسه، لأنه كان أكثر السياسيين المطلعين على مجريات السياسة واتجاهاتها.

استنتاجات:

تميزت السنوات العشر التي تلت إعلان الدستور اللبناني بظهور الكتلة الوطنية السورية وقيادتها للنضال الوطني في سوريا، الأمر الذي ترك أثره على العمل الوحدوي في لبنان بحيث كانت المؤتمرات الوحدوية الساحلية تعقد في الفترات التي تشهد توتراً في العلاقات بين فرنسا وزعماء الكتلة الوطنية السورية (١٩٢٨ - ١٩٣٣ - ١٩٣٦). إلا أن الكتلة لم تعد بحاجة إلى دعم «الساحليين» بعد أن وقف البطريرك عريضة موقفاً معارضاً للانتداب الفرنسي.

من جهة أخرى استطاعت سلطات الانتداب أن تروض الرفض الإسلامي للكيان اللبناني، بعد أن شعر المسلمون أن عدم اعترافهم بهذا الكيان حرمهم من المشاركة في وظائف الدولة. لهذا أقبلوا على إحصاء عام ١٩٣٢ لإثبات وجودهم العددي الذي تبين أنه يوازي عدد المسيحيين. وكان من نتيجة هذا الإحصاء ترشيح الشيخ محمد الجسر لتولي منصب رئاسة الجمهورية.

ومع أن الشيخ محمد عرف بعلاقته الوطيدة بالفرنسيين، إلا أن فرنسا كانت تخشى وصول مسلم لرئاسة الجمهورية اللبنانية، لأن لبنان الكبير، بنظر فرنسا، إنما

= ١١/٥/١٩٨١ وهذا الرأي يتبناه أيضاً عادل الصلح شقيقهما، الذي كان نائباً لرئيس حزب الاستقلال الجمهوري. ويقول عادل الصلح إن شقيقه كاظم أطلعه على مضمون البيان كما أطلع رئيس الحزب فأيده في دعوته قبل الخروج بها. راجع عادل الصلح: «**حزب الاستقلال الجمهوري...**»، مرجع مذكور سابقاً، ص ١٢٢.

(١) مقابلة مع منح الصلح بتاريخ ١٧/٤/١٩٨١. من جهة أخرى، روى لي الرئيس تقي الدين الصلح ١١/٥/١٩٨١ «أن ما من مؤتمر من مؤتمرات الساحل إلا وكان ممثلاً بأحد آل الصلح». وهذا ما يؤكد وحدة الموقف السياسي للعائلة.

أنشىء لكي يوازن تأثير سوريا المسلم وليكون قاعدة لفرنسا في حوض البحر المتوسط الشرقي وحلقة اتصال تربط المنطقة العربية بالرساميل الفرنسية بعد أن تبين أن جبل لبنان بحدوده المعروفة قبل الحرب العالمية الأولى لا يستطيع أن يقوم بهذا الدور، وهي ميزة ينفرد بها لبنان الكبير عن المتصرفية وعن سواها من المناطق في المشرق العربي.

إلا أن لبنان الكبير حتى يبقى قاعدة مأمونة للرساميل الفرنسية يجب أن يكون في عهدة الموارنة، أصدقاء فرنسا التقليديين.

فالهاجس الفرنسي كان دائماً ينطلق من مرحلة ما بعد الانتداب. كيف يستمر النفوذ الفرنسي وتبقى سيطرة الرساميل الفرنسية مؤمنة عند زوال الانتداب؟ من هنا نفسر محاربة فرنسا لمطلب الوحدة السورية الذي كان في تلك الفترة مطلب الأكثرية الساحقة مع أن تحقيق أي نوع من أنواع الوحدة في تلك المرحلة إنما كان يعني أنه يتم في ظل الانتداب وتحت حرابه.

هذه النظرة الفرنسية لمشروع لبنان الكبير كانت تصطدم بإنعزالية مسيحية كانت تخشى على نفوذها من الضياع بعد أن توسعت حدود لبنان وبات المسلمون بعددهم المتزايد يوشكون أن يشكلوا الأغلبية العددية. كما كانت تصطدم برفض إسلامي تقليدي اعتبر انفصاله عن سوريا انفصالاً مصطنعاً.

من جهة أخرى، كانت هذه النظرة تتوافق مع مطالب البورجوازية المسيحية التي كادت تختنق ضمن حدود المتصرفية، فرأت في مدن الساحل اللبناني والأقضية الأربعة ممرات لانفتاحها الاقتصادي على الداخل العربي.

وتلاقت هذه النظرة الفرنسية ـ مع المطالب البورجوازية الإسلامية والبيروتية السّنية تحديداً، بعد أن دخلت هذه الأخيرة في دور الوساطة التجارية، ساعدها على القيام بهذا الدور وجود العديد من معاهد الإرساليات الأجنبية التي كانت تستقبل الميسورين من أبناء المسلمين، وازدياد أهمية بيروت التجارية.

وهكذا انتهت البورجوازية الإسلامية إلى نفس مواقع البورجوازية المسيحية بالعمل على تثبيت دعائم الكيان اللبناني عملياً في حين كانت من الناحية الشكلية ترفع شعار الوحدة السورية لتحسين مواقعها على صعيد الحكم.

الفصل الخامس

من الوحدة السورية إلى المشاركة

سياسة المعاهدة:

بعد الثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) صممت فرنسا على استبدال الانتداب بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية عام ١٩٢٢، بعد أن تبين لها عقم سياسة العنف التي اتبعتها. ولكن فرنسا، بعكس بريطانيا التي حافظت على وحدة الأراضي العراقية، بنت سياستها على تقسيم سوريا. من هنا كان فشل مشروع معاهدة ١٩٣٣ التي تحطمت على صخرة الوحدة.

ولكن بعد أن أثبتت الكتلة الوطنية السورية أنها قائدة النضال الوطني بلا منازع، إثر الإضراب الذي دام ستين يوماً في أوائل عام ١٩٣٦، اضطر الفرنسيون للدخول في مفاوضات معها لعقد معاهدة تضمن مصالحهم، في وقت بدت فيه هذه المصالح مهددة بالخطر بعد أن تلبدت الأجواء الدولية بغيوم الحرب العالمية الثانية.

محادثات باريس ومطالب الوحدويين اللبنانيين:

سافر وفد الكتلة الوطنية السورية إلى باريس في ٢٢ آذار ١٩٣٦ لإجراء محادثات مع المسؤولين الفرنسيين بشأن عقد المعاهدة المرجوة. وكان في عداد الوفد السوري الزعيم الوحدوي اللبناني رياض الصلح.

لم تكن تلك المحادثات سهلة، فقد استمرت حتى التاسع من أيلول بسبب إصرار الوفد السوري على «إعادة جميع الأراضي التي لم تكن تؤلف جزءاً من

لبنان قبل الحرب إلى سوريا. هذه العملية تعني عودة لبنان إلى حدوده التاريخية »[1].

وتشير جريدة « القبس » السورية إلى هذه الناحية بقولها:

« ... إن سبب توقف المفاوضات في الأسبوع الماضي يعود إلى تشبث الوفد السوري بطلب ضم طرابلس والأقضية الأربعة إلى سورية ... »[2]. وفي السابع من حزيران كتبت الجريدة نفسها مجدداً:

« ... إن مطلبه هذا لاقى من الجهة الافرنسية معارضة شديدة... وطال الأخذ والرد حول هذه القضية إلى أن اقترح الوفد استفتاء البلاد اللبنانية في مسألة ضمها إلى الوحدة السورية أو عدمه... وعندما رأى الوفد أن لا سبيل لإدخال لبنان « الجمهورية » في الوحدة السورية طلب إذ ذاك إعادة « لبنان المتصرفية » إلى ما كانت عليه قبل الحرب الكبرى... »[3].

لكن جميع هذه الحلول والاقتراحات لم تلق القبول من الجانب الفرنسي « ... ولم يكتم الفرنسيون رأيهم بأن المطالبة ببحث هذا الموضوع تؤدي إلى انقطاع المفاوضة »[4].

وقد شعر الوحدويون اللبنانيون بأهمية مفاوضات باريس التي ستقرر مصير الساحل والأقضية الأربعة فتعددت الاجتماعات والمؤتمرات لدعم الوفد السوري في مباحثاته.

من أهم هذه المؤتمرات، المؤتمر الذي عقد في صيدا[5] برئاسة عبد الحميد

---

(١) A.E. Levant (1930-1940) Syrie-Liban, Carton 414-6, Vol. 501. P. 48-49.

(١) « القبس »: (٥ حزيران ١٩٣٦).

(٢) المرجع نفسه: (٧ حزيران ١٩٣٦).

(٣) نجيب الأرمنازي: « **سورية من الاحتلال حتى الجلاء** »، ط ٢، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٠٢.

(٤) يقول الشيخ علي الزين، أحد المشاركين في المؤتمر، « إن هذا المؤتمر عقد بناء لدعوة الشيخ أحمد عارف الزين في منزل عباس المحمد ومن بين الذين اشتركوا فيه الشيخ سليمان الظاهر وعلي بزي =

كرامي وضم ممثلين عن مدن طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون وبنت جبيل وقد جاء في مقرراته:

« بمناسبة المحادثات الجارية حالياً في باريس بين الوفد السوري والسلطات الفرنسية، يطلب المجتمعون بدافع القومية العربية والمصلحة الاقتصادية والاجتماعية، من فرنسا أم الحرية، ومن حكومة الجبهة الشعبية ما يلي:

أولاً: تحقيق آمالهم الحقيقية في الوحدة السورية والاستقلال، معتبرين كل قرار مخالف لرغبتهم مرفوضاً.

ثانياً: إذا كان الوفد الفرنسي يشك بحقيقة هذه الأماني فما عليه إلا أن يجري استفتاءً حراً نزيهاً.

ثالثاً: نفوض الوفد السوري بأن يدافع عن قضيتنا ويلاحق تحقيق مطالبنا »[1].

وبمناسبة وجود الوفد في باريس رفعت منطقة صيدا وجبل عامل عريضة إلى وزارة الخارجية الفرنسية، اشترك الآلاف في توقيعها، مستنكرة بقاء ارتباطها بلبنان ومما جاء فيها:

« ... وتكرر طلباتها التي جاهرت فيها كثيراً في الماضي، وهي ضمها إلى الدولة السورية العتيدة، ولا تعترف بالتجزئة الحاضرة التي تضر بمستقبلها، وتؤيد الوفد الأمين... »[2].

وإلى جانب مؤتمر صيدا « عقد المسلمون السنة في بيروت، المؤيدون للوحدة السورية، مؤتمراً مشابهاً في صوفر »[3].

= وموسى الزين شرارة والشباب الوطني في كل من صيدا وصور والنبطية وبنت جبيل » ـ مقابلة مع الشيخ علي الزين بتاريخ (٢٣/١٠/١٩٧٨).

(١) A.E. Levant 1930-1940, Syrie-Liban, Carton 412-2, Vol. 501, P. 85-86.

(٢) عبد الرحمن الكيالي: « **المراحل** »...، ج ٤، ص ٢٩٤.

(٣) A.E... Carton 413, Lettre du A. Philip, députe au sous Sécrétaire d'Etat Français le 11 Sep. 1936.

وفي ٢٦ تموز اجتمع عشرون من وجهاء ومفكري البقاع وراشيا في قرية « لالا » في البقاع بدار السيد أحمد طربين وعقدوا مؤتمراً أطلقوا عليه: « مؤتمر البقاع وراشيا للمشاورة والمذاكرة في شؤون البقاع الاجتماعية والسياسية ».

تولى رئاسة هذا المؤتمر محمد حسين حيمور. وأسندت أمانة السر فيه إلى المحامي عوض فاضل. وكان من أهم مقرراته، بالإضافة إلى إعلان سخطه على سياسة الحكومة المتبعة في منطقة البقاع وراشيا، طلب الوحدة السورية وتفويض اللجنة التنفيذية التي انبثقت عنه « ... توحيد المساعي مع وطني طرابلس وصيدا وجبل عامل في سبيل تحقيق الوحدة وإنالة البلاد مطالبها، التي لا تحيد عنها وتأييد مساعي الوفد السوري بذلك.. »[١].

يبدو واضحاً من خلال هذه المقررات أن وحدويي البقاع وراشيا، كانوا يسعون للتنسيق مع وحدويي الشمال والجنوب دون الإشارة إلى « وحدويي بيروت » الذين فقدوا العلاقة الودية مع رجال الكتلة الوطنية السورية.

هذه المؤتمرات رافقتها موجة من الاضرابات والتظاهرات في كل من صيدا وبيروت وبنت جبيل، وللتدليل على الطابع الوحدوي، كان المتظاهرون يرفعون العلم السوري في مقدمة مظاهراتهم[٢].

إلا أن هذه التحركات لم تكن عفوية، بل كانت في الواقع « بناءً لتعليمات المفاوضين الوطنيين في باريس بهدف دعم مطالبتهم بضم بعض المناطق اللبنانية إلى سوريا »[٣].

غير أن هذه الاحتجاجات لم تؤدِ إلى نتيجة، وأسفرت محادثات باريس عن التوقيع على المعاهدة الفرنسية ـ السورية في التاسع من أيلول ١٩٣٦ التي وصفها

(١) عبد الرحمن الكيالي: المرجع السابق، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٢) A.E... Carton 412-2, Vo. 501, P. 153.

(٣) Ibid.! P. 106 (télégramme No 599 du M. Meyrier, délégué bénéral du Haut Commissaire, adressé du ministre des Affaires Etrangères, Beyrouth 12, Juillet, 1936).

فارس الخوري، رئيس الوفد السوري المفاوض، بأنها تمثل « معجزة القرن العشرين »[١]. إلا أن هذه « المعجزة » لم تشر من قريب أو بعيد إلى الساحل والأقضية الأربعة ولم تحقق أمل الوحدويين اللبنانيين بانضمامهم إلى سوريا.

الحدود المقدسة:

مقابل هذه التحركات الوحدوية، كان المطران مبارك يجري في باريس مباحثات مع ليون بلوم ـ رئيس الجبهة الشعبية ـ في الثامن والعشرين من أيار ١٩٣٦ حيث « ألح بقوة على ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي اللبنانية بحدودها الحاضرة »[٢].

أما البطريرك الماروني فقد أرسل إلى وزير الخارجية الفرنسية السيد دلبوس رسالة مؤرخة في الثاني عشر من حزيران ١٩٣٦ يرفض فيها عودة الأراضي التي ضمت إلى لبنان عام ١٩٢٠ إلى سورية. ومما جاء في تلك الرسالة:

« نمي إلينا بأنه خلافاً للوعود المعطاة لنا، فإن الوفد السوري عمل على بحث مسألة الحدود اللبنانية... ».

وبعد أن يعدد في رسالته التعهدات الفرنسية منذ عام ١٩٢٠ بشأن وحدة الأراضي اللبنانية ينتهي إلى القول:

« نأمل أن نحصل من معاليكم على تأكيد قاطع بأن وحدة الأراضي اللبنانية لا ولن تمس »[٣].

التعهد الفرنسي أعطي في العشرين من حزيران ١٩٣٦ على شكل رسالة موجهة من السيد فينو سكرتير الدولة في وزارة الخارجية الفرنسية إلى السيد أميل إده، رئيس الجمهورية اللبنانية:

(١) Cité dans: Edmond Rabbath: **«La Formation historique du Liban...»**. P. 405.

(٢) A.E. Levant 1930-1940, Syrie-Liban, Vol. 501, P. 49.

(٣) Ibid, P. 64 - 66.

« أود أن أؤكد لفخامتكم، أن الحكومة الفرنسية، المنهمكة حالياً بالتحضير لعقد معاهدة سورية ـ فرنسية، نأمل في توقيعها قريباً، تدرك جيداً حقوق لبنان بعقد معاهدة مماثلة لتلك التي ستفيد منها الدولة المجاورة. والواقع أن المادة الأولى من صك الانتداب تمنح كلاً من سوريا ولبنان الحق في الاستقلال، هذا الاستقلال يجب أن يحاط بالضمانات الدولية في كلا الحالتين، ومن بين هذه الضمانات المحافظة على الحدود الراهنة لهاتين الدولتين. أما بالنسبة للبنان فإن حدوده هي تلك التي حددت في ٣١ آب ١٩٢٠ »[1].

وهكذا أسدل الستار عن مسألة الحدود التي طال الجدل حولها مدة ١٦ سنة وتثبّت الكيان اللبناني نهائياً بحدوده الحاضرة.

وداعاً للآمال الوحدوية:

قبل أن تلجأ السلطة المنتدبة إلى تثبيت الكيان اللبناني بحدوده الحاضرة كان همها ينصرف إلى رصد ردود الفعل عند الطوائف الإسلامية لا سيما لدى السنة الذين شكلوا المعارضة الأساسية لدولة لبنان الكبير. ويبدو هذا الاهتمام واضحاً من خلال رسالة المفوض السامي دي مارتيل إلى وزير الخارجية الفرنسية في السادس من تشرين الثاني ١٩٣٦ :

« مما لا شك فيه أن السنة الذين يشكلون خمس السكان تقريباً يخضعون لنفوذ دمشق. والوحدة السورية كانت بنظرهم الخطوة الأولى نحو العروبة وتكوين إمبراطورية عربية تتبلور حولها طموحات الإسلام، ولكن من الخطأ الإعتقاد أن سنّة لبنان جميعهم مرتبطون بهذه الأحلام الإسلامية »[2].

كانت سياسة المفوضية العليا تقضي بضرورة انخراط المسلمين في الحياة السياسية لضمان بقاء الكيان اللبناني بحدوده الحاضرة.

(١) **«Correspondance d'Orient»**, 29e année, No 463, Juillet 1936, P. 298.

(٢) A.E... Vol. 502, P. 29-30.

والواقع أنه مع بداية عهد الانتداب بدأ بعض زعماء السنّة يقيمون علاقات مع السلطة المنتدبة للاستفادة من مغانم الحكم، وقوي هذا الاتجاه بعد إعلان الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، بحيث شعر السنيون أن مقاطعة الانتداب ورفض الكيان اللبناني قد أفقدهم العديد من المراكز في وظائف الدولة.

من جهة ثانية استطاعت السلطة المنتدبة أن تستميل معظم الزعامات الشيعية بعد سقوط حكم فيصل في دمشق عام ١٩٢٠ والقضاء على « العصابات » التي كانت تتأثر بذلك الحكم. وإذا كانت الحركة الوحدوية في جبل عامل قد نشطت في أوائل الثلاثينات فإن ذلك يعود لتأثير عنصر الشباب الذي تخرج من جامعة دمشق، وفي هذه الفترة بالذات تأسست « عصبة الأدب العاملي » التي بدأت حركة ثقافية ثم انعكست آثارها على الحياة السياسية. ومن هذا الوسط انبثقت حركة الشباب في محاربة الانتداب والاهتمام بالقضايا الاجتماعية كقضية زراعة التبغ. إلا أن المعارضة الشيعية رغم قوتها وامتدادها، لم تستطع أن تخوض الانتخابات الفرعية في جبل عامل سنة ١٩٣٥ (على أثر وفاة النائب فضل الفضل) بمرشح منها، فرشحت أحد زعماء الإقطاع ـ عبد اللطيف الأسعد ـ بناءً لنصيحة رياض الصلح، بأنه « لا يمكن محاربة أبناء العائلات إلا بأندادها »[1].

كانت المفوضية العليا على اطلاع كامل بمجريات الأمور، ففي الحادي والعشرين من آب ١٩٣٦ يكتب السيد ميريه إلى وزير الخارجية الفرنسية شارحاً الوضع على الصعيد الشيعي قائلاً:

« بالنسبة للعنصر الديني ذي التأثير القوي على الجماعات البشرية المتخلفة يمكن القول انه إلى جانب وحدة لبنان واستقلاله »[2].

أما موقف النواب الشيعة فكان مماثلاً لموقف رجال الدين:

(١) من ذكريات الشاعر موسى الزين شرارة، منشور في كتاب **«دفتر الذكريات الجنوبية»**، مرجع مذكور سابقاً، ص ٦٩.

(٢) A.E... vol. 501, P. 182.

« للشيعة أربعة نواب في البرلمان اللبناني، كلهم صوتوا في السابع من تموز إلى جانب عودة دستور ١٩٢٦، كما أنهم أكدوا للرئيس أميل إده بأنهم متمسكون بوحدة لبنان بحدوده الحالية » [١].

وفي السابع من تموز ١٩٣٦ ، قدم النواب السنة إلى الرئيس إده مذكرة يعلنون فيها شكرهم لفرنسا نظراً لما أظهرته من استعدادها لتأييد الاستقلال وطالبوا بأن يعامل المسلمون كغيرهم بلا فرق ولا تمييز [٢].

وإذا كانت هذه المذكرة قد أحدثت استياءً عاماً في مدن الساحل وجبل عامل وبعلبك وجرت مظاهرات استنكار لها [٣]، فإنها من جهة أخرى أظهرت تحولاً مهماً في موقف الزعماء المسلمين بالقياس إلى المعارضة التي أظهرها النواب المسلمون عام ١٩٢٦ عندما أبدوا رغبتهم صراحة في الانضمام إلى الوحدة السورية.

ويحرص السيد ميريه على تسجيل الردود الصحفية بشأن الوحدة فيرسل إلى وزير الخارجية الفرنسية ما تورده الصحف اللبنانية حول هذه القضية:

« إن صحيفة « بيروت » ردَدت في الخامس من آب أقوال الدكتور شهبندر الذي أعلن أنه قبل أن نفكر بالوحدة يجب أن تنصب الجهود على تحقيق الوحدة السياسية والاستقلال.

أما جريدة « صوت الأحرار » في ٤ آب فقد رحبت بتصريحات الزعيم السوري هذه. ومن جهتها فإن جريدة « الأحوال » في الرابع من آب أيضاً، تعتقد أن الوطنيين السوريين تراجعوا في الوقت الحاضر عن المطالبة بالوحدة. وأنهم يتمنون بل ويسعون لكي يحصل لبنان على نفس الحريات التي تحصل عليها سوريا.

وفي « النهار » ٥ آب كتب أمين الريحاني يقول:

(١) Ibid., P. 183.

(٢) « النهار »: (١١ تموز ١٩٣٦).

(٣) راجع بهذا الشأن: الأرشيف الفرنسي، المرجع السابق: Vol. 501, P. 128-129.

« أرى أن لا نصر اليوم على بحث مسألة الحدود، إن أول واجب على السوريين واللبنانيين يقضي بتحقيق أمانيهم وأهدافهم السياسية » [١].

بعد هذا العرض لأقوال الصحف يخلص السيد Meyrier إلى النتيجة التالية:

« الوداع إذن، في الوقت الحاضر، للأقضية الأربعة، الوداع لطرابلس وصيدا وصور. الوداع لمظاهرات القوة التي لم تنجح في إيصالهم إلى أهدافهم، الوداع أيضاً للعرائض... علينا أن نحمي لبنان من نفسه وأن نخلصه من الأيدي الخارجية. لنعمل بكل قوانا لتحريره سياسياً ولنساعده على تحقيق استقلاله... » [٢].

الحل الفرنسي:

لبنان موحد بدون ديكتاتورية مارونية:

لحماية لبنان من نفسه، ولمساعدته على التخلص من الأيدي الخارجية، يجب مراعاة شعور المسلمين وضرورة مشاركتهم في شؤون الحكم، ليشعروا أن لبنان لجميع أبنائه وليس وطناً قومياً مسيحياً.

لهذا يبرق وزير الخارجية الفرنسية إلى مندوبه العام في بيروت بتاريخ الثامن عشر من أيلول سنة ١٩٣٦ مشيراً عليه باتباع السياسة التالية:

« ... إن كل جهودنا يجب أن تنصب في الظروف الراهنة، على عدم إغضاب المسلمين وأن نشعرهم أن مصلحتهم تقضي ببقائهم أقلية فاعلة في لبنان بدلاً من أن يضيعوا وسط أكثرية إسلامية في سوريا، بحيث لا يبقى لطرابلس وصيدا إلا وزن قليل بجانب دمشق وحلب. ويجب طمأنتهم بشكل خاص بأن لبنان المستقل لن يكون بأي حال خاضعاً لدكتاتورية مارونية تفرضها فرنسا. وهذا الخوف يجب تبديده أيضاً لدى بعض زعامات الروم الأرثوذكس... » [٣].

(١) A.E... Carton 413-2, Vol. 501, P. 161-162.

(٢) Ibid, P. 162.

(٣) Ibid, P. 251.. «Télégrammes 607 à 609, Paris le 18 sep, 1936»

لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ، اجتمع السيد Meyrier برئيس الجمهورية اللبنانية أميل إده، وفي الحادي والعشرين من أيلول كتب إلى وزير الخارجية الفرنسية يعلمه بشأن النتائج التي توصل إليها:

« إن السيد إده يشاطركم آراءكم في السياسة التي يجب اتباعها مع المسلمين في لبنان، ويرى أنه لنجاح هذه السياسة ولكسب ثقة المسلمين من الأفضل إشراكهم في الحكم. ويقترح في هذا المجال إعطاء منصب نائب رئيس الوزراء أو على الأقل منصباً مهماً كمركز سكرتير دولة للمسلمين »[1].

وبعد عودة الحياة الدستورية بموجب القرار رقم ١ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧، تحققت المشاركة الإسلامية في الحكم عندما ألف النائب خير الدين الأحدب، من الطائفة السنيّة، الوزارة للمرة الأولى في التاريخ اللبناني. ومنذ ذلك الحين ولغاية الآن درجت العادة أن يكون رئيس الوزراء سنياً.

التحول الإسلامي: لبنان موحد على قاعدة المشاركة:

بعد عودة المفوض السامي دي مارتيل إلى بيروت، أضحت مسألة عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية، مشابهة لمشروع المعاهدة الفرنسية ـ السورية أمراً أكيداً إثر التعهدات الفرنسية بهذا الشأن.

ولهذه الغاية أصدر الرئيس إده في ١٥ تشرين الأول مرسوماً تضمن أسماء الوفد اللبناني إلى المباحثات بحيث تمثلت فيه الطوائف الست الرئيسية (الرئيس إده والشيخ بشارة الخوري عن الموارنة، عبد الله بيهم، خالد شهاب ومحمد العبود عن السنة، نجيب عسيران عن الشيعة، حكمت جنبلاط عن الدروز، بترو طراد عن الأرثوذكس، غبريال خباز عن الكاثوليك، ووهرام ليلكيان عن الأقليات...).

ويرى حزب الكتائب أن تأليف الوفد على هذا النحو كان « بداية تبلور

(١) Ibid, P. 266 «Télégramme No 733, Beyrouth le 21 Sep. 1936».

الثنائية الوطنية حول مفهوم الاستقلال والوطن »[1]، بعد أن كان البطريرك الماروني أو من يمثله يقوم بمهمة تمثيل لبنان لسنوات خلت.

وبالفعل شهد عام ١٩٣٦ انقساماً حاداً حول مفهوم الوطن وحدوده. وكان سبب هذا الانقسام المعاهدة التي ستحدد مصير لبنان الكبير نهائياً، فإما أن يبقى ثابتاً بحدوده التي أعلنها الجنرال غورو عام ١٩٢٠ أو أن تقتطع منه بعض الأجزاء لتضم إلى سوريا بناءً لرغبة أكثرية المسلمين.

إلا أن توقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية قد سد الطريق نهائياً أمام الإحتمال الثاني، وأحدث تحولاً صريحاً في موقف الزعماء المسلمين الذين كانوا حتى تاريخ التاسع من أيلول يتظاهرون بطلب الوحدة السورية.

من أبرز مظاهر هذا التحول المؤتمر الإسلامي الذي عقد في منزل عمر بيهم في بيروت في الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٦ وأمته وفود إسلامية من مختلف المناطق باستثناء طرابلس، صدرت بنتيجته المقررات التالية:

١ ـ إن المسلمين الذين يشكلون أغلبية سكان لبنان لم ينقطعوا منذ بداية الانتداب عن إظهار تمسكهم بالوحدة السورية من الناحية السياسية أم من الناحية الاقتصادية. إن المسلمين إلى جانب فئات أخرى من الشعب اللبناني يطالبون بالسيادة الوطنية والاستقلال الكامل للبلد وبالوحدة السورية، هذه الوحدة التي يرونها ضمانة لوحدة كافة المناطق السورية بانتظار تحقيق الوحدة الشاملة للبلدان العربية في وقت لاحق.

٢ ـ لما كان فريق من أبناء الوطن لا يرون تحقيق الوحدة السورية اليوم، فإن المسلمين حباً منهم في إيجاد روح الإلفة والتفاهم بين أبناء الوطن الواحد، لا يرون مانعاً من إقامة وحدة كونفدرالية بين الدول الخاضعة للانتداب.

(١) **« تاريخ حزب الكتائب اللبنانية »**، الجزء الأول، (١٩٣٦ ـ ١٩٤٠)، دار العمل للنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ٢١.

٣ ـ من المؤسف أن نلاحظ أن كل المحاولات الهادفة إلى إقامة نظام إداري ثابت في لبنان تخفي وراءها نوعاً من الإنحياز الذي يميز فئة من السكان على حساب الأخرى، وهذا ما ينمي الأحقاد بين الطوائف.

لهذا يطالب المسلمون بوضع حد لمثل هذه التصرفات بوضع نص واضح في المعاهدة المزمع عقدها بين فرنسا ولبنان يقر اللامركزية الإدارية ويحقق المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات.

٤ ـ إن المؤتمرين مع احترامهم لأفراد الوفد اللبناني المفاوض، لا يسعهم إلاّ أن يعلنوا احتجاجهم على الطريقة التي اتبعت في تأليف هذا الوفد، فأقصي طلاب الوحدة عن الاشتراك في المفاوضات...»[1].

يتضح من هذه المقررات أنها تختلف اختلافاً واضحاً عن المطالب التي درج الوحدويون اللبنانيون على المطالبة بها منذ تأسيس لبنان الكبير عام ١٩٢٠. والتي كان يشترك في صياغتها بعض المسيحيين. فجاءت مقررات مؤتمر ٢٣ تشرين الأول مقررات طائفية بحتة. مما سمح لنا بالاستنتاج أن هناك تحولاً ظاهراً في سياسة الوحدويين اللبنانيين تجلى في النواحي التالية:

أ ـ القبول بصيغة «لبنان الكبير» بحدوده المعلنة عام ١٩٢٠ من قبل الجنرال غورو ويستنتج هذا القبول من مطالبة المؤتمرين باللامركزية الإدارية التي لم تكن تعني في تلك الفترة إلا مطلباً طائفياً عنوانه تحقيق المساواة بين الطوائف.
وهذه المطالبة يقول عنها أدمون رباط أنها كانت الأساس لقاعدة ٦ و٦ مكرر التي تضمنتها المعاهدة الفرنسية اللبنانية[2].

ب ـ شعار الوحدة السورية أصبح للتذكير فقط، بعد أن تخلت الكتلة

(١) A.E. Levant 1930-1940, Syrie-Liban, Vol. 502, P. 20-21. «Léttre du President du congrés Salim Ali Slam à Monsieur Delbos Ministre des Affaires Etrangères, Beyrouth le 23 oct. 1936».

(٢) Edmond Rabbath: **«La formation Historique du Liban...»**. P. 409.

الوطنية السورية عن مطالبتها بضم المناطق الملحقة بلبنان. إلا أن القادة المسلمين لم يكن بوسعهم تناسي هذا الشعار الذي تؤمن به قاعدة جماهيرية عريضة، بيد أن هؤلاء القادة لم يكن باستطاعتهم تجاهل الرفض المسيحي ـ لا سيما الماروني ـ لهذا الشعار، فضلاً عن أن مصالحهم كانت تقضي بالانخراط في المشروع اللبناني، فكان رفع شعار الاتحاد كمحاولة للتوفيق بين الاتجاهين المتعارضين. وهذا ما يبدو واضحاً من خلال خطاب رياض الصلح عندما خاطب المسيحيين بقوله:

«نحن لا نجركم إلى الوحدة بالإكراه ولكن بأي حق وبأية قوة تريدون إكراه دعاة الوحدة، وهم مثلكم عدداً، على القبول بلبنان المنفصل؟

ألا تخطون خطوة ونخطو خطوة فنلتقي في نصف الطريق؟ ألا تضحون في سبيل لبنانكم بعض الشيء كما نضحي نحن؟ أفلا تفاهمنا على نوعٍ من الاتحاد لا يؤذي هواكم بالانفصال...؟»[1].

جـ ـ رفع شعار العروبة الذي سيصبح بديلاً لشعار الوحدة السورية إلا أن هذا الشعار لم يكن يعنيَ في تلك المرحلة ترجمة فورية بل مجرد عنوان لمرحلة مقبلة. ويعبر رياض الصلح عن هذه الفكرة بقوله: «إن لبنان لا يحفظه عزيزاً منيعاً موفور الكرامة إلا العروبة، هي في الداخل عماده، وفي الخارج سياجه. فليكن عهد لبنان الجديد عهداً مبنياً على هذا الأساس...»[2].

وهكذا شكلت مقررات هذا المؤتمر تحولاً هاماً في اتجاه القيادات الإسلامية

(١) «النهار»: (٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦).

(٢) المرجع نفسه.

التي تخلت عن مطلب الوحدة السورية بمظهر المدافع عن حقوق المسلمين، إلا أن طرابلس ممثلة باللجنة الشعبية العليا أعلنت عدم تقيدها بتلك المقررات «لأن قضية طرابلس قضية قائمة بذاتها، فلا يمكن أن تتقيد بقرارات المؤتمرات التي يعقدها أبناء المقاطعات المنسلخة عن سوريا بالنظر لما خصتها السياسة السورية به، ولأن مركزها الطبيعي يختلف عن مركز بقية المناطق، ولذلك لا يمكن لطرابلس أن تتنازل عن أقصى حدودها في المطالبة...»[1].

ولم يدر الطرابلسيون أن ما خصتهم به السياسة السورية لم يكن إلا وهماً من الأوهام، فقد أطبق الصمت السوري على مسألة طرابلس وسواها من المناطق التي ألحقت بلبنان، بعد أن تربع رجال الكتلة الوطنية السورية في مقاعد الحكم.

المعاهدة ـ الوعد وآثارها:

لم يكن استبعاد الوحدويين اللبنانيين من الاشتراك في الوفد المفاوض ليمنع نجاح المفاوضات التي انتهت بالتوقيع على المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ وإقرارها في المجلس النيابي اللبناني بعد أربعة أيام. وقد جاءت نصوص هذه المعاهدة شبيهة بنصوص المعاهدة الفرنسية ـ السورية مع فارق أساسي يتعلق بالوجود العسكري الفرنسي ومداه. ففي حين نصت المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية على أنه يحق لفرنسا أن تحتفظ بقاعدتين جويتين خارج المدن وأن تبقي قواتها العسكرية مدة خمس سنوات في جبل الدروز ومنطقة العلويين اللتين كانتا مستقلتين وأعيد ربطهما بسوريا، أمّنت المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية بقاء الجيش الفرنسي على الأراضي اللبنانية لمدة خمس وعشرين سنة دون تحديد للأماكن التي يحق له التواجد فيها[2].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) راجع بهذا الشأن:

Gabriel Puaux «**Deux années au Levant**», Hachette, Paris, 1952, P. 12.
Voir aussi: **Ministère des Affaires Etrangères:** «Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban», Année 1936, Paris, Imprimérie Nationale, 1937, P. 2 - 12.

من جهة أخرى ثبتت المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية حدود لبنان الكبير بصورة نهائية وقضت على آمال الوحدويين اللبنانيين في الوحدة السورية، إلا أنها من جهة ثانية أخذت على عاتقها تلبية مطالب المسلمين من خلال تبادل الرسائل ٦ و٦ مكرر.

ففي رسالة أولى تحمل الرقم ٦، «تتعهد الحكومة اللبنانية تجاه الحكومة الفرنسية بأن تؤمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها دون أي تمييز، وبالتمثيل المتساوي لمختلف عناصر الوطن في الوظائف وبتوزيع عادل للخدمات على مختلف المناطق. وفي رسالة أخرى رقم ٦ مكرر تتعهد بتطبيق برنامج للإصلاح الإداري، وتوحيد نظام الضرائب. وهو التوحيد الذي من شأنه إزالة الفروقات القائمة في نظام الضرائب المطبقة على متصرفية جبل لبنان القديمة وعلى المناطق التي ضمت إلى لبنان عام ١٩٢٠»[1].

هذه الرسائل التي كانت في الحقيقة اعترافاً صريحاً من الحكومة اللبنانية باتباعها سياسة غير عادلة تجاه بعض الطوائف والمناطق، ضمت إلى النص الرسمي للمعاهدة لتشكل نوعاً من الطمأنينة للمسلمين. وفي الواقع كانت نتيجة الرفض الإسلامي المستمر منذ عام ١٩٢٠ وحصيلة تسوية تمت خلف الكواليس بين زعماء المسلمين من جهة وأميل إده من جهة ثانية بمباركة المفوض السامي.

إلا أنه بالرغم من هذه النصوص التي حاولت طمأنة المسلمين، جاء توقيع المعاهدة ليبرز الانقسام الصارخ في المجتمع اللبناني. ففي حين استقبلت هذه المعاهدة بالرضى والاستحسان من قبل المسيحيين، استقبلت بالغضب والكراهية من قبل المسلمين. ويعلل أدمون رباط هذا التباين بقوله:

«إن المعاهدة أمنت، من وجهة نظر المسيحيين، حماية فرنسا للوضع الراهن في لبنان ولحدوده فوجود الجيش الفرنسي على الأراضي اللبنانية لمدة خمسة وعشرين

---

(١) Ibid, P. 12.

عاماً، يعتبر ضماناً للاستقرار والأمن ضد كل محاولة انقلابية في الداخل أو هجوم آتٍ من سوريا.

بالمقابل، كانت المعاهدة، بالنسبة للمسلمين تمثل القضاء على آمالهم في التحرر من السيطرة اللبنانية، المسيحية آنذاك، وفي العودة إلى سوريا »[1].

وقعت المعاهدة في الثالث عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٣٦، خلال شهر رمضان، شهر الصيام والتضحية عند المسلمين، فكان من الطبيعي أن تكون ردة فعلهم أكثر حدة من المألوف. ولنترك المفوض السامي دي مارتيل يصف ردة الفعل هذه في تقريره المرسل إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ العشرين من تشرين الثاني:

« يوم الجمعة، اجتمع حوالي عشرة آلاف شخص في مسجد البسطا، بعد الصلاة، أخذ الخطباء يحرضون الجماهير. فهاجم المعاهدة على التوالي: رياض الصلح، فؤاد قاسم، رئيس تحرير جريدة « بيروت » وأنيس النصولي شقيق مديرها، فاعتبروها وسيلة ضغط وقهر للمسلمين. وقد أنهى أنيس النصولي خطابه داعياً أبناء طائفته إلى العمل: « أرجوكم، لا تتركوا هذه الليلة تمر بدون تضحية، إننا لا نطلب كلاماً فقط، وإنما نطلب أعمالاً. هيا إلى الأمام ». واستجابت الجماهير للنداء، وخرجت إلى شارع البسطة مسلحة بالحجارة والخناجر والأسلحة النارية، رافعة الأعلام السورية مرددة بصخب: لتسقط الوحدة اللبنانية! لتحيا الوحدة السورية! الوحدة أو الدم! وكان هياج الجمهور يزداد كلما تقدم حتى تحول إلى ما يشبه الهستيريا التي تعرف بها شعوب الشرق. وعند وصولهم إلى الأحياء المسيحية، عمد المتظاهرون إلى تحطيم واجهات المحلات ونهبها ومهاجمة عربات الترامواي والسيارات... »[2].

بلغت هذه الأحداث حداً من الخطورة بحيث وصفها رئيس الجمهورية السابق

(١) Edmond Rabbath: «La Formation Historique du liban..», P. 416-417.

(٢) A.E. Série E. Levant 1930-1940, Syrie-Liban, Vol. 502, p. 83-84.

(١)

كميل شمعون بحالة « إعلان الثورة » بعد أن « انطلق المتظاهرون في ساحة الشهداء يحاولون اقتحام السراي واحتلاله. فتصدى لهم رجال الأمن وألحقوا ببعضهم إصابات قاتلة، وكادت الاضطرابات تتحول إلى حرب أهلية هددت العاصمة طوال ثلاثة أيام بالانفجار »[1].

وفي طرابلس، انطلقت المظاهرات تستنكر المعاهدة، ورفع المتظاهرون الأعلام السورية وسقط أربعة قتلى نتيجة اصطدامهم بقوى الأمن، كما عمت موجة الاستنكار مدن صيدا والنبطية وبنت جبيل حيث أضربت هذه المدن احتجاجاً[2].

على أثر هذه الحوادث، وفي محاولة لتهدئة الوضع، تبادل أعيان البلاد الزيارات بين الأحياء المسيحية والإسلامية وكان النائبان الشيخ بشارة الخوري وميشال زكور في عداد الوفد المسيحي الذي استقبل في دار السيد علي سلام بالهتاف والخطب[3].

ولعبت الكتلة الوطنية السورية دوراً بارزاً في تهدئة الوضع فأوفدت اثنين من زعمائها إلى بيروت (إحسان الجابري وجميل مردم)، ثم رافقهما رياض الصلح إلى طرابلس حيث خاطب المتظاهرين قائلاً:

« باسم الكتلة الوطنية وباسمي أنا رياض الصلح الساحلي، أشعر بما تشعرون ولكني أريد أن نرضخ لإرادة الكتلة الوطنية كما رضخت بيروت »[4].

وفي اليوم التالي يصرح الزعيم السوري جميل مردم:

« إنني مغتبط من السياسة الحسنة القائمة في لبنان، واستعداد الحكومة لإعطاء

(١) كميل شمعون: « مذكراتي »، بيروت ١٩٦٩، ص ١٢.

(٢) « النهار »: (٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٦).

(٣) « البشير »: (٢١ تشرين الثاني ١٩٣٦).

(٤) « النهار »: (٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٦).

جميع الطوائف حقوقها ، وهذه مقدمة لإيجاد العلاقات الطيبة وتوطيدها بين سوريا ولبنان »[1].

وهكذا لم يعد زعماء الكتلة الوطنية السورية يرون في المناطق الملحقة بلبنان قضية تستحق المطالبة ، بل راحوا يدعمون الكيان اللبناني على أسس طائفية ، بعد أن تبين لهم أن حدود لبنان المعلنة عام ١٩٢٠ من ثوابت السياسة الفرنسية . ومنذ ذلك الحين خفتت أصوات المطالبين بالوحدة السورية وارتفع شعار المشاركة كعنوان رئيسي للمطالب الإسلامية .

وهكذا سويت المسألة وانتهى الأمر بتوقيع المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ في حين أقرها المجلس النيابي اللبناني في السابع عشر منه إلا أن تمسك اللبنانيين والسوريين بالمعاهدتين لم يقابل بنفس الموقف من قبل الفرنسيين ، فهاتان المعاهدتان قد لاقتا معاكسة مشديدة من قبل العسكريين الفرنسيين ، وانتهى الأمر برفضها من البرلمان الفرنسي الذي كانت تسيطر عليه أغلبية يمينية بعد أن أوصت لجنة الشؤون الخارجية برفضها[2].

(٣) « النهار » : (٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٦).

(٢) راجع بهذا الشأن: بشارة الخوري: « **حقائق لبنانية** »، ج ١، ص ٢٣٢ وكميل شمعون: « **مذكراتي** »، ص ١٢.

الأحزابُ الطائفيَّة

جسدت أحداث شهر تشرين الثاني ١٩٣٦ التي رافقت توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية ذروة الانقسام في المجتمع اللبناني بعد أن اتخذ طابعاً تنظيمياً لأول مرة في الحياة السياسية اللبنانية مع نشوء أحزاب طائفية خلافاً للأحزاب التي نشأت في نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينات .

ما يلفت الانتباه في هذه الأحزاب، أنها بدأت على شكل حركات كشفية استثارت غريزة التجمع ، فظهرت أولاً حركة الكشاف المسلم لتتحول فيما بعد إلى حزب النجادة ، بينما تجمع الموارنة في حزب الكتائب .

هذه الثنائية شكلت أحد أهم الخصائص في تاريخ لبنان الحديث . وإذا كانت بقية الطوائف قد حذت حذو السُّنَّة والموارنة (الطلائع والنهضة للشيعة ، الكشاف المعني والفاطمي للدروز ، الغساسنة للروم الأرثوذوكس) فإن الثنائية المارونية ـ السنية شكلت قطب المعادلة الطائفية لأسباب تاريخية تتعلق بتمركز السنّة في المدن مقابل الثقل الماروني في الجبل ولتباعد الرؤيا السياسية بين الطائفتين .

فبقدر ما كانت النجادة سنية إسلامية عربية في اتجاهاتها ، كانت الكتائب مارونية مسيحية لبنانية . فالنجادة مثلت خيبة الأمل الإسلامية في عدم تحقيق الوحدة السورية ، بينما مثلت الكتائب الابتهاج المسيحي بتثبيت حدود الكيان اللبناني ، مجسدة الحذر المسيحي من الذوبان في المحيط العربي[1].

(١) يقول الشيخ بيار الجميل: « .. إذا كانت حركة الكتائب قد ظهرت كردة فعل... فليس ضد =

ومع نشوء هذه الأحزاب الطائفية، تعمق الخلط بين مفهوم العروبة والإسلام من جهة، وبين مفهوم المارونية واللبنانية من جهة أخرى.

وفي كل مرة كانت تثار فيها علاقة لبنان بسوريا أو بإحدى الدول العربية. أو بمناسبة دينية أو وطنية، كانت تظهر الخلافات بين الكتائب والنجادة مثيرة الشعور الطائفي.

وكان لا بد لهذه الأحزاب وقد نشأت في جو من التحدي المتبادل أن تستهويها الفاشية والنازية التي عرفت أوج نشاطها في هذه الفترة في كل من إيطاليا وألمانيا، من خلال تنظيماتها العسكرية، فراحت تدرب أعضاءها تدريباً كشفياً وعسكرياً. وفي هذا الصدد يقول الشيخ بيار الجميل:

«كنت أحد مندوبي لبنان في الحفلات الأولمبية التي جرت مؤخراً في ألمانية. فتسنى لي إبان رحلتي إلى برلين مشاهدة الفرق العديدة المنظمة. ومررت في ألمانيا كما مررت في النمسة وتشيكوسلوفاكية وإيطالية، فشاهدت بأم عيني تلك الشبيبة المنظمة، وهداني ذلك إلى التفكير في تنظيم شبيبتنا اللبنانية على مثالها...»[1].

وسط هذا الانقسام الطائفي الحاد حول مفهوم الكيان ومستقبله، نشأ أيضاً حزب الوحدة الوطنية برئاسة توفيق لطف الله عواد وكان من أبرز أهدافه:

أولاً: المحافظة على الكيان اللبناني بحدوده الطبيعية الحاضرة.

ثانياً: معارضة كل فكرة ترمي إلى الوحدة السورية أو اقتطاع بعض الأراضي اللبنانية أو ما يسمونه الاتحاد اللامركزي.

= النجادة أو غيرها من الهيئات، بل ضد كل التيارات الخارجية التي كانت تتجاذب هذا الوطن، وتلتقي كلها عند طمس شخصيته وتكريس ضياعه تمهيداً لإلحاقه نهائياً بفرنسا كمقاطعة مثل سائر المقاطعات الفرنسية ما وراء البحار، أو بالمشاريع الوحدوية التي كانت السياسة الدولية تطرحها في هذه المنطقة لتوسيع نفوذ سيطرة هذه أو تلك من الدول الاستعمارية...». راجع: **«تاريخ حزب الكتائب اللبنانية»** - الجزء الأول، ص ٧٩.

(١) **«حزب الكتائب اللبنانية»**، ج ١، ص ١٠٢.

ثالثاً: عقد معاهدة مع الدولة الفرنسية تضمن للبنانيين الاستقلال والسيادة القومية من كل نواحيها[1].

وبالرغم من أن هذا الحزب ضم في صفوفه بعض المسلمين المتعاونين مع الانتداب أمثال محمد المصطفى والنائب محمد العبود الذي اختير نائباً لرئيس الحزب وشفيق طبارة أمين السر العام، فإن طابعه العام كان طائفياً. فالمحافظة على الكيان كانت تترجم عداءً للعروبة، وعقد المعاهدة كان معناه التمسك ببقاء الانتداب. لذلك عندما وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، سارع الحزب «إلى تنظيم محاولة لقلب الحكومة بالقوة. وكان واضحاً أن العديد من أركان المفوضية الفرنسية يقفون خلف هذه المحاولة كي يظهروا للجبهة الشعبية التي تحكم باريس عدم رضاهم عن وصولها إلى الحكم واستعدادهم للعصيان في حال اتخاذها تدابير من شأنها الحد من سيطرتهم على سوريا ولبنان. ولعل أبرز مطالب هذا الانقلاب المسرحي مطالبة القائمين به، وهم لبنانيون، بعودة حاكم فرنسي على رأس السلطة اللبنانية»[2]. وقد كان على رأس هذه الحركة الدكتور شلفون، أما أداة التنفيذ فكانت «القمصان البيضاء» وهي الفرق شبه العسكرية التي كانت تابعة للحزب. وهكذا لم يكتب النجاح لهذا الحزب الذي كان أداة طيعة بيد أركان المفوضية العليا، فكان لا بد أن يتلاشى مع اضمحلال النفوذ الفرنسي.

في هذا السياق أيضاً يأتي تشكيل «الجبهة القومية» برئاسة يوسف السودا التي أسندت أمانة السر فيها إلى أمين تقي الدين، وقد تألفت من مجموعة من الشخصيات السياسية من بينها الشيخ يوسف الجميل والنائبان الشيخ فريد الخازن وميشال زكور والدكاترة الياس عاد والياس بعقليني والياس الخوري والأمير رئيف أبي اللمع... وقد علق لحد خاطر على تكوين هذه الجبهة التي سعت لتوحيد

(١) المرجع نفسه، ص ٥٣.

(٢) مسعود ضاهر: **«لبنان - الاستقلال، الميثاق والصيغة»**، ط ١، معهد الإنماء العربي بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

اللبنانيين بقوله: « ... وهذه الجبهة القومية، رغم مناداتها بأنها ليست لطائفة أو حزب، فجاء أركانها من أبناء طائفة واحدة إلا واحداً منهم »[1].

فالجبهة القومية كانت بالإسم لا بالفعل قومية، كما كان حزب الوحدة الوطنية، لذلك ساعدت هذه الأحزاب على تعميق الإنقسام الطائفي بدلاً من سعيها لتوحيد البلاد.

الوحدويون اللبنانيون يدخلون اللعبة اللبنانية:

إذا كانت المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية قد انتهت برفضها من قبل البرلمان الفرنسي، فإن إبرامها من الجانب اللبناني قد أدى إلى صدور قرار من المفوض السامي بتاريخ الرابع من كانون الثاني ١٩٣٧ يقضي بعودة الحياة الدستورية، لا سيما وأن رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بادر إلى تهنئة المفوض السامي على نجاحه بعقد المعاهدة التي ضمنت حقوق المسلمين من خلال المراسلتين ٦ و٦ مكرر. بحيث ضمنت استقراراً نسبياً على الصعيد الداخلي بعد أن أضحى شعار الوحدة السورية للتذكير.

في هذه المرحلة يلاحظ أن النشاط السياسي اتجه نحو الحقل البرلماني حيث انقسم إلى كتلتين: الكتلة الوطنية وعلى رأسها أميل إده التي كانت تطالب ببقاء الجيوش الفرنسية والكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري وتطالب بالحد من صلاحيات السلطة المنتدبة. أما الهمّ الأساسي لأركان المفوضية العليا فكان يتمثل بكيفية تحقيق اندماج المسلمين في الحياة السياسية اللبنانية على النحو الذي يمنع نشوء حركة وحدوية ضمن المجلس النيابي، فاتجهت السياسة الفرنسية إلى التقرب من المسلمين بعد أن أوقفت الكتلة الوطنية السورية دعمها « للوحدويين » إثر استلامها مقاليد الحكم في سوريا.

وعلى أثر هذه التطورات ارتفع مطلب المشاركة ليصبح أهم مطلب من مطالب

(١) « **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية** »، المرجع السابق، ج ١، ص ٥٥.

المسلمين. وعن هذه الفكرة يعبر الزعيم الطرابلسي الوحدوي عبد الحميد كرامي للصحافيين بقوله: لقد تركنا إخواننا في دمشق لذلك يصبح من واجبنا المطالبة بحقوقنا في لبنان[1].

والمجلس الإسلامي الأعلى بدوره أدرك المتغيرات السياسية التي طرأت على الساحة اللبنانية بعد توقيع المعاهدة. فعلى أثر الانتخابات النيابية التي جرت في شهر تشرين الأول ١٩٣٧ والتي شارك فيها المسلمون بقوة، اتخذ المجلس في اجتماعه الإستثنائي الذي عقد في السابع والعشرين من تشرين الأول المقررات التالية:

١) يقدم المجلس تهانيه المخلصة للدكتور عبد الله اليافي عضو المجلس والدكتور سليم اللبابيدي لفوزهما الساحق بالانتخابات النيابية.

كذلك يهنىء المجلس عضوية أحمد يونس الخطيب وخالد بيك عبد القادر لفوزهما الساحق أيضاً بإرادة أكثرية مواطنيهم في لبنان.

٢) يتوجه المجلس بالشكر إلى فخامة رئيس الجمهورية...

٣) كذلك يشكر المجلس السلطات الرسمية التي سهرت على حرية الانتخابات...[2].

إن رئيس المجلس الإسلامي الأعلى والدكتور عبد الله اليافي والشخصيات الإسلامية الأخرى كانوا حتى عام ١٩٣٦ من دعاة الوحدة السورية، إلا أن دعوتهم الوحدوية تلاشت لتصبح مشاركة في الحكم ضمن إطار دولة لبنان الكبير بعد مقاطعة استمرت أكثر من ١٧ عاماً.

ظهور تيار مسيحي استقلالي:

هذا التطور في الجانب الإسلامي، كان يقابله تطور آخر في الجانب المسيحي،

(١) «Orient» 9 Fevrier 1937.

(٢) A.E. Levant (1930-1940), Vol. 503, P. 208.

فسياسة الارتهان للمصالح الفرنسية والعزلة عن البلاد العربية التي انتهجتها الكتلة الوطنية اللبنانية برئاسة أميل إده[1]، كانت تثير الشعور الإسلامي في الوقت الذي لم تكن تتوافق مع مطامح البورجوازية المسيحية التي وجدت مصالحها الاقتصادية في التعامل مع الدول العربية. من هنا راحت تدعم بشارة الخوري في منافسته لأميل إده. ويذكر اسكندر الرياشي في هذا الصدد، أن أصحاب الملايين الذين دعموا بشارة الخوري: « بنك فرعون وشيحا، جماعة الكتانيين والشقيريين والفتال ودرويش حداد بالإضافة إلى أن الخوري كان وكيلاً لعدة مؤسسات كبرى مثل بنك مصر وسوريا ولبنان وشركة ترابة شكا »[2].

فالكيان اللبناني المستقل والمنفتح على البلاد العربية كان مطلباً بورجوازياً ملحاً، لأن الرساميل الفرنسية التي كانت تحظى بدعم السلطة المنتدبة كانت تشكل منافساً قوياً للرساميل اللبنانية، لذلك وجدت البورجوازية المسيحية أن خير ما يضمن مصالحها هو كيان لبناني مستقل تتآلف فيه الطوائف اللبنانية كافة[3] ويكون متعاوناً مع جيرانه العرب لأن مثل هذا التعاون من شأنه أن يضاعف من أرباح التجار اللبنانيين.

وكان بشارة الخوري متفهماً للوضع اللبناني والعربي ويعتبر أن لبنان بقدر ما هو مسيحي هو أيضاً إسلامي. لذلك نرى كبار الزعماء المسلمين في وداعه في ميناء بيروت عندما سافر إلى باريس في آب ١٩٣٧ حيث خاطب مودعيه قائلاً:

---

(١) في أثناء زيارته لباريس في صيف ١٩٣٧ ألقى الرئيس إده خطاباً نسب فيه اللبنانيين « إلى السلالات المنقرضة من فينيقيا »، راجع بشارة الخوري: « **حقائق لبنانية** »، ج ١، ص ٢١٦.

(٢) اسكندر الرياشي: « **قبل وبعد** »، ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٣) يقول وزير الخارجية السابق هنري فرعون الذي يعد من أشهر المليونيرية في لبنان، إن فكرة التعايش اختمرت في رأسه بعد رجوعه من سويسرا حيث أمضى دراسته الثانوية، وقد رأى أن تعدد اللغات فيها لم يمنع من الوحدة السياسية، فلماذا لا تكون هناك وحدة سياسية بين الطوائف اللبنانية التي تتكلم لغة واحدة ».
- مقابلة مع هنري فرعون بتاريخ (١١/٦/١٩٨١).

« جاء الوقت لأن يتعاون لبنان مع البلدان العربية تعاوناً وثيقاً وإلى أقصى حد، وأن يعتبر هذه البلدان العربية شقيقات وشريكات له، يتضامن معها في مقاومة الاستعمار وفي الجهاد للتحرر والاستقلال »[1].

هذا التصريح الذي كان الأول من نوعه يصدر عن زعيم سياسي ماروني، كان لا بد أن يلقى الاستحسان والتعاطف من قبل المسلمين لا سيما وأن الخوري كان « يخطب ويتكلم العربية ببلاغة ممتازة، ويستشهد بالشعر وبأقوال كبار الكتاب، ويحفظ آيات القرآن بفصاحة كبرى، ولم يكن متفرنجاً شأن الأستاذ أميل إده الذي كان كل شيء فيه وفي حديثه دوماً يجعل الناس يعتبرونه باريسياً محضاً »[2].

إلا أن هذا التطور لم يكن وقفاً على هذه العوامل الشخصية، فالتحول في الاتجاه المسيحي جاء في خضم التطور الاقتصادي السياسي الذي شهدته المنطقة بعد أن رأت البورجوازية اللبنانية بشقيها المسيحي والإسلامي بداية انهيار النفوذ الفرنسي وتصاعد الدور البريطاني في المنطقة العربية.

مقدمات الميثاق الوطني:

بعد توقيع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية وتثبيت حدود لبنان الكبير، أخذ رياض الصلح يشق طريقه اللبنانية ليصبح الزعيم الأول بلا منازع بين المسلمين اللبنانيين، بعد أن تبخرت أحلامه الوحدوية إثر تهافت زملائه السوريين على الحكم وقبولهم بالكيان اللبناني. وبعد أن استقر به المقام في لبنان لجأ إلى الحوار مع خصوم الأمس، فعقد عام ١٩٣٧ سلسلة مشاورات مع رئيس الكتائب اللبنانية لإيجاد صيغة تجمع اللبنانيين حول هدف واحد. يقول جوزيف شادر أحد أركان الكتائب بصدد هذه المشاورات:

« ... وبدأ الحوار بيننا وبينه انطلاقاً من مبدأ الاستقلال. فنحن نسعى إلى

---

(١) اسكندر الرياشي: « **قبل وبعد** »، ص ٢٢٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

الاستقلال وهو كذلك... فما هو السبيل لجمع اللبنانيين حول هذا المطلب الأساسي ؟

ومع الوقت، وبعد سلسلة من المناقشات الطويلة كنّا نبين له فيها أسباب الحذر عند المسيحيين، ويشرح لنا هو دوافع « رفض » المسلمين للوطن اللبناني والكيان اللبناني... بعد هذه المناقشات حصل نوع من التفاهم على الخطوط العامة التي شكلت فيما بعد الميثاق الوطني، فاتفقنا معه على أن نواصل نحن محاربتنا للانتداب... ولفكر الوطن القومي المسيحي، وأن يكمل هو حملته التبشيرية، في أوساطه، بالوطن اللبناني المستقل عن الشرق وعن الغرب معاً... »[1].

وضمن هذا السياق أيضاً تشكلت عام ١٩٣٨ مجموعة سياسية رئسها يوسف السودا سميت « جماعة الميثاق الوطني » ضمت شخصيات سياسية بارزة من المسيحيين والمسلمين وأصدرت عدة بيانات تتضمن المناداة باستقلال لبنان والتعاون مع البلاد العربية[2].

لقد أصبح لبنان وفقاً لهذه التبدلات التي طرأت في نهاية الثلاثينات قطراً عربياً قائماً بذاته وليس جزءاً من سوريا أو البلاد العربية.

فالانقسامات الحادة التي شهدتها الساحة اللبنانية فرضت تحولاً في الاتجاهات السياسية وجعلت من شعار « الوحدة » مطلباً صعب التحقيق. هذا التبدل في المفهوم الوجدوي يعلله الأمير شكيب أرسلان بقوله:

« فأما لبنان الذي كثيراً ما نسمع الاعتراضات على تلكؤه في الانضمام إلى سائر البلاد العربية، فإنه قطر عربي بحت من جهة الثقافة واللغة، ولكنه ينشطر إلى

---

(١) « **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية** »، المرجع السابق، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) يقول رئيس الوزراء السابق، تقي الدين الصلح، أحد أعضاء هذه المجموعة إن ولادة هذه « الجماعة » كانت في صالون الكاتبة أفلين بسترس، هذا الصالون تطرق إلى القضية الوطنية بدليل أن وفد الكتلة الوطنية السورية عندما يزور بيروت، كان يحضر إلى قصر هذه الكاتبة (مقابلة مع الرئيس تقي الدين الصلح بتاريخ (١٩٨١/٥/١١).

فليس لعشاق هذا المشروع (الوحدة العربية) اليوم أن يجعلوا لبنان من أهدافهم القربى، لأن وحدة العرب إنما تبدأ في مركز قوتها، ولبنان ليس مركز قوة لها، وإنما هو مركز تردد فيها.. »[1].

وحتى « عصبة العمل القومي » التي كان مركزها في دمشق وكانت تنادي بوجوب اندماج لبنان في وحدة عربية طرأ على مبادئها بعض التغيير. فقد أذاع فرعها في لبنان في الأول من آذار سنة ١٩٣٩ بياناً جاء فيه: « إن العصبة تعتبر لبنان بكيانه الجغرافي الحاضر قطراً عربياً مستقلاً »[2]. ويذكر علي ناصر الدين، رئيس فرع العصبة في لبنان، وأحد أشهر دعاة الوحدة السورية التي كانت تعتبر في نظره مرحلة أولى من مراحل الوحدة العربية الشاملة أنه « تبين للعصبة بعد تجارب عديدة ودروس وأبحاث أن فكرة معينة تتعلق بلبنان، الذي كان القوميون العرب(*) ... يرون فيه إقليماً من أقاليم ديار الشام، تستحق أن تدرس، وأن هذه الفكرة قد تجمع اللبنانيين على صعيد واحد، وتتجه بهم الاتجاه الصحيح. وقد أوحى للعصبة بهذه الفكرة عوامل عديدة كان في مقدمتها التطور الذي بدأ يظهر في تفكير بعض اللبنانيين بشأن قومية أهل لبنان وعروبته، فقد طغت يومذاك إلى

---

(١) نقلاً عن أحمد طربين: « **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر** »، ص ٢٤٢ ـ من محاضرة ألقاها الأمير شكيب أرسلان في النادي العربي بدمشق بتاريخ (١٩٣٧/٩/٢٠).

(٢) أحمد طربين: المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(*) يروي منير الريس في الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي ـ الثورة السورية الكبرى »، ص ١٤ « أن تنظيماً سياسياً سرياً نشأ لأول مرة في العالم العربي عام ١٩٣٤ على أساس الوحدة العربية واستهداف الحركة العربية الواحدة، يدعى « الحزب القومي العربي ». وكانت مهمة هذا الحزب السري أن يخطط دائماً على أساس وحدة المعركة العربية، وكانت له إلى جانب هذه « الاستراتيجية » العامة سياسات « تكتيكية » مؤقتة، كثيراً ما نجح في تنفيذها ولو جزئياً، لأن أعضاءه القياديين كانوا في نفس الوقت أعضاء في الأحزاب العلنية في مختلف الأقطار، حتى أن واحداً منهم كان ـ بتكليف من الحزب السري ـ عضواً قيادياً في الحزب السوري القومي.. ».

حد ما ، على أقلام الكتاب وألسنة بعض الناس عبارة : لبنان وطن عربي مستقل وكان هؤلاء أنفسهم إلى عهد غير بعيد من ذلك اليوم يتنكرون لكل ما هو عربي ... أما الفكرة فهي مماشاة القائلين بكيان لبنان في قولهم واعتباره قطراً عربياً قائماً بنفسه وليس جزءاً من قطر ، على أن يجارينا المتنكرون للعرب والعروبة في العمل لتحرير لبنان من الأجنبي ، واستقلاله على أساس أن أهله عرب وليسوا فينيقيين ولا من بقايا الشعوب المنقرضة على سواحل هذا البحر الأبيض ، ولتوجيهه وجهة الشرق العربي وتقريبه من الأقطار العربية الشقيقة . وقد اقتنع رجال العصبة بصواب فكرتهم فنشروها ودعوا إليها غير مبالين بالمقاومة »[1] .

فالهاجس الذي سيطر على الوحدويين اللبنانيين كان مبعثه الخوف من أن يتحول لبنان إلى وطن قومي مسيحي ، وتقريبه من العروبة ، ليصبح بالإمكان إنقاذه من سيطرة الفرنسيين الذين صوروا أنفسهم بأنهم حماة المسيحية في المشرق العربي .

وهكذا أصبح لبنان الكبير حقيقة اعترف الوحدويون اللبنانيون بها بعد ١٩ عاماً من إعلانه . لكن هذا الاعتراف لم يتم إلا في سياق المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على المشرق العربي ، بحيث جاءت الحرب العالمية الثانية تحمل معها انحسار النفوذ الفرنسي لصالح النفوذ البريطاني ولتعزز التيار الاستقلالي العربي على قاعدة « الاستقلالات » المرتبطة بالمصالح البريطانية بعد أن فقد الاستقلاليون العرب طموحاتهم القومية .

تفاقم الأزمة الاقتصادية وأثره في مناهضة الانتداب :

تميزت السنوات الثلاث التي سبقت الحرب العالمية الثانية باشتداد المعارضة للانتداب الفرنسي إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن تخفيض قيمة الفرنك في أيلول ١٩٣٦ . فبدأت الأسعار ترتفع ارتفاعاً فاحشاً أصاب كاهل الطبقات الوسطى والفقيرة .

(١) أحمد طربين : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

واشتدت النضالات المطلبية التي كانت قد برزت في أوائل الثلاثينات ، ففي ٢١ أيلول ١٩٣٧ أضرب عمال المرفأ مطالبين بزيادة أجورهم وتمكنوا من تحقيق مطالبهم . « ولنفس السبب ، أي سقوط الفرنك ، أضرب عمال الورش ، والحدادة ، والسنكرية ... وفي ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٣٨ ، أضرب موظفو المساحة والتسجيل العقاري احتجاجاً على حسم ٢٥٪ من ميزانية المساحة ومكتب التسجيل العقاري ... »[1] . وبلغت تلك النضالات ذروتها بعد أن رفعت شركة المياه أسعارها بنسبة ٢٠٪ وعندما زيدت أسعار المحروقات والثلج ، فعمت المظاهرات والإضرابات سائر المدن اللبنانية وتجاوبت معها فئات الشعب كافة بعد أن طالت الأزمة ثمن الرغيف .

وكان من نتيجة هذه الأزمة توحيد فئات ومنظمات كانت حتى وقت قصير تتنازع حول هوية الكيان . يقول جوزيف شادر بهذا الصدد : « فنظمنا مع النجادة حملة شعبية ووضعنا دراسة بهذا الشأن بينّا فيها الإجحاف اللاحق بالشعب وبالفقراء بنوع خاص ، وعمدنا إلى جمع التبرعات لتوزيع الطحين مجاناً على الفقراء ... »[2] .

وهكذا كانت السياسة الانتدابية سبباً في اجتذاب فئات عديدة لمناهضتها . فالكتائب التي رأى فيها الفرنسيون أداة طيعة لأهدافهم انضمت إلى صفوف المناهضين للانتداب ، ثم كان خلافها مع رئيس الجمهورية أميل إده سبباً لطلاقها مع الحكم « بعدما رفضت المنظمة استقبال الرئيس ـ حزيران ١٩٣٧ ـ بمظاهرة كتائبية كما فعل حزب الوحدة الوطنية ، ويبدو أن موقف الكتائب هذا لم يرضِ الرئيس إده فكان بداية الخلاف مع المنظمة »[3] ودخولها فريقاً في الصراع مع الحكم المدعوم من المفوضية العليا .

(١) الياس البواري : **« تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان (١٩٠٨ ـ ١٩٤٦) »** ، ج ١ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٧٧ .

(٢) **« تاريخ حزب الكتائب »** ، ج ١ ، ص ١٨٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٥٠ .

لبنان بين فيشي وفرنسا الحرة :

بالنظر إلى الحالة التي وصل إليها الانتداب نتيجة اشتداد المعارضة، عمدت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء مفوضها السامي دي مارتيل واستبداله بمفوض آخر هو غبريال بيو.

وما أن انصرف المفوض السامي الجديد إلى معالجة الشؤون السورية واللبنانية حتى نشبت الحرب العالمية الثانية في (أيلول ١٩٣٩) فسارع بيو إلى تعليق الدستور اللبناني (٢١ أيلول). ولكن بعد سقوط فرنسا تحت ضربات النازية عام ١٩٤٠، عمدت حكومة فيشي الموالية للألمان إلى استبداله بجان شياب إلا أن هذا الأخير لم يتسلم مهام منصبه نتيجة حادث جوي وهو في طريقه إلى بيروت، فعين خلفاً له الجنرال دانتز.

في هذه الأثناء كانت بريطانيا تراقب الأحداث في المشرق العربي بقلق بالغ، وكان أكثر ما يثير قلقها ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وهبوط الطائرات الألمانية في المطارات السورية واللبنانية في طريقها لدعم ثورة العراقيين، مما أثار مخاوف الإنكليز وجعلهم ينزلون عند الحاح[1] الجنرال ديغول الذي قاد المقاومة ضد النازية بإسم الفرنسيين الأحرار- بضرورة احتلال سوريا ولبنان. وإذا كان لا يعنينا في هذه الدراسة الحديث عن المعارك التي جرت بين الفرنسيين الموالين لحكومة فيشي والفرنسيين الأحرار المدعومين من بريطانيا، فحسبنا أن نشير إلى أنه رغبة في كسب ود الشعبين اللبناني والسوري، تم الاتفاق بين إنكلترا وفرنسا الحرة على إعلان استقلال لبنان وسوريا قبل دخول جيوشها إلى هذين البلدين.

الوعد بالاستقلال (٨ حزيران ١٩٤١):

في صباح الثامن من حزيران ١٩٤١، بينما كانت جيوش إنكلترا وفرنسا الحرة تجتاز الحدود اللبنانية والسورية انطلاقاً من فلسطين، كانت الطائرات

(١) بشارة الخوري: «**حقائق لبنانية**»، ج ١، ص ٢٣٩.

البريطانية توزع آلاف المناشير، حاملة رسالة الجنرال كاترو إلى السوريين واللبنانيين. ونظراً لأهمية هذه الرسالة نورد فيما يلي القسم الأكبر منها:

«أيها السوريون واللبنانيون الكرام،

في الوقت الذي تدخل فيه قوات الفرنسيين الأحرار، بالاتحاد مع قوات حليفتهم الامبراطورية البريطانية إلى بلادكم، أصرح بأني قد توليت سلطات ممثل فرنسا في المشرق ومسؤولياته وواجباته، وذلك بإسم فرنسا الحرة... وبإسم زعيمها الجنرال ديغول.

واني قادم إليكم بهذه الصفة لإنهاء عهد الانتداب، ولأعلن حريتكم واستقلالكم.

وبناء على ذلك، ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة، وستتمكنون من أن تؤلفوا لأنفسكم دولاً منفردة أو أن تتحدوا في دولة واحدة. وفي أي الحالتين سيضمن استقلالكم وتكفل سيادتكم بمعاهدة توضح بها العلائق المتبادلة بيننا...

ترون من هذا التصريح أن قوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية تدخل بلادكم لا للتسلط على حريتكم بل لتأمينها...

إذا استجبتم لندائي وانضممتم إلينا فاعلموا أن الحكومة البريطانية، بالاتفاق مع فرنسا الحرة قد تعهدت بأن تبذل لكم كافة المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة، المرتبطة معها، وهكذا يرفع الحصار عن بلادكم، ويتاح لكم أن تنشئوا فوراً علائق مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني. وبذلك تفتح أمامكم أوسع الآمال في تجارة الوارد والصادر وتتمكنون من البيع والشراء بحرية مع جميع البلدان الحرة»[1].

(١) بيار زيادة: «**التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق**»، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٨ - ٢٩.

وما يمكن قراءته بوضوح من خلال هذا الوعد تعاظم الدور البريطاني في المنطقة الذي سنتكلم عنه في مكان آخر من هذا الفصل. إلا أن ما يجب تسجيله في هذا الصدد أن ذلك الوعد يعلق مصير لبنان وسوريا من حيث الوحدة أو الإنفصال على إرادة شعبيها.

وهذا تطور مهم في الموقف الفرنسي نعتقد أنه يعود بالدرجة الأولى إلى خضوعه لتأثير النفوذ البريطاني الذي أخذ ينظر للمنطقة العربية كوحدة متكاملة.

وبعد شهر من المعارك اتضحت حراجة الموقف الفرنسي الموالي لحكومة فيشي مما أدى إلى توقيع معاهدة عكا (١٤ تموز ١٩٤١) التي سجلت نهاية النظام الموالي للألمان ليحل محله النظام الموالي لفرنسا الحرة حيث أصبح الجنرال كاترو مفوضاً سامياً باسمها.

أثر تصريح كاترو:

١) إيقاظ الروح الوطنية في ضباط الجيش:

كان من النتائج المباشرة لتصريح كاترو أن اجتمع ضباط الجيش اللبناني في ٢٦ تموز ١٩٤١ ووقعوا عريضة جاء فيها:

« نحن الموقعين بذيله ضباط القطع اللبنانية نتعهد مقسمين بشرفنا أننا لن نقبل بالخدمة إلاّ في سبيل لبنان وتحت رايته على أن لا يكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية وأن نعمل لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله وكل منا يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً »[١].

كان معظم أولئك الضباط بحكم التركيب الطائفي للجيش اللبناني من الطائفة المارونية مما يعني أن هناك تحولاً كبيراً في التفكير الوطني امتد حتى إلى المؤسسة التي يفترض فيها أن لا تتعاطى الأمور السياسية.

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١.

٢) إضعاف التيار المؤيد للانتداب:

هذا التيار كان يتمثل بالكتلة الوطنية التي يتزعمها أميل إده، بدأ أنصاره يتحولون عنه إلى مطالبين بالاستقلال بعد أن تبين أن زعيمه ملكي أكثر من الملك.

وهذه الحقيقة سوف تظهرها نتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٤٣.

٣) تقوية التيار الاستقلالي المنادي بالتعاون مع البلاد العربية:

وقد تزعم هذا التيار قادة الكتلة الدستورية والزعماء المسلمون الذين لاقوا دعماً واسعاً من كبار التجار بعد أن شعر هؤلاء أن الانتداب الفرنسي قد تلاشى دوره وحل محله النفوذ البريطاني الذي كان يهيمن على المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً.

وكان مما يزيد هذا التيار تعلقاً بمطلب الاستقلال التام، أن وعد الجنرال كاترو بالاستقلال كان معلقاً على إجراء محادثات لعقد معاهدة، وكانت نقطة الانطلاق في تلك المحادثات هي معاهدة ١٩٣٦ حسب تعبير الجنرال ديغول « وهكذا فإن مهمة الانتداب التي أوكلت لفرنسا ستنتهي، أما عمل فرنسا فمستمر »[١].

إلا أن هذه الفكرة لم تلق الترحيب من اللبنانيين، لأن تجربة معاهدة ١٩٣٦ كانت لا تزال ماثلة في الأذهان أو كما يقول الجنرال بيو الذي خبر نفسية الشرقيين بالرغم من فترة حكمه القصيرة في لبنان:

« في الشرق، أكثر منه في أي مكان آخر، لا يجوز الوعد والإخلال به »[٢].
من جهة أخرى كانت المعاهدة تعني قيوداً مفروضة على الاستقلال أو كما يعبر عنها كميل شمعون « كانت تعني في الواقع نفياً للاستقلال »[٣].

---

(١) Charles de Gaulle : **«Mémoires de guerre. L'appel 1940-1942»**, Librairie Plon, Paris, 1978, P. 163.

(٢) Gabriel Puaux : Op. Cit., P. 222.

(٣) Camille Chamoum: **«Crise au moyen-Orient»**, P. 103.

٤) تبني البطريرك لمطلب الاستقلال التام :

كان على التيار الاستقلالي أن يستفيد من ظروف الحرب ليطالب باستقلال كامل وناجز . إلا أن هذا المطلب لم يكن سهل التحقيق ، فالنفوذ الفرنسي كان راسخاً في المؤسسات التي أوجدتها فرنسا طيلة عدة قرون وأنصارها يحتلون مواقع بارزة في الحكم والإدارة . ومع ذلك كانت الفرصة سانحة من خلال مواقف البطريرك الماروني المتعارضة مع وجهة نظر المفوضية العليا . لهذا تنادت المعارضة إلى عقد مؤتمر لها في بكركي في الخامس والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٤١ دعي بمؤتمر الطوائف ، ومن هناك ، من معقل المارونية ، صديقة فرنسا التقليدية في المشرق ، وقف البطريرك يطالب باستقلال لبنان الناجز معبراً عن رغبات الشعب ، في حين كان قبل ثماني سنوات يطالب ببقاء الانتداب معبراً عن رغبته بقوله : « نحن طلبنا الانتداب بمطلق إرادتنا ونريد أن يبقى عندنا الآن ليس لأننا غير أكفاء للاستقلال التام ولكن للظروف أحكاماً ونرى الآن أننا ما زلنا بحاجة إلى الانتداب »[١] .

لقد استفاد التيار الاستقلالي من هذا التطور في موقف البطريرك ليدفع به إلى نهايته المنطقية : لا للعودة إلى الحماية الفرنسية ، لا للعودة إلى سياسة المعاهدة التي تكبل الاستقلال . لذلك اتخذ المؤتمرون المقررات التالية :

« ١ ـ استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكنه من تقرير مصيره بملء الاختيار .

٢ ـ حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية .

٣ ـ سن قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة وتفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وهذه تؤمن بواسطة مجلس سياسي منتخب انتخاباً حراً تتمثل فيه الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً .

٤ ـ تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها »[٢] .

---

(١) « الصفاء » : (٢٣ شباط ١٩٣٣) ـ العدد ١٣٨٨ .

(٢) نقلاً عن بيار زيادة : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

الدور البريطاني :

نلاحظ من خلال هذه المواقف ، أن مطلب الاستقلال التام أصبح مطلباً عاماً أجمعت عليه أغلبية اللبنانيين . إلا أن هذا التطور لم يكن بمعزل عن الصراع الفرنسي ـ الانكليزي . تقول اللايدي سبيرز : « إن الوطنيين في البلدين (سوريا ولبنان) اعتمدوا منذ البدء على حكومتنا في كفاحهم بسبيل الاستقلال . . . والحق إن إعلان الجنرال كاترو للاستقلال لم يكن هو الذي نفخ فيهم أملاً جديداً وثقة جديدة ، ولكن ضمان الحكومة الانكليزية لذلك الإعلان هو الذي كان له في نفوسهم ذلك الأثر . . . »[١] .

ولا يخفي الجنرال ديغول الدور البريطاني وتأثيره في مجرى الأحداث ، فيقول في هذا الصدد : « بينما كان الإنجليز والفرنسيون الأحرار يستعدون للعمل سوية في الميدان العسكرية ، فإن تنافسهما السياسي بدأ يرتسم وراء الواجهة ، وبدأت السياسة الإنجليزية تمهد لتحل محل فرنسا في دمشق وبيروت . وفيما كان كاترو يستعد لإعلان بيانه بالاستقلال ، طلب السير ميلز لمبسون أن يكون الإعلان بإسم بريطانيا وفرنسا الحرة معاً ، فرفضت بطبيعة الحال . عندها أصر السفير (لمبسون) أن يتضمن الإعلان ضمان بريطانيا لوعدنا هذا . فلم أقبل هذا الطلب ، مشيراً إلى أن كلام فرنسا لا يحتاج لضمانة أجنبية . فأبرق إليَّ تشرشل في ٦ حزيران عشية الحملة ، يعبر لي عن تمنياته القلبية ، وأكد على الأهمية التي تمثلها هذه الضمانة ، فأجبته على هذه التمنيات ولكن ليس على هذا الإدعاء . . . وأخيراً أعلن بيان كاترو كما يجب أن يكون . وحالاً أصدرت حكومة لندن بياناً آخراً منفصلاً باسمها . . . »[٢] .

ولكن بالرغم من الرفض الفرنسي للمشاركة البريطانية في ضمان الوعد

---

(١) اللايدي سبيرز : « قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ، نقله إلى العربية منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٤٧ ، ص ٣٥ .

(٢) Charles de Gaulle «Memoires de Guerre», P. 156-160.

بالاستقلال فإن التأثير البريطاني يبدو واضحاً في نواح عديدة: فالطائرات البريطانية هي التي تولت توزيع المناشير التي تضمنت ذلك الوعد، كما يتجلى ذلك التأثير من خلال الوجود البريطاني العسكري الحاسم ومن خلال الترغيب بالمزايا والفوائد التي يجنيها اللبنانيون والسوريون بتعاملهم مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الإسترليني، وأخيراً من جراء ضمانة بريطانيا لهذا الوعد. مما يعني أنها أصبحت شريكاً أساسياً في تقرير مصير سوريا ولبنان إذا لم نقل أنها صاحبة الدور الحاسم.

في الواقع، يعود الصراع الإنكليزي ـ الفرنسي في المشرق إلى أيام نابليون. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى اضطر الإنكليز للانسحاب من سوريا ولبنان بعد أن رفعوا أعلامهم على المباني الحكومية، بسبب موازين القوى التي كانت سائدة في ذلك الحين، بعد أن أمنوا سيطرتهم على القسم الأكبر من المشرق العربي، ألم يحن الوقت للسيطرة عليها بعد أن اجتاحت جيوش هتلر فرنسا وأصبح الفرنسيون في موقف الشريك الضعيف؟

ضمن هذا الإطار يمكن أن نفهم دعوة بريطانيا للوحدة العربية. ففي ٢٩ أيار ١٩٤١ صرح مستر إيدن، وزير الخارجية البريطانية:

« يبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً، وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة... »[1]. إلا أن هذه الخطة لم تكن تعني أكثر من « التعاون الوثيق وتوحيد وجهات النظر »[2]. كما يفسرها كميل شمعون، ويوافقه على هذا التفسير لورد موين، وزير الدولة البريطانية في القاهرة.

(١) نقلاً عن أحمد طربين: « **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر** »، ص ٣٨١.
(٢) كميل شمعون: « **مذكراتي** »، ص ٤٥.

فالهدف البريطاني هدف استراتيجي، غايته إحكام السيطرة البريطانية على المنطقة العربية ومن ضمنها سوريا ولبنان اللذان كانا خاضعين دون سواهما من الدول العربية للنفوذ الفرنسي. لقد بات من الضروري إحكام الطوق البريطاني حول هذه المنطقة بعد أن تفجرت فيها الثروة النفطية، فكانت الحرب العالمية الثانية وانكسار شوكة فرنسا فيها، فرصة سانحة لتحقيق هذا الهدف الذي يؤمن لبريطانيا مصالحها، في نفس الوقت الذي تظهر فيه متجاوبة مع أماني العرب القومية، طالما أن هذا التجاوب لن يذهب إلى أبعد من الوحدة الشكلية التي تتمثل « بالتعاون الوثيق وتوحيد وجهات النظر ».

إلا أنه مهما كان الدور البريطاني مؤثراً، فإن الضرورات الحربية قضت بعقد اتفاق مع الفرنسيين دعي باتفاق ديغول ـ ليتلتون، اعترفت بموجبه إنكلترا بمركز فرنسا الممتاز في سوريا ولبنان دون أن يلغي الوعد بالاستقلال الذي تعهدت به كل من بريطانيا وفرنسا.

وبالفعل في صباح السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤١ أعلن الجنرال كاترو استقلال لبنان بإسم الجنرال ديغول ومما جاء في هذا الإعلان:

« إن الدولة اللبنانية تتمتع الآن بالحقوق والصلاحيات التي تعود للدولة المستقلة، بدون أية قيود سوى تلك التي تفرضها مستلزمات الحرب وأمن البلاد...

ترى فرنسا أن الدولة اللبنانية تشكل سياسياً وجغرافياً وحدة غير متجزأة يجب صيانتها ضد أي اعتداء كما أنها ستساهم في توثيق الصلات السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين مختلف الفئات اللبنانية.. »[1]. ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإعلان، أن بريطانيا بشخص ممثلها الجنرال سبيرز اعترضت على الفقرة التي تنص أن الأراضي اللبنانية تشكل وحدة غير قابلة للتجزئة، ولدى رفض كاترو

(١) نقلاً عن بيار زيادة: المرجع السابق، ص ٥٠.

هذا الإعتراض، طلب سبيرز حذف كلمة غير قابلة للتجزئة، لأن مثل هذا النص من شأنه أن يعرقل المشاريع الاتحادية التي كانت تتبناها بريطانيا. إلا أن إصرار الجانب الفرنسي على النص بحذافيره وحاجة الإنكليز إلى التحالف مع فرنسا، حملهم على القبول بالإعلان الفرنسي.

كان جورج السادس، ملك إنكلترة، أول المهنئين بالاستقلال، كما أن الجنرال سبيرز كان أول مبعوث دبلوماسي قدم أوراق اعتماده للرئيس اللبناني الفرد نقاش. وكان تعيين سبيرز سفيراً في لبنان أمراً له دلالته الخاصة نظراً للصداقة العميقة التي تربطه بتشرشل.

إلا أن الاستقلال لم يرض طموح الوطنيين لأنه بقي مقيداً بضرورة توقيع معاهدة على غرار معاهدة ١٩٣٦. ومما زاد من حدة المعارضة أن الحكومة كانت تمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً، مما يعتبر خرقاً للمبادىء الدستورية. أما السلطة الفعلية فكانت بيد الفرنسيين. وكان سوء الأحوال الاقتصادية يزيد من تفاقم الأزمة.

فقد «عمدت الريجي إلى زيادة أسعارها مرتين في أقل من سنة...
وحذت شركة الترام حذو الريجي...
واضطربت الإعاشة إضطراباً ما فتىء يهدد البلاد بشر المصاير...
ودبت الفوضى في أجهزة الإدارة...»[1].

هذه الأجواء كانت كافية لإثارة حملة على الانتداب الفرنسي بقيادة الكتلة الدستورية جعلت شعارها: المطالبة بانتخابات حرة والعودة إلى الحياة الدستورية ونقل الصلاحيات من الموظفين الفرنسيين إلى أبناء الوطن.

وكان الدستوريون على اقتناع بأن دور فرنسا في المشرق قد انتهى، وقد

(١) «**تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**»، الجزء الثاني (١٩٤١ - ١٩٤٦)، دار العمل والنشر، بيروت: (نيسان ١٩٨١)، ص ٥٠.

شجعهم على هذا الإعتقاد ما لاقوه من تأييد بريطاني وعربي (مصر، العراق، سوريا...) حتى أنه باستطاعتنا القول أن قضية إجراء انتخابات حرة أصبحت مطلباً بريطانياً بعد أن راح الجنرال سبيرز يمارس تدخله على وجهين: من جهة يضغط على كاترو، ومن جهة ثانية يهدد الرئيس نقاش[1].

إلا أن الدور البريطاني لم ينحصر في الضغط على الفرنسيين والسلطة اللبنانية لإجراء الانتخابات فقط بل تعداها إلى النتائج.

أزمة المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و٥٠:

مع بداية عام ١٩٤٣ بدا واضحاً أن الزعماء المسلمين ومن بينهم الوحدويون سابقاً قد اعترفوا نهائياً بالكيان اللبناني بعد أن أصبح لهم مصلحة أكيدة في تثبيت دعائمه واستمراره. إلا أن هذا التحول في الموقف الإسلامي جاء مترافقاً مع تزايد النفوذ البريطاني، وتلاقى مع التيار المسيحي الاستقلالي بقيادة الكتلة الدستورية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى رحيل الانتداب وهزيمة التيار الانعزالي.

ضمن هذا السياق يمكن تفسير الخطوة التي أقدمت عليها سلطات الانتداب بإقالة الفرد نقاش وتعيين الدكتور أيوب ثابت (١٨ آذار سنة ١٩٤٣) المشهور بتعصبه الطائفي رئيساً للدولة، بعد أن عهدت إليه مهمة إجراء انتخابات نيابية خلال ثلاثة أشهر.

ابتدأت الأزمة عندما أصدرت حكومة أيوب ثابت في ١٧ حزيران ١٩٤٣ مرسومين اشتراعيين، حددت في الأول منها عدد النواب بـ ٤٥ نائباً بينما وزعت

(١) في حديث أجراه معه بيار زيادة، يقول الرئيس نقاش: «... كنت أشك في نوايا سبيرز الذي كان يطالب بالانتخابات تدعيماً لمركز بريطانيا في بلادنا وكان يعيد عليّ الكرة في كل مناسبة وكلما سنحت له الفرصة دعوته مرة لتناول الشاي في منزلي في عاليه، فبادرني عند وصوله، وقبل أن يحييني بالسؤال: «Alors, mon cher président, à quand les éléctions?» راجع الحديث في بيار زيادة: المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧٤.

في الثاني عدد المقاعد النيابية بنسبة ٣٢ مقعداً للمسيحيين مقابل ٢٢ مقعداً للمسلمين، بعد أن سجلت في عداد الناخبين الأشخاص الذين هم من أصل لبناني ومحل إقامتهم في الخارج، وكان معظمهم من المسيحيين.

أثار هذان المرسومان نقمة المسلمين الذين تداعوا لعقد مؤتمر بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٣ برئاسة المفتي، حضره ممثلون عن مختلف المذاهب المحمدية من سنية وشيعية ودرزية، وأصدروا بنتيجته عدةَ مقررات أهمها:

« ١ ـ مطالبة الحكومة بإلغاء المرسومين.

٢ ـ إجراء إحصاء عام بإشراف لجنة محايدة.

٣ ـ إجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد.

٤ ـ الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطالب »[1].

أما الهدف من هذين المرسومين فيراه محمد جميل بيهم « في سبيل اتقاء خطر الاتحاد العربي وخوفاً من ازدياد أنصاره ودعاته في المجلس النيابي. ولعل هذا الحرص على إثبات هذا التفوق النسبي في عدد طائفة دون أخرى إنما يقصد منه تأكيد الصبغة التي يريدون صبغ لبنان بها، واعتبار بقية الطوائف بمثابة الأقليات »[1].

والواقع أن هذين المرسومين هددا بإثارة الإنقسام الطائفي من جديد مما حمل النحاس باشا رئيس وزراء مصر على إرسال مذكرة إلى الجنرال كاترو يقول فيها:

« ... وأنني لا أخفيكم أن هذا القرار المفاجىء قد أحدث في مصر وفي البلاد العربية كافة، تأثيراً ليس من السهل إزالته.

وأنني لا أستطيع تفسير السبب الذي دفع على تدشين سياسة التفريق هذه التي ألغت في العام ١٩٤٣ الأسس الصحيحة التي كان يقوم عليها تأليف المجلس

(١) محمد جميل بيهم: « **النزعات السياسية ..** »، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢١.

النيابي اللبناني في العام ١٩٣٩. فقد كان توزيع المقاعد النيابية المنتخبة يعطي اثنين وعشرين مقعداً للمسيحيين وعشرين مقعداً للمسلمين ... »[1].

وبعد أن يشير في مذكرته إلى أنه لن يستطيع أن يقف مكتوف اليدين إزاء نداء الزعماء المسلمين في لبنان يقترح حلاً للأزمة يقضي بتخصيص ٢٩ مقعداً للمسيحيين مقابل ٢٥ مقعداً للمسلمين.

إلا أن هذا الحل الذي اعتمد على إحصاء ١٩٣٢ لم يرض الأوساط المسيحية فأبرق البطريرك إلى رئيس الدولة أيوب تابت مؤيداً موقفه: « نقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الإحصاء وتوزيع المقاعد النيابية ونؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف »[2].

للخروج من المأزق أصدر المفوض السامي هيللو قراراً أقصى بموجبه أيوب تابت من مسؤولياته وعين خلفاً له بترو طراد. إلا أن الأزمة لم تحل إلا بعد توسط الجنرال سبيرز واعتماد حل يرضي الطرفين: ٣٠ مقعداً للمسيحيين مقابل ٢٥ مقعداً للمسلمين. (القرار رقم ٣٠٢ T.F. تاريخ ٣١/٧/١٩٤٣).

ومنذ هذا التاريخ اعتمدت صيغة توزيع المقاعد النيابية بين الطوائف بنسبة خمسة إلى ستة مهما كان عدد أعضاء المجلس النيابي.

ما يمكن ملاحظته بوضوح من خلال أزمة المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و٥٠، تمسك الزعماء المسلمين في لبنان بالكيان اللبناني، لأن مناقشات المؤتمر الإسلامي والمقررات الصادرة عنه تكشف بوضوح ذلك التوجه، باستثناء إشارة عبد الحميد كرامي إلى أنه « ما من قوة تحت السماء تستطيع أن تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني إلا إذا كان عربياً ومن صميم بلاد العرب »[3]. فلم يلجأ المؤتمرون

(١) المرجع نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٨.

إلى رفع شعار الوحدة السورية ولا إلى التذكير به كما كانوا يفعلون في السابق، بل شددوا على نيل حصة عادلة في عدد المقاعد النيابية تتناسب مع عددهم.

الانتخابات النيابية في خضم الصراع البريطاني ـ الفرنسي :

بعد تسوية أزمة المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و٥٠، جرت الانتخابات النيابية في ٢٩ آب و٥ أيلول ١٩٤٣، فكانت معركة لا بين اتجاهين طائفيين إنما بين اتجاهين: أحدهما استقلالي ينادي بإقامة أوثق الصلات مع البلاد العربية وتزعمه بشارة الخوري وعروبيو الأمس كرياض الصلح وعبد الحميد كرامي وكان مدعوماً من الإنكليز. والآخر إنعزالي يطالب ببقاء الانتداب بزعامة أميل إده.

وعشية تلك الانتخابات بدا واضحاً أنه يتوقف على نجاح أحد الاتجاهين مصير النفوذ الفرنسي أو البريطاني، لذلك شهد لبنان عام ١٩٤٣ أعنف معركة انتخابية في حياته السياسية «فالمفوضية العامة (الفرنسية) استخدمت كل إمكانياتها لتؤمن فوز المرشحين الذين تساندهم، خاصة في دائرة جبل لبنان الهامة»[١]. وراح موظفوها يحاربون مرشحي الكتلة الدستورية ويطلقون ضدهم شتى الإتهامات[٢]. ومنها العمل على إدخال لبنان في مشاريع الوحدة العربية في محاولة منها لتخويف المسيحيين. في حين راح الإنجليز يساندون مادياً وبذكاء المرشحين الذين قبلوا أن يلعبوا لعبتهم[٣].

وتتهم اللايدي سبيرز المفوض السامي هيللو ومعاونه بوجنر بتدخلها شخصياً في سير عمليات الإقتراع «لقد عبىء رجال الدين الموالون للفرنسيين... ولقد ذهبت الشائعات إلى أن الفرنسيين أنفقوا خمسين مليوناً من الفرنكات على الحملة

---

(١) Camille Chamoun «**Crise au moyen-Orient**», P. 106.

(٢) يراجع بشأن الإتهامات وتدخل الفرنسيين: بشارة الخوري: «**حقائق لبنانية**»، ج ١، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٣) Youssef Yazbeck: «**Echos du Liban**», Novembre 1979, No 19, P. 25

الانتخابية، فكان طبيعياً أن ينكر الفرنسيون هذه الشائعة وأن يردوا عليها بقصة أخذت تنتشر في القرى، وملخصها أن الوزير البريطاني قد شوهد يجوب الجبال على صهوة فرس أبيض يحمل أكياساً من الذهب...» إلى أن تقول: «وكانت النتيجة في جبيل... حيث كان لأميل إده نفوذه، نتيجة مضحكة. فقد كان عدد الناخبين ٣,٧٠٠ ناخب، وعدد المقترعين ٣,٧٠٠ مقترع... إقتراع كامل بنسبة مئة في المئة، وقد نال فيه المرشحون الموالون للفرنسيين كثرة مطلقة بلغت تسعين في المئة»[١].

لم يحرز الدستوريون نجاحاً كبيراً في محافظة جبل لبنان ($\frac{٧}{١٧}$)، إلا أن حلفاءهم في المحافظات الأربع الباقية التي عرفت برفضها للانتداب الفرنسي فازوا فوزاً ساحقاً.

هذه النتيجة كانت تعني تبدُّلاً جوهرياً في تاريخ لبنان الحديث، فلأول مرة في تاريخ الانتداب، يصل إلى البرلمان اللبناني «الوحدويون» الذين كانوا يرفضون كيان لبنان ويطالبون بالوحدة السورية (رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، سعدي المنلا...). وقد وجد هؤلاء أنفسهم في جبهة واحدة مع نواب كانوا يعتبرون من أصدقاء فرنسا التقليديين. (بشارة الخوري، حميد فرنجية، هنري فرعون...) مما يعني أن صيغة جديدة أصبحت واجبة التحقيق للاطلاع بالمسؤوليات التي تقتضيها المرحلة القادمة.

الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣: تسوية طبقية طائفية

المسار التاريخي للصيغة :

قبل أن نتناول بالبحث صيغة الميثاق الوطني اللبناني كما أقرت عام ١٩٤٣ لا

---

(١) اللايدي سبيرز: «**قصة الاستقلال في سوريا ولبنان**»، ص ٧٦ ـ ٧٧.

بد من وضعها في إطارها التاريخي الذي نشأت فيه ، لأن هذه الصيغة لم تكن وليدة أحداث خارقة حدثت عام ١٩٤٣ منعزلة عما سبقها من أحداث وتطورات ، إنما تكونت نتيجة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وطائفية منذ ولادة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ . فصيغة ١٩٤٣ هي نتاج المسيرة التاريخية لتطور الأحداث وتفاعلها منذ نشأة الكيان اللبناني .

لقد شهدت هذه المسيرة الإصرار الفرنسي على تثبيت الكيان اللبناني بحدوده الحاضرة ليشكل منفذاً للمصالح الفرنسية إلى الأسواق العربية ، بعد أن تبين أن كيان المتصرفية لا يتلاءم مع طموح تلك المصالح . وترافقت تلك المشيئة الفرنسية مع طموحات البورجوازية اللبنانية المسيحية التي استقرت في بيروت بعد أحداث عام ١٨٦٠ لتشكل الوسيط التجاري لحساب المصالح الأوروبية . هذه البورجوازية المحلية وجدت بدورها في المناطق الملحقة بلبنان مجالها الحيوي ومنافذ للداخل العربي . من هنا كان وعيها لخطورة مشروع لبنان الصغير بعد أن كادت تختنق ضمن شرنقته .

بالمقابل شهدت المناطق الملحقة بالمتصرفية ممانعة عنيدة للانخراط في مشروع لبنان الكبير . وإذا كان الجبل اندمج اقتصادياً بالسوق الرأسمالية العالمية منذ عهد المتصرفية ، فقد تميزت المناطق الملحقة به باشتغال قسم من أهاليها بالتجارة إلى الداخل العربي ، في حين كان القسم الآخر يمتهن الحرف أو يعمل في الزراعة .

إلا أن تغلغل النظام الرأسمالي الغربي أدى إلى تدمير الحرف وقوض الزراعة ، وأصبحت بيروت المركز الأساسي للمبادلات التجارية بين أوروبا والأسواق العربية . أما الملحقات فقد سهلت بنيتها الاجتماعية ربطها بالعاصمة بعد أن استطاعت سلطات الانتداب استمالة زعمائها من خلال الوظائف .

لقد ساعدت هذه التطورات على تركيز الكيان اللبناني ، إلا أن أبرزها كان اجتذاب البورجوازية الإسلامية ، والبيروتية ، السنية تحديداً ، على الدخول في دور الوساطة بين السوق الرأسمالية العالمية وبين السوق العربية . وهكذا تعرفت البورجوازية الإسلامية على مصالحها من خلال الكيان الجديد وتخلت عن

وحدويتها ، في حين كانت البورجوازية السورية هي الأخرى تتهافت على الحكم وتتعرف على مصالحها ضمن الكيان السوري ، من هنا توقف الكتلة الوطنية السورية منذ عام ١٩٣٦ (عام المعاهدة) عن مطالبتها بضم مدن الساحل والأقضية الأربعة ، مما أوجد تعاوناً وثيقاً بينها وبين الزعامات اللبنانية كبشارة الخوري المدعوم من البورجوازية اللبنانية التي كانت تجد مصلحتها في التخلص من الإحتكارات الفرنسية .

لقد جاء انخراط المسلمين في الكيان اللبناني على قاعدة المطالبة بإشراكهم في الحكم . وأنه لأمر يستوقف الباحث أن لا يلجأ المسلمون أثناء أزمة المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و٥٠ التي حدثت عام ١٩٤٣ إلى الدعوة للوحدة السورية ، مكتفين بمطالبتهم بالمشاركة في الحكم ، في حين أصروا في عام ١٩٢٣ في مذكرتهم الشهيرة المرفوعة إلى المفوض السامي على طلب الانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية حتى ولو عمدت السلطة المنتدبة حديثاً إلى مساواتهم بأهل الجبل .

هذه التطورات لا يمكن فصلها عن ظروف الحرب العالمية الثانية التي أظهرت بوضوح أن فرنسا قد استنفذ دورها في سوريا ولبنان ، وأن الأسواق العربية ، المجال الرئيسي لنشاط البورجوازية اللبنانية قد أحكمت عليها القبضة البريطانية .

على ضوء هذا المسار التاريخي ذي المنحى الطبقي ـ الطائفي تكونت الثنائية المارونية ـ السنية وولدت صيغة الميثاق الوطني اللبناني .

لقاء بشارة الخوري ـ رياض الصلح :

كان الشيخ بشارة الخوري أول المدركين للمتغيرات الدولية والعربية ، لذا نراه يقوم في حزيران ١٩٤٢ بزيارة القاهرة برفقة جميل مردم بك ـ أحد زعماء الكتلة الوطنية السورية ـ ليجتمعا هناك بالنحاس باشا ، رئيس الوزراء المصري ، حيث تمَّ اتفاق الثلاثة على الخطوط العريضة للسياسة اللبنانية المقبلة[1] . وكان

(١) راجع بهذا الصدد : بشارة الخوري : « **حقائق لبنانية** » ، ج ١ ، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ .

لهذا الإتفاق الثلاثي وللزعماء السوريين بوجه خاص دور كبير في انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية [1].

على الصعيد الداخلي، كان على الشيخ بشارة الخوري أن يتعاون مع شخصية إسلامية تستطيع كبح جماح الشارع الإسلامي المتطلع إلى الوحدة مع سوريا، في نفس الوقت الذي تدخل فيه هذه الشخصية الطمأنينة إلى نفوس المسيحيين. فكان رياض الصلح تلك الشخصية التي تتمتع بالمواصفات المطلوبة [2].

ويقول بشارة الخوري في هذا الصدد: « راجعني نواب كثيرون بشأن رئاسة الوزارة... وكنت قد صممت في نفسي أن أوليها رجلاً له مكانته في لبنان ولدى الدول العربية، ووهبه الله ذكاءً نيراً وإقداماً نادراً، عنيت رياض الصلح » [3].

لقد أسفر لقاء الرجلين عن ولادة الميثاق الوطني.

ما هو الميثاق الوطني إذن؟

إذا كان الشيخ بشارة الخوري أول من استعمل عبارة الميثاق الوطني، فقد تعددت الآراء وتناقضت حول مفهوم الميثاق، وكان موضع بحث المؤرخ والمفكر والسياسي والحقوقي والصحافي كما تباينت الآراء حول صيغته ومدى صلاحيتها لحل أزمات المجتمع اللبناني.

---

(١) راجع مقال حنا غصن في « **الأسبوع العربي** »، تاريخ (٢٠/١١/١٩٧٤).

(٢) رياض الصلح من عائلة عرفت بمحاربة الأتراك وقد حكم عليه بالإعدام، إلا أن الحكم لم ينفذ به لصغر سنه. (هذه الناحية تقربه من المسيحيين) كما أنه كان ذا ثقافة فرنسية (تلقى علومه لدى اليسوعيين). من جهة ثانية كان رئيساً للحكومة العربية التي تألفت في صيدا بعد رحيل الأتراك (ت١ ١٩١٨)، وفي فترة الانتداب الفرنسي، عرف بنزعته الاستقلالية العربية وكان عضواً في الكتلة الوطنية السورية. وفي نفس الوقت كانت له صداقات عديدة مع اليسار الفرنسي ومع الزعماء المسيحيين اللبنانيين كالبطريرك وأميل إده. « مقابلة مع رئيس الوزراء السابق، تقي الدين الصلح بتاريخ (٩/٦/١٩٨١) ».

(٣) بشارة الخوري: « **حقائق لبنانية** »، ج ٢، ص ١٧.

بحسب رأي المؤرخ يوسف يزبك « لم يكتب الميثاق في وثيقة خاصة، أنه اتفاق جنتلمان عقد في بادىء الأمر بين شخصيتين لبنانيتين كبيرتين لعبا دوراً هاماً في ولادة الجمهورية والاستقلال: الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح » [1].

أما جوزيف مغيزل فيقول: « ان أحداً من المفكرين أو الساسة لم يضع توضيحاً وافياً » لذلك يتولى توضيحه بالاستناد إلى مقال يزبك في مجلة **Magazine** ومن خلال تحليل النائب السابق أميل البستاني له من الناحية السياسية [2].

ويرى مسعود ضاهر محتوى الميثاق في دائرة أوسع: « بين سطور البيان الوزاري... وفي مذكرات الشيخ بشارة الخوري، وفي حديث صحفي ليوسف ابراهيم يزبك... وفي مقالة مطولة لأميل البستاني، وفي تحليل لكمال الحاج بإسم فلسفة الميثاق الوطني » [3].

أما يوسف سالم الذي تقلد عدة مناصب وزارية في العهد الاستقلالي فيقول: « ان الميثاق الوطني هو دستور غير مكتوب. إنه عهد شرف بين الفريقين اللبنانيين اللذين يتألف منهما شعب لبنان. الفريق المسيحي والفريق المسلم... » [4].

ووفقاً لرأي أدمون رباط: « أن مبادىء الميثاق ورد ذكرها في أكثر من وثيقة، لا سيما في خطاب بشارة الخوري في مجلس النواب في ٢١ أيلول بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وفي البيان الوزاري لرياض الصلح في ٧ تشرين الأول. كذلك ورد ذكرها في خطب بشارة الخوري عام ١٩٤٥، في طرابلس يوم ٥ تشرين الأول، وفي الصرح البطريركي في الديمان في ٧ تشرين الأول وفي بشرّي في نفس اليوم، ثم في رسالته إلى المغتربين اللبنانيين في ٢٠ تشرين الأول، وأخيراً في كلمته التي ألقاها أثناء حفل الاستقبال الذي دعا إليه النائب يوسف الهراوي في أبلح في

---

(١) «Magazine» 14, Août 1958.

(٢) جوزيف مغيزل: « **لبنان والقضية العربية** »، بيروت، ١٩٥٩، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٣) مسعود ضاهر: « **لبنان ـ الاستقلال، الميثاق والصيغة** »، ص ٣٣٣.

(٤) يوسف سالم: « **٥٠ سنة مع الناس** »، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

٨ تشرين الثاني ١٩٤٥ »[1].

أما باسم الجسر الذي خصص أطروحته للدكتوراه في القانون الدستوري للبحث في الميثاق الوطني فقد وجد محتواه في خطب الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح وشهادات السياسيين والمسؤولين... والمقالات والدراسات، معتبراً أن مصادره الأساسية تكمن في البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح (٧ تشرين الأول ١٩٤٣) وخطب الشيخ بشارة الخوري[2].

وفي رأينا، أنه لا يمكن فهم محتوى الميثاق إلا على ضوء المسار التاريخي ذي المنحى الطبقي ـ الطائفي منذ ولادة الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٣. أما مصادره المباشرة فتتلخص بمصدرين هما:

١) مقال يوسف ابراهيم يزبك في مجلة **Magazine** بتاريخ ١٤ آب ١٩٥٨ والذي أكد مضمونه الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٦٠.

٢) البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح (٧ تشرين الأول ١٩٤٣). أما ما عدا ذلك كخطب الشيخ بشارة الخوري والمقالات والدراسات التي وضعها مفكرون أو باحثون أو التصريحات التي أطلقها سياسيون، ما هي إلا تفسير للصيغة التي اتفق عليها الفريقان. مع التأكيد أننا لا نقصد من وراء هذا الرأي الانتقاص من قيمة الأبحاث والدراسات الهامة التي تناولت هذا الموضوع. لأن غايتنا إزالة الغموض الذي رافق تفسير الميثاق الوطني، مستندين في هذا التعليل إلى نقطتين:

الأولى: أن الميثاق ـ أي ميثاق كان ـ هو اتفاق بين طرفين (أو أكثر).

الثانية: رواية الشيخ بشارة الخوري نفسه حول مفهوم الميثاق، إذ يقول:

« وكنا قد اجتمعنا (يقصد اجتماعه مع رياض الصلح) يوم الأحد في ١٩ أيلول ١٩٤٣) أي قبل انتخاب الرئاسة بيومين واتفقنا على ذلك، وعلى أسس

(١) Edmond Rabbath: **«La formation historique du Liban»**, P. 524.

(٢) باسم الجسر: **« ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟ »**، ص ١٣١ - ١٤١.

الميثاق الوطني، وعلى معظم النقاط التي سوف تعلن في بيانه الوزاري »[1].

وهكذا نلاحظ أن الإتفاق على أسس الميثاق تـمّ في اجتماع الخوري ـ الصلح بتاريخ التاسع عشر من أيلول ١٩٤٣، ثم أعلنت بوثيقة رسمية في السابع من تشرين الأول ١٩٤٣ أي ما يسمى بالبيان الوزاري.

ما هي الأسس التي اتفق عليها طرفا الميثاق؟

بعد مقدمة طويلة كتب يوسف ابراهيم يزبك في مجلة ماغازين بتاريخ الرابع عشر من آب ١٩٥٨:

« أنقل هنا حرفياً على وجه التقريب الحوار الذي دار خلال هذا الاجتماع منذ أكثر من عشر سنوات بين بشارة الخوري ورياض الصلح:

بشارة الخوري: أعلم أنك تناضل في صفوف القوميين العرب منذ ثلاثين سنة بهدف إنشاء إمبراطورية عربية كبيرة. وأعلم كذلك بأنك تؤمن بلبنان وبرسالته العربية، وبأنك مقتنع أيضاً بأن لبنان يمكن أن يكون دولة عربية مستقلة يجد فيها المسيحيون كل الضمانات التي يرغبون بها. أعلم أنك وأصدقاءك تستطيعون مساعدتنا على كتابة صفحة جديدة في التاريخ.

فما رأيك باتفاق على الخطوط العريضة التي يمكن أن يتفق عليها اللبنانيون والتي تهيء لنهضة عربية نتوق لنجاحها جميعاً؟

رياض الصلح: إن ماضيَّ كقومي عربي يثبت أن ما فعلته للقضية العربية فعلته أيضاً لصالح لبنان. وأنت تعلم أن بعض إخواني من اللبنانيين السلبيين انتقدوا تصرفي واتهموني بأنني أصبحت لبنانياً... وفي خطاب لي، أعلنت أنني أفضل أن أعيش مستقلاً في قرية كفرذبيان على أن أعيش في إمبراطورية عربية واسعة مرتبطة بمعاهدات ويحكمها مستشارون أجانب. إنني لم أغير سياستي، وأني لسعيد أن أسمع من فم زعيم مسيحي كبير بأن لبنان يمكن أن يكون دولة عربية. إني أمد

(١) بشارة الخوري: **« حقائق لبنانية »**، ج ٢، ص ١٧.

لك يدي وأنا حاضر للإصغاء إليك.

بشارة الخوري: هل تعتقد أن اتفاقنا سيتبناه كل إخواننا المسلمين؟
هل تعتقد أنهم سيقبلون بلبنان كوطن نهائي وليس كمرحلة؟
وهل تعتقد أن مبتغاهم لن يكون سوريا والعرب؟

رياض الصلح: « إذا كان اتفاقنا صريحاً وشريفاً، وإذا لم يكن هناك من شخص ضحية له، وإذا حفظ كرامة المسلمين والمسيحيين...

فإنني لا أضمن فقط تأييد مسلمي لبنان له، بل إنني سأبذل جهدي لأقنع زعماء سوريا وكل الزعماء العرب للاعتراف باستقلال لبنان وضمان حدوده الحاضرة. عندها نطوي صفحة قديمة مضنية من تاريخنا. إن النغمة التقليدية للارتباط بسوريا ستنتهي، وستبدأ صفحة جديدة من تاريخنا كما جئت تعرضه عليّ ».

ويعلق يوسف ابراهيم يزبك على هذا الحوار بقوله: « في هذا الجو من التفاهم الأخوي الذي استبعدت منه كل نيّة بالخداع، في هذا الجو المستند إلى المنطق بهدف إيجاد حل مشرف، وضع الرجلان الخطوط العريضة التالية لتأكيد استقلال لبنان:

١ - لبنان جمهورية مستقلة استقلالاً تاماً وغير مرتبط بأية دولة. (هذا التحديد وضع حداً نهائياً للانتداب الفرنسي وللتأثيرات الخارجية).

٢ - لبنان بلد ذو وجه عربي ولغة عربية. إنه جزء من العالم العربي وله طابعه الخاص.

٣ - لبنان مدعو للمساهمة مع جميع الدول العربية ليصبح عضواً في الأسرة العربية بعد أن تعترف هذه الدول رسمياً باستقلاله وشخصيته ضمن حدوده الحاضرة.

٤ - توزيع جميع الوظائف بالتساوي بين جميع الطوائف المعترف بها، أما في الوظائف الفنية فالأفضلية تعطى للكفاءات الشخصية بدون أي اعتبارات طائفية. (وعند تنفيذ هذا البند وزعت الرئاسات الثلاث على النحو التالي:

- رئاسة الجمهورية للموارنة.
- رئاسة المجلس النيابي للشيعة.
- رئاسة الوزارة للسنة »[1].

البيان الوزاري (٧ تشرين الأول ١٩٤٣):

الاتفاق الشفهي الذي تـمّ بين الخوري والصلح في (التاسع عشر من أيلول ١٩٤٣) تكرس بعد مرور سبعة عشر يوماً في البيان الوزاري الذي ألقاه رئيس الوزراء أمام المجلس النيابي.

لم يكن هذا البيان كسائر البيانات الوزارية التي تلقيها الحكومات في جلسات الثقة، فالظروف خطيرة، والبلاد تشهد مرحلة انتقال من الإنتداب إلى الاستقلال. واللبنانيون مختلفون حول قضايا جوهرية. فكان لا بد لهذا البيان أن يكون بمستوى المرحلة. لا بد أن يكون ميثاقاً « وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة... فرائدنا الأول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون إذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم ونحن نعلم أن طليعة ما يحببه إلى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزة والإباء القومي، فسنعمد إلى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن، وأنتم، متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح... »[2].

---

(١) «Magazine» 14, Août 1958, P. 29.

(٢) نقلاً عن بيار زيادة: المرجع السابق، ص ٢١٢.

وكان واضحاً في ذهن واضعي الميثاق مدى ما تشكله الطائفية من عائق في بناء الاستقلال، فوعدوا بمعالجتها والقضاء على مساوئها دون أن يمسوا أيّاً من مرتكزاتها:

« ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً على أنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني...».

ولكن كيف السبيل إلى إلغائها؟؟

لقد جاء الميثاق ليكرس واقعاً لا يمكن تخطيه، لأن التعرض للطائفية يعرض البلد للانهيار، فبقي إلغاء الطائفية وعداً بل حلماً، وبتعبير البيان:

« إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله».

أما بالنسبة للعلاقة مع البلاد العربية التي كانت أبرز وجوه الإنقسام الوطني فقد حددت على النحو التالي:

« إن لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه...»[1]. إلاّ أن هذه الحيثيات لم تؤدِ إلى نهايتها المنطقية بتكريس لبنان بلداً عربي الهوية والإنتماء والمصير فلبنان الميثاق « وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب».

وهكذا نلاحظ أن البيان الوزاري تعمد الغموض حول هوية لبنان الواضحة،

(١) المرجع نفسه، ص ٢١٦.

ليبدأ منذ ذلك التاريخ جدل لم ينته حتى أيامنا هذه.

لقد كانت صيغة فريدة من نوعها في العالم بأن يعتبر وطن ما ذو وجه معين، فبقي هذا البلد وطناً بدون هوية تتنازعه الأهواء والمصالح. ولأن لبنان كان واحداً من الكيانات الحريصة على شخصيتها في المنطقة فقد ضمَّن رياض الصلح بيانه الوزاري عبارته التاريخية:

« إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار اليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً، مستقلاً، سيداً حراً»[1].

لتحقيق مضمون هذا البيان كان لا بد من مجابهة مع سلطات الانتداب وهذا ما تحقق من خلال تعديل الدستور. أما العلاقة مع البلاد العربية فقد تحددت ضمن إطار جامعة الدول العربية.

معركة الاستقلال:

أدرك الشيخ بشارة الخوري خطورة المرحلة الجديدة بعد إلقاء البيان الوزاري وخشي أن تلجأ فرنسا إلى تعميق الإنقسام المسيحي - الإسلامي لتعطيل مسيرة الاستقلال، لا سيما وأنها تعتمد على رصيدها التقليدي في حماية المسيحيين وعلى شخصية اميل إده الفاعلة في الأوساط المارونية، لذلك « حرص على أن يكون تعاونه والكتائب كاملاً، فكان يشرك بيار الجميل في كثير مما يتخذ من مقررات ويحدد من مواقف»[2].

وانطلقت حكومة رياض الصلح تخطو الخطوة الأولى في تثبيت دعائم الاستقلال فقررت تعديل الدستور. إلا أن هيللو لم يقف مكتوف اليدين، فقابل رئيس الجمهورية في ٢٢ تشرين الأول ولفت نظره إلى المقاطع التي وردت في

(١) المرجع نفسه، ص ٢١٦.

(٢) « **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**»، الجزء الثاني، ص ١١١.

البيان الوزاري وحذره من اتخاذ أي موقف يتناقض مع شرعية الانتداب.

إلا أن الحكومة اللبنانية لم تأبه للتهديد معتمدة على التأييد البريطاني والعربي وعلى الدعم الشعبي لا سيما وأنها تمارس حقاً من حقوق السيادة.

... وذهب هيللو إلى الجزائر للتشاور مع حكومته... وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٤٣ وسط جو من الحماس الوطني قرر المجلس النيابي اللبناني تعديل الدستور بإلغائه المواد التي تنص على الانتداب أو تلك التي تحتفظ بصلاحيات وامتيازات للمفوض السامي.

اعتبر المندوب السامي، الذي وصل إلى بيروت في التاسع من تشرين الثاني، أن التعديلات الدستورية التي أقرها المجلس النيابي تشكل تحدياً لفرنسا، فقرر العمل بسرعة.

وفي اليوم التالي لوصوله أصدر قراراً ألغى بموجبه تلك التعديلات كما حل المجلس النيابي وعلق الدستور.

وفي صباح ١١ تشرين الثاني، اقتحم الجنود السنغاليون منازل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأربعة من الوزراء واقتادوهم إلى سجن راشيا.

انتشر الخبر في لبنان والبلاد العربية بسرعة بعد أن تناقلته وكالات الأنباء. «ولعل أطرف ما حدث بهذه المناسبة، أن الجنرال كاترو الذي كان موجوداً في الجزائر وقتئذٍ لم يصدق الخبر عندما سمعه من الإذاعة، واعتبره مجرد مزحة أطلقها المراسلون البريطانيون... فقال مازحاً:

«Cette fois-ci Reuter exagère»[١].

في الواقع، لم يكن كاترو يعلم في ذلك الوقت أن ديغول أطلق يد هيللو في

(١) بيار زيادة: المرجع السابق، ص ١٨٠.

التصرف حتى يقدم هذا الأخير على هذا العمل الجنوني[١].

أثار هذا التصرف سخط اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية، وعمت الإضرابات مختلف القطاعات وسائر المدن. ويقول كاترو في تقرير أرسله إلى الجنرال ديغول: «... يشعر اللبنانيون بمن فيهم أصدقاؤنا، بأنهم أهينوا وجرحوا في كرامتهم الوطنية. أن البطريرك الماروني الذي أعرب لي أثناء مقابلتي له يوم أمس، عن مشاعر الصداقة التي يكنها لفرنسا أعطاني نفس التنبيه كما وأن موقف المطارنة كان أكثر صراحة...»[٢].

لهذا لم تنجح محاولة المفوض السامي إثارة الإنقسام الطائفي بعد تعيين أميل إده رئيساً للدولة، إذ أعلن الموظفون الإمتناع عن تنفيذ الأوامر ما لم تكن صادرة إليهم من السلطة التشريعية. كما لم تنجح الدعاية القائلة بأن بشارة الخوري باع لبنان للعرب.

وفي غياب الحكومة الشرعية، وبناء لنصيحة الإنكليز[٣] تألفت في بشامون حكومة مؤقتة[*] في نفس الوقت الذي بادر فيه مجلس النواب لعقد جلسة طارئة قرر فيها شكل العلم الجديد.

بعد أن تعقدت الأزمة على هذا النحو، تعلقت الآمال على الإنكليز وجيوشهم المرابطة في البلاد، فتحوَّل منزل سبيرز إلى أشبه ما يكون «بمحطة السكة الحديدية»[٤] وفقاً لتعبير اللايدي سبيرز، إذ توافد إليه السياسيون والصحافيون

(١) من حديث أجراه خليل تقي الدين مع الجنرال كاترو في موسكو بتاريخ ٤ كانون الأول ١٩٤٦ منشور في «**حقائق لبنانية**»، ج ٢، ص ٣١٨ - ٣٢١.

(٢) نقلاً عن بيار زيادة، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٣) Youssef Yazbeck: **«Echos du Liban»**, P. 28.

(*) روى وزير الخارجية اللبنانية السابق هنري فرعون، أثناء المقابلة التي أجريتها معه بتاريخ (٨١/٦/١١)، أن سبيرز أكد له بأن الإنكليز سوف يمنعون الفرنسيين من التقدم نحو بشامون».

(٤) اللايدي سبيرز: المرجع السابق، ص ٨٤.

ورجال الدين من مختلف الطوائف مطالبين بتدخل بريطانيا .

في الواقع لم يكن الإنكليز بحاجة لطلب تدخل، فقد كانوا ينتظرون وقوع الحدث بفارغ الصبر . وكان أول عمل قاموا به إرسال مذكرة تضمنت استدعاء هيللو والإفراج عن المعتقلين. ولما لم يرد أي جواب من فرنسا حتى صباح ١٩ تشرين الثاني خطوا خطوة هامة في سبيل السيطرة على الموقف. فقد سلم كازي، الوزير البريطاني المفوض في القاهرة إلى كاترو مذكرة جاء فيها: « إذا لم يفرج عن رئيس الجمهورية وعن الوزراء اللبنانيين عند الساعة العاشرة من صباح « تشرين الثاني ستقوم القوات البريطانية بالإفراج عنهم »[١].

أما البلاد العربية فقد أظهرت تضامنها مع لبنان من خلال المظاهرات التي عمتها. ففي مصر أقام حزب الوفد مهرجاناً أطلق عليه « يوم النضال في سبيل لبنان » كما خطب النحاس باشا في المتظاهرين وطالب بالإفراج عن المعتقلين، أما الموقف العراقي والسوري فلم يكن أقل شأناً من الدور المصري.

وفي هذا الصدد لا يمكن أن نغفل النصيحة الأميركية ودور كاترو شخصياً في معالجة الأزمة حيث بدا أنه على اطلاع واسع بمجريات الأمور مما حمله على مخالفة التعليمات الموجهة إليه من حكومته.

تجاه هذا الوضع اضطرت فرنسا لإطلاق سراح المعتقلين في صباح ٢٢ تشرين الثاني الذي تكرس كعيد للاستقلال دون أن تخسر ما تبقى لها من رصيد في لبنان لا سيما على الصعيد الثقافي.

لبنان وجامعة الدول العربية :

فور عودة المعتقلين من راشيا اعترفت الدول العربية باستقلال لبنان وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معه مما سهل عملية الدخول في المفاوضات التي أطلق عليها

(١) بيار زيادة: المرجع السابق، ص ١١٧.

خطأً « مفاوضات الوحدة العربية ». والواقع أن هذه المفاوضات كانت النتيجة المنطقية لتصريح إيدن وزير خارجية بريطانيا في ٢٩ أيار ١٩٤١ [١].

انتهت المشاورات التي تمت تحت رعاية الحكومة المصرية في التاسع من تشرين الأول سنة ١٩٤٤ إلى ما يسمى « بروتوكول الاسكندرية » الذي وصفه يوسف السودا بأنه يشكل خطراً على استقلال لبنان مع أن ذلك البروتوكول لم يكن أكثر من صيغة تعاون ولا يمكن أن يطلق عليه ميثاق وحدة أو إتحاد. وقد بدا واضحاً من خلال تلك المحادثات حرص الوفد اللبناني على تأكيد استقلال لبنان بإصراره على مفهوم السيادة الذي نجم عنه مبدأ الإجماع الذي لا يلزم الدول التي لا تقبل بقرار من القرارات.

فقبل سفره إلى مصر للاشتراك في « المفاوضات »، ألقى رياض الصلح بياناً في مجلس النواب اللبناني جاء فيه « أنه لا يمكن في حال من الأحوال أن نقبل انتقاصاً من استقلال لبنان ». وتكلم عبد الحميد كرامي قائلاً:

« نحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية، أتينا اليوم إلى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان لأن لبنان أصبح الآن عربياً »[٢].

هذه العروبة المقيدة بالاستقلال لم تكن في الحقيقة إلا تطبيقاً لعروبة الميثاق الوطني. وعلى قاعدة هذه العروبة التي تحتفظ بالسيادة كاملة غير منقوصة، وقع لبنان في ٢٢ آذار ١٩٤٥ على ميثاق جامعة الدول العربية.

إلا أنه إذا كانت جامعة الدول العربية قد روضت طموح العرب للوحدة فإنها من جهة أخرى أثبتت أن الوحدة لا تتحقق عبر الحكومات المستندة للنفوذ الأجنبي.

(١) ورد مضمون هذا التصريح سابقاً تحت عنوان: الدور البريطاني.

(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني من (٢٠ أيلول ١٩٤٣ حتى ١٩ تشرين الأول ١٩٤٤)، ص ٣٥.

الخاتمة

العلمانية طريق العروبة في لبنان

ترتبط جذور الحركة الوحدوية في لبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين بتبلور الفكرة القومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وإذا كانت الفكرة العربية بعيدة عن الاتجاهات الدينية في نشأتها، فإن الحركة الوحدوية في لبنان قد غلب عليها الطابع الإسلامي بسبب تركيبة المجتمع اللبناني.

وبدلاً من مطالبتهم بضم لبنان بأكمله إلى سوريا، اقتصرت مطالب الحركة الوحدوية على المطالبة بضم مدن الساحل اللبناني والأقضية الأربعة فقط. ولم تصبح الدعوة شاملة المناطق اللبنانية الأخرى إلا بعد نشوء الحزب السوري القومي في مطلع الثلاثينات من هذا القرن.

وفي غياب الأحزاب العقائدية، تولت طبقة الملاك العقاريين وتجار المدن قيادة التيار الوحدوي، فبقي شعار الوحدة فارغاً من أي مضمون تقدمي ليشكل عنصر جذب للجمهور المسيحي.

وشكلت السلبية التي اتصف بها المسلمون مشكلة حادة لسلطات الانتداب [1]. استطاعت أن تذللها مع الوقت باجتذاب زعمائهم عن طريق الوظائف ومغانم

---

(١) يقول وزير الداخلية السابق، عبد الله المشنوق، الذي كان وزيراً للمقاصد الإسلامية خلال الفترة ما بين (١٩٢٧ - ١٩٤١)، أنه طيلة عهد الانتداب لم يدخل العلم الفرنسي أو النشيد الفرنسي مدارس المقاصد، وكان الطلاب ينشدون: «أنت سوريا بلادي». ويضيف أن الجنرال دانتز هو الفرنسي الوحيد الذي زار المقاصد وكان ذلك عام ١٩٤١ - مقابلة مع عبد الله المشنوق بتاريخ (١٩٨١/٣/٢٨).

الحكم. إلا أن الإتجاه الجماهيري العام بقي رافضاً للكيان اللبناني، ولم تخف حدة هذا الرفض إلا إثر التطور الذي حصل بعد عام ١٩٣٦، عندما تخلت الكتلة الوطنية السورية عن المطالبة بضم الساحل اللبناني والأقضية الأربعة إلى سوريا.

والملاحظ في هذه الفترة، أن التيار الوحدوي في لبنان كان شديد التأثر بالحركة الوطنية السورية، فتراه يقوى بقوتها ويضعف بضعفها.

وكان نشاط هذا التيار وانتشاره يتفاوت بين منطقة وأخرى، فقد استطاع أن يستقطب غالبية الشيعة في جبل عامل والبقاع خلال العهد الفيصلي، ثم ما لبث أن خفّت حدته في الجنوب بعد أن تمكنت سلطات الانتداب من استقطاب معظم الزعماء المدنيين والدينيين، بينما بقي تأثيره كبيراً في البقاع بحكم الجوار الجغرافي مع سوريا. ولم يعد إلى سابق عهده في الجنوب إلا في منتصف الثلاثينات إثر تصاعد المد القومي العام في سوريا وفلسطين، وبروز المشكلة الاجتماعية (زراعة التبغ) واقترانها بالمسألة الوطنية.

وفي بيروت بقيت الجماهير الشعبية على ولائها للتيار الوحدوي، في حين كان الزعماء يؤيدون الوحدة شكلاً. فالطبقة البورجوازية الإسلامية الممثلة بهؤلاء الزعماء استفادت من كون بيروت قد أصبحت عاصمة للبنان ومركزاً تجارياً وإدارياً لدولتي المشرق معاً، كما استفادت من مرفأ بيروت باعتباره البوابة الرئيسية للمنطقة العربية. وهكذا تعرّف الزعماء المسلمون في بيروت على مصالحهم من خلال الكيان الجديد، فتخلوا عن وحدويتهم أسوة بالزعماء السوريين.

أما طرابلس التي سلخت عن سوقها الاقتصادية مع الداخل السوري، فقد بقيت بجماهيرها وقيادتها من أكثر المناطق اللبنانية تعلقاً بالوحدة، ولم تعترف بالكيان اللبناني إلا بعد أن تخلى السوريون عن المطالبة بانضمامها إليهم.

إلا أن التحول في الموقف السوري، لم يكن العنصر الوحيد الحاسم في التبدل الذي طرأ على الإتجاه الوحدوي اللبناني. فمع بداية الثلاثينات طرأت على الساحة اللبنانية تطورات سياسية واقتصادية ساهمت في إيجاد جوامع مشتركة بين

لبناني المتصرفية والمناطق الملحقة بها (المعارضة الدستورية، الإضرابات، انخفاض سعر الفرنك، نشوء الأحزاب اللاطائفية...) وتعززت هذه الجوامع من خلال تصرفات الفرنسيين في الإدارة واستئثارهم بالاحتكارات، مما أوجد نقمة لدى الطبقة البورجوازية المسيحية جعلها تلتقي في منتصف الطريق مع البورجوازية الإسلامية على مقاومة الانتداب وتثبيت حدود الكيان اللبناني في وقت بدأ فيه نجم فرنسا بالأفول إثر تعاظم الدور البريطاني وسيطرته على الأسواق العربية.

لقد تولدت قناعة لدى القادة المسيحيين أن لا سيادة للبنان مع بقاء الانتداب، كما لا يمكن دمج المسلمين في كيان لبنان الكبير بدون استقلال حقيقي، فأخذت تتردد في الأوساط المسيحية فكرة أن «لبنان وطن عربي» و«ضرورة التعاون إلى أقصى حد مع البلاد العربية». هذا التطور في تفكير بعض القادة المسيحيين لقي تجاوباً في الأوساط الإسلامية فتعزز شعار «الاستقلال» لدى مختلف الطوائف. فالصيغة الجديدة، التي بنيت عليها تسوية عام ١٩٤٣، والمعبر عنها بصيغة الميثاق الوطني، كانت صيغة التقاء الضدين على قاعدة لقاء المصالح المشتركة: لا للوحدة السورية ولو كانت وحدة مع أشقاء، لا للوصاية الفرنسية ولو كانت وصاية أم حنون.

بموجب هذه التسوية اعترفت الحركة الوحدوية بلبنان الكبير بعد أن تخلت عن المطالبة بالوحدة السورية، مقابل اعتراف الفريق المسيحي بعروبة لبنان بعد أن تخلى عن الحماية الفرنسية.

على قاعدة هذه التسوية، اتضحت السياسة الاستقلالية العربية. فإذا كانت عروبة لبنان تفرضها المعطيات التاريخية والجغرافية واللغوية والمصالح المشتركة، فإن الاستقلاليين من وحدويي الأمس قبلوا تحويلها إلى عروبة من نوع فريد: عروبة الوجه.

هذه العروبة المحدودة والخجولة تجد تفسيرها بالحذر الذي كان سائداً لدى غالبية المسيحيين من مشاريع الوحدة والاتحاد. الأمر الذي يضطر بشارة الخوري

للدفاع عن مواقفه «العروبية» بقوله: «الدليل على أننا لم نرتم في أحضان الشرق أنه لم يخطر على بال إخواننا العرب في وقت ما أن نفقد كياننا بانضمامنا إلى الدول العربية المجاورة عن طريق الاتحاد أو الوحدة»[1].

هذا الغموض في الموقف الرسمي مهد لدعاة العزلة لتفسير عروبة الوجه بعروبة اللسان، فيقول كمال الحاج: «يحسن بنا أن نعود إلى العبارة التي أطلقها رياض الصلح. أن لبنان ذو وجه عربي كأنه يعني بهذا الوجه اللسان العربي...»[2]. وتصبح الرابطة اللغوية التي تجمع بين لبنان وباقي البلاد العربية كالرابطة التي تجمع بين إنكلترة والولايات المتحدة الأميركية، ويقود هذا المنطق بالتالي إلى المناداة بقومية لبنانية تجد جذورها في العهد الفينيقي.

وفي الواقع ينطلق هذا التحليل من معاداة للعروبة من موقع طائفي باعتبارها تعني طغيان الأكثرية الإسلامية. ويصل هذا المنطق إلى مداه خلال الحرب الأهلية فيصبح «لبنان الكبير مأساة نصف قرن»[3]، لأن المنطق الطائفي لا بد أن يؤدي إلى نتيجة طائفية.

من جهة أخرى، لم تعبر «عروبة الوجه» عن طموحات الجماهير الوحدوية التي تريد عروبة لبنان كاملة غير منقوصة من خلال اندماجه في محيطه العربي ومشاركة العرب قضاياهم المصيرية. وإذا كانت هذه الجماهير قد سارت وراء قياداتها في معركة الاستقلال باعتبارها القضية المركزية، إلا أن الانفصال ما لبث أن حصل بعد سنوات قليلة إثر تلبنن تلك القيادات سريعاً بحكم مصالحها التي كرسها الميثاق، أما القاعدة فقد شعرت بخيبة الأمل بعد أن تبين لها أن عروبة قيادتها لم تكن سوى عروبة التفاهم والتعاون التي طرحها الإنكليز والتي عبرت عن نفسها من خلال إنشاء جامعة الدول العربية.

---

(١) بشارة الخوري: «**مجموعة خطب**»، حريصا، ١٩٥٩، ص ٢٩.

(٢) كمال الحاج: «**فلسفة الميثاق الوطني**»، بيروت، ١٩٦١، ص ١٧٤.

(٣) عنوان كراس صادر عن منشورات الكسليك، ١٩٧٥.

إن صيغة ١٩٤٣ طمست التناقضات الكامنة في المجتمع اللبناني، فجاءت أحداث ١٩٥٨ والحرب المروعة عام ١٩٧٥ التي ما زلنا نحصد نتائجها حتى اليوم تكشف مدى هشاشتها. ودون التقليل من أثر العوامل الخارجية في الأزمة اللبنانية، تبقى المشكلة اللبنانية في أساسها مشكلة طائفية، إلا أن الطائفية ليست مشكلة قائمة بذاتها مجردة عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي. فميثاق عام ١٩٤٣ كرسها لتندمج اندماجاً كلياً بالنظام الاقتصادي الاجتماعي.

وإذا كانت صيغة الميثاق قد حققت الانتقال من الانتداب إلى الاستقلال على قاعدة لقاء المصالح المشتركة للقيادات الطائفية، فإن تلك القيادات عملت على تكريس الطائفية لضمان بقاء نفوذها.

وإذا كان الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ قد نصّ في المادة ٩٥ منه على أنه بصورة مؤقتة... والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة... فإن التمثيل الطائفي تحول إلى قاعدة جوهرية من قواعد الصيغة التي ارتكز عليها ميثاق عام ١٩٤٣. فصيغة الميثاق أوجدت دولة للطوائف لا دولة للمواطنين عبر عنها ميشال شيحا بقوله:

«إن لبنان وطن الأقليات الطائفية مجتمعة. جميع الأقليات يجب أن تجد فيه مكاناً لها وتحصل على حقوقها»[1].

هذه الصيغة عززت مواقع رجال الدين ومؤسساتهم الطائفية وجعلت منهم، بالاشتراك مع القيادات الطائفية، أوصياء على الجماهير ومصالحها.

لقد أضحت الطائفية، بعد أن كرسها الميثاق والعرف بناءً متكاملاً يستند إلى نظام تربوي طائفي وتحميه نصوص دستورية وقانونية ونظامية لينتهي بتوزيع للسلطات بين الطوائف الرئيسية.

ولأن لبنان دولة للطوائف لا دولة للمواطنين، تعطلت الديمقراطية فيه، لأن

---

(١) Michel Chiha: «**Politique Intérieure**», P. 44.

الديمقراطية تتحقق بين الأفراد وليس بين الطوائف.

وبسبب التمثيل الطائفي النسبي، حجبت الكفاءات عن الظهور، وانخفض مستوى المؤسسات السياسية والإدارية.

ولأن الدفاع عن الوطن دفاع عن دولة الطوائف، يقتضي الحفاظ على مبدأ التمثيل الطائفي حتى في تعيين الضباط والجنود.

ولأن التعرض للطائفية يعرض النظام للإنهيار، لم يتغير عدد السكان رسمياً منذ عام ١٩٣٢.

وبسبب قدسية الطائفية، تتابع المدارس الطائفية زرع سمومها دون تدخل أو رقابة من الدولة، حتى نما ما يمكن تسميته بالوعي الطائفي.

فإذا أضفنا إلى هذه المرتكزات الطائفية، أن الأحوال الشخصية من اختصاص المحاكم الشرعية والروحية، أدركنا مدى تغلغل السرطان الطائفي في الحياة اللبنانية.

لقد عجزت صيغة ميثاق عام ١٩٤٣ عن تقديم حل للمسألة الوطنية بل كانت سبباً في تفتيت الوطن وعدم الولاء له، لأن الولاء الوطني لا ينتج عن الولاءات الطائفية المتعددة.

إن أي حل للمسألة اللبنانية لا يعالج قضية الإنتماء ويلغي أسباب الإنفصال بين الفريقين ويدمجها في مجتمع واحد، لن يكون إلاَّ حلاً مؤقتاً سرعان ما تظهر عدم فاعليته. فالمشكلة اللبنانية ليست مشكلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية محضة، إنها مشكلة سياسية اقتصادية اجتماعية على أساس طائفي.

إن نجاح أي حل رهن بفهم واقع الشعور بالخوف لدى المسيحيين من جهة والشعور بالغبن لدى المسلمين من جهة أخرى.

صحيح أن المسيحيين، وعلى سبيل التحديد الموازنة، يشعرون بالتفوق، إلا أنهم في نفس الوقت يعانون من عقدة الخوف، عقدة الأقلية تجاه الأكثرية

الإسلامية والرجوع إلى نظام الملة.

من هنا كان تمسكهم بالامتيازات التي شكلت بالنسبة لهم بديلاً للضمانة الأجنبية.

بالمقابل كان الشعور بالغبن الصفة اللازمة لتحرك المسلمين منذ عهد الانتداب، وقد وصل هذا الشعور إلى ذروته من خلال رفع شعار المشاركة قبيل انفجار الحرب الأهلية. هذا الشعار كان في الواقع تعبيراً عن شعور بالدونية والتمزق حاول أن يفرض نفسه على قدم المساواة مع الفريق المسيحي.

إن حل المسألة اللبنانية لن يكون بالتأكيد على صيغة التعايش بين الطوائف ورفع شعارات «المحبة والأخوة» أو «لا غالب ولا مغلوب»، لأن إزالة الخوف من نفوس المسيحيين لن تتم بالموعظة، ولأن تحقيق المشاركة للمسلمين لن يكون بتولي بعض زعمائهم مناصب معينة.

العلمنة وحدها هي التي توحد بين أبناء المجتمع، لأنها تزيل عقدة الخوف من نفوس المسيحيين وتمنع تحولهم إلى أقلية، ولأنها تحقق المشاركة للمسلمين بصفتهم مواطنين في دولة لا بصفتهم الدينية..

والعلمنة المقصودة هنا هي العلمنة الكاملة، فهي لا تقتصر على إلغاء الطائفية السياسية، لأن إلغاء هذا النوع من الطائفية فقط يبقي أسس المجتمع طائفية. فالمجتمع اللبناني لن يكون مجتمعاً علمانياً إذا بقيت المدرسة والإدارة والأحوال الشخصية ترتكز على الطائفية.

إن وحدة لبنان الحقيقية تكمن في إلغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية في المجالات السياسية والاجتماعية والتربوية لتخلق مواطناً يجعل الولاء للوطن فوق الولاء للطائفة.

والعلمنة بهذا المعنى ليست منافية للدين، فهي تترك للمواطن حريته الدينية، إلا أنها تحصر دور رجال الدين في النواحي الروحية فقط. ومن هذا المنطق ينبغي

إعادة النظر بعلاقة الإسلام بالعلمانية بمنأى عن التجربة المشوهة التي قدمها كمال أتاتورك في تركيا. وإذا كانت القيادات العربية الحاكمة تستند إلى الإسلام لتبرير مشروعيتها السياسية وتتسلح بالايديولوجيا الدينية السلفية لضمان استمرار نفوذها، فإن المثقفين العرب واللبنانيين منهم بشكل خاص، مدعوون اليوم لمواجهة هذه الايديولوجية بفصل الزمني عن الديني وإثبات عدم تعارض مفاهيم الإسلام مع الحداثة.

لقد أصبحت العلمنة ضرورة حتمية للدولة الحديثة، إلا أن تحقيق العلمنة ليس أمراً يسيراً، فهذا الهدف يتطلب إرساء الأسس المادية لنجاحه التي تتمثل بتطوير الجهاز الحكومي ومؤسسات القطاع العام وبإحداث تغييرات تتناول بنية النظام الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

العلمنة الكاملة وحدها كفيلة بصهر المواطنين ودمجهم في مجتمع موحَّد، وعندها لن تكون هناك مشكلة هوية بالنسبة للمسيحيين لأنهم لن يكونوا بحاجة لضمانة أو حماية أجنبية، فضمانتهم الحقيقية ستكون بانتمائهم للعروبة التي كانوا روادها منذ أكثر من قرن. ولبنان اليوم ما زال باستطاعته أن يقوم بدور الريادة في بناء المستقبل العربي.

إن العروبة كما فهمها المسيحي، أو كما قدمت إليه من الجانب الإسلامي، عروبة تقليدية مخيفة ترتبط بالمعتقد الإسلامي. فقبل البحث عن هوية لبنان العربية يجب البحث في مضمون العروبة ذاتها لتشكل عنصر جذب للمسيحيين، لأن لبنان لن يكون عربي الإنتماء والمصير قبل أن تقتنع بعروبته الأكثرية المسيحية، والعروبة العلمانية وحدها منطلق هذه القناعة.

وإذا كانت غاية الوحدويين اللبنانيين في فترة ما بين الحربين العالميتين ضم مدن الساحل والأقضية الأربعة إلى سوريا، فإن واجبهم اليوم السعي لتحقيق وحدة لبنان وتأكيد عروبته على أساس علماني، قبل التطلع إلى ما وراء الحدود.

الملاحق

ملحق رقم ١ ـ وجهاء صيدا وصور ومرجعيون يفوضون خليل العبد الله ومحمد السهيل بتمثيلهم في المؤتمر السوري العام سنة ١٩١٩.

ملحق رقم ٢ ـ رسالة المعتمد العربي في بيروت إلى أمين خضر في ١٩ شباط ١٩١٩.

ملحق رقم ٣ ـ صورة عن الأمر التلغرافي الصادر من حاكم لبنان الكبير إلى محافظ الشوف بتاريخ ٥ أيار ١٩٢٦.

ملحق رقم ٤ ـ ١٠ ـ صورة عن الرسائل المتبادلة بين فؤاد الشمالي، سكرتير حزب العمال اللبناني في الاسكندرية، وحبيب جاماتي سكرتير جمعية لبنان الفتى بمصر خلال عام ١٩٢٢.

ملحق رقم ١١ ـ صورة عن رسالة موجهة من أحد زعماء الدروز في مصر إلى أمين خضر في ٢٥ حزيران ١٩٢٢.

ملحق رقم ١٢ ـ المذكرة المقدمة عام ١٩٢٣ إلى الجنرال ويغان بطلب الوحدة السورية.

ملحق رقم ١٣ ـ نص المذكرة المرفوعة من مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦ إلى المفوض السامي دي مارتيل.

ملحق رقم - ١ -

لجانب معالي رئاسة المؤتمر السوري المحترم

[illegible]

ملحق رقم - ٢ -

[illegible]

ملحق رقم - ٢ -

صورة الامر التلغرافي الصادر من دولة حاكم لبنان الكبير [illegible]
مستعجل جداً ٢٦ سبتمبر ١٩٢٥ لحضرة محافظ السوق [illegible]
Document N°3

انه بمناسبة الجنايات التي تنسب الى الطائفية وخاصة الفظيعة منها التي ارتكبها الجناة مؤخراً ضمن منطقة السوق وما جاورها قررة السلطة المنتدبة بالاتفاق مع الحكومة المحلية اتخاذ التدابير الاتية لدى ارتكاب جنايات من هذه النوع .. ؟

اولاً - جميع القرى التي [illegible] وتنسب اليها الجناية تغرم منها كل قرية بخمسماية ليرة ذهبية .. ؟

ثانياً يؤخذ من اهالي هاته القرى السابقة منه كل [illegible] رهاين ولا تعاد تلك الفدية والرهائن اليهم الا بعد تسليم الجناة او [illegible] القبض عليهم .. ؟

[illegible] عليهم [illegible] تطبيق احكام هذه التعليمات بدون محاباة بحث [illegible] المسيحيين اذا كانوا المستولون دروزاً وبحق الدروز اذا كان المسيحيين المستولون [illegible] عن الاول [illegible] كما يلزم [illegible] الاغنياء [illegible]

بلغ هذا الامر [illegible] واطلعوا على تبليغه لعبد الله سروره [illegible] [illegible] بعد اجتماع الثاني ليحيط الجميع علماً بمضمونه [illegible]

[illegible] احمد سعيد [illegible]

ملحق رقم - ٤ -

الاسكندرية ٢٦ يناير ١٩٢٦

حضرات الاخوان الاحرار اعضاء جمعية لبنان الفتى بمصر

تحية يا فتيان لبنان الاحرار. وسلام على تلك الروح السامية الطاهرة التي ترفرف فوق الرؤوس فتحيي الآمال في النفوس المتعطشة للحرية وتثير الحماس في الصدور فتنبض القلوب للدلالة على الحياة الحرة العالية. تلك هي روحكم الحية الفتية ايها الاخوان. فلله دركم من شجعان. وبورك في همتكم الشامخة. وهنيئاً للبنان المحبوب بانتسابكم الى ربوعه.

ايها الاخوان

لقد رفعتم رؤوس ابناء وطننا بتلك المواقف الجريئة. ودفعتم باحداثه الى احترامه وفتحتم سبيلا للتمهيد من انصاره ومريديه. فشكرا لكم والف شكر. وا[illegible] لنا ان نطالبكم بالعمل على كف يد الاكليروس ورجال الدين عن التدخل في الشؤ[ون] السياسية والتزام حدود وظيفتهم والا فالفشل مؤكد للقضية اللبنانية ما دام حق الزعامة محصوراً في اصحاب الغبطة والنيافة وما اشبه ذلك من الالقاب وال[illegible] المقدسة. ويكفي ابناء لبنان ذلا ما سجلته عليهم الشعوب المتمدينة يوم لم ينهض لبنان الا وليوفد رئيسا دينيا الى اين؟ الى مؤتمر السلم في عاصمة بلاد اللاوينيين. ولماذا؟ لكي يطلب استقلال بلاده.... وعبثا حاول الصديق نصرالله عساف في ذلك التاريخ تحريك الهمم ودفع الاحرار الى الاحتجاج ضد البطريرك الماروني الذي كانت ولا زالت جرائدنا تلقبه بالبطريرك اللبناني والآن فهل لكم ايها الاخوان ان تعلنوا فصل الدين عن السياسة طبقا لمبدأ المسيح القائل "اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"؟ انا لمنتظرون

قريبا سينعقد اجتماع للشروع بتأسيس "حزب الشمال اللبناني" ونفيدكم عماتيم. وبعض الاخوان عرضوا علينا ادماج السوريين بحيث يصبح اسمه "حزب الشمال اللبناني السوري" مع مراعاة مبدأ استقلال لبنان التام بحدوده الطبيعية وضمانة الدول. فرأيت استشارتكم في هذا الامر لنقف على رأيكم الحر.

وتفضلوا ايها الاخوان بقبول احترام المخلص الكوكم (عنواني فرع او شماليه) جمل افندي عبد النور بشارع ابراهيم الاول

وحاشية: لو كان حزبنا على قيد الحياة لكنا وجهنا احتجاجاً على اعمال حزب الاستعمار البريطاني في القطر المصري والهند وفلسطين ولكننا [illegible]
الآن لو حصل لنا ولو مرة! [illegible]

ملحق رقم - ٥ -

تلقينا بمزيد السرور رسالتكم المؤرخة في ٢٦ نيسان الماضي وتلوناها بامعان . فاستخلصنا منها الوطن الصادق والحمية النافرة والهمة الناشطة في سبيل خدمة الوطن المحبوب . ذكر بعض التعدية عما يتراآى لنا من فتور الهمم والاهمال الزائد عند كثيرين من اللبنانيين الذين ينسون واجبهم نحو وطنهم التاعس المهضوم الحقوق والذي بتعاسته تعاستهم وبنعماه نعما يدرون .

اما ما يختص بالعمل على كف يد الاكليروس عن التدخل بشؤوننا السياسية فنحن على اتفاق ~~[illegible]~~ انه من الحكمة ذلك . بيد انه لما كانت هذه المسألة من الاهمية جانب عظيم فمن الضروري استخدام الحكمة في معالجتها وهي تقتضي منا ان تدرس الامر علاقاتها وتداويها بادوائها . ولا يخفاكم عظمة سلطة ونفوذ الاكليروس على عامة اهل لبنان تلك العظمة وذلك النفوذ اللذان قويا وتوطدا مع الزمن بانه لم يكن في لبنان سلطة او سيادة مدنية تجمع للشعب وحدته وتحمي ... ولما كانت تلك السلطة واجب وجودها في كل قوم ومجتمع لقيادته في اموره وهداية شؤونه وكانت سلطة الاكليروس هي السلطة الوحيدة لقيادة الشعب اللبناني ازمنة طويلة فكانت عوامل التقاليد في شعبنا هذا اعظم قوة تقوده للزحف على كلمة ما . وهذا هو اساس سلطة الاكليروس الذي تريد حضرتكم ونريد نحن هدمه فنعلم انه من المستحيل هدمه الا جزءاً جزءاً اي مع الزمن بكيفية ان نستميل الشعب رويداً لسلطة مدنية قومية تحل محل السلطة الدينية فتقود الشعب و... تلك السلطة المكروهة بكيفية غير محسوسة تتم مع الزمن كما قدمنا لكم . و... بانتقادنا اعمال السلطة الدينية الماسة بالامور الوطنية المحضة فنبين للشعب تلك السلطة بتعبير غير جارح جذاب لعقول الجهلة الذين احبوا قيادتهم بقوة الدينية والاحترام للدين ورجاله . X

واما قولكم فالفشل مؤكد للقضية اللبنانية ما دام حب الزعامة والاثرة والانانية والنباهة فهذا راي لا ... فيه ولا نرى محلاً لمجاوبتكم هنا ما دام في

[illegible marginal note]

ملحق رقم - ٦ -

حضرة الافخم المحترم حبيب افندي جاماتي سكرتير جمعية لبنان الفتى بمصر

تلقيت اليوم فقط ردكم على كتابي وسبب تاخيره وصوله ليدي هو اني .... تاريخ ٢ الجاري

كنت مريضاً ولم اذهب الى محل عملي الا اليوم حيث تناولت كتابكم الذي تلوته ....

مراراً عديدة حتى رسخ معناه الجميل في ذهني بحيث اصبح من المحال ان ....

انسى حرفاً واحداً من حروفه المركبة بروح الحكمة المتناهية . ونعدكم باني ....

ساجتهد في ان اقتفي اثار خطواتكم الرشيدة التي لو سلكتموها لاستصل بنا ....

جميعاً الى الغاية المنشودة الا وهي الاستقلال التام ....

في مساء السبت ليلة الاحد القادم سنعقد اول جلسة تاسيسية لحزب الشمال اللبناني في احدى المنازل حتى اذا ما اتفقنا على البرنامج الاساسي نعلنه على صفحات الجرائد ونسير الى الغاية غير ملتفتين الى عواء الثعالب الذين يكثر وجودهم في مثل هذه الطرق المحفوفة بالمخاطر والشوك . واعني بالثعالب اولئك الذين وجدوا ايضاً في عهد المسيح وهم الذين اشار اليهم في كلامه القائل « هم حجر عثرة في الطريق فلا هم يدخلون ولا يتركون ..» الخ

وعلى كل حال ارجوكم المعذرة عن تأخري في الرد . وساجرؤ اطلب على اخباركم عما يتم بطرفنا حتى لا نبتعد عن نصائحكم وارشاداتكم الاخوية التي نحن في اشد الاحتياج اليها في سبيلنا المحفوف بالاخطار

وتفضلوا بقبول الاحترام والاخلاص وادامكم الله لخدمة الوطن

المخلص

فؤاد سماحة

اسكندرية ٢ ‎١٢-٠-٢٠‎

ملحق رقم - ٧ -

مصر ٥ ايار ١٩٤٦ ملحق رقم ٧

حضرات المحترمين مؤسسي حزب العمال اللبناني

بالاسكندرية

شارع [illegible] الاول رقم ٢١

طالعنا ببسرور [illegible] خبر تكوين حزبكم [illegible] الى الميدان

[illegible] في سبيل لبناننا المفدى وكنتم قبل ذلك قد افدتمونا

عن عزمكم على تأسيس هذه المنظمة اللبنانية الجديدة. فاجبناكم

بكل امتنان ووعدنا لكم بالنجاح الكامل في دفاعكم عن الوطن

لمنتهى الثلاثة بكل الافتخار ببرنامجكم السياسي الذي

يطالب ببرنامج كل جمعية حرة بل كل فرد مخلص لبلاده

ويعمل لخلاصه من النير الاجنبي ولذلك نحن نمد لكم يد الاخلاص

والاخاء ونشجعكم في عملكم هذا

غير انا نرى من اوجب واجباتنا الدلبنية ان ننبهكم الى

الى [illegible] جوهرية [illegible] تتعلق بهذا البرنامج السياسي

ونرجو ان تمدوا [illegible] ملاحظاتنا محل التفكير وتأخذوها

بجرية هادئة اخرى سوى الاخلاص لخدمة الوطن

[illegible] ان [illegible] الحرة الى الافنان [illegible]

[illegible]

[illegible] لبنان - وهم بالسياسة فيدرون وبالمال فقد يعدون -

ملحق رقم - ٨ -

حزب العمال اللبناني

الاسكندرية

شارع اساكل النلال نمرة ١ بجينا البصل

PARTI DES OUVRIERS LIBANAIS

الاسكندرية في ١٧ مايو ١٩٤٤ Alexandrie, le

حضرات الاخوان المحترمين رئيس واعضاء جمعية لبنان الفتى بمصر

تحية وبعد استلمنا احدى رسائلكم وقد طالعنا فحواها على صفحات الجرائد. فنشكركم على جهادكم

المستمر في سبيل خدمة الوطن المنكود الحظ. ثم نرسل لحضرتكم نص العريضة التي قررنا عرضها على

اللبنانيين لتوقيعها. وذلك بعد اطلاعنا على تلغرافات لطف الله وغيره. وخصوصا على ما جاء بجريدة البصير

تاريخ امس. راجين منكم دوام الاتصال وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن

وتفضلوا بقبول الاحترام وادامكم الله عونا للوطن ما

عن اللجنة التنفيذية

السكرتير

— صورة العريضة —

نحن اللبنانيون الموقعين على هذا نقر ونعترف بانا لا نرضى بالانتداب في لبنان. ونعترض على

المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم ونحتج على تطبيقها على بلادنا. ونتمسك بمعاهدات لبنان الدولية التي بمقتضاها

وبزوال السيادة الاسمية التركية اصبح لبنان مستقلا استقلالا تاما. ونصرح علنا بان وجود فرنسا

او حلولها في لبنان باية صفة كانت هو اختراق لحرمة المعاهدات الدولية واغتصابا لحقوق الضعيف التي

يدافع عنها بسلاح الحق فقط. ونحن نطالب بحدود لبنان الطبيعية المسلوخة عنه ظلما وعدوانا والتي

بدونها ليس امام لبنان سوى الموت. كما وانا نتبرأ من اللبنانيين الذين يدعون حق النيابة عن لبنان

فيطلبون انتداب فرنسا فما هم سوى طلاب وظائف ونياشين ومأجورين من فرنسا لنشر دعوتها

الاستعمارية في لبنان. ونحن نحتج على تداخل اخواننا في شؤون استقلالنا التام المطلق ومحاولتهم

ادماجنا في سلكهم طلاب الاتحاد العربي. فما نحن من العرب بل اننا من نسل الفينيقيين وزيدان نحافظ

على معتقدنا وعوائدنا القديمة بلا ادنى تدخل او نفوذ اجنبي مهما كان. ونطالب بحياد لبنان السياسي

بضمان الدول وجمعية الامم والاشتراكية الدولية الثالثة. وقد وكلنا ...

الحيلم بالاحتجاج اللازم الى جهات الاختصاص وابلاغ صورة هذا الى الجرائد العربية والافرنجية

الامضاءات

الاسم | الصناعة | العنوان

ملحق رقم ـ ٩ ـ

حزب العمال اللبناني
الاسكندرية
شارع اساكل الغلال نمرة ١ بمينا البصل
PARTI DES OUVRIERS LIBANAIS

الاسكندرية في ٩ يونيو ١٩٢٢ Alexandrie, le

حضرات الاخوان المحترمين رئيس واعضاء جمعية لبنان الفتى بمصر
تحية وبعد فنرسل لحضرتكم صورة ما بعثنا به الى الصحف اليوم
وتفضلوا بقبول الاحترام ،

السكرتير
فؤاد دسماني

حزب العمال اللبناني
والمجلس النيابي

حضرة الفاضل مدير تحرير جريدة ...

في الوقت الذي يعلن فيه المجلس النيابي اللبناني المزيف فقدان الوطن العزيز وسقوطه في يد العبودية والاستعمار ، وفي الساعة الرهيبة التي يسجل فيها عبيد المادة عقد بيع ارض الجدود ينظر العمال اللبنانيون المهاجرون الى ذلك الجبل الاشم بعيون ملؤها حبات القلب الكليم ، وفي هذا الوقت العصيب المؤلم ، يتقدم حزب العمال اللبناني مصرحاً بعدم اعترافه بذلك المجلس وما يأتيه من الاعمال ، لانه تألف بامر سلطة غير مشروعة ، ولانه لا يمثل الشعب اللبناني والمهاجرين .
ولان اعضاءه انتخبوا بطريقة مقيدة بنفوذ القوة الاجنبية الاستعمارية وراء ستار الانتداب .
فليعلم اخواننا في الوطن والمهاجر النظر في الهاوية التي يسيرون اليها ، وليحكم هؤلاء زعامة الشعب الضمير الحي فيما يفعلون
ان الحق نصير الضعفاء ، والاتحاد قوة تنهزم امامها جيوش الجشع والاستعمار ،

اللجنة التنفيذية

حزب العمال اللبناني
اسكندرية
ALEXANDRIE
PARTI DES OUVRIERS LIBANAIS

حاشية : ارسلنا صورته الى رئيس واعضاء المجلس النيابي في لبنان والى جمعية الاتحاد في البرازيل .

السكرتير
فؤاد دسماني

ملحق رقم ـ ١٠ ـ

حزب العمال اللبناني
شارع مسجد العطارين نمرة ٢٩
الاسكندرية
PARTI DES OUVRIERS LIBANAIS
29, RUE MOSQUÉE ATTARINE
ALEXANDRIE

الاسكندرية في ٢٧ يوليو ١٩٢٢ Alexandrie, le

حضرة

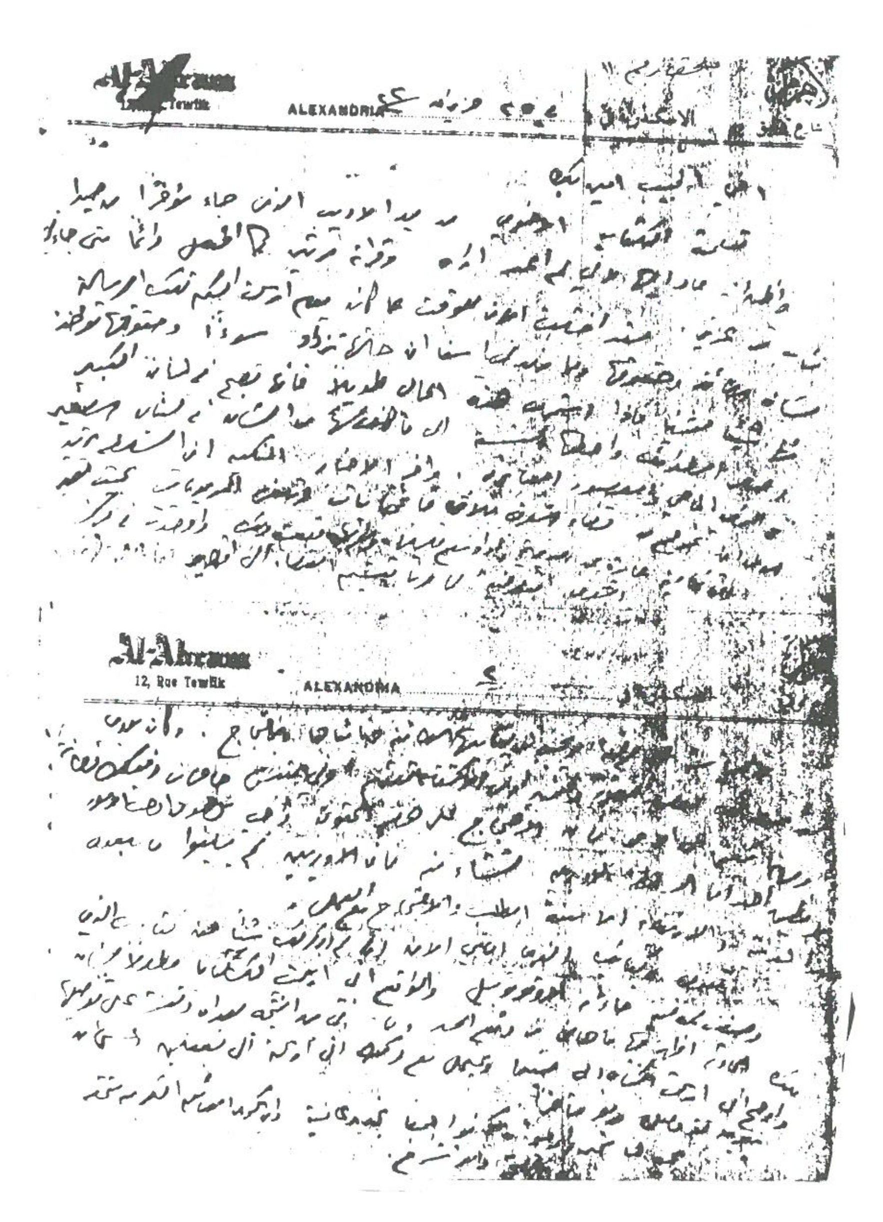
بمناسبة انعقاد جمعية الامم في ١٦ الجاري للنظر في مسألة الانتدابات يحتج حزب العمال اللبناني في الاسكندرية احتجاجاً قوياً لدى جمعية الامم ومندوبي الدول في مصر
حزب العمال اللبناني الذي يمثل العمال والمستخدمين اللبنانيين في الاسكندرية والذي يتكلم باسم العمال والفلاحين في لبنان المضطر على حياتهم كي لا يستعبدوا من حقوقهم ضد القوة الاستعمارية الحاكمة ، يحتج
اولاً : على الانتداب الفرنسي الموجود تطبيقه على لبنان المستقل بموجب معاهدات دولية لما فيه احترام حقوق تقتضي بالقانون الدولي العام
ثانياً : على تأليف المجلس النيابي (التمثيلي) بامر السلطة المغتصبة حقوق لبنان المشروعة ، والمنتخب في بيئة الاستبداد والارهاب ورئيس وزارة حكومة الجمهورية الفرنساوية ، علماً انه فقد حق التكلم باسم الشعب اللبناني .
ثالثاً : على كل حزب او جمعية تسعى لضم لبنان الى سوريا وسلخه عن حدوده الطبيعية .
ويطلب ضمانة الدول لاستقلال لبنان التام بحدوده الطبيعية بعد جلاء الانتداب
[illegible]
وان يكون نتيجة حربها واستشهاد ابطالها استقلال كان مستقلاً هنا .

اللجنة التنفيذية

حزب العمال اللبناني
اسكندرية
ALEXANDRIE
PARTI DES OUVRIERS LIBANAIS

السكرتير [illegible]

ملحق رقم -١١-



Al-Ahram

ALEXANDRIA

Al-Ahram

12, Rue Tewfik

ALEXANDRIA

ملحق رقم - ١٢ -

المذكرة المقدمة عام ١٩٢٣ إلى الجنرال ويغان
بطلب الوحدة السورية

طفح الكيل وبلغ السيل الزبى وأصبح أبناء المقاطعات الملحقين بغير إرادتهم إلى جبل لبنان يئنون من وطأة الضرائب وعدم التساوي في توزيعها بين الأهالي على قاعدة المساواة، هذا عدا عما يلحق بنا من جرى الأثرة وعدم رعاية حقوقنا المقدسة في الوظائف والمعاملات وسوى ذلك مما أصبح أمره معلوماً لدى الخاص والعام. وبالأخص أولياء الشأن هنا وفي باريس.

ولما كانت الشدة وكل عوامل الضائقة تبعثان على تضامن الذين يشعرون بها ليتكاتفوا على دفعها فقد رأينا معاشر أبناء المقاطعات التي ألحقت بلبنان الصغير قد اجتمعنا تحت عامل التضامن ودفع المضرة بعد أن فهمنا أننا متفاهمين ومتحدين جميعاً على الغاية حتى والفروع وضعنا هذه اللائحة المتضمنة مطاليبنا ورفعناها إلى رجال السلطة هنا وأرباب السياسة في فرنسا وللمحافل الكبرى فيها وللصحافة طالبين منهم أن ينظروا بعين الإنصاف إلى قضيتنا بعد أن يقفوا على مبلغ الحيف الذي لحقنا والمدروج بالتفصيل التام في هذه اللائحة. وقد توفقت لجنتنا المشتغلة بوضع هذه اللائحة من طبع الألوف العديدة منها وتوزيعها على الأهالي ونشرها في الصحف، كما أنها تمكنت من إرسال نسخة منها لتقرأ في مجلس الاتحاد السوري.

فالله نسأل أن يوفقنا إلى غايتنا وينيلنا من فضله مبتغانا إنه على ما يشاء قدير.

إلى أرباب العدل والإنصاف

نحن الموقعين إمضاآتهم بذيله المفوضين من ألوف من أهل البلاد الملحقة بلبنان الصغير

نتقدم إلى المفوضية العليا برفع مطالب الأهالي وهي رغائب الأكثرية الساحقة وتلك الرغائب تنحصر موجزة في طلب الانسلاخ عن متصرفية جبل لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية مستندين بهذا الطلب على الحقائق التالية:

أولاً: إن إلحاق ولاية بيروت أو قسم منها وهما لواء بيروت، ولواء طرابلس في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان تمّ بدون رضى من الأهالي وبغير استفتاء - وفي ذلك كل المخالفة للاذاعة التلغرافية المرسلة في أوائل تشرين الثاني سنة ١٩١٨ من ناظري خارجية فرنسا وإنكلترا الصريحة - بأن البلاد والمقاطعات التي انسلخت عن الدولة العثمانية هي مستقلة وللأهالي الحرية التامة في تقرير مصيرهم وتأسيس حكوماتهم الوطنية، مع احترام رغائب الشعوب وعدم إكراههم - وأن الحلفاء بعيدون عن أن يرغموا سكان تلك البلاد على قبول نظام معين من الأنظمة - وأن هذا هو غرض الحلفاء الأسمى الذين خاضوا لأجله غمار الحرب العالمية الهائلة. فأهالي البلدان المذكورة مع الأسف لم يكن لهم أدنى نصيب من هذه الحرية ولا روعيت رغبتهم بإلحاقهم بجبل لبنان، ولا يخفى أن إلحاق مقاطعة بأخرى - أو ولاية بمتصرفية (كما حصل) - ولكل منهما حيز مخصوص وهيئات وتقاليد وتشكيلات قضائية، ومالية وغيرها - لا يمكن أن يتم بعاطفة شخصية، ومنافع ذاتية كوظائف لتنال - أو مرتبات لتقبض.

إن ما تبقى من ولاية بيروت والبلدان الملحقة أهم موقعاً، وأعظم ثروة من لبنان - كما وأن الوحدة السورية أجزل خيراً وأعم نفعاً وأكثر عدداً - وجبل لبنان جزء من سورية لا يصح عقلاً شذوذه عن المجموع - ومع ذلك فلما رفض الالتحاق بالوحدة السورية ما رأينا من حاول إرغامه للالتحاق بل وجد اللبنانيون عموم البلاد السورية وقوفاً عند حد رعاية رغبة الشعب اللبناني بما يريده لنفسه - ولو حاولت سورية المتحدة إرغامهم على الالتحاق بهم لما كان ينظر إلى ذلك الإرغام بنفور. وأن لا شيء من رعاية الحرية فيه؟!

إذاً ما بال اللبنانيين يحاولون ويضجون بمختلف الوسائط لإرغام أهل البلدان المذكورة على الالتحاق بالجبل وليس فيه الخير ما في الوحدة بل بالعكس فيه كل شرر - لأن واردات الخزينة من متصرفية جبل لبنان بالنسبة إلى واردات الولاية والبلاد التي صيرت لبنان كبيراً سبعة عشرة من المائة تقريباً - فهل من العدل أن تصرف أموال تلك البلاد على موظفي متصرفية جبل لبنان تحت إسم (دولة)؟!

ثانياً: إذا قيل أن جبل لبنان له حدود طبيعية - هي البلاد التي ألحقت به رغماً - وأن

الولاية أو الدولة العثمانية سلبت منه بلاده وتجاوزت على حدوده وهم اليوم يستردونها - فهذا القول يرده ويرفضه التاريخ إذ أثبت ثقاة المؤرخين كأبي الفرج وأبي القاسم عبد الله - مؤلف كتاب المسالك والممالك وابن حوقل وأبي الفداء والقزويني، وأكثرهم من الجيل الثالث (أي قبل تشكل الدولة العثمانية بثلاثمائة عام ونيف) وابن سباط والأمير حيدر بن أحمد الشهابي وآخرهم العلامة كرنيليسوس فنديك - وجميعهم متفقون على أن حدود جبل لبنان تبتدىء من الشمال من فوق طرابلس الشام يدعى (فم الميزاب) وتنتهي حدوده جنوباً في وادي نهر الشقيف عند المكان المسمى (بالجرمق) وشرقاً عند معلقة زحلة وغرباً نهر بيروت وفرن الشباك ثم أن الجبل قبل الدولة العثمانية حكم بحدوده المعروفة من التنوخيين ثم انتقل منهم إلى المعنيين - ولما فتح السلطان سليم سورية أنعم على حاكم الجبل الأمير فخر الدين المعني الأول فعينه والياً على إيالة صيدا مع سلسلة جبل لبنان - ثم حكم الأمير بشير الشهابي بأمر من ولاة صيدا وعكا وجميع أولئك الحكام إنما كانوا يحكمون جبل لبنان فقط وقاعدة حكمهم ومقام حكامهم (دير القمر) والأمير بشير هو الذي رفع كرسي حكمه إلى (بيت الدين).

وما سمعنا ولا روى لنا التاريخ أن أحداً من حكام الجبل لا قبل الدولة العثمانية ولا بعدها استقل في حكم الجبل والسواحل. ولم يكن في زمن من الأزمان مستقلاً بالمعنى الذي يتخيله بعض المتهوسين من أبنائه - بل كان مقاطعة من المقاطعات التي يحكمها أحد الولاة مثل أحمد باشا الجزار - وظاهر العمر وبعده عبد الله باشا - وغيرهم وكل هؤلاء كان لهم صلة بحاكم الجبل وسيطرة عليه - ولم يظهر لجبل لبنان نوع من الامتيازات أو حكومة معروفة إلا بعد حوادث سنة ١٨٦٠ تلك الحوادث المعروفة والتي دفعت الدول العظمى للتدخل في شأنه - فطلبت من الباب العالي أن يقر على امتياز جبل لبنان بحدوده المعروفة قديماً - وألزمت الدولة أن تعترف به في ذلك الحين وجرى تحديد جبل لبنان الممتاز بمعرفة الرقباء والخبراء من عموم الدول العظام - واختطوا خططه باتفاق مجموعهم - وفي مقدمتهم دولة (فرنسا الفخيمة) فأذعنت الدولة العثمانية لتلك الخطط، وقبلت تلك الحدود ومنحته ذلك الامتياز سنة ١٨٦٤ م ولا حاجة للقول بأن الدولة العثمانية لم تكن باستطاعتها مقاومة إرادة الدول العظمى لو كلفتها مع الإثبات أن حدود لبنان يتناول أكثر مما رسموه من الحدود القديمة - بمعنى أن الدول السبعة العظام لو قالت للدولة العثمانية إذ ذاك أن حدود لبنان تبتدىء شمالاً من جبال طوروس - وتنتهي شرقاً في الموصل وجنوباً في غزة هاشم أو الصحراء - لما كان في استطاعتها الوقوف تجاه تلك الإرادة القاهرة - ولكن هو الحق الذي اتبعته الدول

العظمى في حدود لبنان وطلبته له وحصلت عليه وقبلت به الدولة العثمانية وجعلت له ذلك الامتياز المعروف وهذا أيضاً مما يبطل ويدحض دعوى القائلين بأن جبل لبنان اغتصبت الدولة حقوقه أو الولاية تجاوزت على حدوده.

ثالثاً: يقولون أن الجبل لا بد له من ميناء على البحر - فهذا مطلب حق وما كان الجبل يوماً من الأيام بلا ميناء أو موانىء، فله من الشمال ميناء البترون وشكا - وجبيل وجونيه - ومن الجنوب ساحل الشويفات، والنبي يونس، والدامور والسعديات إلى حد نهر الأولي وكثير من الدول تتمنى أن يكون لها عدد ما للبنان من الموانىء.

رابعاً: إن عدد نفوس أهل جبل لبنان حسب الإحصاء الأخير من عموم الطوائف مهاجرين ومقيمين (٣٢٢٦٠٨) وعدد نفوس البلدان الملحقة بلبنان كذلك حسب الإحصاء الأخير (٣٨٨٩٠٢) بزيادة ستة وستين ألفاً عن اللبنانيين فإذا كان جبل لبنان وعدد نفوسه ما ذكرناه ومساحته المشهودة المعروفة لم يكفه ما ذكرنا من السواحل بل يحتاج إلى معظم مرافىء البحر المتوسط، فما قول المنصفين في ولايات سوريا الداخلية المتحدة وعدد نفوسها ما يقارب المليونين ومعاملاتهم التجارية وسعة اقتصادياتهم، وهل يجوز حرمانهم من السواحل التي تربطهم بأهلها كل الروابط والمنافع؟ وإذا انفصلوا عن بعضهم فالفصل لهم أمانة لاقتصادياتهم وفرط لعقدهم ومحو لكيانهم ولا أدل على الضرر الاقتصادي من مشاهدة العسر الذي أحاق بطرابلس بعد أن تقطعت عنه ملحقاته، والفصل عن الوحدة السورية وما يتحمله من المشاق التي لا تطاق وهكذا القول في ضائقة بيروت وباقي الملحقات وكل ذلك بسبب ذلك التقسيم الإداري الغريب الذي لم يقصد به سوى إكرام أهل متصرفية جبل لبنان ليكونوا حكاماً في دولة تدفع أموالها الدول الملحقة ويستعظمون طلبهم الالتحاق بالوحدة السورية، وهل من العدل أن لا يكون للداخلية منفذاً بحرياً؟ وهل يعقل أن تبقى الداخلية بلا سواحل والسواحل بلا ارتباط مع الداخلية مع أن لواء بيروت كان لسنة ١٣٠٣ تابعاً لولاية سورية مع الألوية الأربعة طرابلس، لاذقية، عكا، نابلس - وبعد أن تشكلت ولاية بيروت لم تنفك من الارتباط مع ولاية سورية بكل المرافق العامة والمنافع الهامة وهل يتصور العاقل والمنصف من رجال دولة فرنسا ورجال العالم المتمدن أن يتحمل ما تبقى من ولاية بيروت والبلدان الملحقة تلك الأضرار في الاقتصاديات والضرائب وكثرة النفقات، وتقبل بتلك التجزئة، والفصل، وكل فرد من أهلها على مرأى من وحدة بلاده مع الداخلية حدوداً ولغة وأخلاقاً واقتصاداً وكل المصالح والمنافع الحيوية وقد أيد هذا العلامة «جاك برون» حيث قال: «الساحل والداخل المربوطان بالوحدة الجغرافية ووحدة

الحدود سينتجان وحدة بالمصالح إلى أن تنشأ روحاً عامة تضم أبناء البلاد للسعي نحو هدف واحد من الرقي، أساسه المصلحة العامة.

إن لبنان الكبير الذي تكبر بإلحاق البلدان المذكورة يتحمل اليوم نفقات وظائف «دولة» وتلك الوظائف تزيد عن حاجة جميع البلاد السورية المتحدة، حتى وتفيض عن سورية الجغرافية التي تربو نفوسها عن المليونين ونصف من النفوس مع مساحتها التي تضرب من جبال طوروس شمالاً - إلى الفرات والبادية شرقاً والعريش جنوباً - إذ لا يرتاب البصير أن ناظراً واحداً لمالية تلك البلاد أو مديراً محاسباً يكفي لها وهكذا القول في مجلس النواب فيكفي لسوريا المتحدة مجلساً نيابياً واحداً وهكذا لباقي الإدارات والمديريات والنظارات المتعددة فيكفي لكل منها مديراً واحداً - ولكن أين الاقتصاد من أحداث تلك الوظائف الكبيرة، ومرتباتها الكثيرة في دولة لبنان الذي كان يكفيه متصرفاً ووزيراً واحداً - ومصارفاته جميعها البالغة خمسة وثلاثين ألف ليرة عثمانية يستغرقها، وتصرف في تشكيلات اليوم على قضاء واحد، أو إدارة واحدة - وهكذا القول في الولاية وموظفيها، إذ كانت وارداتها العمومية «سبعماية ألف ليرة عثمانية - ومصارفاتها لا تتجاوز نصف هذا المقدار - والولاية كانت متشكلة من خمسة ألوية كما مر - لواء نابلس، وعكا، وطرابلس، واللاذقية، ولواء بيروت...»، ولا يتمالك المطالع للميزانية اليوم نفسه من الأندهاش لما يراه من «انتفاخ» الميزانية بأرقام الواردات وانتفاخها بأسماء الوظائف الفخمة، ومرتباتها وأن مصارفات دولة لبنان تقارب الأربعين مليوناً من الفرنكات؟!

خامساً: إن متصرفية جبل لبنان الحائزة على تلك الامتيازات المكفولة من الدول العظمى والمعترف بها من صاحبة الملك «الدولة العثمانية» لم يكن من السهل عليها، ولا من صلاحياتها أن تشرك معها غيرها من البلاد المجاورة بتلك الامتيازات - لا من الساحل ولا من الداخل - لأن امتيازات الجبل منحته أن يكون معفى من ضرائب الديون العمومية، حصر الدخان ورسوم التمغة، وضريبة التمتع، وأكثر الضرائب التي على عاتق أهل البلدان الملحقة إسماً بدولة لبنان الكبير - لذلك رأينا تلك الدولة قد تشكلت بالوظائف فقط، وجرت في تطبيق القانون على نوعين مختلفين فما كان من الضرائب غير معهود في متصرفية جبل لبنان يأنف منه اللبناني ويستنكره، ويستعظم دفع ضريبة الأملاك عن دار ذات طابقين أو أكثر - إذا زاد عن القرشين ونصف، ذلك الرسم المعهود. والمعروف في متصرفية الجبل - وأبناء البلاد الملحقة ومنها بيروت - تدفع مئات الليرات على مثلها في عاصمة الجبل -.

هنا مقام الحيرة والتبلبل في توحيد الإدارة ـ فدولة لبنان إما [لأجل الانتفاع من واردات البلدان الملحقة لتصرفها على الموظفين في تلك الدولة] أن تعمم الضرائب على الجبل أيضاً وتساويه مع الولاية فيها [وفي ذلك حيف على الجبل] . وأما أن تراعي امتياز جبل لبنان ، وتحفظ له ما عفي منه من كل تلك الضرائب وتشمله لعموم لبنان الكبير ـ ولكن إذا لم يمكن ذلك التعميم ، بل بقي على الفريق الأول ـ وهم أهل البلاد الملحقة دفع الضرائب ـ وعلى الفريق الثاني ـ وهم أهل جبل لبنان تولي المناصب وقبض الرواتب ـ فذلك ما لا تتحمله النفوس طويلاً ـ ولا يقول به العاقلون ـ ولا يقره المنصفون ـ على أنه لو سلمنا اليوم أن العدل سوف يقضي على لبنان فيساويه مع أهل بلاد سورية المتحدة من حيث الضرائب وغيرها ، وفرضنا أنه قد تساوى فعلاً ولكنه بقي مصراً على رفض الوحدة ـ فلا مناص ، ولا محيص لأهالي البلدان الملحقة من طلب الانفصال عن لبنان ، والالتحاق بالوحدة السورية للاعتبارات المذكورة جميعها .

أخيراً : إن الأكثرية الساحقة من أهالي البلدان التي ألحقت إلى لبنان بدون رضاهم وأتت عليهم بأضرار جمة من حيث اقتصادياتهم ، وأثقلت عواتقهم الضرائب ، ما برحوا في كل سانحة يعترضون على ذلك الالحاق ، ويذكرون شاكرين المفوضية العليا صدور أمرها يوم مباشرة الإحصاء بقبول اعتراض البيروتيين على تذاكر النفوس ، وقطع ما يشهد عليهم بها أنهم لبنانيون ـ طالبين اليوم بكمال الأخلاص من عدالة الجمهورية الفرنسوية الفخيمة ـ حامية حرية الشعوب ـ إجابة طلبنا الانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية ـ ويقدمون معنا في الختام فائق احترامهم » .

ملحق رقم ـ ١٢ ـ

نص المذكرة المرفوعة من مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦ إلى المفوض السامي دي مارتيل

إلى فخامة السفير الكونت دي مارتيل المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان .

يا صاحب الفخامة ،

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الكبرى التي خاض العرب غمارها إلى جانب الحلفاء كنا نعتقد أن هذه الحرب ستنكشف عن تمتعنا بحرية بلادنا سورية واستقلالها موحدة أسوة بغيرها من البلدان المضطهدة التي تتحكم فيها دول غريبة عنها والتي كان الحلفاء وفي مقدمتهم فرنسا يتنادون للدفاع عنها والأخذ بناصرها إقراراً لمبدأ حرية الشعوب واحترام رغباتها دون ما نظر إلى القوة والضعف وإلى الكثرة والقلة .

ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها ووقع من الحوادث السياسية ما لم يكن في الحسبان حتى فرض على بلادنا سورية أوضاع من الحكم ما تتفق لا مع رغبتها ولا مع حاجتها وقد أعلنا هذا عند كل مناسبة وما فتئنا نحتج عليه ونطالب بحقوقنا المقدسة في بلادنا منذ الاحتلال حتى اليوم وجرى ذلك بصورة رسمية مرات متعددة بواسطة مؤتمرات كبرى كانت تجتمع فيها وفود كثيرة من مختلف الأنحاء التي سلخت عن سوريا ممثلة هذه الأنحاء تمثيلاً صحيحاً كاملاً وكان آخر هذه المؤتمرات المؤتمر الذي عقد في بيروت في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ وبعد أن بحث المؤتمر المذكور شؤون المقاطعات التي مثلها ، الاقتصادية منها والسياسية والأوضاع القائمة وضع بالاجماع مقررات حوت مطالب تلك المقاطعات معللة تعليلاً منطقياً صحيحاً وهي لم تتغير منذ الاحتلال ولن تتغير والتي ما زلنا وسنظل متمسكين بها لأنها مطالب مشروعة من جهة وحيوية لا يمكن لهذه المقاطعات العيش محرومة

مكتبة البحث

منها بصورة طبيعية من جهة أخرى وأهم تلك المقررات والمطالب الحرية والسيادة التامتان والوحدة السورية الشاملة وقد رفعنا إلى فخامتكم نسخة عنها وطلبنا رفعها إلى وزارة الخارجية وإلى جمعية الأمم وما كادت تذاع صورة عن تلك المقررات بين الجمهور حتى توالت عليكم العرائض من جميع الأنحاء المنسلخة تحمل ألوفاً مؤلفة من التواقيع تؤيد جميعها مقررات المؤتمر ومطالبه وفي مقدمتها الوحدة وكان من جملة من أيدها أيضاً دولة الرئيس الجليل السيد هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية. والآن وقد بدا من جانب الحكومة الفرنسية ما يؤكد من جديد احترام مبدأ حرية الشعوب وتقرير مصيرها تدعو اللجنة التنفيذية لمؤتمر عام سنة ١٩٣٣ لعقد مؤتمر جديد فيجتمع المؤتمر في مدينة بيروت ممثلاً كالعادة تمثيلاً صحيحاً كاملاً للأنحاء السورية المنسلخة فيدرس الموقف العام درساً مستفيضاً ويقرر بعد الإحاطة بالأحوال الحاضرة جميعها وخصوصاً بعد قيام بعض نواب من جبل لبنان لا يمثلون المناطق المنسلخة وطلبهم عقد معاهدة مع فرنسا تشمل هذه المناطق الأمر الذي يتنافى تماماً مع ما لهم من الصلاحية الضيقة المحدودة ولا يتفق من الوجوه مع الأساس الذي صاروا نواباً استناداً إليه نقول انه وقد جرى هذا. يقرر المؤتمر المنعقد في بيروت في ١٠ آذار سنة ١٩٣٦ تأييد مقررات المؤتمرات السابقة ومطالبها وفي رأسها السيادة والحرية التامتان والوحدة الشاملة تأييداً مطلقاً مؤكدين لفخامتكم أن كل حل لا تجاب به هذه المطالب المشروعة لا يكون نصيبه إلا الفشل ونحن واثقون بالوقت نفسه بأنكم بعد الذي كان من تصريحاتكم الأخيرة وما قطعتموه من وعود باسم الحكومة الفرنسية وأبديتموه من نية حسنة ستحققون مطالبنا المشروعة هذه ورجاؤنا إلى فخامتكم أن تتفضلوا برفع نسخة عن هذه إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى جمعية الأمم وتفضلوا...

- التوقيع -

أ ـ المصادر

١ ـ المصادر الفرنسية:

– «Anniversaire de la proclamation du Grand-Liban»: Discours prononcés le 1er septembre 1925 par le gouvernement de l'Etat et par le président du Conseil Représentatif, imp. des lettres. Beyrouth 1925.
– Archives du Ministère des Affaires Etrangères (A.E.).
  – Turquie.
  – Syrie-Liban 1918-1929.
  – Syrie-Liban 1930-1940.
– Ismaïl Adel: «Documents diplomatiques et consulaires» (Les sources françaises), tome II. Edition des œuvres politiques et historiques. Beyrouth 1978.
– Le Premier mémorandum de l'Association Libanaise en Alexandrie - Politique d'entente avec la France-Alexandrie 1928.
– Rapport à la Société des nations sur la situation en Syrie et au Liban (Années 1924 - 1936).

٢ ـ المصادر العربية:

– اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني. «**القضية السورية ـ المفاوضات مع المسيو دي جوفنيل في باريس ومصر وبيروت ـ وثائق عن الحالة في سورية**». طبعة أولى، دمشق ١٩٣٦.
– الجريدة الرسمية اللبنانية، الأعداد ٢٢٩٦ ـ ٢٢٩٧، (كانون الثاني ١٩٣٠).
– محاضر مجلس النواب اللبناني من (٢٠ أيلول ١٩٤٣ حتى ١٩ تشرين الأول ١٩٤٤).
– مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة الذي عقد بدار سليم علي سلام في (١٠ آذار ١٩٣٦) مطبعة الاتحاد. (بدون تاريخ).
– «**إيضاحات عن المسائل التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه**»، مطبعة طنين ١٩١٦.

ب ـ دراسات غير منشورة

باللغة الفرنسية:

- Achkar-Joseph: **«L'évolution politique de la Syrie et du Liban, de la Palestin et de l'Irak»**, Lyon, 1934.
- Burkhard-Charles: **«Le Mandat français en Syrie et au Liban»**, Courry-Nîmes, 1925.

باللغة العربية:

- بزي، مصطفى: **«تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٣»**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، بيروت ١٩٧٨.
- جابر، منذر: **«مؤتمر وادي الحجير»**، رسالة كفاءة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، بيروت ١٩٧٣.
- مراد، سعيد: **«الحركة الوحدوية في لبنان من خلال مؤتمرات الساحل»**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، بيروت ١٩٧٩.

ج ـ المراجع

١ ـ المراجع الفرنسية:

- Berger-Levrault (Éditeur): **«La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat Français 1919 - 1927»**, Auteur inconnu, Paris, Nancy, 1929.
- Camille Chamoun: **«Crise au Moyen-Orient»**, Gallimard, Paris, 1963.
- Chevalier Dominique: **«La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe»**, Geuthner, Paris, 1971.
- Chiha Michel: **«Politique intérieure»**, Trident, Beyrouth, 1964.
- Corm Georges: **«Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles»**, Paris, 1971.
- Couland Jacques: **«Le mouvement syndical au Liban, 1919-1946»**, Editions sociales, Paris, 1979.
- Dahdah Nagib: **«Evolution historique du Liban»**, Mexico, 1964.
- De Gaulle Charles: **«Mémoires de guerre»**, tomes 3, Plon, Paris (1954, 1956, 1959).
- Dib Pierre: **«L'eglise maronite»**, tome II, Beyrouth, 1962.

- Droz Jacques: **«Histoire diplomatique de 1648 à 1919»**, 3è édition, Dalloz, Paris, 1972.
- Gabriel Puaux: **«Deux années au Levant»**, Hachette, Paris, 1952.
- Jones jhon Morgan: **«La fin du Mandat français en Syrie et au Liban»**, Paris, 1937.
- Khair Antoine: **«Le Moutaçarrifat du Mont-Liban»**, Beyrouth, 1973.
- Loheàc Lyne: **«Daoud Ammoun et la Création de l'etat Libanais»**, Paris, 1978.
- O'Zoux Raymond: **«Les Etats du Levant sous Mandat Français»**, Larose, Paris, 1931.
- Rabbath Edmond: – **«La formation historique du Liban politique et constitutionnel»**, Beyrouth, 1973.
  – **«Unité Syrienne et devenir arabe»**, Paris, 1937.
- Renouvin Pierre: **«Histoire des relations internationales»**, tome VII (Les Crises du XXe siècle, 1ere partie), Paris, 1969.
- Rodinson Maxime: **«Marxisme et monde musulman»**, Seuil, Paris, 1972.
- Rondot Pierre: **«Les institutions politiques du Liban»**, Institut d'études de l'Orient contemporain, Paris, 1947.
- Safa Elie: **«L'émigration libanaise»**, Beyrouth, 1960.
- Samné Georges: **«La Syrie»**, Bossard, Paris, 1920.

٢ ـ المراجع العربية:

- أبو صالح عباس، ومكارم سامي: **«تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي»** ـ ط ٢، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت، ١٩٨١.
- أرسلان، الأمير شكيب **«سيرة ذاتية»** ـ بيروت، ١٩٦١.
- الأرمنازي، نجيب: **«سورية من الاحتلال حتى الجلاء»** ـ ط ٢، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٣.
- اسماعيل، عادل: **«السياسة الدولية في المشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨»** ـ ج ٥، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٧٠.
- آصاف، يوسف: **«استقلال لبنان»** ـ مصر، ١٩٢٠.
- انطونيوس، جورج: **«يقظة العرب»** ـ ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦.
- أنيس، محمد: **«الدولة العثمانية والشرق العربي»** ـ القاهرة، ١٩٦٤.

– بالطا، بول، وريللو، كلودين: «**سياسة فرنسا في البلاد العربية**» – ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، دار القدس، (بدون تاريخ).

– البستاني، سليمان: «**عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**» – مطبعة الأخبار، ١٩٠٨.

– البواري، الياس: «**تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ١٩٠٨ – ١٩٤٦**» – ج ١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨.

– بيهم، محمد جميل: – «**قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**» – ج ٢، ط ١، مطابع دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٠.

– «**العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ – ١٩٢٢**» – دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨.

– «**النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ – ١٩٤٥**» – جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧.

– «**تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**» – ج ١، ١٩٣٦ – ١٩٤٠، دار العمل للنشر، بيروت، ١٩٧٨. ج ٢ – ١٩٤١ – ١٩٤٦ دار العمل للنشر، بيروت ١٩٨١.

– التونسي، خير الدين: «**مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**» – تحقيق ودراسة معن زيادة، بيروت، ١٩٧٨.

– تويني، جبران: «**في وضح النهار**» – مقالات مختارة، بيروت، ١٩٣٩.

– الجسر، باسم: «**ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟**» – دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨.

– جابر آل صفا، محمد: «**تاريخ جبل عامل**» – دار متن اللغة، بيروت، (بدون تاريخ).

– الحاج، كمال: «**فلسفة الميثاق الوطني**» – بيروت، ١٩٦١.

– حتي، فيليب: «**تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**» – ترجمة أنيس فريحة، ط ٢، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢.

– الحجار، محمد: «**تاريخ اقليم الخروب**» – ط ١، مؤسسة البيادر للطباعة، مزرعة الضهر، الشوف، ١٩٧٨.

– الحصري، ساطع: «**البلاد العربية والدولة العثمانية**» – جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٧

– «**محاضرات في نشوء الفكرة القومية**» – بيروت، ١٩٥٩.

– الحكيم، يوسف: «**بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**» – دار النهار، بيروت، ١٩٨٠.

– حلاق، حسان: «**مذكرات سليم علي سلام**» – الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨١.

– حنا، جورج: «**من الاحتلال إلى الاستقلال**» – لبنان في ربع قرن – الطبعة السرية، بيروت، ١٩٤٤.

– حنا، عبد الله: «**القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ – ١٩٢٠**» – القسم الأول، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٥.

– القسم الثاني، ١٩٢٠ – ١٩٤٥، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨.

– حوراني، ألبرت: «**الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ – ١٩٣٩**» – ترجمة كريم عزقول، ط ٣، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧.

– حيدر، رامز: «**المختصر في تاريخ آل حيدر**» – ط ١، بيروت، ١٩٦٤.

– الخطيب، أنور: «**المجموعة الدستورية**» – القسم الثاني، دستور لبنان، الجزء الأول، ط ١، بيروت، ١٩٧٠.

– الخوري، بشارة: «**حقائق لبنانية**» – ج ١، بيروت ١٩٦٠.

– «**مجموعة خطب**»، حريصا، ١٩٥٩.

– الخوري، منير: «**صيدا عبر حقب التاريخ**» – بيروت، ١٩٦٦.

– داغر، أسعد: «**مذكراتي على هامش القضية العربية**» – ط ١، القاهرة، ١٩٥٩.

– دروزة، محمد عزة: «**نشأة الحركة العربية الحديثة**» – المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٧١.

– «**حول الحركة العربية الحديثة**»، المكتبة العصرية، صيدا، ج ١، ١٩٥٠ – ج ٢، ١٩٥٠ – ج ٦، (بدون تاريخ).

– دكروب، محمد: «**جذور السنديانة الحمراء – حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني**» – دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

– الراسي، سلام: «**لئلا تضيع**» – مؤسسة نوفل، ط ١، بيروت، ١٩٧٧.

– رامزور، أرنست: «**تركيا الفتاة**» – ترجمة صالح أحمد العلي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠.

– رفيق، محمد – وبهجت، محمد: «**ولاية بيروت**» – مطبعة الاقبال، بيروت، ١٩٣٣.

– رمضان، عبد العظيم: «**تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨**» – ج ٢، القاهرة، ١٩٧٣.

- الرياشي، اسكندر: «**قبل وبعد**» - ١٩١٨ - ١٩٤١ - ط ٢، بيروت، ١٩٥٥.
- «**الأيام اللبنانية**» - بيروت، ١٩٥٧.
- الريس، منير: «**الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي - الثورة السورية الكبرى**» - ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
- زيادة، نقولا: «**أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**» - جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- الزين، سميح وجيه: «**تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً منذ أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحاضر**» - ط ١، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩.
- زين، نور الدين زين: «**نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**» - ط ٢، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢.
- «**الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**» - ط ٢، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧.
- سالم، يوسف: «**٥٠ سنة مع الناس**» - دار النهار، بيروت، ١٩٧٥.
- السباعي، بدر الدين: «**أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا ١٨٥٠ - ١٩٥٨**» - دار الجماهير - دمشق، ١٩٦٧.
- سبيرز، اللايدي: «**قصة الاستقلال في سوريا ولبنان**» - نقله إلى العربية منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٧.
- سعادة، أنطون: «**الآثار الكاملة**» - ج ١، مرحلة ما قبل التأسيس، ١٩٢٠ - ١٩٣٢، ط ١، بيروت، ١٩٧٨.
- السفرجلاني، محيي الدين: «**تاريخ الثورة السورية**» - دار الطليعة، دمشق، ١٩٦١.
- سعيد، أمين: «**الثورة العربية الكبرى**» - ٣ مجلدات، القاهرة، (بدون تاريخ).
- السودا، يوسف: «**في سبيل لبنان**» - الاسكندرية، ١٩١٩.
- سميليا نسكايا، أ: «**الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر**» - تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢.
- شرارة، وضاح: «**في أصول لبنان الطائفي - خط اليمين الجماهيري**» - ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
- شمعون، كميل: «**مذكراتي**» - بيروت، ١٩٦٩.
- شهاب، الأمير موريس: «**دور لبنان في تاريخ الحرير**» - منشورات الجامعة اللبنانية،

بيروت، ١٩٦٨.
- الشهابي، مصطفى: «**القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**» - جامعة الدول العربية، ١٩٥٨.
- صايغ، أنيس: «**لبنان الطائفي**» - دار الصراع الفكري، بيروت، ١٩٥٥.
- «**الهاشميون والثورة العربية الكبرى**» - دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.
- «**الفكرة العربية في مصر**» - بيروت، ١٩٦٨.
- الصلح، عادل: «**سطور من الرسالة - تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧**» - بيروت، ١٩٦٦.
- «**حزب الاستقلال الجمهوري من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي**» - ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.
- الصليبي، كمال: «**تاريخ لبنان الحديث**» - دار النهار، بيروت، ١٩٦٧.
- ضاهر، مسعود: «**تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦**» - ط ١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.
- «**لبنان: الاستقلال. الميثاق والصيغة**» - ط ١، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٧.
- طربين، أحمد: «**الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ - ١٩٥٨**» - دمشق، ١٩٧٠.
- «**لبنان منذ عهد المتصرفية حتى عهد الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠**» - جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- عازوري، نجيب: «**يقظة الأمة العربية**» - تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بدون تاريخ).
- العلاف، أحمد حلمي: «**دمشق في مطلع القرن العشرين**» - دمشق، ١٩٧٦.
- عمارة، محمد: «**الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده**» - بيروت، ١٩٧٢.
- عوض، عبد العزيز محمد: «**الإدارة العثمانية في ولاية سورية**» - القاهرة، ١٩٦٩.
- عوض، وليد: «**أصحاب الفخامة رؤساء لبنان**» - الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧.
- قاسمية، خيرية: «**الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**» - القاهرة، ١٩٧١.

- القاسمي، ظافر: «وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧» - دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.
- قدري، أحمد: «مذكراتي عن الثورة العربية» - دمشق، ١٩٥٦.
- قربان، ملحم: «تاريخ لبنان السياسي الحديث» - الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٨.
- قرقوط، ذوقان: «تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ - ١٩٣٩» - ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
- «المشرق العربي في مواجهة الاستعمار» - قراءة في تاريخ سوريا المعاصر» - الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧.
- كردعلي، محمد: «خطط الشام» - ج ٣، بيروت، ١٩٧٠.
- كوثراني، وجيه: «الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠» - ط ١، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.
- «مختارات سياسية من مجلة المنار» - دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.
- «بلاد الشام - السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق» - معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٠.
- الكيالي، عبد الرحمن: «المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ حتى نهاية ١٩٣٩» - ج ١ وج ٤، حلب، ١٩٥٨ و١٩٦٠.
- لوتسكي، فلاديمير: «تاريخ الأقطار العربية الحديث»: «ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي، ط ٧، بيروت، حزيران، ١٩٨٠.
- لونغريغ، ستيفن هاملي: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»: «ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨.
- ليڤين، ز. ل: «الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان وسوريا ومصر)» - ترجمة بشير السباعي، دار إبن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.
- المجلس الثقافي للبنان الجنوبي:
  - «صفحات من تاريخ جبل عامل» - بيروت، ١٩٧٩.
  - «دفتر الذكريات الجنوبية» - بيروت، ١٩٨١.
- مركز السفير للمعلومات: «المارونية السياسية - سيرة ذاتية» - بيروت، ١٩٧٨.
- مزهر، يوسف: «تاريخ لبنان العام» - ج ٢، بيروت، ١٩٥٩.

- مغيزل، جوزيف: «لبنان والقضية العربية» - ط ١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٥٩.
- موسى، سليمان: «الحركة العربية - المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩١٨ - ١٩٢٤» - ط ٢، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧.
- موسى، منير: «الفكر العربي في العصر الحديث» - بيروت؛ ١٩٧٣.
- نجم، أنطوان: «الوحدة اللبنانية» - بيروت، ١٩٦٠.
- النقاش، زكي: «لبنان بين الحقيقة والظلال» - بيروت، ١٩٦٤.
- نعمان، محمود: «عمر الزعني شاعر الشعب» - بيروت، ١٩٧٩.
- نوار، عبد العزيز: «وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠» جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.
- يزبك، يوسف ابراهيم: «مؤتمر الشهداء» - بيروت، ١٩٧٥.

د - المجلات

أ - المجلات الأجنبية:

- **Correspondance l'Orient (7/1936).**
- **Echos du Liban (11/1979).**
- **Magazine (14-8-1958).**

ب - المجلات العربية:

- الأسبوع العربي (٢٠/١١/١٩٧٤).
- الحريـة (٢/١/١٩٧٨، ٩/١/١٩٧٨، ٢٣/١/١٩٧٨).
- الحـوادث (٢٦/١٢/١٩٧٥).
- دراسات عربية (٨/١٩٧٨).
- صبـاح الخيـر (٢٠/١١/١٩٧٧، ٢٩/١/١٩٧٨).
- الطـريـق (المجلد الأول - ج ٤ - ٢/٢/١٩٤٢، ج ١١ - ٦/١٩٤٢، العددان ٩ و١٠ - ١٩٧٥، العدد ٢ - ٤/١٩٨٠).
- العرفـان (المجلد ١١ ج ٤ و٥/١٩٢٦، المجلد٢٣ - ٣ و٤/١٩٣٣، المجلد ٢٤ - ١١/١٩٣٣، المجلد ٦٣ - ٣/١٩٧٥).

- العمـل الشهـري (العددان ٧ و٩/١٩٧٧).
- الفكـر العربـي (العدد ٢ ـ ٧/١٥ ـ ١٩٧٨/٨/١٥).
- المستقبـل العربي (العدد ٣ ـ ١٩٧٨/٩، العدد ٤ ـ ١٩٧٨/١١).
- المنــار (المجلد ١١ ـ ج٦ ـ ١٩٠٨/٧/٢٨، المجلد ١٢ ـ ج ١١ ـ ١٩١٠/٢/١١).

هـ ـ الجرائد

١ ـ الجرائد الأجنبية:

- Le Jour (12/3/1936).
- L'Orient (9/2/1937).
- Le Réveil (16/11/1921).

٢ ـ الجرائد العربية:

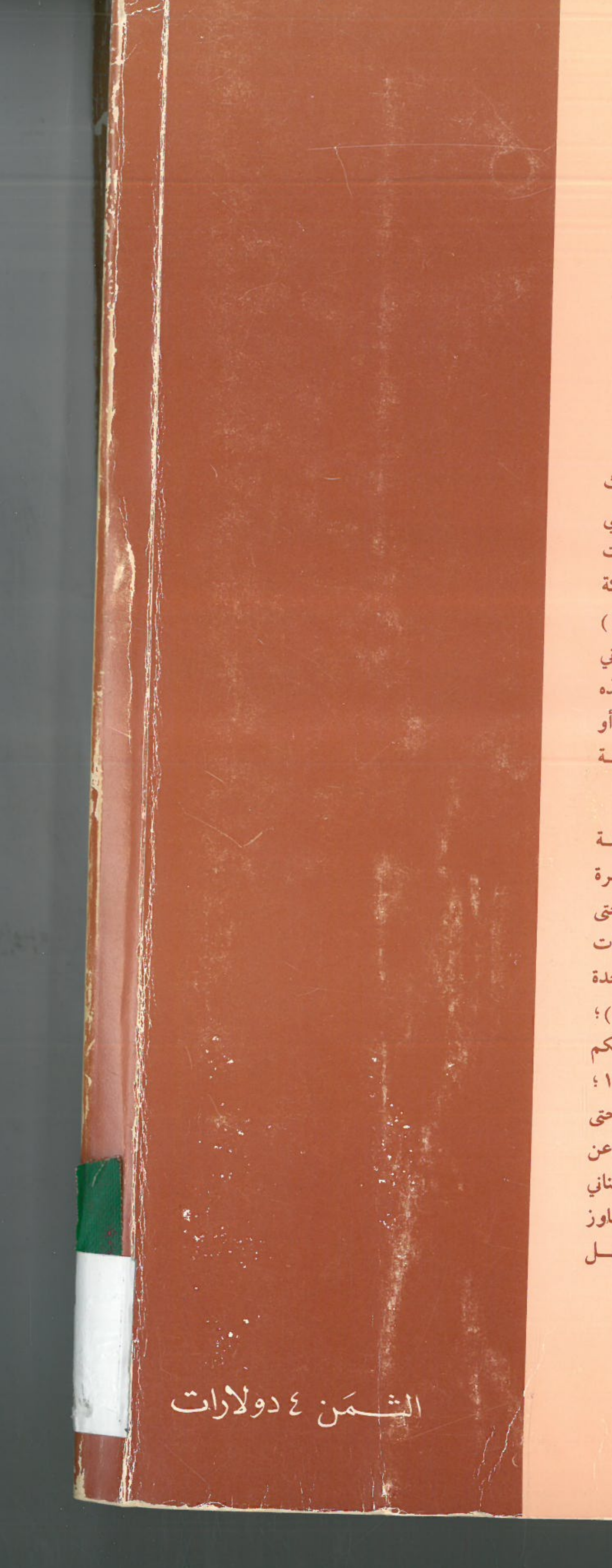
- الأحرار : (١٩٢٥/٢/٢، ١٩٢٥/١١/١٢، ١٩٢٩/٧/٩، ١١ ـ ١٤ ـ ١٦ ـ ١٩٣٠/٢/١٨).
- الانشاء (الطرابلسية) : (١٩٤٩/١٠/١٤).
- البشير : (١٤ ـ ١٨ ـ ٢١ ـ ١٩٣٦/٣/٢٤).
- البـيرق : (١٩٢٨/١٢/٦، ١٩٣٣/١٠/٢٩، ١٩٣٣/١١/٢٦).
- الحيـاة : (٢٠ ـ ١٩٥٢/١١/٢١).
- الدبــور : (١٩٣٦/٣/٢٧).
- الرايـة : (١ ـ ١١ ـ ١٩٢٧/١/١٨).
- الشعب (السورية) : (٨ ـ ١٦ ـ ١٩ ـ ١٩٣٣/١١/٢٠).
- الصحافي التائه : (١٩٢٥/١١/١٢).
- الصفاء : (١٩٣٦/٢/٢٣، ١٢ ـ ١٩٣٦/٣/١٦).
- صوت الأحرار : (١٩٣٦/٣/١٢).
- فتى العرب : (١٩١٢/١٢/١٣، ١٩١٤/١/١٩، ١٩١٤/٣/٢).
- القبس السورية : (١٦ ـ ١٨ ـ ٢٣ ـ ٢٦ ـ ١٩٢٣/١١/٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٣٣/١٢/٧، ٥ ـ ١٩٣٦/٦/٧).

- لسان الحال : (١٩٢٣/١/١٧، ١ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٩ ـ ١٩٢٨/٦/٣٠، ٥ ـ ٦ ـ ٢٦ ـ ١٩٢٨/٧/٢٧).
- المقطم : (٢٨ ـ ٢٩ ـ ١٩٢٨/٦/٣٠، ٣ ـ ١٩٢٨/٧/٢٨، ١٩٢٨/١١/١٤، ٢ ـ ٣ ـ ٥ ـ ٦ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ٢٠ ـ ١٩٣٦/٣/٢١).
- المساء : (١٩٣٦/٣/١٤).
- المعرض : (١٩٢٥/٨/٢٥، ١٩٢٦/١/٧، ١٩٢٨/٦/٢٩، ١ ـ ٤ ـ /١٩٢٨/٧، ١٩٣٦/٣/٢٠).
- النهار : (١٩٣٣/٩/١٢، ٢٣ ـ ١٩٣٣/١٠/٢٨، ١٩٣٦/٧/١١، ١٩٣٦/١٠/٢٦، ٤ ـ ٢٠ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ /١٩٣٦/١١، ١٩٧٢/١٢/٢١، النهار السنوي عدد خاص، ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥).

و ـ المقابلات الشخصية

- تقي الدين الصلح: (رئيس وزراء سابق).
- عبد الله اليافي: (رئيس وزراء سابق).
- عادل عسيران: (رئيس مجلس نواب سابق).
- هنري فرعون: (وزير سابق).
- عبد الله المشنوق: (وزير سابق).
- الشيخ علي الزين: مؤرخ.
- يوسف ابراهيم يزبك: مؤرخ.
- منح الصلح: مفكر قومي.
- حسن الأمين: باحث في الشؤون الاسلامية.
- شكيب وهاب: أحد قادة الثائرين ضد فرنسا.
- الامير نديم ناصر الدين: صحافي سابق.
- مصطفى العريس: صحافي سابق.
- أحمد علي الخطيب: ملاك.

فهرس الموضوعات



الحركة الوحدوية في لبنان

بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٦

يعالج المؤلف في هذا الكتاب موضوعاً كان وما يزال يحتاج للبحث العلمي الجاد، لارتباطه بوضع لبنان الخاص وبهوية لبنان العربية التي يحاول بعضهم أن يضعها موضع اللّغط والأخذ والردّ لاعتبارات ومصالح سياسية وغير سياسية، محلية وإقليمية، علماً أن الحركة الوحدوية في لبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩٤٦) كانت إحدى ركيزتين قامت على أساسهما صيغة الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣. والهدف من هذه الدراسة هو محاولة فهم جذور هذه الحركة وتركيبها وأثرها في البنية السياسية اللبنانية الحالية، أو بالأحرى فهم الجانب المغفل من صيغة ١٩٤٣ والأزمة اللبنانية الراهنة.

ويقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول (عدا المقدّمة والخاتمة ومجموعة من الملاحق) يتناول الفصل الأوّل، موضوع تطوّر الفكرة القومية العربية منذ ظهورها في منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى؛ ويتناول الفصل الثاني الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والأراضي الملحقة به، ولا سيّما قضيّة الوحدة السورية - اللبنانية في فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩٢٠)؛ أمّا الفصل الثالث فيتناول الحركة الوحدوية في لبنان في ظلّ الحكم الفرنسي، ولا سيّما في الفترة الممتدّة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٦؛ والفصل الرابع يتناول الحركة الوحدوية في لبنان من سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٣٦؛ والفصل الأخير يتناول تخلّي الوحدويين اللبنانيين عن فكرة الوحدة مع سوريا والانصراف إلى المشاركة في الكيان اللبناني على أساس صيغة الميثاق الوطني؛ كما تضمّنت الخاتمة دعوة لتجاوز صيغة عام ١٩٤٣، الطائفية، واستبدالها بصيغة علمانية تكفل الاستقرار للبنان موحّد.